2008

التقرير الاقليمى لهجرة العمـــل العربيـة

هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟

سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية فى المنطقة العربية

إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى
جامعة الدول العربية
22(أ) ش طه حسين - الزمالك - القاهرة
هاتف: 20 27354306
فاكس : 20 27351422
email : migration@poplas.org
www.poplas.org/migration

Series on Population & Development in The Arab Region

جامعة الدول العربية
إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى

التقرير الإقليمى لهجـــــرة العمـــــل العربيـــة

- هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص ؟-

2008

- إن الآراء الواردة فى هذه الوثيقة لا تمثل بالضرورة رأى جامعة الدول العربية أو الدول الأعضاء.
- تنشر المساهمات كما وردت من أصحابها.

الاهتمـام بالكفـاءات العربية المهاجـرة خارج الوطن العربـي، وتقوية صلتها بالوطـن الأم، والعمل علـى توفير بيئة مناسـبة لتوطـين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاسـتفادة من هذه الكفـاءات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية

إعلان الكويت. الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية يناير 2009

إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى - جامعة الدول العربية
22 أ شارع طه حسين الزمالك - جمهورية مصر العربية
هاتف : 2027354306 فاكس : 2027351422
رقم الإيداع : م.06/(2008)/04-د(0350)
email : migration@poplas.org www.poplas.org/migration

المحتويات

- تصدير ---------- أ
- تقديم ---------- ت
- الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: من الماضى إلى المستقبل ---------- 1
  جان كريستوف ديمون
- الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوروبي ---------- 21
  محمد خشاني
- تقديرات نزيف العقول العربية وعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية المرتبطة به ---------- 35
  خالد السيد حسن
- هجرة الكفاءات العاملة في قطاع الصحة: في الحجم والخصائص ودواعي الهجرة ---------- 61
  خالد الوحيشي
- الباحثون من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا ---------- 83
  عبدالقادر لطرش
- العودة ومساهمة الشتات فى بناء الكيان الفلسطيني عبر نقل المعرفة والخبرة ---------- 95
  ساري حنفي
- حراك الكفاءات والرهان القومى: وجهة نظر من الشرق الأوسط ---------- 109
  اليزابيث لوجنيس
- التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة: دروس مستخلصة من تجارب البلدان النامية ---------- 119
  عبدالباسط عبدالمعطى

فريق العمل المشارك بالتقرير

الإشراف والتحرير
- ☐ خالد الوحيشي
- ☐ عبد الباسط عبد المعطى

إعداد الدراسات الخلفية
- ☐ جان كريستوف ديمون
- ☐ محمد الخشاني
- ☐ خالد السيد حسن
- ☐ خالد الوحيشي
- ☐ عبدالقادر لطرش
- ☐ ساري حنفي
- ☐ اليزابيث لوجنيس
- ☐ عبد الباسط عبد المعطى

الترجمة
- ☐ شريف يونس
- ☐ نورعطية
- ☐ أنور مغيث

الطباعة والاخراج
- ☐ عبدالجليل زكريا غنيم
- ☐ علا العلمي
- ☐ نهى نبيل

تصديـــر

التقرير الراهن هو الإصدار الثاني للتقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية "هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص". لقد وقع الاختيار على دراسة هجرة الكفاءات العربية، باعتبارها ظاهرة ونمطاً نوعياً من المهاجرين، فالكفاءات هي أكثر عناصر رأس المال البشري العربي تأثيراً في تواصل التنمية العربية وتجددها، سواء في حال تواجدها داخل الإقليم العربي، أو هجرتها إلي خارجه.

- فهي حاملة مهارات وخبرات تحتاج إليها التنمية، خاصة وأن منها كفاءات ذات صلة مباشرة بدعم حقوق المواطنين العرب التعليمية والصحية، وإعداد الأجيال التالية للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ومنها الكفاءات ذات الصلة بإنتاج المعرفة والمعلومات وتطوير البحث العلمي، وتوظيف التكنولوجيا في المجالات المختلفة، وفي مقدمتها، مجالات المعلومات التي أضحت مدخلات متزايدة التوظيف في كافة مجالات الإنتاج الاجتماعي، المادي والخدمي.
- ومنها رجال أعمال ذوي خبرة في إعداد وإدارة المشروعات الاستثمارية الرائدة
- لقد مثلت هذه النوعية من المهاجرين في العقود الماضية خسائر عربية مادية وفنية، قدرت بملياري دولار سنوياً، ومن ثم أطلق عليها نزيف العقول العربية.
- غير أنه ثمة متغيرات دولية وإقليمية أتاحت فرصاً أكيدة للتوظيف التنموي لهذه العقول وجني ثمار خبراتها المتعددة والمتنوعة في مجال البحث والتطوير والتعليم والصحة وإقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية وغيرها. فقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إمكان توظيف خبراتها ومكتسباتها عبر شبكات الكفاءات المهاجرة دون أن تضطر لترك مواقعها وفرصها في بلدان الاستقبال. وأتاحت التغيرات في السياسات الاقتصادية العربية إمكانية مساهمة رجال الأعمال المهاجرين في دعم النمو الاقتصادي المنتج في البلدان العربية، وخلق ميزات تنافسية عربية على الصعيد الدولي. وهي متغيرات تؤكد إمكانية الإضافة وتزايد العائد التنموي لهذه الكفاءات.

وتولى جامعة الدول العربية وأمينها العام اهتماما كبيراً لهذا المجال الهام متطلعة لتفعيل دور العمل العربي المشترك، الحكومي والاهلي، فى إيجاد الآليات والفرص لتعزيز العلاقات مع الكفاءات العربية بالمهجر ومؤسساتهم ولتدعيم التشبيك بينها وبين المؤسسات المماثلة وذات العلاقة فى الدول العربية، بهدف تفعيل أدوارها في جهود التنمية وفى التكامل الإقليمي العربي.

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى قرارات القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت بالكويت يناير 2009، والتي دعت إلى العمل على «زيادة مساهمة الكفاءات بالمهجر في جهود التنمية وطنيا وعربيا» .

في هذا الإطار عنيى هذا الإصدار من التقرير العربي للهجرة الدولية بظاهرة هجرة الكفاءات، تشخيصا وتحليلا وتوظيفا لسياسات فعالة بهدف المساهمة في بلورة المعرفة بخصائص وابعاد هذه الهجرة وبغرض تفعيل الحوار بين مختلف الأطراف ذات العلاقة من متخذي قرار ومسئولين وخبراء ومن الكفاءات المهاجرة وصولا إلى بلورة رؤى ومقترحات لبرامج ومشروعات وطنية وعربية تساهم في تصحيح هذا النقل المعاكس للمعرفة وتعظيم الفائدة من هذه الثروة البشرية.

أود ختاما أن اشكر إدارة السياسات السكانية والهجرة وجميع الذين شاركوا على جهودهم في انجاز هذا الإصدار.

د. سيما بحوث
الأمين العام المساعد للشئون الاجتماعية
جامعة الدول العربية

تقديـــــم

تبدو ظاهرة التنافس على جلب وتوظيف العقول والكفاءات في كافة أنحاء المعمورة إحدى أبرز تبعات أو تداعيات العولمة وأسواق العمل المعاصرة.. فقد ارتفعت نسبة المهاجرين من أصحاب التعليم العالي من مجموع المهاجرين في العالم بما يزيد عن 50% فقط خلال الخمس سنوات الفاصلة بين 1995- 2000، وارتفع عددهم بذلك من 9.4 مليون إلي 19.7 مليون خلال نفس الفترة، هذا في حين ارتفعت أعدادهم إلي الضعف بالنسبة للمقيمين بدول أوروبا (التى تستقبل القسم الأوفر من الهجرة العربية). وانتقل عددهم من 2.5 مليون إلي 4.9 مليون خلال عشرية التسعينات. بل أن هذا التكالب على جذب الكفاءات الأجنبية والجنوبية منها بالأخص قد جعل من جاليات المهاجرين أكثر تعليماً من السكان المحليين، ففي فرنسا حيث نجد ما يزيد عن 40% من الكفاءات المهاجرة العربية المولد ارتفعت نسبة الجامعين من مجموع المهاجرين المقيمين بهذا البلد بأكثر من 60% مقارنة بمثيلتها لدى السكان المحليين.

لقد سخرت أمريكا وكندا ومن بعدها بلدان أوروبا الغربية وحديثاً بعض بلدان أوروبـا الشرقية بعد التحاقها بالاتحاد الأوروبـي، جهوداً كثيفة ومتعددة الوسائط لجلب السواعد الذكية التى أصبحت وقوداً أساسيا لضمان القدرة على التنافس في عصر صارت فيه المعرفة والإبداع والابتكار أسلحة رئيسية للحفاظ على موقع في الخريطة الاقتصادية العالمية. من ذلك نشهد تنامي واسع للمؤسسات والشبكات المرئية "الصائدة للعقول"، وتراكم القوانين والتشريعات المغرية والجاذبة لكفاءات العالم الآخـر من صغار الطلبة والمتدربين، وأصحاب المهارات المكتملة من أطباء ومهندسين وغيرهم، وذلـك رغم مايشهده العالم من تعزيزات للسياسات المعادية لهجرة العمالة العادية أو التقليدية.

في هذا السياق يأتي هذا التقرير لكي يعالج ظاهرة هجرة الكفاءات العربية من حيث حجمها وخصائصها، ومحدداتها وتداعياتها، سعياً بالأخص إلي إطلاق حوار واسع حول هذه الظاهرة في علاقتها مع مختلف أبعاد التنمية والتكامل والاندماج الإقليمي العربي، وبغرض إثارة القضايا حول مختلف أبعاد الظاهرة جاء هذا العمل متنوعاً في محتوياته حيث جمع بين التعريف المفاهيمي والمساهمة في بلورة بعض المقولات النظرية والتى تجلت بالأخص من مساهمتي "Longuenesse" و"عبد المعطي"، فالتشخيص الاحصائي للحجم والخصائص والمحددات في ضوء أحدث البيانات (ديمون، السيد حسن، خشاني، الوحيشي) ثم التعرض لحالات بعينها، كحالة المغرب العربي (خشاني) وفلسطين (حنفي) وفرنسا (لطرش) أوحالة هجرة الأطباء العرب (الوحيشي)، انتهاء بقراءة لتجارب سجلت نجاحات في مجال توظيف الكفاءات المهاجرة في جهود التنمية في دول الأصل الأسيوية بالأخص ولإستخلاص العبر (عبد المعطي)

وتقدم بيانات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) التى استندت عليها معظم مساهمات هذا التقرير باعتبارها الأكثر شمولاً، وكون حالة الكفاءات العربية المقيمة بدول المنظمة (OECD) تقدم مثالاً صارخاً "للنقل المعاكس للمعرفة". فقد فاقت أعدادهم المليون كفاءة- أصحاب الشهادات الجامعية العليا-، وهذا العدد يشمل فقط المولودين في دول عربية ولايشمل الأجيال الجديدة المولودة في دول الاستقبال كما لايشمل الكفاءات المهاجرة إلى الدول الأخرى. وبالمقارنة بجاليات مماثلة نجد أن أعداد الكفاءات العربية بالمهجر تفوق مثيلتها من الكفاءات الصينية أوالهندية رغم أن سكان هـذان البلدان يمثلون عـدة أضعـاف سكان المنطقة العربية، مما يؤشر على أهمية جاليات الكفاءات العربية بالمهجر.

وتـبرز دول المـغـرب العربي (الجـزائـر، المغرب، تونس) باعتبارها الدول الأكثر إرسالاً لهذه النوعية من العمالة حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه البلدان حوالي نصف الكفاءات المولودة بالبلدان العربية والمقيمة بدول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية

وتصل نسبتهم إلي 74% إذا أضيف إليهم اللبنانيين والمصريين، ومن ناحية دول الاستقبال تتركز الكفاءات المهاجرة في فرنسا التى جمعت أكثر من 40% منهم في حين تستقبل الولايات المتحدة الامريكية 23% وكندا 10%.

والجدير بالملاحظة كون هذه الظاهرة في تنامي مستمر طوال الفترات الأخيرة ويتوقع تناميها كذلك في الفترات الموالية حيث تضاعف عددهم خلال العشرية 1990- 2000 في المتوسط وارتفع على سبيل المثال بين 3 و9 أضعاف بالنسبة لدول مثل اليمن وجيبوتي والسودان وبالأخص بالنسبة للموريتانين (السيد حسن).

وتتعرض بعض مساهمات هذا العدد إلي دواعي ومسببات هذا النزيف للكفاءات العربية مستخلصة أن من أبرز العوامل الطاردة، عوامل ضعف الدخل وفرص العمل المناسب- تعتبر البطالة في المنطقة أعلى النسب في العالم مقارنة مع الأقاليم الأخرى، وترتفع عادة بين الشباب والمتعلمين وأيضا ضعف البحث العلمي - حيث ترصد الدول العربية في المتوسط ميزانية للبحث العلمي لاتتعدي 0.3% من الدخل الوطني الخام مقابل 2% في كوريا الجنوبية علي سبيل المثال-. كما أن الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار قد لعبت دوراً رئيسياً في نزيف كفاءات العديد من البلدان العربية كفلسطين والعراق والصومال وغيرها. وهي عوامل تشهد عليها العديد من المؤشرات سواءاً التى تخص ضعف البحث العلمي والبحوث للتنمية والتطوير أو التى تخص تداعيات الحروب والنزاعات وتزخر وسائل الإعلام ومواقع الانترنت بالكثير مما يتعرض له سكان وكفاءات البلدان التى تشهد نزاعات من عنف وغياب للحد الأدنى من الأمن اللازم لممارسة مهنهم كأطباء وأساتذة وغيرهم.

وفي ضوء هذا ومع الاعتراف كون هذه الكفاءات تمثل خسارة مركبة بدول المنشأ من حيث تكاليف اعدادها ومن حيث أدوارها الممكنة المطلوبة في جهود التنمية ولغياب دورها في بناء الأجيال الجديدة من الكفاءات وتطوير المراكز والخدمات العلمية، فإن غالب المساهمات تذهب إلي اعتبار الكفاءات العربية بالمهجر امكاناً مهما وفرصاً جيدة لنقل وتوطين المعرفة والمساهمة في تفعيل السياسات التنموية في بلدان الأصل العربية. ومن دعائم هذا التوجه أهمية حجم هذه الجاليات أولاً، حيث تعادل نسبتهم من مجموع المهاجرين العرب 3 أضعاف النسبة المماثلة في بلد الاصل (السيد حسن)، ولكونها قد نجحت فى الاندماج في مجالات ومؤسسات المعرفة والأكثر ريادة في دول الاستقبال المصنعة ثم كونها في غالبها على علاقات قوية مع دول الأصل مما يعني وجود استعداد مهم للمساهمة في جهود التنمية في هذه البلدان، كما تشهد على ذلك مؤسسات وشبكات هذه الكفاءات المنشورة على مواقعهم على الانترنت، مثل شبكة العرب الفنيين والمتخصصين في مجالات العلوم (ASTA) أوشبكة الكفاءات العربية العالمية في وادي سيليكون فالي (TECHWADY) وشبكة التونسيين المتخرجين من المعاهد العليا الفرنسية (ATUGE) ومثيلتها المغربية (MARS) والعشرات من المؤسسات المماثلة (لطرش، خشاني، حنفي، الوحيشي)

وتقدم مساهمة "لطرش" مثالاً حياً حول نجاح الكفاءات العربية في اقتحام أشهر المؤسسات العلمية في حالة فرنسا حيث أحصى مايزيد عن 1100 باحث عربي في مركز واحد وهو المعهد الوطني للبحوث CNRS موزعون بين باحثين درجة أولي ومديرين، علما أن هؤلاء يتم انتخابهم عبر مسابقات شديدة الانتقائية، أما المديرين فيتم انتخابهم باعتبارهم أكثر المتخصصين كفاءة ضمن المعهد ويعينون بمرسوم وزاري عادة. في ضوء هذه النجاحات يخلص البعض بالقول إنه لولا الهجرة لما تمكن غالب هؤلاء من كسب هذه الخبرات والمهارات ويدعو بالتالي إلي مقاربة هجرة الكفاءات كإمكان يمكن توظيفه لصالح التنمية (Brain Gain).

غير أن تعرض البلدان العربية والبلدان النامية عامة إلي هجرة كثيفة للكفاءات المتخصصة أوالعاملة في قطاعات تنموية حيوية، مثل قطاعي الصحة والتعليم، يمثل في رأى مختلف التنمويين خسارة مهمة ونزيف للعقول يعيق بشدة أية جهود تنموية قائمة أو مستقبلية.

فالدول العربية تشهد بروزاً غير مسبوق في أعداد ونسب السكان في سن العمل ومن الأجيال الحديثة عامة ويعود ذلك إلي التراجع المتواصل في معدلات الخصوبة

والنمو السكاني والتحسن المضطرد في الأوضاع الصحية للأجيال الجديدة وتقلص أحجام الأسرة، مما يترتب عليه تقلصاً في الأعباء الأسرية وبلوغ أدنى نسبة إعالة مقارنة مع الأقاليم الأخرى. وهذا التحول من شأنه ان يفتح فرصا واسعة للإدخار والاستثمار وتوفير بالتالي فرصة ذهبية لإحداث نقلة تنموية في هذه البلدان. غير أن هذا التحول يستوجب بالضرورة توفير عدة عوامل منها بالأخص تلك المتعلقة بإصلاح التعليم مما سوف ينعكس بالضرورة وبالإيجاب على أسواق العمل، وتعزيز الوعي والخدمات الصحية كماً ونوعاً.

لكن ما تشهده المنطقة العربية عامة وبعض بلداننا بالأخص من نزيف للاطباء والعاملين بالقطاع الصحي عامة على سبيل المثال يثير قلقاً حاد بهذا الخصوص ويدعو إلي بلورة سياسات بديلة عاجلة. فقد بلغت نسبة الأطباء العرب المولد المقيمين بدول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OECD من مجموع الأطباء بدول الأصل العربية 18.2% وهى بذلك أعلى نسبة مقارنة مع الأقاليم الأخرى ومع الدول الأخرى فيما عدا دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتعادل على سبيل المثال حوالي 20 مرة مثيلتها من الأطباء الصينين.

والأخطر من ذلك كما تفيد نتائج المسح الذي أجرى لهذا الغرض في حالة مصر (الوحيشي) أن غالب الأطباء بدول الأصل يرغبون في الهجرة وكون الجيل الأصغر أكثر رغبةٍ من الجيل الأول، والأخطر أيضاً أن هذه الظاهرة تبرز كذلك بقوة في دول تشكو من نقص في التغطية اللازمة من الكفاءات العاملة في القطاع الصحي ومن مؤشرات صحية متدنية، ذلك ماجعل العديد من الجهات المسئولة (مثل منظمة الصحة الدولية) التساؤل حول مدى أخلاقية سياسات الدول الغربية الجالبة والميسرة لهجرة هذه النوعية من الكفاءات ودعوتها بالتعجيل بمراجعة هذه السياسات لما لها من خطورة على دول الأصل.

وتجدر الإشارة أن بعض الدول العربية قد بذلت جهداً لربط علاقات مع جالياتها من الكفاءات وقد تكون من أبرز تلك المبادرات مشروع المغرب لتفعيل مساهمة الكفاءات ضمن برنامج FINCOME (خشاني) وتجربة فلسطين عبر برنامج PALESTA وسوريا وتونس وغيرها، غير أن هذه المبادرات لاتزال حديثة العهد في الغالب ومردودها محدود، وإن سجلت بعضها نجاحات متباينة الأهمية وجديرة بالدراسة والاستفادة (خشاني، حنفي). وتذهب بهذا الخصوص مختلف المساهمات المتخصصة إلي اعتبار سياسة التشبيك مع هذه الكفاءات وبالأخص مع مؤسساتها خطوة أولى رئيسية لتعزيز العلاقات بين هذه الكفاءات ومؤسساتهم والمؤسسات المثيلة والمؤسسات الاقتصادية والتنموية الحكومية التابعة للقطاع الخاص بدول الأصل.

من شأن هذا التشبيك العلمي والتكنولوجي والمالي وغيرها، أن تسمح بداية بفتح حوارات وبلورة أفكار ورؤى ومقترحات (بنك أفكار) حول مختلف أوجه التنمية والشراكة للتنمية، على أن يكون ذلك غير مقتصر على التبادل المرئي، (كما يوصى بذلك حنفي)، لكي يشمل اللقاءات المكانية، كما يمكن لبعض الدول التى تشهد استقراراً أن تحقق ذلك بموازاة لتأسيس مشروعات إنتاجية.

وفي هذا الصدد تقدم تجارب دول مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها أمثلة لسياسات ناجحة ليس فقط في تعظيم الفائدة من الكفاءات المهاجرة عبر توظيفات مؤقتة وإنما كذلك في جذب العديد منها. لقد نجحت كوريا الجنوبية من نقل نسبة الكفاءات العائدة من 15% في الستينات إلى 60% في الثمانينات، وتمكن رجال الأعمال الهنود بالمهجر من إنشاء 10% من المصانع التكنولوجية الرائدة في الهند خلال التسعينات مقابل 3% أنشأتها الحكومة الهندية. ومن قراءة هذه التجارب تفيدنا مساهمة (عبد المعطي) بكم مهم من الدروس المستقاة واستخلاصات مفيدة لسياسات بديلة في المنطقة حول التوظيفات الممكنة لرصيد الكفاءات بالمهجر وشروطها.

وتشير من ناحية أخرى مسألة التداعيات المحتملة للأزمة المالية العالمية على الهجرة الدولية حوارات وتساؤلات كثيفة خلال هذه الفترة، ولاشك أنه في ضوء المعطيات المتوفرة وباعتبار حداثة الأزمة، وغياب توقع دقيق متعمق حول أبعاد وقع الأزمة، فإنه من الجدير أن يشار إلي هذا الحدث الهام ولوبملاحظات وتساؤلات أولية. ومن ذلك توقع أن يكون تأثيرها على حجم وتيارات هجرة الكفاءات متبايناً من دولة إلى أخرى وفقاً لمدى

كما بذلت عدة جهود على الصعيد العربي في مجال تفعيل مساهمات الكفاءات العربية المهاجرة. وعقدت عدة لقاءات في أمريكا وأوروبا قامت بتنظيمها جامعة الدول العربية. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلي قرار الملوك والرؤساء والداعي إلي تدعيم العلاقات مع الكفاءات ومؤسساتهم (انظر الصفحة الأولي من التقرير)، والإشارة إلى برنامج تعظيم الفائدة من الهجرة في التنمية والتكامل الإقليمي الذي أقره وزراء الهجرة العرب في اجتماعهم بالقاهرة. يونيو 2008

توقع تأثير الأزمة على هذا البلد أوذاك، وباعتبار توقع ارتفاع البطالة في مختلف الدول بما فيها الدول المستقبلة للعمالة وتوقع أن يفقد عشرات الملايين مواطن عملهم، تقدر منظمة العمل الدولية أعدادهم بحوالي 50 مليون عامل، فإن ذلك سوف يطال العمالة المهاجرة في الغالب أكثر من العمالة المحلية بدول الاستقبال بما فيها العمالة بدول مجلس التعاون الخليجي التى يتوقع أن يفقد فيها حوالي 6 مليون عامل مهاجر عمله (Caran Asia Pajer).

كما يتوقع أن يتنامى العداء للعمالة المهاجرة، كما عودتنا الأزمات الاقتصادية السابقة والتى كانت أقل عمقاً. يتوقع بالتالي أن يفقد جمهور مهم من العمالة المهاجرة بما فيها العربية مواطن عملها وأن تسقط وأسرها في الغالب ضمن فئات الفقراء، هذا وسوف يتعرض الباقي لعداء وتمييز أكثر حدة قد يدفع بعضه للعودة إلي بلد الأصل وقد يجد تشجيعاً رسمياً لانتهاج هذا المسلك ويتوقع كذلك وبالحصيلة أن يتراجع حجم تحويلات المهاجرين الذى سجل رقما قياسياً عام 2008 حيث بلغ عالمياً 283 بليون دولار.

أما بالنسبة للتداعيات المتوقعة على الكفاءات المهاجرة وعلى الطلب على الكفاءات فقد يكون الأمر مختلفاً نسبياً. فباعتبار أن الأزمة سوف تطال أولاً العاملين في قطاعات محددة بالأخص قطاعات كالمال والبناء والخدمات والصناعات التحويلية، وباعتبار أن معظم الكفاءات المهاجرة تعمل أساساً في قطاعات حيوية أخرى تعاني من نقص في العمالة الماهرة، مثل قطاعات الصحة والبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، فقد يكون وقع الأزمة على هذه الفئات أقل وطأة، هذا علاوة على أن الكفاءات المهاجرة عادة ما تكون قد ضمنت أوضاعاً مادية ووظيفة جيدة وعلاقات مهمة أو قوية مع مجتمع الاستقبال ومؤسساته مما يمكنها في الغالب من تخطي فترات الأزمة وتجنب العودة إلي بلدانها الأصل. فضلاً عن وجود فرص لإنتقالها إلي أماكن أخرى خارج بلدان الأصل، نظرا لتباين تأثير الأزمة على بلدان العالم.

هذا ويتوقع البنك الدولي تراجعاً في تحويلات المهاجرين يتراوح بين 0.9% و6% فقط (Caran Asia Pajer). وقد يفيد الإشارة هنا إلى كون الأزمات قد تؤدي إلي تنامي العنصرية والمعاداة للمهاجر كما أشرنا، مما قد يحفز على تعظيم حجم تحويلاته إلي بلده الأصل كما وقع مع بعض المهاجرين في المنطقة بعد أزمة سبتمبر 2001 (التقرير العربي للهجرة الدولية 2006، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية 2005).

في ضوء هذه المعطيات ومساهمات هذا العدد من التقرير العربي للهجرة الدولية، يبقي السؤال المطروح، إن كانت الدول العربية قادرة على توفير الظروف اللازمة لتوظيف جيد لما تمثله جاليات الكفاءات العربية بالمهجر من إمكان تنموي، وهل أن مقاربة إقليمية-عربية لتفعيل مساهمات الكفاءات المهاجرة من شأنها أن تيسر هذا التوجه وتوفر أكثر فرص؟ وهل هوضرب من الحلم أن توظف الأزمة المالية القائمة لكي يحدث تشبيك استثماري تنموي بين أصحاب الكفاءات ورجال الأعمال العرب أوبين رأس المال المعرفي ورأس المال المالي العربي بما ينقل تحدي الازمة الى فرصة، وهل يمكن أن تصحح السياسات لكى يقع جلب أوسع للعمل المنقول من الدول المصنعة إلى الدول النامية؟ ، هذه بعض التساؤلات التى يثيرها هذا التقرير ونأمل أن يثير غيرها من التساؤلات والحوارات في أوساط عبر مجالات متعددة.

أود أخيراً أن أوجه خالص الشكر لكل من أسهم في هذا التقرير سواءاً بالكتابة أو بالمراجعة أو بالنصح أو الذين سهروا على طباعته وإخراجه وأخص بالشكر الزملاء أصحاب المساهمات العلمية والمترجمين على جهودهم المتميزة راجياً لهم جميعاً كل التوفيق.

خالد الوحيشي
مدير إدارة السياسات السكانية والهجرة القطاع
الإجتماعى- جامعة الدول العربية

الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: من الماضى إلى المستقبل *

مقـــدمة

تعد الهجرة من البلدان العربية ذات أهمية خاصة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لعدة مـبررات، ومـن المحتمل أن تحتفظ بأهميتها فى المستقبل. تتمثل هذه المبررات في أهمية البلدان العربية فى الهجرة السابقة والحالية إلى عديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، خصوصا فى أوروبا. ونجد حجة أخرى فى اختلاف التوقعات الديمغرافية بين قوة العمل الأوروبية وقوة العمل من الشمال الإفريقي (Fargues, 2005). كما إن حجم العلاقات التجارية مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذو دلالة لفهم هذه التحركات (OECD, 1998, 2000)، وتحفل طبيعة العلاقات الثنائية في الماضي والحاضر وكثافتها بنفس الدلالة.

تعتبر الهجرة من البلدان العربية ذات أهمية خاصة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبار الحجم والتباين المهم في الأوضـاع الديموغرافية بين أوروبا وشمال افريقيا وباعتبار حجم التبادل التجاري

لـقـد تم عـلـى مـدى الـعـقـود الأخـيـرة تـدويـل internationalization سوق العمالة الماهرة (OECD, 2002)، فتنوعت تدفقات الهجرة الدولية بعد انفتاح أوروبـا الشرقية، والتنمية الاقتصادية للبلدان الآسيوية (مثل الهند والصين)، والإجـراءات التى اتخذت لتشديد السيطرة على الحدود وضبطها نتيجة للحرب الدولية على الإرهاب، ورغبة بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مكافحة الهجرة غير المشروعة (غير النظامية)، وتبين المنظمة سياسات لهجرة العمل لإعادة تشكيل ملفات الهجرة التقليدية.

لكل هـذه المـبررات مـن المهم أن نفهم بشكل أفضل التغيرات الأخـيرة فـى الهـجـرة مـن البلدان العربية وخصائصها لمناطق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. كم عدد الذين وُلدوا فى بلدان عربية ويعيشون اليوم فى أى من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية؟ ما هى خصائصهم الديموغرافية الأساسية؟ إلى أى مدى تمثل هجرة العمالة الماهرة حصة مهمة وذات معنى من هذه التحركات ومن رأس المال البشرى لبلدان المهاجرين الأصلية؟ هل تختلف اتجاهات الهجرة الحديثة عن صورة الهجرة السابقة المتراكمة؟ تحدد هذه الأسئلة بنية الأجزاء المختلفة من هذه الورقة والتى تنتهى بمناقشة موجزة لبعض توقعات الهجرة من البلدان العربية إلى بـلـدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

للإجابة عن هذه الأسئلة استخدمنا قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن المهاجرين إليها والجاليات بها والتى تم تطويرها بالجمع بين بيانات تعداد السكان بشأن مخزون السكان الأجانب المولودين فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المولدين بدول أجنبية (Dumont and Lemaitre, 2005a). تتضمن قاعدة البيانات هـذه معلومات تفصيلية عـن الـسـكـان الأجـانـب المولودين في كل البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقريبا، وكذلك "معدلات الهجرة"[1] من حوالى مائة بلد إلى بلدان المنظمة وفقا لمستوى مؤهلات المهاجرين وبلدهم الأصلى (أنظر الصندوق رقم 1- المرفق).

* Jean-Christophe Dumont: منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية،
IMMIGRANTS FROM ARAB COUNTRIES TO THE OECD:
FROM THE PAST TO THE FUTURE
jean-christophe.dumont@oecd.org

النتائج الرئيسية

- الهجرة من البلدان العربية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مهمة: ويغلب عليها التركيز في عدد قليل من البلدان المرسلة والمستقبِلة للمهاجرين، وما زالت هذه التحركات متأثرة إلى حد كبير بروابط تاريخية وثقافية.
- تلعب فرنسا دورا طاغيا فى استقبال معظم المهاجرين من البلدان العربية، خصوصا من بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس). غير أن تنوع قنوات الهجرة يجرى بشكل متزايد. فمثلا تعتبر بلدان جنوب أوربا، وبالتحديد أسبانيا وإيطاليا، البلدان الأكثر أهمية الآن فى استقبال المهاجرين المغاربة.
- تتركز بعض الجنسيات (مثل الجزائريين والليبيين والأردنيين) بشدة فى عدد محدود من البلدان المستقبِلة للهجرة، بينما يتناثر بعضها الآخر (مثل اللبنانيين) على نطاق واسع.
- تختلف خصائص المهاجرين بشكل ملحوظ بين بلدانهم الأصلية وبلدان الاستقبال. فمثلا المهاجرون من بلدان المغرب العربى (تونس والجزائر والمغرب) أقل مهارة من المهاجرين المصريين، والمهاجرون القادمون من شبه الجزيرة العربية أقل عمراً، بينما معدل التجنيس أعلى بالنسبة للبنانيين والمصريين. وبصفة عامة ما زالت الهجرة من البلدان العربية يغلب عليها هجرة الذكور.
- الهجرة عالية المهارة من المنطقة العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ليست مرتفعة خاصة بالمقارنة بالبلدان النامية أو الناشئة الأخرى. غير أن هذا الحكم العام يخفى اختلافات مهمة بين المهاجرين من البلدان العربية المختلفة.
- تتجه الهجرات الأخيرة إلى فرنسا وكندا إلى أن تكون أكثر مهارة من الجماعات المهاجرة الأقدم. ولكن هذا لا ينطبق على الهجرات إلى الولايات المتحدة، التى تحتفظ برغم ذلك بمرتبة عالية من حيث عدد المهاجرين المهرة من البلدان العربية.
- يكشف إدماج المهاجرين من البلدان العربية فى سوق العمل عن اختلافات. فالمهاجرون المهرة منهم يتقدمون بشكل جيد للغاية (وهو ما قد يعرض عودتهم للخطر)، بينما يواجه منخفضو المهارة صعوبات أكبر بكثير، خصوصا فى حالة الهجرة الإنسانية. وهناك عوائق محددة فى بعض البلدان الأقدم فى أوروبا المستقبلة للهجرة.
- تؤكد تدفقات الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تزايد دور بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس)، وخصوصا المغرب. وتتجه كندا إلى استقبال المزيد والمزيد من المهاجرين من البلدان العربية كلما شددت الولايات المتحدة سيطرتها على حركات الهجرة من المنطقة.

تتجه الهجرات الاخيرة إلى فرنسا وكندا إلى أن تكون أكثر مهارة من الجماعات المهاجرة الاقدم ولكن هذا لا ينطبق على الهجرات إلى الولايات المتحدة، التى تحتفظ برغم ذلك بمرتبة عالية من حيث عدد المهاجرين المهرة من البلدان العربية.

بلغ العدد الإجمالى للأشخاص الذين وُلدوا فى بلدان عربية ويعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 4.9 مليونا عام 2000 يمثل هذا العدد نسبة 11.8% من مجمل المهاجرين فى بلدان المنظمة

(أ) المهاجرون من البلدان عربية المقيمون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: وصف معتمد على التعداد

(أ- 1) كم ممن يعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نشأوا فى البلدان العربية؟

بلغ العدد الإجمالى للأشخاص الذين وُلدوا فى بلدان عربية[2] ويعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 4.9 مليونا عام 2000 (أنظر الجدول رقم1). ويمثل هذا العدد نسبة 11.8% من مجمل المهاجرين المولودين أجانب من بلدان من غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهى نسبة تبلغ أكثر من ضعف نسبة سكان البلدان العربية من مجمل سكان العالم فى البلدان غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (4.9% عام 2000). معدل الهجرة من المنطقة ككل ليس كبيرا (2%). وقد تم تسجيل اختلافات مهمة بين البلدان العربية المختلفة: يعيش ما بين 4.2% و7.5% من سكان لبنان وبلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس) خارج البلاد. هذه الأرقام يجب أن تقارن بالنسب التى تم حسابها للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء، مثلا، (0.54% فى المتوسط)، أو للبلدان الآسيوية غير العربية وغير الأعضاء فى

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (0.39% فى المتوسط). من الواضح إذن أن الإقليم العربي يظل مصدرا مهما للمهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

يأتى معظم المهاجرين العرب من بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس). فهذه البلدان الثلاثة مسئولة عن حوالى 70% (حوالى 3.5 مليون شخص) من العدد الإجمالى من المولودين فى بلدان عربية ويعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتصل النسبة إلى 90% إذا أضفنا العراق ومصر ولبنان، التى لديها أيضا جماعات مهمة نسبيا من المغتربين فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ومن حيث البلدان المستقبلة للهجرة، تحتل فرنسا المرتبة الأولى، حتى إذا استبعدنا المولودين أجانب [أى خارج الأراضى الفرنسية- المترجم] ذوى الجنسية الفرنسية عند الميلاد (وهم حوالى مليون شخص، منهم 670 ألفا من العائدين إلى وطنهم من الجزائر). فحوالى 50% من المهاجرين من بلدان عربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يعيشون فى فرنسا (أنظر الجدول رقم2). وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بين الدول المستقبِلة، بعدد أقل بأربع مرات من المهاجرين. أما بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأخرى التى تستقبل عددا من المهاجرين من بلدان عربية (أكثر من 200 ألف) فهى، بالترتيب التنازلى، أسبانيا وإيطاليا وكندا وهولندا، بينما البلدان التى تستقبل عددا أقل (أكثر من 100 ألف) هى المملكة المتحدة وأستراليا والسويد وبلجيكا.

ومن حيث النسبة من إجمالى السكان المولودين أجانب، يعتبر المهاجرون من بلدان عربية ذوى أهمية أكبر بالنسبة لفرنسا (40%) وأسبانيا وهولندا والدانمرك وبلجيكا وإيطاليا. أما بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، فإنهم يمثلون نسبة لا تُذكر من السكان المولودين أجانب.

يأتى معظم المهاجرين العرب من بلدان المغرب العربى ويمثلون 70% من العدد الإجمالى من المولودين فى بلدان عربية ويعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

حوالى 50% من المهاجرين من بلدان عربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يعيشون فى فرنسا

جدول رقم 1 : المخزون الإجمالي من المهاجرين ومعدل الهجرة من البلدان العربية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وفقا لبلد الميلاد، حوالى عام 2000

	معدل الهجرة الخارجة %	المخزون، بالعدد
الجزائر	4.2	1364674
البحرين	1.4	9785
مصر	0.5	337405
العراق	1.5	348527
الأردن	1.4	72296
الكويت	2.0	46264
لبنان	7.5	353657
ليبا	1.3	69190
المغرب	5.2	1.604.702
عُمان	0.2	4972
الأراضى الفلسطينية	0.5	16168
قطر	0.8	4850
العربية السعودية	0.3	59473
سوريا	0.9	143940
تونس	4.4	443710
الإمارات العربية المتحدة	0.8	24030
اليمن	0.2	37995
إجمالى البلدان أعلاه	2.0	4.941.638

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.
http://www.oecd.org/document/02340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

ومن أبرز ملامح الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هيمنة عدد قليل من بلدان المهاجرين الأصلية وبلدان الاستقبال، وهى بلدان مرتبطة عادة بروابط ثنائية ثقافية وتاريخية. وحالة فرنسا واضحة من هذه الناحية، فالجزائر هى البلد الأصلى الرئيسى للمهاجرين من البلدان العربية إليها (أنظر الجدول رقم3)، كما يعيش أكثر من 90% من الجاليات الجزائرية فى فرنسا (أنظر الجدول رقم4). غير أن فرنسا هى أيضا بلد الاستقبال الرئيسى للمهاجرين التونسيين ومن المغرب الأقصى(*). كذلك تعد الهجرة من المغرب إلى بلجيكا أو سويسرا، ومن ليبيا إلى إيطاليا، ومن مصر إلى اليونان والمملكة المتحدة، ومن عُمان إلى المملكة المتحدة، أو من شبه الجزيرة العربية ومصر إلى الولايات المتحدة ناتجة أيضا عن علاقات طويلة ومستمرة.

جدول رقم 2: مخزون المهاجرين من بلدان عربية وفقا لبلد الإقامة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (حوالى عام 2000) الأعداد والنسبة من إجمالى السكان المولودين أجانب

	العدد	% من إجمالى المولودين أجانب	% من إجمالى المهاجرين من البلدان العربية
أستراليا	153.550	3.8	3.1
النمسا	19989	2.0	0.4
بلجيكا	149526	13.6	3.0
كندا	245150	4.3	5.0
جمهورية التشيك	2197	0.5	0.0
الدانمرك	41820	11.6	0.8
فنلندا	6442	4.9	0.1
فرنسا	2.376.455	40.5	48.1
ألمانيا	43250	0.5	0.9
اليونان	51877	4.6	1.0
المجر	2704	0.9	0.1
أيرلندا	4874	1.2	0.1
إيطاليا	310942	13.9	6.3
اليابان	1645	0.1	0.0
لوكسمبورج	1465	1.0	0.0
المكسيك	2077	0.4	0.0
هولندا	220150	13.6	4.5
نيوزيلندا	8901	1.3	0.2
النرويج	23983	7.2	0.5
بولندا	3036	0.4	0.1
البرتغال	1982	0.3	0.0
جمهورية السلوفاك	371	0.3	0.0
أسبانيا	355496	16.4	7.2
السويد	122339	11.4	2.5
سويسرا	37212	2.4	0.8
تركيا	27364	2.2	0.6
المملكة المتحدة	152246	3.1	3.1
الولايات المتحدة	574595	1.7	11.6

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين
http://www.oecd.org/document/0,2340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

من أبرز ملامح الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هيمنة عدد قليل من بلدان المهاجرين الأصلية وبلدان الاستقبال: يعيش أكثر من 90% من الجاليات الجزائرية فى فرنسا

هناك حالات تركز أكثر حداثة لبعض الجنسيات فى بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وهو ناتجة إما عن أهمية الهجرة الإنسانية (مثل تركز العراقيين فى البلدان النوردية [وهى النرويج والسويد والدانمرك وفنلندا وأيسلندا- المترجم])، أو عن التدفقات الداخلة مؤخرا، المدفوعة غالبا بالقرب الجغرافى والفرص الاقتصادية (مثل المغربيين فى إيطاليا أو أسبانيا).

وهناك أيضا حالة خاصة تتعلق بالهجرة من لبنان، وهى هجرة كبيرة وواسعة الانتشار. فالجماعات اللبنانية ذات حجم ملموس فى كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقريبا، بما فيها، مثلا، المكسيك، التى تضم على عـدداً محـدوداً، يتجاوز الألف بقليل. والأرقام كبيرة بشكل خاص فى بلدان الاستيطان الرئيسية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (أستراليا وكندا والولايات المتحدة)، حيث يتركز بها حوالى 70% من المهاجرين اللبنانيون. ويعيش فى فرنسا ممن وُلـدوا فى لبنان حوالى 35 ألفا، وفى السويد 20 ألفا، وفى المملكة المتحدة والدانمرك أكثر من 10 آلاف. والهجرة من المغرب

جدول رقم 3: بلدان الأصل الأساسية (من بين البلدان العربية) وفقا لبلد الإقامة، بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حوالى عام 2000

بلد الإقامة	بلد الأصل العربى الرئيسى	العدد	% من مخزون المهاجرين من بلدان عربية	% من إجمالى المولودين أجانب
أستراليا	لبنان	71349	46.5	1.8
النمسا	مصر	9168	45.9	0.9
بلجيكا	المغرب	116854	78.1	10.6
كندا	لبنان	68875	28.1	1.2
جمهورية التشيك	سوريا	437	19.9	0.1
الدانمرك	العراق	17476	41.8	4.8
فنلندا	العراق	3209	49.8	2.4
فرنسا	الجزائر	1.461.706	52.5	21.2
اليونان	مصر	32687	63.0	2.9
المجر	سوريا	689	25.5	0.2
أيرلندا	الجزائر	866	17.8	0.2
إيطاليا	المغرب	155807	50.1	7.0
اليابان	مصر	754	45.8	0.0
لوكسمبورج	المغرب	558	38.1	0.4
المكسيك	لبنان	1143	55.0	0.2
هولندا	المغرب	155819	70.8	9.6
نيوزيلندا	العراق	4848	54.5	0.7
النرويج	العراق	14687	61.2	4.4
بولندا	سوريا	552	18.2	0.1
البرتغال	المغرب	1354	68.3	0.2
جمهوريا السلوفاك	سوريا	107	28.8	0.1
أسبانيا	المغرب	313739	88.3	14.4
السويد	العراق	67645	55.3	6.3
سويسرا	المغرب	9427	25.3	0.6
تركيا	العراق	8889	32.5	0.7
المملكة المتحدة	العراق	32236	21.2	0.7
الولايات المتحدة	مصر	117500	20.4	0.3

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.
http://www.oecd.org/document/0,2340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

حالة خاصة تتعلق بالهجرة من لبنان، وهى هجرة كبيرة وواسعة الانتشار والهجرة من المغرب أيضا منتشرة بشكل ملحوظ. ففى ربع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يشكل المهاجرون من هذا البلد أكبر جماعة عربية

أيضا منتشرة بشكل ملحوظ، ففى ربع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يشكل المهاجرون من هذا البلد أكبر جماعة عربية. غير أن المغربيين ما زالوا يقيمون فى أوربا أساسا، برغم تزايد تدفقاتهم إلى بلدان أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبصفة خاصة كندا[3].

(أ- 2) ما هى الخصائص الديموغرافية الرئيسية للمهاجرين من البلدان العربية؟

ليس من الصواب أن نعتبر الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية متجانسة. فبفعل اختلاف مراحل التاريخ والآليات يختلف السكان المهاجرون بشكل ملحوظ وفقا لبلدهم الأصلى، وبدرجة أقل وفقا للبلد المستقبِل. ويتناول هذا القسم الخصائص الديموغرافية وفقا للبلد الأصلى للمهاجرين من البلدان العربية إلى ثمانية من البلدان العشرة المستقبِلة الأكثر أهمية (أستراليا وكندا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، والتى تضم 85% من مجمل مخزون المهاجرين من بلدان عربية.

من حيث التركيب العُمري، يتضح أن المهاجرين من بلدان الخليج صغار السن. فحوالى ثلاثة أرباعهم يقل عمرهم عن 35 سنة، و50% منهم يقل عمرهم عن 25 سنة (أنظر الجدول رقم5)، وقد نتج هذا عن الأهمية النسبية لفئة الطلبة وغلبة التحركات ذات المدى القصير. على العكس: المهاجرون من الجزائر ومصر، وأيضا من ليبيا وتونس، أكبر سنا بكثير، 20% منهم أكبر من 65 عاما، وما بين 30% و40% منهم أكبر من 55 عاما. وقد نتج هذا الوضع عن التدفقات المتراكمة المسجلة على مدى الخمسين عاما الماضية أو ما يقرب وأن معظم المهاجرين من هذه البلدان وصلوا إلى البلدان الأوربية فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين قد قرروا، بسبب توقف هجرة العمل فى البلدان الأوربية بعد أزمة البترول الأولى، ألا يعودوا إلى بلدانهم الأصلية. ونتج عن ذلك نوعا استيطانيا من الهجرة يمكن التعرف عليه من

أن المهاجرين من بلدان الخليج صغار السن و50% منهم يقل عمرهم عن 35 سنة

جدول رقم 4: بلد الإقامة الأساسى وفقا لبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000

	بلد الإقامة الأساسى	العدد	% من إجمالى مخزون كل مجموعة عربية مهاجرة
الجزائر	فرنسا	1.246.706	91.4
البحرين	المملكة المتحدة	4185	42.8
مصر	الولايات المتحدة	117500	34.8
العراق	الولايات المتحدة	91595	26.3
الأردن	الولايات المتحدة	49025	67.8
الكويت	الولايات المتحدة	21535	46.5
لبنان	الولايات المتحدة	110775	31.3
ليبيا	إيطاليا	37608	54.4
المغرب	فرنسا	709521	44.2
عُمان	المملكة المتحدة	2024	40.7
الأراضى الفلسطينية	كندا	5635	34.9
قطر	الولايات المتحدة	1810	37.3
العربية السعودية	الولايات المتحدة	27410	46.1
سوريا	الولايات المتحدة	55910	38.8
تونس	فرنسا	340752	76.8
الإمارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة	7440	31.0
اليمن	الولايات المتحدة	20460	53.8

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.
http://www.oecd.org/document/0,2340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

التركيب العُمري لمخزون المهاجرين. وتتبين هذه الظاهرة بوضوح فى الجدول رقم6، الذى ركز على توزيع المهاجرين العرب وفقا لمدة إقامتهم وبلدانهم الأصلية.

وتختلف حالة المغرب الأقصى قليلا، لأن الهجرة من هذا البلد تزايدت مؤخرا. وأسبانيا وإيطاليا هما الآن بلدا الاستقبال الرئيسيان لهم فى أوربا. ونتيجة لخصائص هَـرَم العُمر لسكان المغرب ولخصوصية الطلب على العمل فى هذين البلدين (أساسا طلب على وظائف قليلة المهارة فى البناء والزراعة والخدمات)، تميل الهجرة المغربية إلى أن تكون من صغار السن. وقد أدى هذا إلى جعل التركيب العُمري العام للمغربيين أكثر توازنا. وربما ينطبق الأمر بالمثل على الهجرة اللبنانية، التى تحافظ على نفسها بمستويات.

تتزايد أهمية النساء فى تدفقات الهجرة الدولية وفى الخطاب بشأن الهجرة (Oso Casas and Garson, 2005). غير أن الهجرة من البلدان العربية، باستثناء نسبى للجزائر وليبيا، لم تتغير فى العقود الأخيرة بما يكفى لتحدى غلبة مخزون الهجرة الذكرى (أنظر الجدول رقم7). فهناك 45% فقط من المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ككل من النساء، بالمقارنة بحوالى 49% للهجرة الدولية عموما (الأمم المتحدة، 2002). وتبلغ نسبة النساء المهاجرات من مجمل الهجرة أقل من 40% بالنسبة لمعظم البلدان العربية. يعكس هذا الوضع بالتأكيد ثبات أنماط الهجرة التقليدية، برغم التقدم فى مكاسب النساء فى التعليم وتزايد أهمية لم شمل الأسر، وتزايد الطلب على العمل الأجنبى فى الخدمات الحكومية والرعاية الصحية التى تتجه إلى التركيز على النساء.

هناك خاصية ديمغرافية أخرى ربما تستحق الاهتمام تتعلق بحالة المواطنة بالنسبة للمهاجرين

المهاجـرون مـن الجزائر ومصـر، وأيضا مـن ليبيا وتونـس، أكبر سـنا بكثير، 20% منهـم أكـبر من 65 عاما.

جدول رقم 5: توزيع المهاجرين (15 سنة فأكثر) على بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*)
وفقا للمجموعة العُمرية وبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000 (نسبة مئوية)

	15 - 24	25 - 34	35 - 44	45 - 54	55 - 64	65+
الجزائر	4.2	10.0	21.1	22.2	19.8	22.7
البحرين	37.1	23.2	26.4	9.9	1.8	1.6
مصر	6.6	15.7	23.1	23.0	14.0	17.6
العراق	16.6	25.3	26.0	16.0	8.7	7.4
الأردن	12.6	27.7	31.8	16.4	6.4	5.0
الكويت	35.5	38.6	22.1	2.7	0.8	0.4
لبنان	11.0	24.4	27.7	17.2	10.2	9.5
ليبيا	4.3	11.1	23.4	20.5	23.1	17.6
المغرب	13.9	22.0	24.5	20.9	11.0	7.7
عُمان	58.8	28.3	8.7	2.6	0.9	0.6
الأراضى الفلسطينية	5.0	10.6	13.4	18.7	32.2	20.0
قطر	46.1	28.6	21.6	1.9	0.5	1.3
العربية السعودية	47.2	30.8	15.4	4.6	1.0	0.9
سوريا	9.8	20.4	27.5	17.2	12.5	12.5
تونس	4.5	11.9	22.3	25.4	16.9	19.2
الإمارات العربية المتحدة	80.5	15.1	2.5	1.0	0.4	0.4
اليمن	18.3	21.1	27.5	16.9	8.2	8.0
إجمالى البلدان أعلاه	9.8	17.1	23.4	20.8	14.4	14.5

(*) وهى: أستراليا، كندا، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.

جدول رقم 6 : توزيع المهاجرين (15 سنة فأكثر) إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*)

وفقا لمدة الإقامة وبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000 (نسب مئوية)

العمر	أقل من سنة	1 - 3	3 - 5	5 - 10	10 -20	20 +	لا إجابة
الجزائر	1.1	1.8	1.8	4.9	7.1	61.5	21.8
البحرين	11.9	16.6	11.9	14.9	20.1	19.0	5.6
مصر	3.9	6.5	6.7	13.0	22.2	39.6	8.1
العراق	5.7	14.7	12.9	25.6	20.8	18.8	1.5
الأردن	4.7	7.5	7.3	16.9	29.3	32.3	2.0
الكويت	7.6	13.6	12.2	25.9	29.2	8.7	2.8
لبنان	2.7	4.1	3.7	14.4	33.9	37.1	4.1
ليبيا	0.9	1.7	1.4	3.1	4.5	17.8	70.6
المغرب	3.4	7.2	5.8	11.4	19.9	39.4	12.8
عُمان	20.0	13.8	13.8	24.3	18.1	4.7	5.3
الأراضى الفلسطينية	4.8	7.6	5.4	15.0	25.2	37.2	4.8
قطر	9.6	19.0	13.6	22.2	24.1	7.1	4.3
العربية السعودية	16.1	15.5	11.5	15.8	22.7	11.5	6.9
سوريا	3.2	6.4	5.7	16.6	34.5	29.6	4.0
تونس	1.4	2.3	1.9	5.0	12.8	53.4	23.3
الإمارات العربية المتحدة	11.9	22.1	14.0	19.7	24.7	2.3	5.2
اليمن	6.1	11.0	10.8	21.3	20.2	28.1	2.6
إجمالى البلدان أعلاه	2.7	5.1	4.4	10.0	16.6	45.7	15.5

(*) يتضمن الجدول منها البلدان الآتية: أستراليا، كندا، إيطاليا (معدل استجابة منخفض)، فرنسا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين

جدول رقم 7 : توزيع المهاجرين العرب (15 سنة فأكثر) في بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*)

وفقا للنوع وبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000 (نسب مئوية)

	ذكور	إناث
الجزائر	52.2	47.8
البحرين	52.8	47.2
مصر	57.7	42.3
العراق	57.0	43.0
الأردن	61.3	38.7
الكويت	58.9	41.1
لبنان	55.0	45.0
ليبيا	52.2	47.8
المغرب	56.3	43.7
عُمان	67.3	32.7
الأراضى الفلسطينية	61.2	38.8
قطر	60.4	39.6
العربية السعودية	60.2	39.8
سوريا	54.9	45.1
تونس	55.1	44.9
الإمارات العربية المتحدة	61.8	38.2
اليمن	63.7	36.3
إجمالى البلدان أعلاه	55.0	45.0

(*) وهى: أستراليا، كندا، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين، والأمم المتحدة (2002).

(أنظر الجدول رقم8). هذه الحالة هى جزئيا مؤشر على الرغبة فى التوطن فى البلد المستقبل (والفرصة المتاحة لذلك) وعلى أقدمية seniority حركات الهجرة. ففى حالة الليبيين والجزائريين، لم يتم تجنيس نسبة معتبرة منهم، بل "أعيدوا" إلى بلدانهم. فى هذه الحالات يجب ألا يتم تناول هذه الأعداد كمعدلات تجنيس، وهى متدنية بشكل ملحوظ[4]. بعد أن ذكرنا هذا، هناك نسبة مهمة ممن أتوا من لبنان وسوريا ومصر، وبدرجة أقل من الأردن، حصلوا بالفعل على جنسية البلد المضيف. والمغاربة عكس ذلك، جزئيا لأن الكثيرين منهم مهاجرون حديثا إلى بلدان جنوب أوربا أو يعيشون فى بلدان أوربية تجعل تغيير الجنسية صعبا نسبيا (مثل فرنسا وألمانيا وسويسرا). من جهة أخرى حصل حوالى نصف الكويتيين والبحرينيين على جنسية بلد الإقامة الحالية (وهى أساسا الولايات المتحدة).

(أ- 3) هجرة الكفاءات من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

من حيث المهارة فإن النتيجة المثيرة للدهشة هى الأهمية النسبية للمهاجرين ذوى المهارة المنخفضة من بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس) (أنظر الجدول رقم9). فمثلا تلقى حوالى 63% من المهاجرين من المغرب من ذووي التعليم المستوى الدراسى الثانوى، 23% منهم لا يزيد تعليمهم عن التعليم الثانوى أو التعليم ما بعد الثانوى غير العالى (غير الثالثى). وحالة الجزائريين والتونسيين مماثلة بشكل عام. يتباين هذا بوضوح مع الهجرة من مصر والأراضى الفلسطينية، حيث حصل 50% و47% من المهاجرين على الترتيب درجة التعليم العالى (الثالثى). أما الهجرة من لبنان وسوريا فأكثر توازنا بكثير، بينما تميل التدفقات من بلدان الخليج

45% فقط من المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ككل من النساء، بالمقارنة بحوالى 49% للهجرة الدولية يعكس هذا الوضع بالتأكيد ثبات أنماط الهجرة التقليدية، برغم التقدم فى مكاسب النساء فى التعليم وتزايد أهمية لم شمل الأسر.

خاصية ديمغرافية تستحق الاهتمام تتعلق بحالة المواطنة بالنسبة للمهاجرين هذه الحالة هى جزئيا مؤشر على الرغبة فى التوطن فى البلد المستقبل وعلى أقدمية seniority حركات الهجرة.

جدول رقم 8: توزيع المهاجرين (15 سنة فأكثر) على بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*) وفقا للوضع القانونى للجنسية وبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000 (نسب مئوية)

	مواطن	أجنبى
الجزائر	65.0	35.0
البحرين	47.9	52.1
مصر	66.9	33.1
العراق	55.3	44.7
الأردن	63.3	36.7
الكويت	49.3	50.7
لبنان	79.5	20.5
ليبيا	88.0	12.0
المغرب	37.9	62.1
عُمان	30.4	69.6
الأراضى الفلسطينية	77.2	22.8
قطر	41.0	59.0
العربية السعودية	42.8	57.2
سوريا	67.8	32.2
تونس	61.0	39.0
الإمارات العربية المتحدة	40.2	59.8
اليمن	55.8	44.2
إجمالى البلدان أعلاه	57.2	42.8

(*) هى: أستراليا، كندا، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، السويد، الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.

جدول رقم 9 : توزيع المهاجرين (15 سنة فأكثر) على بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*)

وفقا لمستوى التعليم وبلد الميلاد العربى، حوالى عام 2000 (نسب مئوية)

	أقل من ثانوى عال (2/1/0 ISCED)	ثانوى عال وفوق ثانوى غير ثالثى (4/3 ISCED)	تعليم عال (ثالثى) (6/5 ISCED)	معدل هجرة المتعلمين تعليما عاليا (ثالثيا) (%)	عدد المغتربين المتعلمين تعليما عاليا (ثالثيا)
الجزائر	55.6	27.9	16.5	15.0	215350
البحرين	17.6	40.3	42.1	5.5	3022
مصر	19.5	30.8	49.7	3.6	147835
العراق	39.7	29.8	30.5	7.6	83472
الأردن	20.8	37.5	41.6	4.6	26639
الكويت	18.4	36.8	44.8	6.4	16636
لبنان	34.9	30.9	34.2		110690
ليبيا	44.9	30.8	24.3		15541
المغرب	62.6	23.3	14.1	19.5	207243
عُمان	15.7	45.9	38.4		1017
الأراضى الفلسطينية	24.5	28.6	46.9		6581
قطر	17.9	37.5	44.6		1468
العربية السعودية	25.4	38.6	36.0		12345
سوريا	33.8	31.2	35.1	3.7	43896
تونس	56.0	28.0	16.1	14.0	68192
الإمارات العربية المتحدة	23.6	51.4	25.0		3496
اليمن	49.2	30.8	20.0		6303
إجمالى البلدان أعلاه	50.9	27.5	21.6		969726

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.
http://www.oecd.org/document/0,2340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

لكل بلدان الأصل كانت حصة ذوى المهارة المنخفضة أعلى بين المهاجرات. ففى خمسة بلدان (مصر والأردن ولبنان وليبيا وسوريا)، تقل نسبة النساء الحاصلات على تعليم عال بعشر نقاط مئوية على الأقل بالمقارنة بالرجال

العربية إلى التركز فى المستويات الوسطى (وهو ما يتفق مع نمط الهجرة الدراسية). ومن حيث الأعداد المطلقة، ويشكل المهاجرون من المغرب والجزائريين أكبر مجموعتين من الهجرة عالية المهارة، حوالى 200 ألف مهاجر لكل منهما.

وبالنسبة لكل بلدان الأصل كانت حصة ذوى المهارة المنخفضة أعلى بين المهاجرات. ففى خمسة بلدان (مصر والأردن ولبنان وليبيا وسوريا)، تقل نسبة النساء الحاصلات على تعليم عال بعشر نقاط مئوية على الأقل بالمقارنة بالرجال. وعلى العكس، تتجه نسبة المهاجرات الماهرات من قطر والإمارات العربية المتحدة لأن تكون أعلى من مثيلتها لدى الرجال. أما فى حالة المغرب، فلا يوجد فرق يذكر بين الجنسين.

بالإجمال، هناك حوالى 0.97 مليون شخص عالى المهارة يعيش فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وولد فى بلد عربى. يمثل هذا الرقم 5.2% المهاجرين المولودين أجانب فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، و9.2% ممن ولدوا من هؤلاء فى غير بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [أى باستبعاد الهجرة بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبعضها البعض- المترجم]. النتيجة أن الهجرة من البلدان العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ككل، لا يبدو أنها أكثر انتقائية بشكل ملحوظ من حيث نسبة الهجرة الماهرة من الهجرة الكلية. غير أن التوزيع وفقا للبلد المستقبل غير متجانس. فالولايات المتحدة تستقبل 23% من المهاجرين المهرة من البلدان العربية، بينما تستقبل فرنسا نسبة 40.2% منهم. أما كندا فلديها

سياسة هجرة انتقائية وبالتالى تستقبل 10.2% من المهاجرين ذوى المهارة العالية من البلدان العربية (فى حين أنها تستقبل 5.7% من مجمل المهاجرين العرب). أستراليا أيضا لديها سياسة هجرة انتقائية، ولكنها تستقبل من حيث النسبة أقل بكثير من ذوى المهارة العالية من البلدان العربية (4% من ذوى المهارة العالية ولكنها تستقبل بالمقابل 3.1% من مجمل المهاجرين)(*). وكما ذكرنا سابقا، الهجرة إلى أسبانيا وإيطاليا منخفضة المهارة أساسا (3.6% و2.6% على الترتيب من ذوى المهارة العالية من المهاجرين من المنطقة العربية).

وكانت نسبة ذوى المهارة العالية بين المهاجرين حديثا في كندا أعلى بعض الشيء من المجموعات الأقدم (حوالى 53.8% ممن وصلوا إليها فى السنوات الخمس الأخيرة، بالمقارنة بـ45.5% من المستوطنين لعشر سنوات أو أكثر)، بما يشير إلى تحول فى الهجرة مؤخرا. وقد لوحظ نفس الأمر بالنسبة لفرنسا (حوالى 24.2% بالمقارنة بـ17.6%). أما فى أسبانيا فنجد هذا الميل معكوسا، بما يوضح غلبة المهاجرين منخفضى المهارة فى التدفقات الأخيرة، وكذلك حدوث استيطان انتقائى [فى الهجرات الأقدم- المترجم]. وربما ينطبق نفس الأمر على الولايات المتحدة، حيث كان 40.8% ممن هاجروا مؤخرا من حاملي شهادة عالية (ثالثية) بالمقارنة بنسبة 48.3% ممن استقروا لأكثر من عشر سنوات.

ومن حيث نسبة المهاجرين حاملى الشهادات العالية (الثالثية) مقارنة بنظرائهم فى بلدانهم الأصلية، كانت نسبة المهاجرين المهرة إلى نظرائهم المقيمين فى بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس) أعلى بكثير من مثيلتها فى بلدان عربية أخرى مدرجة هنا. فحوالى 19% من ذوى المهارة العالية المولودين فى المغرب كانوا يعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى عام 2000 (ونسبة 15% و14% للجزائر وتونس على الترتيب). وحتى لو كان هناك قدر من الشك فى هذه الأرقام (التى تستند إلى طبعة منقحة من قاعدة

الهجرة من البلدان العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ككل، لا يبدو أنها أكثر انتقائية بشكل ملحوظ من حيث نسبة الهجرة الماهرة من الهجرة الكلية. غير أن التوزيع وفقا للبلد المستقبل غير متجانس. فالولايات المتحدة تستقبل 23% من المهاجرين المهرة من البلدان العربية، بينما تستقبل فرنسا نسبة 40.2% منهم

19% من ذوى المهارة العالية المولودين فى المغرب كانوا يعيشون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى عام 2000

جدول رقم 10: معدلات هجرة ذوى المؤهلات العالية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حوالى عام 2000
(المغتربون حملة المؤهلات العالية كنسبة من إجمالى خريجى التعليم العالى المطبين)

البلدان العشرين الأدنى		البلدان العشرين الأعلى	
الولايات المتحدة	0.4	جيانا	76.9
اليابان	1.2	جامايكا	72.6
البرازيل	1.5	غينيا بيساو	70.3
تايلاند	1.5	هايتى	68.0
إندونيسيا	1.5	ترينيداد وتوباجو	66.1
باراجواى	1.8	موزنبيق	52.3
الأرجنتين	1.8	مدغشقر	50.1
أستراليا	2.4	باربادوس	47.1
أسبانيا	2.4	فيجى	42.9
ميانمار	2.5	جامبيا	42.3
الصين	2.6	سيراليون	32.4
بيرو	2.9	غانا	31.4
تركيا	3.0	كينيا	27.8
كندا	3.0	قبرص	26.0
بنجلاديش	3.0	هونج كونج SAR	25.3
نيبال	3.2	أوغندا	24.9
بوليفيا	3.2	الكونغو	24.6
الهند	3.4	ليبيريا	24.4
مصر	3.4	أيرلندا	22.6
فنزويلا	3.5	سريلانكا	20.2

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.
http://www.oecd.org/document/0,2340/16,en_1,00_1_1_1_33865936_33931_2649.html

بيانات بارو ولى Barro and Lee بشأن مخزون رأس المال البشرى فى البلدان الأصلية للمهاجرين)، فإنها أعلى بدرجة ملحوظة من حالة مصر التى لديها أيضا عدد مهم من المغتربين ذوى المهارة العالية. غير أن معدلات الهجرة الخارجة هذه لا تصل إلى المستويات المسجلة بالنسبة للبلدان الأفريقية وبلدان الكاريبى الأكثر تعرضا لخطر نزيف العقول (أنظر الجدول رقم9) (Dumont and Lemaitre, 2005b). وفقا لهذه التقديرات يكون الوضع بالنسبة لمعظم البلدان العربية قابلا للمقارنة مع الفيليبين. فى ضوء ذلك، ربما تعوض المكاسب المرتبطة بهجرة المهرة، من خلال التحويلات النقدية ونقل التكنولوجيا والهجرة العائدة والتجارة، جزئيا، الأثر المحتمل لخسائر رأس المال البشرى للمهاجرين.

وتعد هجرة الطلبة للدراسة ظاهرة متزايدة الاتساع فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتتنافس البلدان الأعضاء على جذب الأفضل والأكثر تميزاً، وقد كيفت معظمها تشريعاتها بحيث تيسر تغيير الوضع القانونى والسماح للطلبة بالحصول على تصاريح عمل بعد الانتهاء من دراساتهم. وقد اعتُبرت هذه الإجراءات وسيلة مناسبة لانتقاء العاملين ذوى المهارة المرتفعة، فى ضوء أن الطلبة الأجانب قد حصلوا على درجة علمية وطنية من البلد المستقبِل، ويتمتعون بمهارات لغوية أفضل ولديهم بالفعل شبكات ومنافذ للمعلومات فيه. وبالإجمال، هناك 135 ألف طالب من البلدان العربية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[5]، يمثلون حوالى 7% من إجمالى عدد الطلبة الأجانب فيها.

ويشكل مهاجروا المغرب الأقصى نسبة 40% من كل الطلاب القادمين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، سابقين بمراحل الجماعات الأكبر التالية، المكونة من الجزائريين والتونسيين. ومرة أخرى، فرنسا هى أهم بلدان الاستقبال، بنسبة 50% من كل الطلبة الأجانب من بلدان عربية، يمثلون 32% من مجمل الطلبة الأجانب فى فرنسا. وتستقبل ألمانيا أيضا طلابا كثيرين من البلدان العربية (15 ألفا)، من المغرب أساسا. وهو عدد يقل قليلا عن العدد الذى تستقبله الولايات المتحدة (20 ألفا). والتى هى ربما البلد الذى يحتوى على أكثر أصول المهاجرين تنوعا، هى بلد الاستقبال الرئيسى للقادمين من بلدان الخليج العربية. ويمثل السعوديون الجماعة الأكبر هناك، وهم حوالى 4200 طالب.

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار عند النظر فى عدد الطلبة العرب فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أهمية اللغة الفرنسية فى دول عديدة فى المنطقة العربية، خصوصا فى بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس)، ومدى توافر المنح الدراسية للحركة الدولية للطلبة، وكذلك دور شبكات الجاليات والشبكات العائلية.

وللإستفادة من تدفقات المهاجرين فثمة تحديات تواجه البلدان الأصل، يصعب التهوين من شأنها ولايجوز التقليل من قدر التحديات التى تواجه بلدان المهاجرين الأصلية للاستفادة من تدفقات الهجرة هذه. فهى تتطلب من بين أشياء أخرى، الاحتفاظ بروابط مع الطلبة والجماعات عالية المهارة بالخارج، ومنحهم شروطا جذابة وحوافز للعودة. كما تعنى تطوير الاقتصاديات الوطنية من خلال سياسات كلية فعالة والحكم الصالح الرشيد Good Governance، للاستفادة من رأس المال البشرى والمالى الذى يمكن أن يستثمره المهاجرون فى بلادهم (OECD, 2005).

(أ- 4) حصيلة سوق العمل للمهاجرين من بلدان عربية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

نظرا لأن إدماج المهاجرين فى سوق العمل يعتبر بصفة عامة محددا من محددات الإدماج على المدى الأطول فى المجتمع، وكذلك لجاذبية البلد المستقبِل للهجرة، من المهم أن نتناوله هنا باختصار.

تبدو حصيلة سوق العمل بالنسبة للمهاجرين من

بالإجمال، هناك 135 ألف طالب من البلدان العربية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، يمثلون حوالى 7% من إجمالى عدد الطلبة الأجانب فيها. ويشكل مهاجروا المغرب الأقصى نسبة 40% من كل الطلاب القادمين من البلدان العربية

فرنسا من أهم بلدان الاستقبال، بنسبة 50% من كل الطلبة الأجانب من بلدان عربية، يمثلون 32% من مجمل الطلبة الأجانب فى فرنسا

جدول رقم 11 :عدد الطلبة الأجانب المسجلين فى التعليم العالى وفقا للبلد الأصلى للمهاجر وبلد الاستقبال، عام 2003 (بالفرد)

	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	تركيا	سويسرا	السويد	أسبانيا	سلوفاكيا	البرتغال	بولندا	النرويج	هولندا	فنلندا	كوريا	اليابان	إيطاليا	أيرلندا	المجر	اليونان	ألمانيا	فرنسا	فنلندا	دنمارك	التشيك	بلجيكا	النمسا	أستراليا	إجمالى
الجزائر	١٧٧	٣٨٣	٤	٢٥٥	٢٥	١٠٧	٥	٦	١٠	٥	..	١٨	..	١٤	٧٣	٥	٣	٢	٣٤٢	١٨٤٣٢	١٠	١٠	٢	٣٠٣	٢٢	١٠	٢٠٢١٨
البحرين	٤٥١	٧١٦	٢	..	١	١	١٥	..	..	..	٢	..	..	٦	١٨	٣٥	٢	..	٥	٢٢	..	..	٦١	..	..	٩٣	١٤٢٢
مصر	٢١٥٥	٦٥٤	٣٣	٧٣	٤٣	٥٣	١٩	٢	١	١٠	٣	١٨	٥	٢٣٥	١٠٨	١٢	١٦	٣٩	١٢٤٩	٨٣٧	١٥	٢١	٧	٤٩	١٣٣	١٢٩	٥٨٧٥
العراق	١٢٧	٧٩	١٨٢	٤٨	٢٩٤	٤١	٣	٣	٤	١١٦	٢	٢١١	١	٢	٢٤	١٤	٢	١٦	٤٢١	٢٠٩	٣٨	١٦٤	٦	٣٠	٢٢	٥٩	٢٠٧٧
الأردن	٢١٧٣	٨٥٠	١٧٢	١٧	٣٠	٥٥	١١	..	٣٨	٧	٥	٦	..	٢٥	١٥٤	٢١	٢٠	٦٥	١٠٠٢	٢٣١	١٧	١٠	٢٤	١١	٣١٩	٤٦	٥٢٤١
الكويت	٢٢١٢	١٧١	٧	٢	..	٢٥	١١٨	..	٢	..	..	٢	..	١٢	٤	٢١٨	٣	٢	٨	٧١	١	..	٥٨	..	..	١٤٠	٣٠٣١
لبنان	٢٣٤٤	٤٤١	٥٤	٩٢	٣٢	٤٥	١٠	..	٢٣	٩	..	١١	..	١٣	٥٠٣	١٠	٧	٥٣	٧٩٥	٤٤٢٠	٦	١١	٥٠	١٤٥	١٤	٢٨٠	٩٣١٨
ليبيا	٣٣	١٠٥٢	٣	١٣	٢١	٧	٢٨	١	٢٦	..	..	٣	٢	٩	١٢٣	٨٠	٦٦	١١	٢٢٤	٢٢٧	١٥	١	٤٥	١٥	١٧	٤٤	٢٠٦٠
المغرب	٢٠٣٤	١٣٩	٧	٤٠٣	١٧	٣٤٦٨	..	٦	١٢	٣٥	١	١٦٤٤	١	٥٢	٥١٨	٣	..	١٤	٧٤١٦	٣٤٨٢٤	٦١	٤٥	١٠	٢٤٥٨	٣٢	١٤	٥٣٤٣١
عُمان	٥٤٠	١٤٥٣	٦	٢	١	..	٤	..	..	..	٤	٢	..	٩	..	١٩	٢	..	١٠	١٣	..	..	١	..	..	٣٠٢	٢٥٤٧
فلسطين	٢٨٧	..	٢٧٧	٩	..	٣	٤	..	..	..	..	..	..	..	٤٧	٣	١٢	٧٢	..	١٢٧	..	..	٢٤	٢٣	٤١	..	٩٢٩
قطر	٤٤١	٢٩٣	..	..	٢	٥	..	..	..	..	..	..	..	١	١	٢٤	..	..	٨	١١	..	..	٢	..	..	٣٠	٨١٧
السعودية	٤١٧٥	١٥٣٨	١٥	٢	١٠	٨	٢٦	..	..	..	٤١	..	١٢	٦٤	٩	١٧	٤	٤	٣٩	٩٣	١	١	٢٨	٢	١٠	١٨٩	٦٢٤٥
سوريا	٦٤٢	٢٧٦	٢٥١	١٦	٨٩	٨٥	٢٢	..	٥٤	١١	٤	٣٢	١	٣٨	٨١	٧	٤٤	٩٢	١٠٦٤	١٩٣٦	٣	٩	٣٤	٥٤	٤٦	٣٤	٤٩٠٨
تونس	٣٨١	٥٣	٧	٢٥٩	٧	٣٢	..	..	١١	٥	..	١٣	..	٣٥	١٥٧	٢	١	٤	١٦٤٢	٩٤٠٩	٩	٧	٤	١٦١	٣٥	٧	١٢٢٥٩
الإمارات	١٧٩٢	١٢٥٠	١	٣	٣	٢	٢٤	..	١	..	٥	..	..	١٢	٤	١١٣	٢	..	٣٥	٥٣	..	..	٨	١	..	٤١٦	٣٩٠٦
اليمن	٣٧٥	١٦٠	٥	١	..	..	١٠	..	١١	٢	..	١	١	٧	٢٠	٢	٣	٤	١٦٨	٥٢	..	..	٢١	..	٣	٨	٨٥٤
إجمالى	٥٨٤	٢٥٥	١٤	٣٣	٢٤	٥٤	٢	١٥	٨	٨	٢٤	٢١	٨	٨٤	٣٤	١٠	١٢	١٢	٢٤١	٢٢٢	٧	١٨	١٢	٤٢	٣١	١٨٨	١٩٧٤
إجمالى البلدان العربية	٢٠٣٥٩	٩٧٠٨	١٠٢٤	١١٩٥	٥٧٥	٣٩٣٧	٢٩٩	١٨	١٩٣	٢٠٠	٦٧	١٩٨١	٢٣	٥٣٤	١٨٤٤	٥٨٥	١٨٧	٣٧٨	١٤٤٤٣	٧٠٩٤٩	١٧٤	٢٧٩	١٢	٣٤٥٢	٤٢١	٢٢٧٤	١٣٥٣٩٨
العرب % من الإجمالى	٣,٥	٣,٨	٤,٤	٣,٤	٢,٢	٧,٣	١٥,٠	٠,١	٢,٤	٢,٥	٠,٣	٩,٤	٠,٣	٠,٤	٥,١	٥,٩	١,٤	٣,٢	٤,١	٣٢,٠	٢,٥	١,٤	٣,٢	٨,٢	١,٤	١,٢	٤,٩

ذوى الكفاءة العالية الذين نشأوا فى بلدان عربية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إيجابية تماما، خصوصا من حيث الحصول على وظائف. فبالفعل يصل معدل توظف اللبنانيين والمصريين ذوى التعليم العالى إلى ما يقرب من 78%، ويصل العدد بالنسبة لمعظم المهاجرين من البلدان العربية الأخرى إلى ما يقترب من 70%، باستثناء بلدان الخليج العربية. هذه الأعداد أعلى بالتأكيد من الأعداد التى رُصدت بالنسبة للمهاجرين من معظم البلدان الأخرى، ولكنها ما زالت أدنى من أعداد المولودين المحليين فى بلدان الاستقبال(6). وقد تساهم أيضا بعض المحددات المتصلة باستراتيجيات الهجرة و/ أوالخلفية الاجتماعية- الاقتصادية للمهاجرين فى تفسير جانب من هذه الحصيلة.

غير أن الإدماج أكثر إشكالاً بالنسبة للمهاجرين منخفضى المهارة، خصوصا حين تكون الهجرة الإنسانية مهمة، مثل حالة العراقيين والفلسطينيين. بالنسبة للمهاجرين منخفضى المهارة من بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس)، ربما تبدو الحصيلة المجمعة لسوق العمل الإجمالية ملائمة، غير أن هذا يخفى اختلافات مهمة بين بلدان الاستقبال. ففى بلدان الاستقبال الحديثة مثل أسبانيا وإيطاليا، تبدو حصيلة سوق العمل إيجابية، أو حتى أعلى من حصيلة الجماعات المشابهة من سكان البلاد المحليين (مثلا تصل معدلات مشاركة المغاربة فى أسبانيا إلى 74%). غير أن الوضع ليس مواتيا على هذا النحو فى بلدان الاستقبال الأقدم، وبصفة خاصة فرنسا وبلجيكا، خصوصا إذا أخذنا مدة الإقامة معيارا. فمثلا لا تتجاوز نسبة مشاركة المغربيين فى بلجيكا 35%، ويصل انخفاضها إلى 14% بالنسبة للنساء. غير أن هذا لا يعنى أن هؤلاء لديهم حوافز قوية للعودة، لأن توقعات سوق العمل فى بلدانهم الأصلية ربما لا تكون أفضل بشكل ملحوظ، وربما كانت أسوأ. فوق ذلك، حتى إذا كان هؤلاء المهاجرون يحتفظون عادة بروابط قوية مع بلدهم الأصلى، فإن معيشتهم الآن مقسمة بين فضاءين، وليست العودة بحد ذاتها ضمن خططهم بصفة عامة، إلا ربما عند الوصول إلى سن التقاعد. غير أن من فعلوا ذلك قليلون.

تبدو حصيلة سوق العمل بالنسبة للمهاجرين من ذوى الكفاءة العالية الذين نشأوا فى بلدان عربية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إيجابية تماما، خصوصا من حيث الحصول على وظائف

الزيادة السريعة مؤخرا فى الهجرة من المغرب إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إذا استمر هذا الاتجاه ستقدم المغرب خلال أقل من خمس سنوات واحدا من كل اثنين من المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

(ب) التغيرات المستجدة فى الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: حقائق وتوقعات

كانت الصورة التى رسمناها فى القسم السابق معتمدة على بيانات متراكمة. ماذا تستطيع بيانات تدفق الهجرة الداخلة أن تخبرنا بشأن التغيرات الأخيرة بشأن الهجرة من البلدان العربية؟ بشكل أخص، ما هى التغيرات الأبرز على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة من حيث قنوات الهجرة نحو بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وما الذى نستطيع أن نتوقعه فى المستقبل القريب؟

يمثل الشكل البيانى الأول التدفقات الرئيسية للهجرة الداخل من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. تبين هذه التدفقات، التى لا تشمل طالبى اللجوء، زيادة عالية فى الهجرة القادمة من المنطقة، تقودها فى معظم الأحوال بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس). ويصور الشكل البيانى بصفة خاصة:

1. الزيادة السريعة مؤخرا فى الهجرة من المغرب إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إذا استمر هذا الاتجاه ستقدم المغرب خلال أقل من خمس سنوات واحدا من كل اثنين من المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
2. الدور الأساسى الذى تلعبه المحددات الجغرافية فى حركات الهجرة من المنطقة العربية.
3. استمرار الهجرة اللبنانية على مستوى عال إلى حد كبير (فى 2004 احتلت تدفقات الهجرة من لبنان من حيث نسبتها من إجمالى السكان المكانة التالية مباشرة بعد التدفقات الآتية من المغرب).
4. الاستقرار طويل المدى لانخفاض المهاجرين نسبياً من الأردن وسوريا واليمن على مدى الخمسة عشر عاما الأخيرة.
5. برغم تزايد هجرة المصريين حديثاً، فقد أضحت الآن أكثر محدودية وأقل تركيزا على الولايات المتحدة.

جدول رقم 12: حالة التوظف (سن 15- 64) فى بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*)، وفقا لمستوى التعليم فى بلدان الميلاد العربية، حوالى عام 2000

بلد الميلاد	مستوى التعليم	معدل التوظف (%)	معدل البطالة (%)	معدل المشاركة (%)	بلد الميلاد	مستوى التعليم	معدل التوظف (%)	معدل البطالة (%)	معدل المشاركة (%)
الجزائر	منخفض	41.4	29.0	58.3	عُمان	منخفض	23.9	8.8	26.1
	متوسط	60.6	20.2	76.0		متوسط	26.0	8.8	28.6
	عالى	74.6	11.5	84.3		عالى	45.2	6.1	48.1
	مجموع	53.8	21.9	68.8		مجموع	33.6	7.4	36.3
البحرين	منخفض	56.4	6.3	60.2	الأراضى الفلسطينية	منخفض	59.1	13.7	68.5
	متوسط	56.1	10.1	62.4		متوسط	69.7	11.8	79.0
	عالى	68.8	6.9	73.9		عالى	78.8	10.0	87.6
	مجموع	61.7	8.0	67.1		مجموع	72.7	11.1	81.7
مصر	منخفض	55.3	12.6	63.2	قطر	منخفض	39.5	14.1	45.9
	متوسط	67.7	9.6	74.9		متوسط	35.7	15.8	42.5
	عالى	77.8	6.3	83.0		عالى	59.7	6.7	63.9
	مجموع	71.6	7.9	77.8		مجموع	47.5	10.4	53.1
العراق	منخفض	35.5	20.5	44.6	العربية السعودية	منخفض	29.2	19.4	36.2
	متوسط	55.3	13.3	63.8		متوسط	41.6	13.0	47.8
	عالى	62.9	12.2	71.6		عالى	51.7	8.0	56.2
	مجموع	51.1	14.7	59.9		مجموع	43.5	11.5	49.1
الأردن	منخفض	45.9	11.0	51.6	سوريا	منخفض	47.4	13.9	55.0
	متوسط	60.5	8.0	65.8		متوسط	59.5	10.2	66.2
	عالى	71.9	6.0	76.5		عالى	72.6	8.0	78.9
	مجموع	62.8	7.5	67.9		مجموع	61.2	10.1	68.1
الكويت	منخفض	35.8	17.7	43.5	تونس	منخفض	46.6	26.4	63.4
	متوسط	46.7	11.7	52.9		متوسط	60.5	18.9	74.5
	عالى	68.7	6.1	73.2		عالى	74.1	10.1	82.5
	مجموع	55.8	9.1	61.3		مجموع	55.6	20.6	70.1
لبنان	منخفض	44.8	14.9	52.6	الإمارات العربية المتحدة	منخفض	31.4	17.5	38.1
	متوسط	63.0	10.8	70.6		متوسط	35.3	17.2	42.7
	عالى	78.7	6.8	84.4		عالى	58.3	11.2	65.7
	مجموع	63.2	10.0	70.2		مجموع	40.8	15.0	48.0
ليبيا	منخفض	46.4	6.8	49.8	اليمن	منخفض	44.1	8.7	48.3
	متوسط	67.2	5.5	71.1		متوسط	62.5	10.5	69.9
	عالى	70.8	6.1	75.4		عالى	72.1	6.0	76.8
	مجموع	59.4	6.1	63.3		مجموع	55.7	8.7	61.0
المغرب	منخفض	49.2	23.8	64.6	الإجمالى العام	منخفض	45.6	24.5	39.6
	متوسط	59.4	20.2	74.4		متوسط	60.1	17.3	27.4
	عالى	73.0	12.0	83.0		عالى	73.5	9.6	18.7
	مجموع	55.2	20.8	69.7		مجموع	56.4	18.1	31.1

(*) هى: أستراليا، كندا، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمولودين أجانب والمغتربين.

وتكمل بيانات بلدان الاستقبال الرئيسية الأربع فى أوربا وأمريكا الشمالية (وهى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وأسبانيا) هذه الصورة (أنظر الشكلين البيانيين2 و3). ويتضح منها أن الهجرة الدائمة من البلدان العربية إلى الولايات المتحدة قد بدأت فى الانخفاض، حتى قبل تسعينيات القرن العشرين. ومن الناحية النسبية اتبعت بدرجة أو بأخرى العالمية، الاتجاهات للهجرة فحتى الانخفاض الملحوظ عام 2003 ليس مقتصرا على المنطقة العربية. غير أن الهجرة الدائمة إلى الولايات المتحدة عام 2004 لم تستعِد المستويات التى رُصدت فى السنوات السابقة، كما انخفضت الهجرة المؤقتة بشكل دال. كذلك تراجعت الهجرة الدائمة إلى كندا بشدة فى أوائل التسعينيات، ولكنها تكشف عن نمط مختلف إلى حد

الشكل البيانى رقم 1: تدفقات المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المضيفة الكبرى، 1990-2004 (بالآلف)

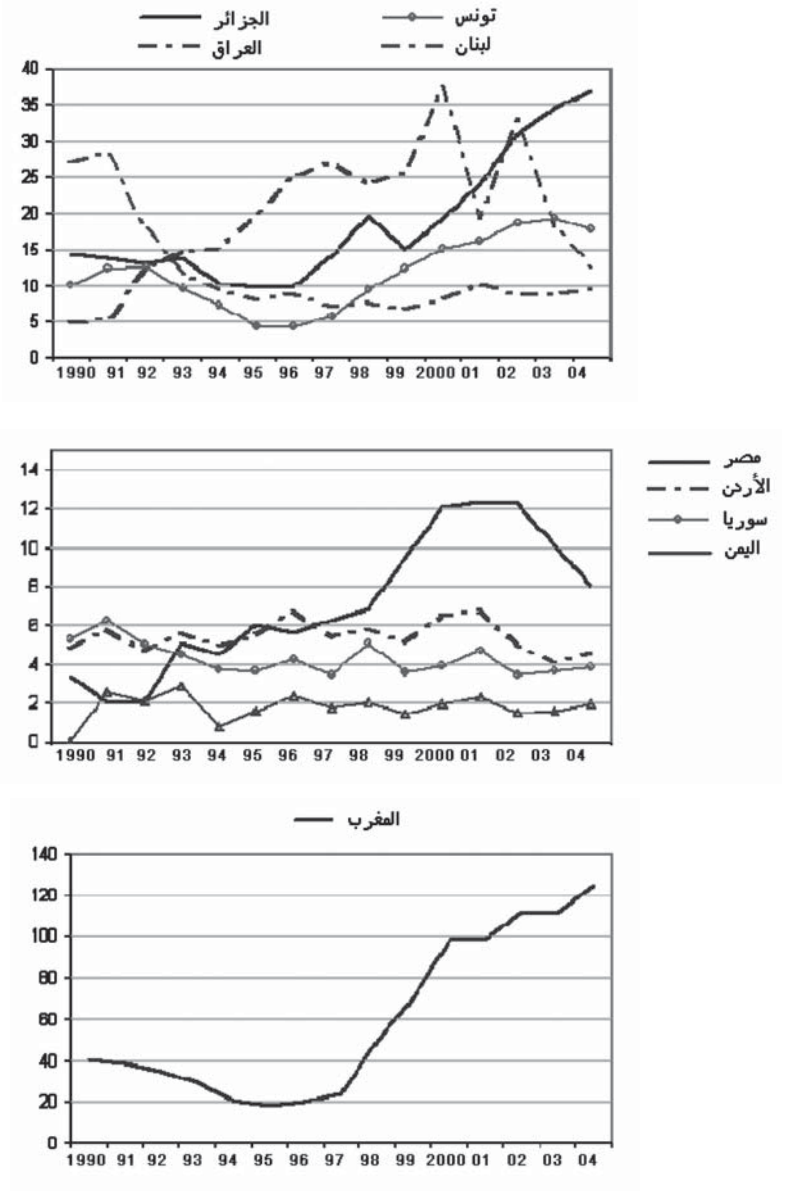

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن الهجرة الدولية

ملاحظة: بيانات إيطاليا وأسبانيا مدرجة فقط بدءا من عام 1998 وبيانات المملكة المتحدة ليست مدرجة منذ عام 2002.

كبير فى نهاية الفترة. ففى عام 2004 اتجه إلى كندا عدد أكبر من المهاجرين العرب ممن ذهبوا إلى الولايات المتحدة. ربما كان السبب أن جزءا من تدفقات الهجرة الدائمة قد تحول من الولايات المتحدة إلى كندا.

بالنسبة لفرنسا وأسبانيا، تميل الاتجاهات الحالية بلا شك إلى الزيادة. فتدفقات القادمين من بلدان عربية إلى فرنسا كانت أكبر بثلاث مرات عام 2004 عنها فى عام 1995- 1996[7]. وما زالت الجزائر تقدم حوالى 50% من الإجمالى، ومعظمهم يدخل إلى فرنسا عبر الهجرة المرتبطة بالشمل الأسري (حوالى 90%). بالتوازى مع هذا، تظل هجرة الطلبة من المنطقة العربية إلى فرنسا مهمة، ويتيح تغير السياسة [نحوهم] مؤخرا إمكانية الإقامة والعمل بعد استكمال دراساتهم، وهى سياسة تهدف إلى زيادة نسبة المهاجرين المهرة. فى أسبانيا تتميز التدفقات الأخيرة بزيادة حافظت على نفسها فى التدفقات من بلدان المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس) ومنافستها المتزايدة مع الهجرة القادمة من أمريكا اللاتينية. ومع الإقامة الطويلة للمهاجرين فى هذا البلد، تتزايد إمكانية الإقامة الدائمة وربما تتزايد أيضا أهمية قضية الإدماج فى سوق العمل، نظرا لأن العمال منخفضى المهارة يجدون صعوبة فى دعم أنفسهم بسبب التغيرات البنيوية [فى سوق العمل- المترجم].

ولكن من الواضح أننا حين نتطلع إلى الاتجاهات Trends لمستقبلية للهجرة من البلدان العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ليس المهم فقط أن نأخذ بعين الاعتبار الوضع فى دول الاستقبال، ولكن أيضا فى بلدان المهاجرين الأصلية. وفى هذا السياق، ما هى التصورات المستقبلية بشأن الهجرة بين بلدان المنطقة؟ ما الدور الذى قد يلعبه التكامل الاقتصادى الإقليمى الجارى؟ ما هى توقعات

الهجرة الدائمة من البلدان العربية إلى الولايات المتحدة قد بدأت فى الانخفاض، حتى قبل تسعينيات القرن العشرين.

الهجرة إلى كندا تكشف عن نمط مختلف إلى حد كبير فى نهاية الفترة. ففى عام 2004 اتجه إلى كندا عدد أكبر من المهاجرين العرب ممن ذهبوا إلى الولايات المتحدة. ربما كان السبب أن جزءا من تدفقات الهجرة الدائمة قد تحول من الولايات المتحدة إلى كندا.

تظل هجرة الطلبة من المنطقة العربية إلى فرنسا مهمة، ويتيح تغير السياسة [نحوهم] مؤخرا إمكانية الإقامة والعمل بعد استكمال دراساتهم، وهى سياسة تهدف إلى زيادة نسبة المهاجرين المهرة

الشكل البيانى رقم 2: تأشيرات الولايات المتحدة للمهاجرين الدائمين وتأشيرات غير المهاجرين والهجرة الدائمة إلى كندا لأناس نشأوا فى البلدان العربية، 1990- 2004 (بالألف)

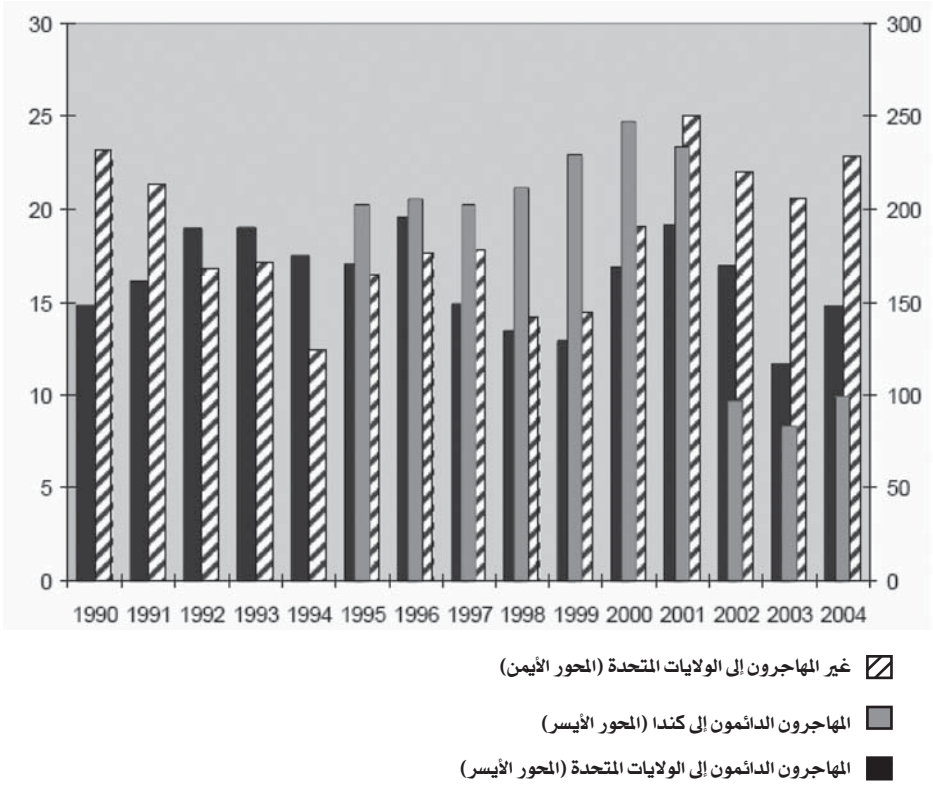

ملاحظة: تأشيرات غير المهاجرين تصدر وفقا للجنسية (بما فى ذلك تصاريح عبور الحدود Border crossing Cards).

المصدر: الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، تقرير مكتب التأشيرات 2004 والمواطنة والهجرة الداخلة فى كندا، حقائق وارقام: نظرة عامة على الهجرة (سنوات مختلفة).

الشكل البيانى رقم 3 : هجرة الجزائريين والمغربيين والتونسيين واللبنانيين إلى فرنسا (1990- 2004) وهجرة المغربيين إلى أسبانيا (1998- 2004) (بالألف)

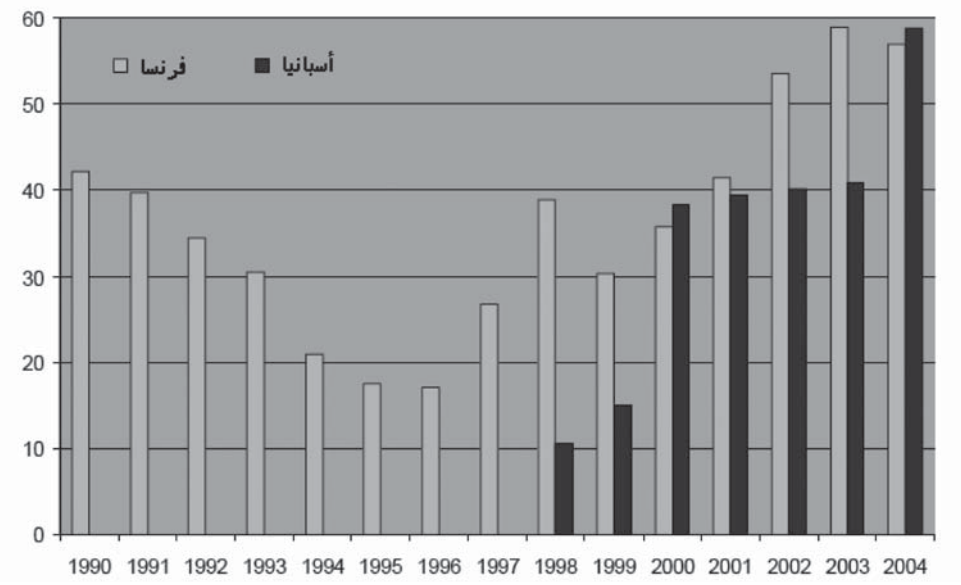

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن الهجرة الدولية.

جماعات الشباب التى تدخل سوق العمل الآن فى بلدانهم الأصلية بالنسبة لسوق العمل؟ هل هناك أية "فرصة" لأن يتوافق الطلب المتوقع على العمل فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى سياق الارتفاع المتزايد فى متوسط سن السكان، مع فائض العمل المتوقع فى بلدان المهاجرين الأصلية، من حيث كل من التوقيت وبنية المهارة؟ كيف يتم تبني سياسات أفضل للموارد البشرية ملائم مع الاحتياجات المحلية؟ كيف يمكن أن تتشارك البلدان المرسِلة للهجرة والمستقبِلة لها والمهاجرين نحو أفضل على مزايا الحراك الدولي International Mobility لذوى المهارة العالية؟ هناك أسئلة عديدة تتجاوز بكثير التغيرات الأخيرة فى تدفقات الهجرة وسياساتها فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

خـــاتمة

ويبرهن الوصف الذى قدمناه لدى الهجرة التى تمت فيما سبق وخصائصها الديموغرافية من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والديموغرافية وأهمية الروابط التاريخية والثقافية وفى تشكيل اتجاهات الهجرة الجديدة. ليس من المتوقع أن تكون الهجرة المستقبلية من البلدان العربية مختلفة كثيرا، برغم التغيرات الأخيرة فى بلدان الاستقبال الرئيسية والاستقطاب الثنائى المتزايد لحركات الهجرة بين أصحاب أعلى المهارات ومنخفضى المهارة.

وأخـذاً فى الاعتبار أهمية مخزون المهاجرين من البلدان العربية، خصوصا فى البلدان الأوربية الرئيسية المستقبِلة، فإن قضية إدماجهم فى سوق العمل وغرسهم فى المجتمع، بما فى ذلك الجيل الثانى، تظل قضية حاسمة فى تيسير إدارة تدفقات الهجرة المستقبلية، وكذلك فى تدعيم القوة الدافعة نحو الهجرة.

ستظل قوة العمل فى بلدان نامية عديدة، بما فيها المنطقة العربية، تنمو بمعدل سريع فى العقود المقبلة، ومن المحتمل أن تظل قضية التوظيف مسألة

ستظل قـوة العمل فى بلـدان نامية عديـدة، بما فيهـا المنطقـة العربية، تنمـو بمعدل سـريع فى العقود المقبلة.

مهمة. فى هذا السياق، لا تستطيع الهجرة أن تكون بديلا لسياسات اقتصاد كلى سليمة وخاصة تطوير البنية الأساسية الاجتماعية- الاقتصادية والحكم الصالح فى البلدان النامية. فمثلا يمكن فى إطار حوض البحر المتوسط أن يعزز التكامل الإقليمى العميق التلاقى الاقتصادى، وبالتالى يساهم فى تحقيق روابط هجرة أكثر توازناً في عودة بعض المهاجرين المنتجين (OECD, 1998).

صندوق رقم 1: تطور قاعدة بيانات المهاجرين إلى بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والجاليات بها.

أُجريت معظم تعدادات السكان فى البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول عام 2000، ونتائجها جميعا متاحة الآن. ونظرا لشمول تغطيتها، فإنها مناسبة تماما للتعرف على الجماعات السكانية الصغيرة ودراستها. ولكن هناك بلدان عدة لا توجد بها تعدادات سكانية، ولهذا كان من الضرورى فى هذه الحالات الاعتماد على سجلات السكان أو المسوح التى اعتمدت على العينات الكبيرة للحصول على بيانات عن السكان المولودين أجانب. وفى الواقع استُخدمت بيانات التعداد لثلاثة وعشرين بلدا من تسعة وعشرين بلدا مشاركا، واستُخدمت مصادر أخرى بالنسبة للباقى. وتتضمن قاعدة البيانات حاليا بيانات تفصيلية عن محل الميلاد والجنسية والمستوى التعليمى (ثلاثة مستويات) للسكان المولودين أجانب والمقيمين فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وتغطى قاعدة البيانات 227 بلدا من بلدان المهاجرين الأصلية و29 بلدا مستقبلا عضوا فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتقتصر نسبة من لم يُبلغوا عن محل ميلادهم على 0.46% من مجمل سكان بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومن لم يحددوا بلد الميلاد 0.24% (إما أنهم حددوا الإقليم أو لم يقدموا أية إجابة). وتتوفر بيانات كاملة (بيانات تفصيلية عن مستوى التعليم ومحل الميلاد) لـ97.8% من سكان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الذين يبلغون من العمر 15 سنة فأكبر. وقد تم حساب "معدلات الهجرة الداخلة" وفقا لمستوى المؤهلات الدراسية بالنسبة لأكثر من مائة بلد.

كان من الضرورى تعديل البيانات فى حالتين فحسب. الأولى حالة اليابان وكوريا، حيث لم تتاح البيانات وفقا لبلد الميلاد. فبالنسبة لهذين البلدين فرضنا أن بلد الجنسية هو بلد الميلاد. ويبدو هذا الفرض معقولا بالنسبة للمولودين أجانب، إذا أخذنا فى الحسبان الانخفاض الشديد فى معدل وعدد المتجنسين فى هذين البلدين. غير أن هذا سيؤدى إلى المبالغة فى تقدير عدد المولودين أجانب بالمقارنة ببلدان أخرى، نظرا لأن الأشخاص المولودين فى اليابان أو كوريا من أجانب سيسجلون غالبا كأجانب، وبالتالى يتم تصنيفهم كمولودين أجانب.

الحالة الثانية تتعلق بألمانيا، حيث كان المصدر المتاح، الإحصاء المصغر، وهو مسح لعينة واسعة النطاق من الأسر المعيشية يحدد هذا المصدر ما إذا كان الشخص مولودا فى الخارج ولكنه لا يحدد بلد الميلاد. ومساواة بلد الميلاد ببلد الجنسية فى ألمانيا يعنى أن ننسب ألمانيا كبلد للميلاد للمتجنسين المولودين أجانب، وهؤلاء ليست أعدادهم ضئيلة، وكذلك إلى العديد من المهاجرين "الألمان إثنيا" الذين حصلوا على الجنسية الألمانية فور دخولهم ألمانيا. وقد استُخدم مصدر آخر للبيانات (هو الجدول الاقتصادى الاجتماعى) لضبط بيانات ألمانيا حيثما كان هذا ممكنا (للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق).

لا تستطيع الهجرة أن تكون بديلا لسياسات اقتصاد كلى سليمة

يمكن فى إطار حوض البحر المتوسط أن يعزز التكامل الإقليمى، وبالتالى يساهم فى تحقيق روابط هجرة أكثر توازنا

الهوامش

★قدم نص هذا المقالة في اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية- اسكوا 2006

(1) يتم حساب "معدلات الهجرة الخارجة" بقسمة عدد الأشخاص المولودين أجانب المقيمين فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونشأوا فى بلد معين على العدد الإجمالى للأشخاص المولودين فى ذلك البلد، بما فيهم الذين لم يعودوا يعيشون الآن فيه. هذا الحساب لا يتفق مع التعريف المعتاد لمعدل الهجرة الخارجة الذى يربط تدفقات الهجرة على مدى زمنى معين بمخزون الأشخاص المبدئى فى البلد الأصلى الذى أتى منه المهاجرون.

(2) فى هذه الوثيقة تشمل البلدان العربية الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان والأراضى الفلسطينية وقطر والعربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

(★★) نشير دائما إلى مواطنى المملكة المغربية ومهاجريهم بلفظ "المغربيين"، لا اللفظ الشائع "المغاربة"، لتجنب الخلط مع المغرب العربى الكبير (تونس، الجزائر، المغرب)- المترجم.

(3) برغم أن هجرة المغربيين تظل متواضعة للغاية، فقد تزايدت تدفقاتهم إلى كندا إلى أكثر من خمسة أضعاف على مدى السنوات العشر الأخيرة.

(4) بعد استبعاد من وُلدوا بجنسية فرنسية فى الجزائر يتضح أن ما لا يزيد على 27.2% من المهاجرين من الجزائر لديهم جنسية فرنسية. والأرقام المقابلة للمهاجرين من المغرب وتونس هى 25.6% و40.1% على الترتيب.

(★★★) أى أن الفارق بين نسبة من تجتذبهم من الهجرة عالية المهارة ونسبة من تجتذبهم من مجمل المهاجرين أقل من مثيله بالنسبة لاستراليا- المترجم.

(5) لا يتضمن هذا الرقم كندا كبلد استقبال، لأن البيانات وفقا للبلد الأصلى للمهاجر لم تكن متوفرة بشأنها.

(6) توظف ذوى المهارة العالية المولودين فى نفس البلد أعلى بصفة عامة من 80%. ففى عام 2004 كانت تتراوح بين 79% فى فرنسا إلى 92% فى سويسرا (83% فى الولايات المتحدة و84% فى كندا).

(7) ترجع الزيادة الضئيلة فى 1997 و1998 إلى نتائج برنامج تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين regularization.

المراجع

- Dumont JC. & G. Lemaitre (2005a), Counting immigrants and expatriates: a new perspective, OECD Economic Review n° 40 1/2005.
- Dumont JC. & G. Lemaitre, (2005b), Counting immigrants and expatriates in OECD countries: a new perspective, Trends in international migration (2004 Edition), OECD.
- Fargues P., (2005), Temporary Migration Matching demand in the EU with supply from the MENA, Robert Schuman Centre Note 11/2005.
- OECD (1998), Migrations, Libre-Echange et Integration Régionale dans le Basin Méditerranéen, Conférences de l'OCDE.
- OECD (2000), Globalisation, Migration and Development, OECD.
- OECD (2002), The International Mobility of the Highly Skilled, OECD, Paris.
- OECD (2005), Migration Remittances and Development, OECD.
- Oso Casas L. & JP. Garson (2005), The feminisation of international migration, EU-OECD conference on "Migrant women and the labour market : diversity and challenges", Brussels September 2005.
- United Nations, 2002, International migration report 2002.

الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوروبي

ملخص

تتخذ ظاهرة هجرة الأدمغة أبعاداً مهمة في بلدان المغرب العربي الذى أصبح يشكل مجالاً مصدراً للكفاءات للبلاد المتقدمة وبوجه خاص بلاد الاتحاد الأوروبي. هذه الحركية تمخضت عن تكون نخبة مهاجرة في أوروبا كظاهرة تنمو ومن المفروض أن يترسخ وجودها في العقود القادمة.

وتحليل هذه الظاهرة يحيلنا إلي إشكالية ذات مستويات مختلفة:

1- ماهو حجم هذا الشكل من الهجرة وكيف تطور؟ علماً أنا نلاحظ في إطار الرأسمالية الحالية التى تنعت بالمعرفية عملية قلباً لتراتبات القوى الفاعلة، فالقوى الفاعلة الأكثر حسماً هى من الآن فصاعداً غير مادية (معرفة، معالجة المعلومات...)

2-ما المنطق الضمني الكامن خلف هذا الرحيل للكفاءات، وما أسبابه الداخلية والخارجية؟ فهجرة هذه الكفاءات ناتجة عن تأثير عوامل متعددة. هذا التعدد في الأسباب هو الذي يغذي هذا النزوح القوي للهجرة. وعليه فإن هذه التدفقات تخضع لمنطقين، منطق داخلي وخارجي (عوامل دفع وعوامل سحب).

3- ما نتائج الظاهرة في البلد الأصلي وفي موطن الاستقبال؟ هذه الهجرة للكفاءات تبرز عدم التكافؤ بين البلاد الغنية والبلاد النامية، فاستنزاف العقول بالنسبة للبعض يمثل اكتساباً لها من البعض الآخر. هذا "الانتقال العكسي للتكنولوجيا" من المفروض أن يسترعى اهتمام دول الجنوب ودول الشمال، لآن تكلفة هذه الهجرة تضر بدول المغرب العربي.

4- ماهي الآفاق المستقبلية، وما الحلول المتصورة كي نجعل من هذه الكفاءات المغتربة ورقة رابحة لتنمية بلدها الأصلي؟

وفي عالم أصبح فيه اقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية، فإن المهارات الفنية والمهنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانية المهمة للتنمية في المغرب العربي والإمكانيات المستقبلية لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقاً رابحة تستحق الاهتمام، اعتباراً لاستحالة توقيف هذه الهجرة، يظل الأساس هو تخيل إقامة آليات لكي تصبح تدفقات هجرة الكفاءات ثروة مشتركة، ونتمكن في النهاية من الانتقال من استنزاف العقول إلي وضع مربح للجانبين. الفكرة الأكثر برجماتية هي التفكير في صيغة أكثر مرونة، دون أن يؤدي ذلك إلي عودة نهائية للبلد الأصلي. إن الهجرة الدائرية تظل نموذجاً ملائماً من أجل إشراك هؤلاء "المواطنين من الضفتين" في تنمية بلدهم الأصلي.

مدخل:

1- يغطى مفهوم النخبة مجالات متنوعة: العلم، والاقتصاد، والسياسة، والفن، والرياضة،... وإذا كانت هجرة هذه النخبة من المغرب تمس- تقريباً- كل هذه القطاعات، فإن هذه الدراسة تركز أساساً على مجال حساس جداً، بسبب تأثيره على التنمية الاقتصادية للبلد: الهجرة العلمية.

إن العلاقة بين المعرفة والتنمية فكرة تم التعبير عنها منذ أزمنة سحيقة في الحضارة الإنسانية. ففي سنة 2500 قبل الميلاد،أي منذ حوالى 46 قرناً، كتب

هذه الهجرة للكفاءات تبرز عدم التكافؤ بين البلاد الغنية والبلاد النامية. فاستنزاف العقول بالنسبة للبعض يمثل اكتسابا لها من البعض الآخر. هذا "الانتقال العكسي للتكنولوجيا" من المفروض أن يسترعى اهتمام دول الجنوب ودول الشمال

* محمد خشاني، أستاذ بجامعة محمد الخامس، رئيس الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرات، الرباط، المملكة المغربية
khachani@menara.ma

اليـوم في إطـار رأسمالية توصـف بأنهـا معرفيـة cognitif أصبـح البحث العلمـي والابتكار التكنولوجـي أكثر من ذى قبـل العامـل الجوهـرى للتقـدم، جاعـلا المزايـا الطبيعية في مرتبة ثانوية

أن تكـون نخبـة مهاجرة في أوروبـا ظاهـرة تنمـو ومن المفروض أن يترسـخ وجودهـا في العقـود القادمة

الفيلسوف الصينى كوان تزو Kuan tzu "إذا كانت مشروعاتك مداها سنة فازرع البذور، وإذا كان مداها مائة عام فعلم الشعب". وفى نفس الاتجاه وأكثر قرباً منا، تبنى التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية (Rappart de Banque Mondiale 1998-1999) كموضوع رئيسي، "المعرفة في خدمة التنمية". و نقرأ في هذا التقرير: "أن تكون فقيراً ليس معناه فقط أن تكون قليل المال ولكن أيضاً أن تكون قليل المعارف".

في عالم محكوم عليه- حسب تعبير الفريد سوفى Alfred Sauvy- بالتقدم الأبـدي، وحيث يُعدّ اقتصاد المعرفة رافعة التنمية، فإن نظرية ريكاردو عن المزايا المقارنة تبدو و كأنها أصبحت متجاوزة. إن المزايا التنافسية المكتسبة تمثل من الآن فصاعداً القوة المحركة للنمو. واليوم في إطار رأسمالية توصف بأنها معرفية cognitif أصبح البحث العلمى والابتكار التكنولوجي أكثر من ذى قبل العامل الجوهرى للتقدم، جاعلاً المزايا الطبيعية في مرتبة ثانوية: ملكيات مادية، وقوة عمل، كما يشهد على ذلك تفوق الاقتصاد الجديد في التبادلات الدولية. فهناك بلاد تفتقر إلى الموارد الطبيعية و لكنا نجدها قد ارتقت بفضل ما تتوفر عليه من المعرفة التطبيقية إلى مصاف القوى الاقتصادية، وبلاد أخرى قد تسارعت فيها وتيرة التنمية بواسطة تدفق الكفاءات القادمة من جهات أخرى.

هذا الحـراك في المعرفة هو ما يلفت انتباهنا اليوم. لقد ولد مصطلح استنزاف العقول brain drain في سنوات الخمسينيات. وكـان يشير إلى الهجرة الضخمة للعلميين والمهندسين البريطانيين إلى الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الوقت أصبح مقصوراً على "الهجرة العلمية".

واليوم نشهد ازدهاراً في التعبيرات للإشارة إلى هذه الظاهرة: الهجرة النخبوية، هجرة الأدمغة، استنزاف الكفاءات، هـروب المعرفة، رحيل المثقفين، عمال المعرفة...

هذا الحراك في المعرفة يتم فى آن داخل الدولة الواحدة وبين الدول مع بعضها. فعلى المستوى الدولي يتم في اتجاهات مختلفة، جنوب – جنوب، مثل دول الخليج التى تستقبل عدداً مهماً من الكوادر القادمين من البلدان النامية، ومن بينها دول المغرب العربي، شمال – جنوب، أحياناً بنوع من التورية يُطلق على هذا الحـراك مصطلح التعاون، شمال – شمال، بين أوروبا وكندا من جانب و الولايات المتحدة من جانب آخر، وجنوب - شمال، ومن بين كل هذه الأشكال من الحراك فإن الشكل الأخير هو الذى يطرح، اعتبارا لنتائجه أكبر عدد من المشكلات.

هذه الظاهرة تتخذ أبعاداً مهمة في المغرب العربي الـذي أصبح يشكل مجالاً مصدرا للكفاءات للبلاد المتقدمة، وبوجه خاص بلاد الاتحاد الأوروبى.

جدول رقم (1) فئات اجتماعية-مهنية في فرنسا حسب البلد الأصلي والمواطنة

	مغاربة			جزائريون			تونسة		
فئة اجتماعية-مهنية	أجانب	فرنسيون	إجمالي	أجانب	فرنسيون	إجمالي	أجانب	فرنسيون	إجمالي
مزارعون	1895	273	2132	298	174	472	269	49	318
حرفيون	4190	2355	6545	5429	2619	8048	2687	1586	4255
تجار	5689	3719	9408	8758	3532	12290	2580	2662	5242
أصحاب شركات	432	637	1069	509	326	832	215	533	748
مهن حرة	547	2223	2770	1352	1251	2603	430	1913	2343
كوادر مثقفين	2431	5253	7684	4225	4485	8710	1204	2315	3519
كوادر شركات	2860	4840	7700	3711	3909	7620	1367	3189	4556
تعليم، صحة، وظائف عامة	5067	9330	14397	7637	8962	16599	1497	3402	4899
إجمالى	213293	112917	326210	228495	117901	346396	71989	51544	123533

المصدر : RGP : INSEE, 1999

وتحليل هذه الظاهرة يحيلنا إلى إشكالية ذات مستويات مختلفة:

ما هو حجم هذا الشكل من الهجرة وكيف تطور؟

ما المنطق الضمنى الكامن خلف هذا الرحيل للكفاءات، وما أسبابه الداخلية والخارجية؟

ما نتائج الظاهرة في البلد الأصلى وفى موطن الاستقبال؟

ما هي الآفاق المستقبلية، وما الحلول المتصورة كى نجعل من هذه الكفاءات المغتربة ورقة رابحة لتنمية بلدها الأصلى؟

تقييم هجرة الكفاءات

في بلاد المغرب العربي كان المهاجرون- ولاسيما من الأجيال القديمة- يمثلون بوجه عام نوعية ذات مستوى تعليمى منخفض: معدل أمية مرتفع، افتقاد للتأهيل والموارد التي تقتصر أساساً على دخول العمل. ولكن هذه النوعية المتدنية لا تستبعد ظهور نخبة نابعة من الهجرة في بلد المهجر، تمارس نشاطات أخرى غير بيع قوة العمل، وتغزو مجالات أخرى اقتصادية وعلمية[1]. و هكذا نلاحظ أن تكوّن نخبة مهاجرة في أوروبا ظاهرة تنمو ومن المفروض أن يترسخ وجودها في العقود القادمة.

في عالم أصبح فيه اقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية، فإن المهارات الفنية والمهنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانية المهمة للتنمية في المغرب العربي والإمكانيات المستقبلية لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقاً رابحة تستحق الاهتمام.

بيد أننا إذا كان يتوافر لدينا معطيات إحصائية موثوق منها بدرجة ما عن حجم المهاجرين بوجه عام، فإن تقييم حجم هجرات النُخب العلمية يظل مهمة معقدة، فالظاهرة يصعب قياسها.

ولكن من المؤكد أن هجرة الأشخاص ذوى التأهيل العالى قد شهدت في السنوات الأخيرة تسارعاً قوياً. فطبقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فإن من 15% إلى 18% من المهاجرين القادمين من الجزائر والمغرب وتونس ويعيشون فى بلاد المنظمة حاصلين على مؤهل جامعى.

وهناك إحصاءات أكثر عمومية للمهاجرين مصنفة حسب الفئات الاجتماعية - المهنية تسمح بتقدير حجم هذه الكفاءات في فرنسا.

يقدّر هذا الجدول عدد المغاربة- سواء الحاصلين منهم على الجنسية الفرنسية أم لا- فى فئات المهن الحرة وكوادر الشركات والتعليم والصحة والوظائف العامة. والأهمية العددية لهذه الكوادر المثقفة توحي بحجم مخزون المعرفة الذى يُستخدم في فرنسا. (جدول 1)

في الجزائر، أخلي عدد من المعاهد والجامعات بوتيرة مستمرة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي هز البلاد منذ بداية سنوات التسعينيات. على سبيل المثال، فإن 70% من الأساتذة في معهد الرياضيات بجامعة الجزائر قد رحلوا إلى البلاد التي درسوا فيها. من جهة أخرى ، فان عددا من الشركات التي أضيرت بسبب إخلال موظفيها الذين أرسلتهم

في عالم أصبح فيه اقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية، فإن المهارات الفنية والمهنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانية المهمة للتنمية في المغرب العربي والإمكانيات المستقبلية لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقا رابحة تستحق الاهتمام

فطبقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فإن من 15% إلى 18% من المهاجرين القادمين من الجزائر والمغرب وتونس ويعيشون فى بلاد المنظمة حاصلين على مؤهل جامعى

70% من الاساتذة في معهد الرياضيات بجامعة الجزائر قد رحلوا إلى البلاد التي درسوا فيها

جدول رقم (2) توزيع الكفاءات التونسية في الخارج

إقليم تخصص	أوروبا	أمريكا	البلاد العربية	إفريقيا	آسيا	إجمالى
معلومة باحثون	755	521	26	16	07	1568
مهندسون معماريون	567	430	250	24	03	1274
أطباء صيادلة	561	85	88	11	02	747
متخصصون كمبيوتر	324	29	12	03	-	368
محامون	46	08	31	-	-	85
رجال أعمال	913	62	102	20	02	1099
كوادر أخرى	868	364	410	63	07	1712
إجمالي عام	4034	1499	1162	137	21	6853

للتأهيل في الخارج ولم يرجعوا ، قررت أن تطلب من هؤلاء أن يسددوا نفقات الدراسة والإقامة التى دفعتها لهم[2]. ويقدّر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين[3] عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنوات 1990 بأكثر من 40000[4]، وهناك تقديرات أخرى أكثر وطأة يقدمها عبد القادر جيفلات، والذى يقدّر أنه منذ عام 1974 ما يقرب من 80.000 أستاذ جامعي قد اختاروا الغرب، و60.000 من بينهم قد استقروا في أمريكا الشمالية[5].

ولنقتصر على قطاع الصحة، في فرنسا وحدها 7000 طبيب جزائرى يمارسون في هياكل مختلفة من بين إجمالى 10.000 طبيب في الخارج. وفي تونس، فإن ديوان التونسيين في الخارج لديه توثيق بالكفاءات وتوزيعها حسب التخصص وحسب الإقليم. (جدول 2)

حوالى 60% من هذه الكفاءات التونسية التى تعمل بالخارج تمارس نشاطها في أوروبا، والتى تعد الهدف الرئيسي للكوادر المغربية، حتى وإن كانت الاتجاهات المتأخرة تشير إلى أن الولايات المتحدة وكندا قد أصبحت- أيضاً- أهدافاً مميزة.

وفي المغرب تنتمى هذه الكفاءات لمجالات مختلفة في العلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية، ولكن الاستقطاب يظل مُركّزاً على حاملي شهادات التكنولوجيا الجديدة في المعلومات والاتصال (NTIC). والاهتمام بهؤلاء المتخصصين هو الذى يفسر كيف أن الخريجين الأكثر تعرضا للجذب من المغرب هم خريجو ثلاث مدارس كبرى: المعهد الوطنى للبريد والاتصالات (INPT)، والمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل الأنظمة (ENSIAS)، والمدرسة المحمدية للمهندسين (EMI) ومنها 50% إلى 60% من خريجى 2000. بحسب ما جاء فى صحيفة يومية مغربية، كانوا قد غادروا البلاد أو على وشك المغادرة عند حفل التخرج[6]

وما يؤشر عن أهمية هذا الشتات المغاربي للمعرفة تكوين جمعيات للمتخصصين، مثل اتحاد المهندسين المغاربيين بفرنسا، ودادية الأطباء من أصل مغاربى بفرنسا، ورابطة الثقافة والتبادل فرنسا– المغرب، ورابطة خريجى المدرسة الوطنية للبوليتكنيك بالجزائر، رابطة الأطباء الجزائريين بفرنسا، واتحاد متخصصي المعلومات المغاربة بفرنسا (حوالى 200 عضو)، والرابطة المغربية لعلماء البيولوجيا في فرنسا، والرابطة المغربية لعلماء البيولوجيا بالولايات المتحدة، والأكاديمية المغربية للبحث العلمى (الولايات المتحدة)، وشبكة المثقفين المغاربة بأوروبا، ورابطة المعرفة والتنمية، وجمعية التونسيين خريجي المدارس الكبرى، وهي شبكة دولية أسست عام 1990 وتضم أكثر من 3000 عضو. ونجد- أيضاً- نادياً للطلاب وكذا نوادي مهنية (نادي رجال الأعمال، نادي التكنولوجيا). هذه الرابطة لها فرع يخضع للقانون الفرنسي في باريس، وفرع يخضع للقانون التونسي في تونس وتمتلك- أيضاً- فروعاً في لندن وبوردو وليون وجرينوبل .

II- محددات الظاهرة:

إن شرح محددات هذه الظاهرة يتسم بالتعقيد، حيث أن هجرة هذه الكفاءات ناتج عن تأثير عوامل متعددة. هذا التعدد في الأسباب هو الذي يغذي هذا النزوح القوي للهجرة.و عليه فان هذه التدفقات تخضع لمنطقين، منطق داخلى وخارجى (عوامل دفع و عوامل سحب)[7].

-i العوامل الداخلية "دفع"، هى من طبائع متباينة ولا تمثل نفس الحدة في كل البلاد. فإلى جانب عوامل ذات طبيعة اقتصادية والتى هى من بين الأسباب الأساسية للهجرة في كل أشكالها توجد عوامل أخرى تدفع الكفاءات للرحيل، وهى من طبيعة:

- مهنية : عدم قدرة الاقتصاد المغاربى على تلبية طموحات من اكتسبوا مستوى عالياً من التأهيل.
- سياسية : الافتقاد لآليات الديمقراطية التى تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين. فآليات الارتقاء الاجتماعى" لا تخضع لمعايير الاستحقاق، و بالتالى فهى لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين. وينبغى

أن هجرة هذه الكفاءات ناتج عن تأثير عوامل متعددة: عوامل داخلية، عدم قدرة الاقتصاد المغربى على تلبية طموحات من اكتسبوا مهارات عالية الافتقاد لآليات الديمقراطية التى تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين. فآليات الارتقاء، البطالة الكلية والجزئية، غياب الصلات بين الجامعة والنسيج الاقتصادى، تواضع الميزانية المخصصة للبحث

يقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنوات 1990 بأكثر من 40000.

أن يُضاف إلى كل ذلك في حالة الجزائر الوضع السياسي وأعمال العنف التى تهز أرجاء البلاد منذ سنوات 1990.

- اجتماعية: البطالة الكلية أو الجزئية، والتى تعزى في الغالب إلى عدم التوافق بين سياسة التعليم وسياسة التشغيل والسياسة العلمية والتكنولوجية.
- غياب الصلات بين الجامعة والنسيج الاقتصادي، ويتفاقم هذا الوضع اعتبارا لنمط تدبير للشركات لا يولي أهمية كبرى الى مجال البحث و يعتمد في التأطير توظيف أشخاص منخفضي الكفاءة. في المملكة المغربية. وعلى سبيل المثال، لو استثنينا المجموعات الصناعية الكبرى، مثل ONA ، OCPوغيرها، والتى تقوم بأبحاث تتم في إطار استراتيجيات للتنمية وتحاول تطوير الروابط مع الجامعة، فإن الشركات الصغرى والمتوسطة والتى تشكل أكثر من 95% من النسيج الصناعى المغربى لا تهتم إلا قليلاً بالأبحاث، ولا تميل إلى التجديد في منتجاتها[8].
- تواضع الميزانية المخصصة للبحث: وبوجه عام، فإن النفقات الكلية الموجهة في المملكة المغربية لهذا النشاط يقدرها مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربى (OCIEM) بأقل من 0.3% من إجمالى الناتج القومى BIP، وهو معدل ارتفع مؤخراً إلى 0.7%. والمعدلات المسجلة في الجزائر وتونس (1%) هى قريبة من معدلات مسجلة في بلاد أخرى ذات مستوى متوسط من التقدم مثل الهند (1%)، وهذه المعدلات تظل أقل من المعدلات المسجلة في بلاد صاعدة، مثل كوريا الجنوبية (2%)، وتلك الموجودة فى البلاد المتقدمة: 2.8% في اليابان، و2.4% في الولايات المتحدة، و2% في بلاد الاتحاد الأوروبى.

ويمكن أن نضيف إلى مظاهر الخلل هذه عوامل أخرى، مثل: ضعف وسائل التحفيز على البحث (مخابر، مكتبات، جمعيات مهنية)، والتماطل البيروقراطى (بنى تراتبية جامدة في الشركات والمؤسسات العامة).

هذه هى المحددات الأساسية الداخلية لعملية هجرة الكفاءات المغاربية. ولكن المشروع الكامن ينطلق فى الغالب تحت تأثير عوامل خارجية. فالظاهرة- كما أُشير لها من قبل- قد زادت كثافتها بواسطة طلب دولى على اليد العاملة المؤهلة.

و تلعب العولمة السائدة دوراً مهماً في تشجيع هجرة النخب. وبالفعل فلانفتاح الأسواق بين الاقتصاديات المختلفة تأثيرات مهمة على تنظيم العمل. إن إعادة هيكلة الأنظمة الإنتاجية التى تقترن بهذا المسار تولد تزايداً في الحاجة إلى موظفين ذوى تأهيل عال. في هذه الصيغ التنظيمية الجديدة يلعب الابتكار دوراً مركزياً، وهو ما يتطلب وجود مصادر مهمة للكفاءات العلمية[9].

هذا الوضع يصاحبه أحياناً سياسيات ممنهجة في جلب العاملين، كما يشهد على ذلك البطاقة الخضراء في ألمانيا، والسياسيات الكندية، أو مؤخراً الهجرة المختارة immigration choisie التى يدعو إليها القانون الجديد في فرنسا، والذى يسعى لأن يستبدل هجرة الإذعان immigration subie بهذا الشكل من الهجرة. هذه السياسات تؤدى إلى انتشار الوسطاء و شركات التوظيف والمواقع المتخصصة في "اصطياد المواهب".

هناك أيضا عوامل أخرى خارجية ذات طبيعة مهنية تدفع هذه النخبة إلى تجاوز الفكرة و أخذ المبادرة و يتعلق الأمر بمحيط جاذب في البلاد المتقدمة يتسم بظروف عمل وحياة مغرية:

- مرونة تنظيمية.

البحث عن التفوق في محيط يشجع على تفتق المواهب،

★ هيمنة عقلية التنافس،

★ آفاق الترقية في العمل والوصول إلى فرص جديدة.

★ عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في مجال التكنولوجيا الجديدة.

هذه العوامل ذات الصفة المهنية يدعمها عوامل أخرى ذات صفة شخصية:

الشركات الصغرى والمتوسطة والتى تشكل أكثر من 95% من النسيج الصناعى المغربى لا تهتم إلا قليلا بالابحاث، ولا تميل إلى التجديد في منتجاتها

هذا الوضع يصاحبه أحيانا سياسيات ممنهجة في جلب العاملين، كما يشهد على ذلك البطاقة الخضراء في ألمانيا، والسياسيات الكندية، أو مؤخرا الهجرة المختارة immigration choisie التى يدعو إليها القانون الجديد في فرنسا، والذى يسعى لأن يستبدل هجرة الإذعان immigration subie بهذا الشكل من الهجرة. هذه السياسات تؤدى إلى انتشار الوسطاء و شركات التوظيف والمواقع المتخصصة في "اصطياد المواهب".

- حوافز في الأجور وأنظمة الترقى والفرص المتاحة.

- أنظمة ضمان اجتماعى فاعلة

- إمكانية مساعدة الأقارب و اختيار أفضل بشأن تمدرس الأطفال.

ولكن علينا أن نلاحظ أنه رغم المصلحة التى تمثلها هذه الهجرة بالنسبة لبلاد الاستقبال، فإن الأمر لا يتم بدون استثارة ردود فعل. فى ألمانيا- على سبيل المثال- أثارت البطاقة الخضراء قلق النقابات المهنية التي خشيت أن يؤدي هذا التوظيف في السوق الدولي للمتخصصين الذين يحصلون في بلدانهم الأصلية على أجور منخفضة إلى انهيار الأجور فى ألمانيا[10].

وفي الغالب تكون أجور هؤلاء الكوادر أقل من قرنائهم في بلد الاستقبال. وأحياناً يتلقون أجورهم من شركات توظيف تستولي على جزء من رواتبهم لمصلحتها، وهذه- على سبيل المثال- حالة المهندسين المعلوماتيين المغاربة الذين يعملون بفرنسا[11]. وفى الولايات المتحدة، المعطيات المتاحة من بيانات بحث قام به البروفيسور بول أونج Paul Ong (جامعة كاليفورينا في لوس إنجليوس UCLA) تبيّن أن المهندسين الأجانب المهاجرين يتقاضون أجوراً أقل 30% من زملائهم الأمريكيين [12].

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة أن هذه الهجرة للنخب يمكن أن يحفزها إقامة للدراسة في بلد الاستقبال. وإذا اقتصرنا على الحالة المغربية وحسب المعطيات المتاحة، فإن هناك أكثر من 13% من بين 34.430 طالباً مغربياً يتابعون دراستهم في الخارج عام 199713، قد بقوا فى هذه البلاد، وهم يمثلون جزءاً من الحجم الكلى للطلاب الأجانب والذين- بحسب تقدير اليونسكو (1997)- ارتفع عددهم إلى 1.5 مليون، موزعين بين خمسين بلداً، ولكن يظل البلد المميز هو الولايات المتحدة (29% من الإجمالى)، وفى فرنسا (11% من الإجمالى)[14].

في فرنسا ، يشكل المغاربيون الجالية الأولى من الطلبة الأجانب والذين قدر عددهم سنة 2002-2003ب 221.567 طالباً[15]،و الأكثر عددا بينهم هم المغاربة، فهؤلاء يمثلون 16% من الطلاب الأجانب في الجامعات، و26% في مدارس الهندسة، و11% في مدارس التجارة والإدارة والمحاسبة. و كثيرا ما تقتصر حركية هؤلاء الطلاب على "الذهاب فقط" [16]. وهكذا نجد عددا كبيرا من الباحثين الأجانب مستواهم التعليمى يصل إلى الدكتوراه أو أكثر يعملون في المركز القومى للبحث العلمى بفرنسا (CNRS). ويبلغ عدد الذين يعملون بهذا المركز من أصل مغاربي حوالي 1600 باحث. وينبغي أن يُضاف إلى هذه النخب أولائك الذين يعملون في الجامعات ومعاهد متخصصة أخرى[17].

هذه الكفاءات التى درست بالخارج أو فى بلادها أصبحت محط اهتمام الدول المتقدمة التي دأبت على جذبها. و يبقى من الصعب تقييم هذه الكفاءات، نظراً لأن شبكة المعلومات أصبحت تأخذ مكان القنوات التقليدية للتوظيف. فهذه الأداة المتطورة تسمح بالبحث عن الكفاءات المطلوبة حيثما توجد في وقت قصير وبأقل تكلفة. وبحسب دراسة أنجزها Stepstone وهو موقع متخصص، ثم الانتقال من 25000 سيرة ذاتية في العالم عبر الشبكة في عام 1994 إلى 7.65 مليون في عام 2000 وربما إلى 14 مليوناً فى عام 2002[18].

وقد دعم هذا الاتجاه التنافس المحموم بين بلدان الشمال التي أصبحت تشهد عجزاً في هذه المجالات في سوق العمل، و اعتبارا لذلك توجه جهودها في التشغيل نحو بعض البلاد النامية التى أنجزت- بتكلفة عالية ومجهودات جبارة- أنظمة تعليمية متطورة.

وفي هذا الصدد، تسعى خطة العمل التى بلورتها المجموعة الأوروبية إلى التركيز النوعي فيما يخص المهاجرين: أولاً "العقول" أو العمال ذوو التأهيل العالى الذين يفضلون الولايات المتحدة أو كندا أو استراليا على أوروبا، ثم بعد ذلك العمال الرسميون الأقل تأهيلاً والذين لا يدخلون في تنافس مع طالبي العمل الأوروبيين. هذه الخطة في العمل تسعى إلى استقطاب الأجانب "ذوى التأهيل العالى" بما فى ذلك "طلبة الدكتوراه" عن طريق "تصريح بالإقامة مقترن

هذا الغالب تكون أجور هؤلاء الكوادر أقل من قرنائهم في بلد الاستقبال. وأحيانا يتلقون أجورهم من شركات توظيف. إن المهندسين الأجانب المهاجرين يتقاضون أجورا أقل 30% من زملائهم الأمريكيين.

تسعى خطة العمل التى بلورتها المجموعة الأوربية إلى استقطاب الأجانب "ذوى التأهيل العالى" بما فى ذلك "طلبة الدكتوراه" عن طريق "تصريح بالإقامة مقترن بتصريح بالعمل"، وهو ما يسمح لحامله بالانتقال بحرية في كل بلاد الاتحاد الأوروبي

بتصريح بالعمل"، وهو ما يسمح لحامله بالانتقال بحرية في كل بلاد الاتحاد الأوروبي. الأمر يتعلق بصيغة "بطاقة خضراء" أوروبية. "هذا إجراء لاغنى عنه لجذب الأشخاص المؤهلين الذين نحتاج إليهم"، وهو التفسير الذى قدمه فرانكو فراتينى Franco Frattini رئيس المجموعة الأوروبية. حاليا، 54% من الأجانب المؤهلين تأهيلاً عالياً يذهبون إلى الولايات المتحدة، في حين أن 84% من المهاجرين قليلى التأهيل يذهبون إلى أوروبا[19] .

والفروع التى تشهد عجزاً كبيراً والتى بسببها تنشب "حرب الكفاءات" هى التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات NTIC. فشركات التوظيف في العالم أجمع تتنافس على هؤلاء المتخصصين. ويثبت تقرير الـ(SOPEMI 2001) أن العجز فى هؤلاء المتخصصين يصل إلى 850.000 فنى تقنى في الولايات المتحدة، ومليونين في أوروبا، وفى هذه القارة تعرف ألمانيا العجز الأكبر حيث و صل فى عام 2000

جدول رقم (3) الكوادر الأجنبية بالمغرب حسب الفئة الاجتماعية

الفئة المهنية الاجتماعية	عدد الأفراد
أطباء وصيادلة	619
مهندسون	2.140
مهن حرة	2.624
كتاب وصحفيون	83
فنانون	177
تجار	1.727
مديرون	4.663
أصحاب شركات	820
مستثمرون	677
مزارعون	615
حرفيون	873
متخصصون	982
طلاب	12.129
إجمالي	60.841

المصدر : الإدارة العامة للأمن الوطني

إلى 75.000 متخصص وقد يصل في أجل متوسط إلى 250.000 فنى في الاعلاميات[20].

واعتبارا لهذه الحاجيات، فان التشريعات الخاصة بهذه الهجرة أصبحت أكثر مرونةً و أصبحت سياسات الهجرة التي تميل إلى التقييد تتكيف حسب حاجات السوق من الأشخاص ذوى التأهيل العالى. وتنظم الولايات المتحدة استقطابهم من خلال نظام التأشيرة H-IB المقصور على المهاجرين المؤهلين. ففي عام 1999، كان عدد التأشيرات المقدمة 110.000، ووصل عام 2002 إلى 195.000[21].

وفي بريطانيا، قامت السلطات بزيادة رسوم الدخول ب500 جنيه إسترالينى (725 يورو) المفروضة على 90.0000 أجنبى الذين يهاجرون كل سنة إلى المملكة المتحدة للعمل أو الدراسة أو اللحاق بأفراد من عائلتهم. ولتفادى أن تشكل هذه الزيادة عقبة في وجه الكفاءات التى يحتاج إليها الاقتصاد البريطانى، منحت السلطات نفسها حق إقرار نظام يسمح بتخفيف هذا الاقتضاء لهذه الفئة من المهاجرين التى ترغب في جذبها إلى الأراضي البريطانية. وكذا لجأت إلى التخفيف من القواعد التى يخضع لها أرباب العمل الذين يقومون بتشغيل هذه الكفاءات.

وفى فرنسا، يسمح بمنح تصريح بالإقامة للمهندسين المعلوماتيين الأجانب الذين يطلبونه. والسياسة الجديدة التى أقامها هذا البلد تركز على استقطاب الكفاءات، أى الهجرة المختارة حسب مصطلحات وزير الداخلية.

III- تأثير هجرة الكفاءات

مما لا شك فيه أن رأس المال الثقافي يشكل اليوم ورقة رابحة كبرى لتنمية بلد ما. وهجرة القوى جيدة الإعداد والمؤهلة تأهيلاً عاليا تسمح لبلاد الاستقبال بزيادة إمكانيتها العلمية. هذه الهجرة للكفاءات يبرز عدم التكافؤ بين البلاد الغنية والبلاد النامية، فاستنزاف العقول بالنسبة للبعض يمثل اكتسابا لها من البعض الآخر. هذا "الانتقال العكسي للتكنولوجيا" من المفروض أن يسترعي اهتمام دول الجنوب و دول الشمال، لان تكلفة هذه الهجرة تضر بدول المغرب العربي على أربع مستويات :

1- هذه الهجرة تقلل من حجم اليد العاملة المؤهلة

أن العجز فى هؤلاء المتخصصين فى مجال NTIC يصل إلى 850.000 فنى تقنى في الولايات المتحدة، ومليونين في أوروبا

هذه الهجرة للكفاءات يبرز عدم التكافؤ بين البلاد الغنية والبلاد النامية، فاستنزاف العقول بالنسبة للبعض يمثل اكتسابا لها من البعض الآخر. هذا "الانتقال العكسي للتكنولوجيا" من المفروض أن يسترعي اهتمام دول الجنوب

التى تحتاج إليها بشدة بلاد المغرب العربي من أجل ضمان تنمية مستقلة ومستدامة، والشروع في إعادة هيكله اقتصادياتها، والمساهمة فى تأهيلها. فبلاد المصدر تفقد بذلك أحد مواردها الأكثر نـدرة. هذا الاستنزاف للعقول يولد بالضرورة تدهوراً فى مخزون المعارف في البلاد الأصلية. هذه الخسارة لـرأس المـال البشري التى تسببها هجرة العمال المؤهلين تخفض الإنتاجية وبالتالى دخل الفرد، وتؤدى- بطبيعة الحال- إلى إبطاء نمو البلدان الأصل.

2- إن تكوين كادر يحتاج إلى كلفة عالية . وحسب المعطيات المتاحة، فإن الاستثمار الضروري لإعداد كادر إفريقى مهاجر يقدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)ب 184.000 دولار أمريكى وهـو ديـن حقيقى عكسي[22]. إن خسارة 20.000 كادر كل عام في إفريقيا يعادل خسارة 4 مليارات دولار أمريكى[23]. اعتبارا لهذا فان هذه البلاد الفقيرة تمول تكوين مهاجريهم المؤهلين، ولكن مقابل ذلك لا تتلقى أي تعويض لهذا الاستثمار فى رأس المال البشري.

وفي المملكة المغربية، وحسب تقدير جمعية مهنيي تكنولوجيا المعلومات، فإن تكوين مهندس في المعهد الوطنى للبريد والاتصالات، الذي يغادر الكثير من خريجيه البلاد، يكلف الدولة حوالى مليون درهم (حوالى 91.000 يورو) لسنتين من الإعداد، بالإضافة إلى ثلاث سنوات من الدراسة. ويجب أن يضاف إلى هذا المبلغ النفقات المرتبطة بالإعداد السابق على دخول المعهد. وبعبارة أخرى، فإن مقداراً كبيراً من الميزانية الخاصة بالتعلم والتأهيل يستخدم فعلياً فى تمويل التنمية التكنولوجية فى البلاد المستفيدة من هذا الهجرة.

3- العمال الأكثر تأهيلاً (علميين، كـوادر، رجال أعمال) هم أيضاً الذين يساهمون في المالية العامة بواسطة الضرائب. وهكذا، تفقد البلدان الموفدة مصدراً هاماً من المـوارد الجبائية التي كان يمكن إعادة توزيع ثمارها[24].

4- وأخيراً، البلاد المصدرة للهجرة تجد نفسها مضطرة لدفع ثمن غال للخبراء الأجانب ليحلوا محل ابنائها المؤهلين الذى رحلوا إلى الخارج. وهكذا، تجد بلدان المغرب العربي نفسها فى مواجهة مفارقة حقيقية، فهى تشهد رحيل مادتها الخام، وفى نفس الوقت تدفع نفقات كبيرة للخبراء الدوليين[25]. المعلومات المتاحة عن حالة المملكة المغربية توضح هذه المفارقة.

هـذه الخسائر المسجلة يتضاعف ضررها على الاقتصاديات المغاربية، نظراً لأن :

الذين يهاجرون يتم اجتذابهم غالباً من بين حاملى الشهادات الذين يمكن تشغيلهم محلياً (حالة المهندسين المعلوماتيين) أكثر من حاملى الشهادات الذين يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل.

- من جانب آخر، هذه البلاد تواجه استحقاقات مصيرية. فتأهيل نظامها الانتاجى في أفق خلق منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى يعانى من هذه الهجرة للكفاءات. فضرورة هدا التأهيل وتحقيق مكاسب للإنتاجية يفترض بالضرورة أنماط تدبير ترتكز على الكفاءة[26].

إن ظاهرة هجرة الكفاءات تبقى إذن أحد أهم التحديات التى يجب أن تواجهها بلدان المغرب العربي لرفع مستوى اقتصادها.

الأبعاد المستقبلية: اقتراحات للتحكم في الظاهرة

نلاحظ أنه تحت تأثير العولمة يكتسب حراك المعرفة اتجاهاً ينبغى من الآن فصاعداً أخـذه في الحسبان. وفي أوروبا كما في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك معاناة من نقص حقيقي في الكوادر يمكنه أن يكبح النمو. وفي فرنسا، تم دق جرس الإنـذار منذ سنوات، وهو ما يفسر هـذا الاختيار للهجرة المختارة[27].

ولكن أمـام الخسائر التى تكبدتها بلاد المغرب العربي والناتجة عن استنزاف الكفاءات، والـذى يأخذ أحياناً شكل نزيف حقيقى، يلّح البعض على

إن خسـارة 20.000 كادر كل عـام في إفريقيـا يعادل خسارة 4 مليارات دولار أمريكى

في أوروبا كمـا في الولايات المتحـدة الأمريكية، هناك معانـاة من نقص حقيقي في الكوادر يمكنه أن يكبح النمو وفي فرنسـا، تم دق جرس الإنذار منذ سنوات، وهو ما يفسر هذا الاختيار للهجرة المختارة

طريقة تطبيق تعويضات تشبه "الضرائب البيئية ecotaxes" . على سبيل المثال ، اقترح الاقتصادي باجواتى Bhagwati في سنوات 1973 – 1975 ضريبة خاصة على هذا التحويل العكسي للتكنولوجيا، والتى تُجمع مواردها في صندوق خاص بالأمم المتحدة موجه إلى تمويل التنمية. إلا أن هذه الاقتراح لم يتم تطبيقه بسبب صعوبات تعترض تنفيذه، سواء على مستوى التصور أوعلى مستوى الجهاز الإحصائى الذى يجب وضعه[28].

وتظل ردود الفعل التى تعبر حول هذا الرهان نادرة. ويمكن أن- نذكر في هذا الشأن- هذا التصريح لبرنار لاندرى Bernard Landry نائب رئيس الوزراء فى كيبيك آنذاك (والذى أصبح رئيساً للوزراء في 8 مارس 2001)عشية زيارة إلى المغرب : "إن 60.000 مغربى الذين يعيشون في كيبيك هم عامل ايجابي للتقارب بين البلدين، بالرغم من أنهم يمثلون خسارة فادحة للمغرب، والتى يجب علينا تعويضها بآليات ملائمة للتعاون"[29].

إذن فى مواجهة ضخامة هذه الظاهرة، ما هي الإستراتيجية التي يجب تبنيها؟ يتعلق الأمر بالتفكير في إجراءات مناسبة موجهة لتفادي أو تخفيض أو تعويض هجرة الكفاءات. وينبغى التذكير فى هذا الصدد بنموذجين تم تنفيذهما في البلاد النامية :

1- الأول مكلف، يتطلب جهداً مالياً كبيراً، لأنه يفترض إعادة إنتاج نفس شروط العمل في البلد الأصلي. وهو يتمثل في تنظيم عودة حاملى الشهادات، وهو الطريق الذى اختارته بلاد جنوب شرق آسيا، وسياسات كوريا الجنوبية وتايوان مليئة بالعبر في هذا الشأن. الهدف هنا هو استعادة الاستثمار الذى بذل في إعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الاستقبال.

ولكي يصل هذا النموذج إلى محصلة ينبغى أن يجتمع عدد من الشروط : هذان البلدان شهدا أثناء عدة عقود نمواً مستمراً سمح لهما بالوصول إلى مستوى مرموق فى التنمية الاقتصادية، تدعمها سياسة إرادية في مجال البحث والتنمية، تخلق شروطاً ملائمة للعودة الكثيفة للنخب العلمية المغتربة، "والبلاد القادرة اليوم على تقليدهما ليست كثيرة"[30].

وهكذا، في كوريا الجنوبية حتى بداية سنوات الثمانينيات، 10% فقط من الطلاب كانوا يعودون إلى بلدهم بعد نهاية دراستهم العليا. والحال أن هذه السياسة الإرادية سمحت بقلب الاتجاه فقد وصلوا الآن إلى حوالي 70% يعودون إلى بلادهم في غضون ثلاث سنوات تعقب حصولهم على الدكتوراه، وحوالى 40% يعودون عند حصولهم على الشهادة مباشرة[31].

2- النموذج الثانى، أكثر براجماتية، يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلى حيثما يوجدون. وهى تجربة خاضتها بعض البلاد، من بينها كولومبيا. هنا العودة الفعلية ليست ضرورية. هذا النموذج يقتضي تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها إشراك الكفاءات فيما بينهم ومع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام- حيثما يوجدون- في التنمية العلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصلى. هذه النخبة المغتربة التى سوف تكون في المواقع الأولى للصحوة التكنولوجية، تمكن العلماء و الخبراء في البلد الأصلى أن يبقوا على معرفة بتطور العلوم والتقنيات في البلاد المتقدمة. تبني هذه النموذج هو اعتراف ضمني بمشروعية الحق في النجاح الفردى.

وفى هذا الإطار، تندرج بعض المبادرات التى تمت في المغرب مثل برنامج Fincome، Tokten، أو بعض المبادرات التى أطلقها المجتمع المدنى.

أ- برنامج TOKTEN

برنامج تحويل المعرفة بواسطة المواطنين المغتربين Transfer of knowledge through expatriate nationals

وقد تم إطلاقه بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) سنة 1977 فى خمسين بلداً. والهدف هو رصد الكفاءات العلمية فى الخارج[32]، وإقامة شبكة تسمح لهذه الكفاءات بتطوير "البحث

في كوريا الجنوبية حتى بداية سنوات الثمانينيات، 10% فقط من الطلاب كانوا يعودون إلى بلدهم بعد نهاية دراستهم العليا. والحال أن هذه السياسة الإرادية سمحت بقلب الاتجاه فقد وصلوا الآن إلى حوالي 70% يعودون إلى بلادهم في غضون ثلاث سنوات تعقب حصولهم على الدكتوراه.

والتنمية" لصالح بلادهم، وأن يكونوا روافع انتقال التكنولوجيا، ويساهموا فعليا بخبرتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم. هذا البرنامج يتم تمويله بنسبة 50% من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية و50% بواسطة بلدان الاستقبال.

وإذا كانت حصيلة هذا البرنامج قد تمخضت عن نتائج مشجعة عبر العالم، كما هو الحال بالنسبة للصين و تركيا،الا أنه في المغرب العربي كانت النتائج متواضعة. في المملكة المغربية، اللقاءان اللذان تم تنظيمهما في إطار هذا البرنامج في عامى 1993 وعام 1994 لم يصلا إلى نتائج حاسمة.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة أن هذه الإستراتيجية في إقامة شبكة تم تبنيها في المغرب بواسطة برنامجين، برنامج عمومي هو Fincome و أخر بواسطة المجتمع المدنى، تبنته جمعية "المعرفة والتنمية"[33].

ب- المنتدى الدولى للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (برنامج Fincome)، وهو مشروع حكومى يمثل "مجالاً يسمح بعقد الصلات مع الكفاءات المغربية بالخارج". ينوى هذا البرنامج إقامة قاعدة بيانات عن هذه الكفاءات، سواء في القطاع العام، أو القطاع الخاص. الاستراتيجية الوطنية لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة في الخارج تهدف أساساً إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دعم البحث والتنمية والإعداد المؤدى إلى تحسين نظام البحث العلمى،
- نقل التكنولوجيا والخبرات العملية،
- المساعدة فى بلورة استراتيجيات قطاعية للتنمية، وتقييم مشروعات وبرامج البحث،
- جذب الاستثمار والشراكة في الأعمال،
- التعاضد بين الكفاءات المحلية والمغربية المقيمة في الخارج، ولاسيما من خلال شبكات البحث،
- المساهمة فى دعم التعاون الثنائي.

وللبرنامج حصيلة. في عام 2006، تسلم البرنامج 23 مشروعاً، تمت الموافقة على 18 منها ،من بينها 8 خبرات أنجزت و10 تمت جدولتها في برنامج عام 2007.

وبالنسبة للنشاط عام 2007، تم رصد ميزانية لحوالى مائة خبرات (حوالى 800 فرد – يوم).

المعرفة & التنمية

تم تأسيس جمعية "المعرفة والتنمية عام 1999 بمبادرة من عدد من الباحثين المغاربة ينتمون لمجالات علمية مختلفة (رياضيون، باحثو كمبيوتر، اقتصاديون، إداريون ...)، علاوة على هؤلاء العلميين، وتظل الجمعية مفتوحة على العالم المهني ورجال الأعمال والشباب الذين يحملون مشروعات مبتكرة. ويغطى مجال عمل الجمعية أغلب الأقاليم الفرنسية وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية .

وهدف الجمعية هو تشجيع النقل العلمي والتكنولوجي لصالح المغرب. في هذا الصدد، تقترح الجمعية تشكيل قاعدة بيانات للكفاءات المغربية التى تعمل في الخارج وفى المملكة المغربية من أجل استهداف الشركاء محل الثقة والقادرين على إنجاز مشروعاتهم في زمن مناسب.

وتضم الجمعية بين 150 و200 عضوا، "وتعمل حول مشروعات تجمع بين العلميين المغاربة في الخارج والموجودين في البلد. المشروعات والموضوعات التى يتم النقاش بشأنها ملموسة وعملية بشكل بالغ. ويتعلق الأمر بمساعدة الشركات المغربية (وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة) ليس فقط على الابتكار، ولكن للعثور على شركاء من أجل الابتكار. والفكرة تقوم على مساعدة الشركات الصغيرة والوسطى PME على الابتكار بصورة مربحة. ولإنجاز ذلك تراهن جمعية "المعرفة والتنمية" على بناء شبكات للكفاءات بين الشركاء من القطاعات المختلفة وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى (ONA،...)، أو مكاتب الدولة مثل المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للماء الشروب، المكتب الوطني للكهرباء،...

والقطب الآخر الذى يهم جمعية المعرفة والتنمية هو التعاون مع المؤسسات الوطنية المسئولة عن البحث العلمى. وقد شكل أعضاء الجمعية مجموعات عمل

النموذج الثانى، أكثر براجماتية هذا النموذج يقتضي تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها إشراك الكفاءات فيما بينهم ومع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام- حيثما يوجدون- في التنمية العلمية والتكنولوجية تبني هذه النموذج هو اعتراف ضمني بمشروعية الحق في النجاح الفردى.

متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات تجمع بين مسئولين من الجمعيات العلمية والشركات ومعاهد البحث والجامعات، للتفكير معاً في تنفيذ سياسة حقيقية للعلوم والتكنولوجيا.

إن مجال تدخل الكفاءات المغاربية واسع. ويمكن تصور صيغ أخرى. وفى مواجهة النموذجين المقدمين، يمكن لنا أن نفكر في صيغة ثالثة يمكن لها أن توفق بين الاستراتجيتين.

تبين هذه الاختيارات أنه لا يوجد حل وحيد، وأن أفضل الاستراتيجيات هى تلك التى تتمثل في استخراج أفضل جزء ممكن بكل الوسائل لإشراك هؤلاء المغتربين في التنمية في بلدهم، والانتقال بذلك من خطاب لوام إلى خطاب معترف بالجميل.

خـــلاصـــة:-

يقول جان بودان Jean Bodin " لا توجد ثروة سوى البشر". و هكذا يبدو رأس المال الثقافى كعنصر رئيسي ذي مكانة خاصة بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

ولكن مفارقة العولمة هى أنها تسمح بتنقل رءوس الأموال والمشروعات والأفكار، ولكنها تقصر مرور الأشخاص على الكفاءات التى تحتاج إليها البلاد النامية بشدة.

نحن نعاين اليوم- في إطار موجة الرأسمالية الثالثة- عملية قلب لتراتبيات القوى الفاعلة، فالقوى الفاعلة الأكثر حسماً هى من الآن فصاعداً غير مادية (معرفة، معالجة المعلومات...).

و في هذه الظروف ، تظل هجرة الكفاءات ظاهرة تتزايد على حساب البلاد الموفدة. وللقضاء على هذا النزيف، من الضروري تحسين السياق "الاجتماعى" و"المعرفى"، وخلق بيئة مهنية مشجعة. وبالتأكيد، فإن تقليل هذه التدفقات يقتضي سياسة إرادية، لكنها تظل أغلب الوقت غير كافية، لأنها ليس لها تأثير كبير على عوامل الجذب في البلاد المتقدمة. ولكن اعتبارا لاستحالة توقيف هذه الهجرة ، يظل الأساس هو تخيل إقامة آليات لكى تصبح تدفقات هجرة الكفاءات ثروة مشتركة، ونتمكن في النهاية من الانتقال من استنزاف العقول إلى وضع مربح للجانبين. الفكرة الأكثر براجماتية هي التفكير في صيغة أكثر مرونة، دون أن يؤدى ذلك إلى عودة نهائية للبلد الأصلى. إن الهجرة الدائرية تظل نموذجاً ملائماً من أجل إشراك هؤلاء "المواطنين من الضفتين" في تنمية بلدهم الأصلى [34]

الهوامش

(1) Mohamed Khachani : Les liens entre migration et développement en Afrique du Nord. Commission Economique pour l'Afrique. CEA-ANA/Ad-Hoc/migration/2/07. Mars 2007

(2) Khelfaoui Mohcine : « Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution ». Colloque organisé par l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations sur le thème : « Migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences». - Faculté de Droit Rabat Agdal- 28-27 Avril 2001.

(3) Le quotidien El Watan, 3 octobre 2006.

(4) وهي تقديرات تعتبر مبالغا فيها من قبل بعض الباحثين، لأن قوة المعلمين والباحثين بالجامعة الجزائرية في مجملها تقدر بحوالي 30 الف شخص، والمستهدف هو الوصول إلي 36 الف في عام 2010 بحسب المعلومات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2005). Nasreddine Hammouda & Mohamed Saib Musette : Impact économique et socio-cuLturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie. Colloque organisé par l'AMERM en partenariat avec l'Institut Goethe et la GTZ sur le thème : « L'impact de la migration sur la société marocaine ». Tanger 15-16 septembre 2006. Toutes ces estimations dénotent le désarroi face à l'évaluation de ces flux de compétences.

(5) APS dépêche datée du 2007/4/9 Alger : Inciter la diaspora à investir son génie en Algérie

(6) LIBERATION (Maroc) du 2000/11/30

(7) Ahmed Zekri : « L'émigration élitiste Sud - Nord ou l'exode des cerveaux: Le cas du Maroc ». In colloque La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences ». Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Imprimerie Al Karama. Rabat .2002.

(8) بحسب تحقيق أجرته وزارة الصناعة والتجارة والحرف على عينة مكونة من 250 وحدة صناعية، 50□ منها ذات بنية انتاجية متخلفة، وفيما يخص التشغيل في المتوسط، بالكاج 5 من 100 موظف يحتلون مواقع للتاطير و6 في مواقع للتحكم.

(9) Cf. Jamal Bouiyour : « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse à travers l'expérience marocaine ». In colloque La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences ». Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Imprimerie Al Karama. Rabat .2002.

(10) REPORTER du 10-4 janvier 2001

(11) Entretiens avec des ingénieurs informaticiens à la maison du Maroc à Paris. Juin 2002

(12) Sami Mahroum : L'Europe et le défi de l'exode des cerveaux ». IPTS http://www .jrc.es/iptsreport/vol29/french/SAT1F296.htm).

(13) Annuaire statistique de l'UNESCO 1997

(14) تأني بعد ذلك

l›Allemagne (146.000 étudiants étrangers), le Royaume-Uni (129.000 en 1994-1993), la Fédération de Russie (73.000 en 1995-1994), le Japon avec 51.000, suivi de l›Australie avec 42.000, le Canada avec 35.000, la Belgique avec 35.000 et la Suisse avec 25.000 pour l'année 1994-1993.

(15) Voir Abdelkader Latrèche : La migration internationale des étudiants : le cas des étudiants maghrébins en France. Thèse de 3ème cycle Paris I 1999.

(16) Pour plus de détails voir : Fayolle Sarah : La migration des élites scolaires marocains vers la France : Un aller simple ? Mémoire de Master en sciences sociales. Université René Descartes Paris 2005 ,5.

(17) من بين هؤلاء الباحثين هناك من وصل إلى مستوى ممتاز في التكنولوجيا الدقيقة . بالنسبة للمغرب هناك مالك غلاب وشهرته مسيو روبوت من معهد LAAS (Laboratoire d'Analyse et d'Architecture des Systèmes) , وهو يرأس منذ عام 1995 فريقا للبحث في الانسان الآلي والذكاء الاصطناعي، تابع للمركز القومي للبحوث الفرنسي ويضم 360 باحثا و26 معملا مشاركا، انظر Les Cf . L'EXPRESS N 100 qui font bouger Toulouse In 25 du 2525 °novembre au 1er décembre 1999.

أمثلة أخرى في فرنسا، كمال ودغيري الحائز على الجائزة الكبرى للأكاديمية الفرنسية للعلوم (2002)، والميدالية الذهبية للصالون العالمي للبحث الابتكاري والتكنولوجيا الجديدة (2005). ومسئول معهد أبحاث بإحدى الشركات الكبري، ومسئول إتصال بوكالة NASA. وبالنسبة لتونس، رضا قطومه، مدير أبحاث في البيولوجيا الخلوية INSERM، ومجدي طرمش، مهندس بشركة NOKIA، وسليم سويسي حائز على العديد من براءات الاختراع وعضو الأكاديمية الأميركية للمهندسين ، وزبيدة أونيس الحاصل على جائزة البحث العلمي التي يمنحها الاتحاد الوطني للعلوم بأمريكا. وبالنسبة للجزائر، هناك اساتذة في الجامعات الفرنسية ومراكز البحث. وفي الولايات المتحدة ، حالة خاصة هي إلياس زهراوي مدير المعهد القومي للصحة، وهو أكبر مركز طبي بالولايات المتحدة، ويدير 17000 شخص.

(18) La Vie Economique du 14/9/2001 .

(19) Le Figaro du 23 décembre 2005

(20) وهكذا، تخصصن بعض الشركات الألمانية في البحث عن المتخصصين الأجانب وتشغيلهم. ويمكن أن نذكر- على سبيل المثال- شركة INTERSHOP في يينا في ألمانيا الشرقية السابقة، حيث يتم التشغيل في بلدان متعددة. «نحن نأخذ كل من يمكننا اخذهم ونصطاد في العالم بأسره». Cf. REPORTER du 4 au 10 janvier 2001.

(21) وهكذا، في هذا البلد يتفاخرون باستقبال النخب العالمية التي تبحث عن « الحلم الأمريكي» كما يؤكد ذلك محرر صحيفة USA TODAY (1975) : «نحن نأخذ افضل ما يمكن أن يقدمه

لنا االعالم». النتيجة: 80 من الباحثين العاملين في هذا البلد هم من أصل أجنبي. وهذا ما يشبه تجارة حقيقية في العقول.

(22) تقدر منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد أن كل مرة يقوم فيها طبيب تعلم في مالاوي بالعمل في المملكة المتحدة فإنه يسمح لهذا البلد الأخير بتوفير 15,000 يورو. EL PAIS 16 août 2004

(23) Voir Papa Sow : Migrations en Afrique au sud du Sahara In Immigration africaine: l'Europe cherche des solutions. Afkar - Idées N° 10 / IEMED Barcelone. Eté 2006.

(24) In Letiia Van Eeckhout : Débat public : L'immigration. Odile Jacob. La documentation française. 2007, p 78.

(25) علينا أيضاً أن نلا حظ أنه مع كل هذا تعد بلاد المغرب- رغم ضعف النسبي للتحويلات- بلاداً مصدرة للأموال. المبالغ المحولة في 2004 كانت 19 مليونا في تونس و42 مليونا في المملكة المغربية، وهو ما يمثل أقل من 0.1 من الدخل القومي.

(26) Vie Economique du 2001/9/14.

(27) « Comment remplacer les cadres du baby_boom ? » in LE MONDE Dimanche-Lundi 16-15 avril 2001. ونفس المقال يعلن «بدأ موسم اصطياد المواهب».

(28) Anne Marie Gaillard & Jacques Gaillard: Les enjeux des migrations scientifiques internationales : de la quête du savoir la circulation des compétences. L'Harmattan . 1999, p 53

(29) La Vie Economique du 6 avril 2001

(30) A.M &J. Gaillard, Op.cit , p 13

(31) Hahzong Song, cité in Gaillard ; idem, p 15

(32) وثيقة مشروع Tokten قدتم توقيعها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع وزارة الخارجية في 8 يناير 1990. وأول لقاء لـ Tokten تم في يوليو 1993 في الرباط، والثاني في نفس الشهر في الدار البيضاء عام 1994.

(33) Jamal Bouiyour : « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse à travers l'expérience marocaine ».Op.cit.

تقديرات نزيف العقول العربية وعوامل الطرد الاجتماعية-الاقتصادية المرتبطة به*

ملخص تنفيذي

استهدفت الدراسة تحليل التغيرات الرئيسية التي طرأت علي تيار هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1990-2000، وتحديد أهم عوامل الطرد الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والتي لعبت دوراً هاماً في تغذية تيار هجرة الكفاءات العربية.

وقد اعتمدت الدراسة علي مصدرين أساسيين للبيانات. الأول استمد من قاعدة بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويحتوي علي أعداد الداخليين إليها من مختلف دول العالم حسب المستوي التعليمي للمهاجرين للأعوام 1990 و2000. والثاني من 2006 World Fact Book الصادر عن CIA والمتضمن حالة دول العالم لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وكما اعتمدت الدراسة علي التحليل الوصفي والتحليل المقارن لدراسة هذه التغيرات، كما استخدمت الدراسة معامل الارتباط كمقياس إحصائي لمعنوية العلاقة بين كل متغير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطاردة للكفاءات العربية وبين حجم التيار الفعلي من هؤلاء المهاجرين. وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- إن الأهمية النسبية لأعداد الكفاءات العربية المهاجرة إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأن كانت لا تزيد عن 4.2% من إجمالي الكفاءات المهاجرة إلي هذه الدول إلا أنها تمثل نحو 35% من إجمالي المهاجرين ذوي الكفاءات من الدول الإسلامية، ثلثي المهاجرين ذوي الكفاءات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 57% من إجمالي المهاجرين ذوي الكفاءات من إقليم غرب أسيا.
- تعادل نسبة ذوي الكفاءات بين المهاجرين العرب إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاث أضعاف مثيلتها بين المقيمين بالدول العربية (26.4% في مقابل 8.5% علي الترتيب).
- زادت معدلات هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 8.9% سنوياً خلال فترة الدراسة (1990-2000).
- مصر، لبنان، المغرب، العراق، سوريا، وتونس هي أكثر الدول العربية فقداً للكفاءات من مواطنيها، ويقدر نصيب الدول الست من الكفاءات العربية المهاجرة إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 75%.
- تقدر الكفاءات العربية المهاجرة إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 9% من إجمالي هذه الكفاءات بالوطن العربي. بصرف النظر عن حجم المهاجرين من ذوي الكفاءات فإن لبنان، الصومال، جزر القمر، والمغرب هي أكثر الدول العربية التي تعاني من عبء هذا الفقد. ويمكننا تخيل عبء هذه الهجرة إذا أوضحنا أن 39% من اللبنانيين ذوي الكفاءات عادة ما يهاجرون إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وان هذه النسبة قد ترتفع إلي 50% إذا ما أضيف إليها المهاجرين لمجموعة الدول الأخرى المستقطبة لذوى الكفاءات.
- هجرة ذوي الكفاءات من دول شمال أفريقيا هي الأكبر من حيث الحجم، حيث تمثل نحو 52% من حجم هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. عبء هذه الهجرة يتمثل لدينا إذا علمنا أن 7.2% من إجمالي ذوي

* د. خالد السيد حسن
kehassan@gmail.com

الكفاءات بهذا الإقليم (شمال أفريقيا) عادة ما يهاجرون إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- تضاعفت معدلات هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال فترة الدراسة (1999-2000). كل الدول العربية حققت زيادة في معدلات هجرة الكفاءات. زيادة معدلات التغير في هجرة الكفاءات إنما يعكس زيادة حدة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطاردة للكفاءات من المنطقة العربية. ومما يؤكد صحة هذه النتيجة أن أكبر معدلات التغير في أعداد الكفاءات المهاجرة قد أرتبط بأقل معدلات التنمية الاقتصادية وأعلي معدلات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين الدول العربية.
- نصف الكفاءات العربية المهاجرة إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عادة ما تتوجه إلي مجموعة الدول الأمريكية. مجموعة الدول الأوربية هي المحطة النهائية الثانية للكفاءات العربية المهاجرة، وهي المفضلة لهجرة الكفاءات العربية من دول الجزائر، جزر القمر، موريتانيا، والمغرب. ما يزيد عن ثلثي الكفاءات المهاجرة من هذه الدول تتوجه للدول الأوربية. التقارب الجغرافي والروابط التاريخية مع أوربا، وخاصة مع الدول الناطقة بالفرنسية، عادة ما يشكل تيار الهجرة للكفاءات من هذه الدول.تمثل مجموعة الدول الأسيوية ودول المحيط (استراليا ونيوزلندا) المحطة الثالثة المفضلة لهجرة الكفاءات العربية. البحرين ولبنان إضافة إلي مصر والسودان هم أكثر الدول العربية إرسالا للمهاجرين من ذوى الكفاءات إلي مجموعة الدول الأسيوية. 38% من المهاجرين ذوي الكفاءات من دولة البحرين و 25% من المهاجرين ذوي الكفاءات من دولة لبنان عادة ما يتوجهون إلي مجموعة الدول الأسيوية. التقارب الجغرافي وازدهار فرص التجارة بهذه المنطقة قد لعب دوراً هاماً في جذب المهاجرين من ذوي الكفاءات، وخاصة من البحرين ولبنان.

قامت الدراسة باختبار مجموعة من أحدي عشر متغير من عوامل الطرد الاقتصادية والاجتماعية، والتي يعتقد أنها شديدة الأثر علي اتخاذ قرار الهجرة. وقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- أظهر كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معاملات ارتباط معنوية موجبة (عند مستوى معنوية 0.05) مع تيارات هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتعكس معاملات الارتباط الموجبة عدم كفاية مستويات النمو الاقتصادي والتنمية بالبلاد العربية لجذب ذو الكفاءات للبقاء وعدم الهجرة.
- أظهرت معدلات الأمية في الدول العربية علاقة ارتباطيه معنوية سالبة (عند مستوى معنوية 0.05) مع تيار هجرة الكفاءات العربية، مشيرة إلي أنه كلما قلت معدلات الأمية بالبلدان العربية زادت معدلات هجرة الكفاءات إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كنتيجة لزيادة المنافسة بين المتعلمين علي الكم المحدود المتاح من فرص العمل.
- معدلات الإعالة، وتوقع الحياة عند الميلاد من المتغيرات التي أظهرت علاقة ارتباط معنوية موجبة (عند مستوى معنوية 0.1) مع تيارات هجرة الكفاءات العربية إلي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بينما أظهر معدل الاستثمار علاقة ارتباط معنوية سالبة (عند مستوى معنوية 0.1).

القسم الأول

مقـــــدمة

تسارعت الهجرة الدولية فى العقود الثلاثة الأخيرة. فزاد عدد المهاجرين بين الدول من 154 مليونا إلى 175 مليونا خلال الفترة من 1990 إلى 2000 (الأمم المتحدة، 2002). كما أن ظاهرة هجرة العمل مرشحة لمزيد من التسارع فى العقود المقبلة كجزء من عملية العولمة. ويجب على كل الدول التى ترسل العمالة أو تستقبلها أن تواجه التحديات التى تفرضها هذه الظاهرة عموما، وهجرة الكفاءات (نزيف العقول) خصوصا.

"ستصبح الهجرة العابرة للحدود، في ارتباطها بنزيف العقول من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية واحدة من القوى الأساسية فى تشكيل مشهد القرن الحادى والعشرين" (البنك الدولى, وبنك التعمير والتنمية، 2000).

ويُطلق مصطلح نزيف العقول على الحركة العابرة للحدود للعاملين ذى المهارات العالية الذين يظلون فى الخارج لفترة أطول من الزمن. وعرف العاملون ذوي المهارة العالية بأنهم الذين درسوا أو يدرسون للحصول على درجة جامعية أو يملكون خبرة مكافئة فى مجال أكاديمى معين.

وربما يتضح مدى نزيف العقول فى البلدان العربية من الأمثلة التالية:

- أتى العدد الأكبر من مهاجرى العمل الأفارقة فى أوربا من شمال أفريقيا. وقد تشكلت أنماط نزيف العقول فى شمال أفريقيا إلى حد كبير بفعل القرب الجغرافى والروابط التاريخية مع أوربا. فالتدفق السائد لنزيف العقول يأتى من البلدان الثلاث الناطقة بالفرنسية، وهى الجزائر والمغرب وتونس، إلى فرنسا أو بلجيكا، ولكنها أيضا تتدفق بشكل متزايد إلى إيطاليا. وتتجه بعض حركات الهجرة إلى أمريكا الشمالية. ويفضل العاملون المهرة من المصريين جنوب أوربا والمملكة المتحدة، ويتجهون أيضا إلى الولايات المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة، 2003، الفصل الثانى، ص 216).
- الغالبية العظمى من تدفقات الهجرة من أفريقيا إلى الولايات المتحدة تأتى من مصر وغانا وجنوب أفريقيا، وقد حصل 60% من المهاجرين من هذه البلدان الثلاث على تعليم عالٍ (Carrington, W.J. 1999).
- فى عام 1976 هاجر 23% من المهندسين و50% من الأطباء و15% من كل العرب الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس) إلى الغرب المتقدم. وفى عام 1996 زادت هذه الأرقام إلى أربعة أضعاف مستوى عام 1976. فحوالى 25% من الـ300 ألف الحاصلين علي الدرجة الجامعية الأولى من جامعات عربية هاجروا إلى أمريكا الشمالية وبلدان السوق الأوربية المشتركة. وبين عامى 1998 و2000 هاجر أكثر من 15 ألف طبيب عربى إلى أوروبا (Zahlan, in AHDR, 2003, PP.10, 144).

تعد البيانات الموثوق فيها والتحليل الوصفي أدوات أساسية لدراسة آليات عملية الهجرة. ولكن برغم وجود دراسات حالة كثيرة لا يوجد تقدير وصفي منهجى لحجم ظاهرة نزيف العقول. وتعتبر مؤسسات عديدة، أن الافتقار إلى بيانات دولية عن الهجرة وفقا للبلد الأصلى للمهاجر ومستوى التعليم مشكلة كبرى لمراقبة حجم نزيف العقول وأثره على المناطق النامية. وفى غياب هذه البيانات الوصفية ستظل المناقشة نظرية بالكامل تقريبا.

ومن جهة أخرى، تصف الهجرة دائما باعتبارها أمراً اختيارياً تدفع إليه عوامل مشتركة فى كل من البلدان المرسِلة والمستقبِلة للهجرة. ويشار كثيرا إلى هذه العوامل المشتركة بمصطلحى "عوامل الطرد" التى تدفع المهاجرين لترك بلدهم الأصلى، و"عوامل الجذب" التى تجذبهم لدخول بلد استقبال معين. وقد أجرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مسحا

ستصبح الهجرة العابرة للحدود، في ارتباطها بنزيف العقول من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية واحدة من القوى الأساسية فى تشكيل مشهد القرن الحادى والعشرين" (البنك الدولى, وبنك التعمير والتنمية، 2000).

حوالى 25% من الـ300 ألف الحاصلين علي الدرجة الجامعية الأولى من جامعات عربية هاجروا إلى أمريكا الشمالية وبلدان السوق الأوربية المشتركة وبين عامى 1998 و2000 هاجر أكثر من 15 ألف طبيب عربى إلى أوروبا

بين الأفريقيين العائدين، فى إطار برنامجها الخاص بـ"عودة المواطنين الأفارقة المؤهلين" فى منتصف التسعينيات. وكشف المسح عن أسباب كثيرة مختلفة تفسر لماذا ترك الأفارقة (المهرة) بلادهم الأصلية. وتشمل عوامل الطرد مايلي لكنها لاتقتصر عليها:

- ظروف معيشة اقتصادية-اجتماعية فقيرة.
- البطالة وتزايد عبء الإعالة العائلية.
- انخفاض الدخل الحقيقى.
- جمود نظم التوظيف الحكومية.
- العزلة المهنية.
- التمييز العرقي فى التعيين والسياسات الشخصية.
- الفساد.
- المنافسة مع المغتربين.

وتبرز الظروف الاقتصادية السيئة بالبلدان الأفريقية كأهم قوة دافعة تكمن خلف هجرة العمل.

فى ضوء هذه المقدمة، تستهدف هذه الدراسة:

1. استعراض التقديرات المحدثة الأخيرة لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وفقا للبلد الأصلى للمهاجر ومستوى التعليم، وهو ما يشمل 22 بلدا عضوا فى جامعة الدول العربية.
2. استعراض التقديرات الأخيرة للوضع الحالى لعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الرئيسية التى تدفع العقول العربية لاتخاذ قرار الهجرة الدولية.
3. استقصاء التغيرات الكبرى فى معدلات هجرة الكفاءات العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، خلال الفترة من 1990 إلى 2000.
4. فحص الوضع الحالى لعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الرئيسية التى تدفع العقول العربية للهجرة.

وفى ضوء نتائج تحقيق الهدفين السابقين (و4) يمكن صياغة بعض التوصيات والسياسات المقترحة للحد من أثر نزيف العقول العربى ومن أثر عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية غير المواتية.

تشير بيانات التعداد المجمعة من بلدان مختلفة غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أن حوالى 90% من المهاجرين المهرة يعيشون فى دولة أو أخرى من الدول الثلاثين الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

مصادر البيانات

دوكيه ومرفوك (Docquier and Marfouk 2005)، والذى جمع بيانات من كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وقدم وصفا لبنية الهجرة وفقا للبلد الأصلى للمهاجر ومستوى التعليم. وتعتمد مجموعة البيانات هذه على مصدرين إحصائيين رئيسيين:

- بيانات إحصاء السكان فى الولايات المتحدة بشأن بنية المهارة فى الهجرة الداخلة.
- بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول الهجرة، والمأخوذة من تعدادات السكان أو البيانات المسجلة.

وتركز مجموعة البيانات على تقدير معدلات الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والتى تتجاوز 90% من مجمل الحركة العالمية للمهاجرين المهرة (Docquier and Marfouk A. 2005).

بيانات كتاب الحقائق العالمية (World 2006 Fact Book)، الذى تصدره وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، الولايات المتحدة، والذى يقدم الصورة الأكثر حداثة لأوضاع عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الرئيسية التى تدفع حركة المهاجرين المهرة من البلدان العربية.

المنهج

سوف تستخدم الدراسة المصدرين المشار إليهما أعلاه حول البيانات مع تطبيق التحليل الوصفى والتحليل المقارن، لتحقيق الأهداف المذكورة من قبل. وفيما يلى مزيد من التفاصيل عن المنهج المطبق:

- يستخدم التحليل المقارن فى تقدير اتجاه نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مصنفا وفقا للبلد الأصلى للمهاجر والتعليم المكتسب. وسيعتمد تحليل الاتجاه على نقطتين من الزمن (عامى 1990 و2000). التقديرات الناتجة عن التحليل لن تكون كاملة من نواحٍ عديدة، ولكنها ستحسن بشكل

ملحوظ معرفتنا حول نزيف العقول العربية.

- ستتضمن الدراسة تحليلا وصفيا آخر لاستكشاف الوضع الحديث لعوامل الطرد الاجتماعية-الاقتصادية التى تدفع حركة العقول العربية إلى الخارج.
- سيتم اختبار دلالة العلاقة بين كل عامل من عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية وهجرة العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إحصائيا، باستخدام معامل الارتباط(*).

القسم الثانى

نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

لا يوجد حتى الآن تقدير كمي منظم أو منهجى لنزيف العقول العربية. معظم الدراسات فى هذا الشأن مبنية على تقديرات البلدان النامية المرسِلة للهجرة. دوكيه ومرفوق (2005)، وهو واحد من أحدث قواعد بيانات الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وفقا للبلد الأصلى للمهاجر ومستوى التعليم. وقد اعتمدت قاعدة البيانات هذه على تقديرات من البلدان المستقبِلة (الصناعية)، لا على تقديرات البلدان العربية (النامية) المرسِلة. وسوف تأخذ الدراسة الحالية هذا المصدر بعين الاعتبار كمصدر بيانات رئيسى لتحليل التغيرات فى حجم وعبء نزيف العقول العربية على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك للأسباب التالية:

1- أنها مستندة على بيانات هيكل الهجرة، مصنفة وفقا للتعليم المكتسب وبلد الميلاد، بالنسبة لكل بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المستقبِلة، حيث تتوفر بيانات التعداد والسجلات فى كل هذه البلدان تقريبا.

2- أنها تشمل الغالبية العظمى من المهاجرين المهرة حول العالم، حيث تشير بيانات التعداد المجمعة من بلدان مختلفة غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أن حوالى 90% من المهاجرين المهرة يعيشون فى دولة أو أخرى من الدول الثلاثين الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

الأهمية النسبية لنزيف العقول العربية

بصفة عامة يمكن أن نستنتج أن الأهمية النسبية لكتلة المهاجرين العرب إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ضئيلة (لا تتعدى 6% من كل المهاجرين إلى هذه البلدان). ومع ذلك فإنهم يمثلون جماعة فرعية معتبرة حين نقارنهم بتيارات المهاجرين من مناطق أخرى إلى هذه البلدان. وتوضح المؤشرات التالية هذه القضية:

- يمثل المهاجرون من البلدان العربية حوالى 5.5% من المخزون المتراكم من المهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولا يلاحظ سوى فارق ضئيل بين نسبة المهاجرين العرب المهرة (أى نزيف العقول) ومجمل المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. فنزيف العقول العربية المتجه لهذه البلدان يمثل فقط 4.2% من كل المهاجرين المهرة إليها (جدول رقم1).
- برغم انخفاض النسبة المئوية لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (4.2% من كل المهاجرين المهرة إلى هذه البلدان)، فإنهم يمثلون جماعة فعالة حين يقارنون بتيارات المهاجرين المهرة من مناطق أخرى. فهم يمثلون حوالى 35% من مجموع المهاجرين المهرة من البلدان الإسلامية، وثلثى المهاجرين المهرة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و57% من المهاجرين المهرة من منطقة آسيا الوسطى، وكل المهاجرين المهرة من منطقة شمال أفريقيا.

وبصرف النظر عن ضآلة حصة العرب المهاجرين المهرة فى مخزون المهاجرين المهرة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (4.2%)، تختلف الصورة تماما حين نقارن كتلة نزيف العقول العربية

برغم انخفاض النسبة المئوية لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى بإعتبار نسبتهم من مجموع الكفاءات المهاجرة فهم يمثلون حوالى 35% من مجموع المهاجرين المهرة الدول الاسلامية من شمال أفريقيا، و57% من المهاجرين المهرة من منطقة آسيا الوسطي

تختلف الصورة تماما حين نقارن كتلة نزيف العقول العربية بنظائرها فى بلدان الأصل، حيث تعكس الصورة حقيقة عبء نزيف

بنظائرها فى بلدان الأصل، حيث تعكس الصورة حقيقة عبء نزيف العقول العربية. ويؤكد الجدول رقم1 بشكل أكبر هذه الحقيقة من خلال المؤشرين الآتيين:

- معدل نزيف العقول العربية أعلى بثلاثة أضعاف من المعدل العام للمهاجرين العرب إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (7.8% و2.6% على الترتيب).
- معدل العاملين المهرة بين المهاجرين العرب أعلى بثلاثة أضعاف من معدل العاملين المهرة بين العرب المقيمين فى بلادهم (26.4% و8.5% على الترتيب).

تحليل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

فى هذا القسم الفرعى سنحاول توضيح مايلي:

- التغيرات فى كتلة نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مدى فترة الدراسة 1990-2000.
- التغيرات فى عبء نزيف العقول العربية خلال فترة الدراسة: 1990-2000.

وهناك مدخلان مصممان لتقدير عبء نزيف العقول العربية، هما:

- دراسة الارتباط بين كتلة نزيف العقول العربية وحجم العرب المقيمين الحاصلين على تعليم عالٍ.
- تحديد نسب التغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وسيجرى التحليل على مستوى كل بلد عربى وعلى مستوى الأقاليم الفرعية.

رصيد نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

زادت رصيد نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حوالى 452 ألف مهاجر عام 1990 لتصل إلى حوالى 854 ألف مهاجر عام 2000. ويصل معدل الزيادة إلى حوالى 8.9% سنويا.

- خلال فترة الدراسة وصل المعدل السنوى لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى حوالى ضعف المعدل السنوى لمجمل المهاجرين العرب إلى نفس البلدان (8.9% مقابل 4.5%).
- كانت البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول العربية عام 1990 هى على الترتيب: مصر، لبنان، المغرب، العراق، سوريا، تونس. وتقدر حصتها بحوالى 75% من مجمل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام 1990، زادت إلى حوالى 77% عام 2000. وبحلول نهاية فترة الدراسة 1990-2000، حلت الجزائر محل تونس فى ترتيب البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول.
- تكشف البيانات عن تناقص النسبة المئوية لنزيف العقول المصرية من مجمل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، من حوالى 22% من مجمل نزيف العقول العربية عام 1990 إلى حوالى 17.5% عام 2000. برغم هذا الانخفاض المؤكد ما زالت مصر تحتل المرتبة الأولى فى نزيف العقول بين البلدان العربية. وقد حققت المغرب المرتبة الثانية فى نزيف العقول العربية عام 2000، بعدد 141 ألف مهاجر إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

عبء نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

لا يكفى استعراض رصيد نزيف العقول العربية لتفسير مدى معاناة البلدان العربية من هذه الظاهرة. تصبح الصورة أوضح حين نربط رصيد نزيف العقول العربية بما يقابلها من نظرائهم المقيمين. حيث تبين من بيانات الجدول رقم2:

- يشكل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بصفة عامة مابين 8.5% إلى 9% من مجمل المقيمين الحاصلين على تعليم عالٍ ممن هم فى سن العمل. تعنى قراءة هذه النسب المئوية أنه فى مقابل كل 100

معدل نزيف العقول العربية أعلى بثلاثة أضعاف من المعدل العام للمهاجرين العرب إلى بلدان منظمة التعاون

معدل العاملين المهرة بين المهاجرين العرب أعلى بثلاثة أضعاف من معدل العاملين المهرة بين العرب المقيمين فى بلادهم (26.4% و8.5% على الترتيب).

ارتفع حجم ونسبة نزيف العقول العربية إلى بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1980- 2000 حيث انتقل عددهم من 452 ألف إلي 854 ألف مهاجر وانتقل المعدل السنوي للنزيف من 4.5% إلي 8.9%

مقيم فى سن العمل حاصل على تعليم عالٍ، هناك 9 آخرين فُقدوا بسبب الهجرة.

- البلدان الأكثر تأثرا بظاهرة نزيف العقول هى لبنان والصومال وجزر القمر والمغرب، على الترتيب.
- عبء نزيف العقول فى لبنان هو الأعلى حيث يمثل 63% من المقيمين الحاصلين على مستويات تعليم/ مهارات مماثلة. ويمكن أن نقرأ هذه النسبة بطريقة أخرى، بالقول بأن حوالى 39% من اللبنانيين الحاصلين على تعليم عالٍ يهاجرون عادة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وترتفع هذه النسبة إلى حوالى 50% إذا أدخلنا في الاعتبار المهاجرين إلى بلدان أخرى بخلاف البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
- اتجه عبء نزيف العقول فى الصومال وجزر القمر للتزايد خلال فترة الدراسة. ففى عام 1990 كانت نسبة نزيف العقول من الصومال 21% من المقيمين ذوى الخصائص المماثلة ، ارتفعت إلى 48% عام 2000. ونجد نفس إتجاه التزايد فى عبء نزيف العقول فى جزر القمر من (7% من المقيمين المماثلين عام 1990، إلى 27% عام 2000).
- من السهل على الخبراء فى المنطقة العربية أن يشيروا إلى عوامل مختلفة باعتبارها الأكثر تأثيرا على زيادة رصيد وعبء نزيف العقول العربية فى العقود الماضية. يشكل عجز قطاعات الاقتصاد والأعمال عن تحقيق معدلات تنمية أعلى، وبالتالى زيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، السبب الأكثر تأثيرا، والذى يدفع إلى تزايد نزيف العقول فى بعض البلدان العربية، مثل مصر والمغرب ولبنان وسوريا وتونس. ويلعب عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى دورا مهما فى تزايد نزيف العقول فى بلدان أخرى، مثل العراق والصومال والسودان واليمن والجزائر والأراضى الفلسطينية. وقد تلعب المنافسة مع المغتربين دورا فى تزايد نزيف العقول فى بعض البلدان العربية مثل بلدان مجلس التعاون الخليجى. وسوف يقدم القسم الثالث من هذه الدراسة تحليلا تفصيليا وتفسيرا فى هذا الشأن.
- يتمثل أكبر تيار لنزيف العقول من المنطقة العربية فى الهجرة من بلدان شمال أفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، السودان). حيث يمثل هذا التيار 52% من مجمل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويتضح عبء نزيف العقول فى شمال أفريقيا إذا علمنا أن حوالى 7.2% من المتعلمين تعليما عاليا فى هذا الإقليم هاجروا إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحلول عام 2000.
- يمثل نزيف العقول من البلدان العربية الآسيوية غير الخليجية (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، الأراضى الفلسطينية، اليمن) ثانى التيارات الكبيرة لنزيف العقول فى المنطقة العربية. فهو يمثل حوالى 40% من نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتحتل البلدان العربية الآسيوية غير الخليجية المرتبة الأولى من حيث حدة نزيف العقول. فبحلول عام 2000 كان قد هاجر حوالى 12% من المتعلمين تعليما عاليا فى هذا الإقليم إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
- ورغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجى تعد أحد الأقاليم الجاذبة للمهاجرين المتعلمين تعليما عاليا، بدأ يظهر فيها اتجاه جديد لنزيف العقول خلال العقد الأخير من القرن العشرين. ولا شك أن عوامل الطرد الاقتصادية ليست المحددات الرئيسية لهذا التدفق، حيث تلعب عوامل أخرى الدور المهم مثل التنافس مع المغتربين على أسواق العمل المحلية، والبحث عن فرص أفضل لمواصلة التعليم واكتساب المزيد من المهارات المهنية، والبحث عن شروط حياة بيئية وقياسية metrological ومجتمعية أفضل. ويتجاوز نزيف العقول فى بلدان مجلس التعاون الخليجى 4% من حجم نزيف العقول العربية.

حوالى 39% من اللبنانيين الحاصلين على تعليم عال يهاجرون عادة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وترتفع هذه النسبة إلى حوالى 50% إذا أدخلنا في الاعتبار المهاجرين إلى بلدان آخرى

يشكل عجز قطاعات الاقتصاد والأعمال عن تحقيق معدلات تنمية أعلى، وبالتالى زيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، السبب الاكثر تأثيرا، والذى يدفع إلى تزايد نزيف العقول فى بعض البلدان العربية، مثل مصر والمغرب ولبنان وسوريا وتونس. ويلعب عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى دورا مهما فى تزايد نزيف العقول فى بلدان أخرى، مثل العراق والصومال والسودان واليمن والجزائر والاراضى الفلسطينية

نسب التغير فى نزيف العقول العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

إذا قارنا حجم المهاجرين العرب المهرة عام 2000 وبالحجم المقابل عام 1990 نحصل على نسبة التغير فى نزيف العقول خلال العقد الماضي (1990-2000). هذه النسبة مهمة فى توضيح مدى تزايد نزيف العقول العربية وفقا للبلدان والأقاليم. كما تتيح لنا، من جهة أخرى، التنبؤ بحالة نزيف العقول العربية فى السنوات المقبلة.

- تضاعفت تقريبا نسبة التغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2000. وقد حدث في كل البلدان العربية زيادة فى نسبة نزيف العقول منها خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا التزايد عوامل الطرد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المنطقة.
- بصفة عامة ترتبط أعلى نسبة تغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأدنى مستوى للتنمية الاقتصادية أو أعلى قدر من عدم الاستقرار الاجتماعى/ السياسى فى البلدان المرسِلة للهجرة. فأعلى نسبة زيادة فى نزيف العقول إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من بين البلدان العربية خلال فترة الدراسة 1990- 2000 كانت من جزر القمر وموريتانيا. فقد تزايد نزيف العقول من جزر القمر إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحوالي عشرة أضعاف على مدى فترة الدراسة، تليها نسبة التغير فى نزيف العقول الموريتانية، التى زادت تسعة أضعاف خلال نفس الفترة.
- تراوحت نسبة تغير نزيف العقول فى اليمن والجزائر والسودان وجيبوتى بين زيادة قدرها 3.2 ضعفا و3.8 ضعفا خلال فترة الدراسة.
- برغم أن الكويت والإمارات العربية المتحدة تعتبر بلدانا جاذبة للمهاجرين، بدأ اتجاه متزايد لنزيف العقول من هذه البلدان إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال فترة الدراسة. وسوف تناقش الأسباب المتوقعة خلف هذا الاتجاه أدناه. وقد ارتفعت نسبة تغير نزيف العقول منهما مابين 4.1 و4.8 ضعفا على الترتيب خلال فترة الدراسة 1990- 2000.
- وقد ارتبطت البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (مصر والمغرب ولبنان والعراق والجزائر وسوريا) بأدنى زيادة فى نسبة تغير نزيف العقول. فقد تراوحت هذه النسبة للبلدان الستة بين 1.5 ضعف و3.4 ضعفا خلال فترة الدراسة.

توزيع نزيف العقول العربية وفقا للبلدان المستقبِلة للهجرة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

بعد استعراض حجم وعبء نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، من المهم تحديد بلدان الاستقبال الكبرى لهذا النزيف والتغيرات الرئيسية فى اتجاهات هذه التيارات على مدى فترة الدراسة. ويمثل جدول رقم3 توزيع نزيف العقول العربية على بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وفقا للبلد المستقبِل. وتصنف بلدان الاستقبال فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى 3 مجموعات كالآتى:

- البلدان الأمريكية (وتشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك).
- البلدان الأوربية.
- بلدان آسيا والمحيط الهادى (وتشير إلى أستراليا ونيوزيلندا).

ويبين الجدول ما يلى:

- يتجه حوالى نصف نزيف العقول العربية إلى البلدان الأمريكية، مع تغير لا يُذكر فى هذه النسبة خلال فترة الدراسة. هذه البلدان هى المصب الأساسى خلال فترة الدراسة لنزيف العقول العربية من مصر والأردن والكويت والأراضى الفلسطينية وقطر والسعودية والسودان وسوريا والإمارات العربية المتحدة، حيث فضل أكثر من ثلثى المهاجرين منها البلدان الأمريكية كمحطة هجرة

تضاعفت تقريبا نسبة التغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال الفترة من عام 1990 - 2000

تزايد نزيف العقول من جزر القمر إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحوالي عشرة أضعاف على مدى فترة الدراسة، تليها نسبة التغير فى نزيف العقول الموريتانية، التى زادت تسعة أضعاف خلال نفس الفترة

تراوح نزيف العقول فى اليمن والجزائر والسودان وجيبوتى بين زيادة قدرها 3.2 ضعفا و3.8 ضعفا خلال فترة الدراسة.

أخيرة. ولم يلاحظ تقريبا أى تغير فى اتجاه هذه التيارات خلال الفترة التى تتناولها الدراسة.

- تعتبر مجموعة البلدان الأوربية المستقبل الثانى لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وقد رُصدت زيادة متوسطة فى نزيف العقول العربية إليها فى فترة الدراسة (40% عام 1990 و44% عام 2000). وقد فضلت معظم العقول المهاجرة من الجزائر وجزر القمر وموريتانيا والمغرب البلدان الأوربية كمصب أخير، فأكثر من ثلثيهم يتجه إلى أوربا. وتتشكل تيارات الهجرة هذه، خصوصا بالنسبة للبلدان الناطقة بالفرنسية، بفعل عاملى القرب الجغرافى والروابط التاريخية مع أوربا. ولا يلاحظ أى تغير يذكر فى اتجاه هذه التيارات فى فترة الدراسة.
- وتعد بلدان آسيا والمحيط الهادى، المستقبل الثالث لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مع تناقص فى النسبة خلال فترة الدراسة (10% فى عام 1990 و7% فى عام 2000). وكانت أعلى نسبة لإرسال المهاجرين المهرة إليها من البحرين ومصر ولبنان والسودان، حيث يفضل 38% و25% من تيارات المهاجرين المهرة من البحرين ولبنان، على الترتيب، التوجه إلى بلدان آسيا وجزر المحيط الهادى. وربما يلعب كل من القرب الجغرافى ووفرة الفرص التجارية دورا متزايدا فى جذب المزيد من المهاجرين المهرة إلى هذه المنطقة، خصوصا من البحرين ولبنان.

القسم الثالث

عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الدافعة لنزيف العقول العربية

بعد استعراض التغيرات فى حجم وعبء نزيف العقول العربية على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، ربما يكون مناسبا أن نناقش أوضاع عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية التى تدفع تيارات الهجرة هذه. وقد اخترنا أحد عشر متغيرا اجتماعيا- اقتصاديا لهذا التحليل. وإننا نرى ونعتقد أن هذه العوامل- المتغيرات- هى الأكثر تأثيرا فى دفع الأفراد، خصوصا المتعلمين منهم تعليما عاليا، للهجرة إلى خارج المنطقة العربية، أساسا إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتشير الدراسات السابقة إلى العوامل الاقتصادية باعتبارها قوة الطرد الأكثر تأثيرا خلف قرار الهجرة، خصوصا بين الأشخاص ذوى التعليم العالى (المنظمة الدولية للهجرة، IOM 2003). وسنحاول فى هذا القسم أن نربط بين تيارات نزيف العقول من كل بلد من البلاد العربية ومن الأقاليم العربية الفرعية وعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الدافعة لنزيف العقول من البلدان العربية.

معدل الزيادة السكانية

وهو واحد من أهم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. وفى الدراسات السكانية والإيكولوجية يكون معدل الزيادة السكانية هو المعدل التفاضلى لزيادة عدد الأفراد بين السكان. وبصفة خاصة يشير معدل الزيادة السكانية عادة إلى التغير فى حجم السكان على مدى فترة زمنية محددة. وهو مؤشر فعال فى تحديد سرعة زيادة السكان والكثافة السكانية داخل حدود بلد ما. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الزيادة السكانية مؤشر معتاد فى التنبؤ بالضغط المستقبلى على السلع والخدمات والبنية الأساسية لبلد ما. لهذه الأسباب الجوهرية يعتبر معدل الزيادة السكانية أيضا عامل طرد للهجرة خاصة، حين يتجه معدل الزيادة إلى الارتفاع.

- ويتراوح معدل الزيادة السكانية فى البلدان العربية بين 3.5% كأعلى معدل، وقد رُصد فى الكويت واليمن، و1% كأدنى معدل، وقد رُصد فى تونس. والحال أن البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول، وهى مصر والمغرب ولبنان والعراق والجزائر وسوريا (حيث أرسلت حوالى 77% من نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام 2000)، لديها معدلات زيادة سكانية قدرها 2.02% و1.55% و1.23% و2.66% و1.22% و2.3% على

يتجه حوالى نصف نزيف العقول العربية إلى البلدان الأمريكية. مع تغير لا يذكر فى هذه النسبة

تعتبر مجموعة البلدان الأوربية المستقبل الثانى لنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وقد رُصدت زيادة متوسطة فى نزيف العقول العربية إليها فى فترة الدراسة بلغت (40% عام 1990 و44% عام 2000

الترتيب. من الواضح أن معدل الزيادة السكانية فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول فى معظمها أقل من أو قريبة من مستوى الإحلال وقدره 2.1%. بالمقابل تقدم البلدان العربية ذات المعدل العالى فى الزيادة السكانية (أكثر من 3%، مثل الكويت 3.5% وعُمان 3.3% واليمن 3.5%)، تقدم فقط حوالى 4% من مجمل حجم نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام 2000. انطباعنا هو أن مستويات معدل الزيادة السكانية الجارية لهذه الدول ليست عامل طرد مهما. غير أن العواقب المتراكمة لمعدل الزيادة السكانية العالى فى الماضى فى بعض البلدان والعواقب المستقبلية لمعدل الزيادة السكانية العالى حاليا فى بلدان أخرى أكثر تأثيرا فى اتخاذ قرار الهجرة، خصوصا عند المتعلمين تعليما عاليا. هذه القضية يدعمها إحصائيا معامل الارتباط ⋆ بين معدل الزيادة السكانية ونزيف العقول العربية (جدول رقم5).

معدل البطالة

وهو عدد الأفراد العاطلين عن العمل معبرا عنه كنسبة من قوة العمل. حين يكون العاملون في حالة بطاله، فهم وعائلتهم والمجتمع ككل هم الخاسرون. فالعاملون وأسرهم يخسرون الأجور والبلد يفقد السلع أو الخدمات التى كان يمكن أن ينتجوها، كما تخسر القوة الشرائية لهؤلاء العاملين، مما قد يؤدى إلى بطالة آخرين. ويعكس معدل البطالة عجز المجتمعات عن خلق فرص عمل جديدة مناسبة لامتصاص الزيادة السنوية فى حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل. على هذا النحو يعتبر معدل البطالة أحد عوامل الطرد الدافعة إلى الهجرة. يبين جدول رقم 4 ما يلى:

- يتراوح معدل البطالة فى البلدان العربية بين 50% كأعلى معدل، وقد رُصد فى جيبوتى، إلى 2.2% كأدنى معدل، وقد رُصد فى الكويت. وقد وصل معدل البطالة فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول إلى 9.5% فى مصر، و11% فى المغرب، و18% فى لبنان، و25% فى العراق، و17.1% فى الجزائر، و12.3% فى سوريا. وكلها معدلات أعلى بكثير من معدلات البطالة الآمنة (وتكون أقل من 5%). وتشير الأرقام إلى علاقة موجبة بين زيادة معدل البطالة وزيادة حجم نزيف العقول. فالبلدان العربية الثلاث التى كشفت عن أعلى نسبة تغير فى نزيف العقول فى فترة الدراسة (جدول رقم1)، وهى جيبوتى وجزر القمر وموريتانيا، لديها أعلى معدلات البطالة بين الدول العربية (50% و20% و20% على الترتيب).
- برغم التفسير المذكور أعلاه، يتخذ معدل البطالة كعامل طرد للهجرة اتجاها عكسيا، ولم يتبين معنويته إحصائيا (جدول رقم5). التفسير الوحيد لهذه الظاهرة ربما يرجع إلى ارتباط معدل البطالة العالى بحجم نزيف عقول منخفض فى بعض البلدان العربية مثل ليبيا وعُمان والسعودية واليمن (الجدولين رقم1 ورقم4).

نسبة الإعالة

وهو قياس لذلك القسم من السكان المكون من مُعالين (وهم الأكبر أو الأصغر من سن العمل). ونسبة الإعالة تساوى عدد الأفراد تحت سن 15 سنة وفوق سن 64 سنة مقسوما على عدد الأفراد الذين عمرهم بين 15 و64، ومعبرا عنها كنسبة مئوية. وهى تُعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية. إنها تشير إلى متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم الشخص العامل فى المجتمع(⋆). ومن الواضح أن ارتفاع نسبة الإعالة يعتبر عامل طرد للهجرة.

- تتراوح نسبة الإعالة فى البلدان العربية عام 2006 بين 1:6 كأعلى نسبة، وقد رُصدت فى جزر القمر، إلى 1:1 كأدنى نسبة، وقد رُصدت فى الإمارات العربية المتحدة. وقد وصلت نسبة الإعالة فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول إلى 1:3.5 فى مصر، و1:3.3 فى المغرب، و1:1.8 فى لبنان، و1:4.8 فى العراق، و1:3.9 فى الجزائر و1:4.2 فى سوريا. من الناحية

أن معدل الزيادة السكانية فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول فى معظمها أقل من أو قريبة من مستوى الإحلال

أن المستويات العالية لمعدل الزيادة السكانية الجارية لهذه الدول ليست عامل طرد مهما. غير أن العواقب المتراكمة لمعدل الزيادة السكانية العالى فى الماضى فى بعض البلدان والعواقب المستقبلية لمعدل الزيادة السكانية العالى حاليا فى بلدان أخرى أكثر تأثيرا فى اتخاذ قرار الهجرة، خصوصا عند المتعلمين

تشير الأرقام إلى علاقة موجبة بين زيادة معدل البطالة وزيادة نزيف العقول

النظرية كلما زادت نسبة الإعالة يكون دافع الشخص العامل أكبر لترك بلده الأصلى والبحث عن فرص عمل أفضل (خارج بلده)، بأجر أعلى وظروف عمل ومعيشة أفضل، لتقليل عبء الإعالة. ولا شك أن نسب الإعالة العالية المذكورة أعلاه لها تأثير موجب على زيادة الهجرة الدولية بصفة عامة ونزيف العقول العربية بصفة خاصة. لقد حققت كل الدول العربية نسبة إعالة أكبر من 1:2 عدا الإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان، الأمر الذى يعزز الدلالة الإحصائية للعلاقة بين تزايد نسبة الإعالة وتزايد نزيف العقول العربية (جدول رقم5 وشكل رقم1).

معدل الأمية

تعرّف الأمم المتحدة الأمية بأنها عدم القدرة على كتابة أو قراءة رسالة بسيطة بأية لغة. وهى مؤشر اجتماعى- اقتصادى يلخص وضع مؤشرات أخرى كثيرة فى المجتمع مثل تحسين مستوى التعليم والمستوى التقنى المعتمد لإنتاج البضائع والخدمات. من الناحية النظرية كلما زاد مستوى الأمية انخفضت النسبة المئوية للأشخاص المتعلمين، وبالتالى تصبح المجتمعات فى أشد الحاجة إلى المؤهلين، ومن ثم تقل هجرة المؤهلين تأهيلا عاليا، بفرض ثبات تأثير العوامل الأخرى.

- يتفاوت معدل الأمية فى البلدان العربية، حيث يتراوح عام 2000 بين 62.2% كأعلى معدل أمية، وقد رُصد فى الصومال، إلى 8.7% كأدنى معدل، وقد رُصد فى الكويت. وقد وصل معدل الأمية فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول إلى حوالى 42.3% فى مصر، و48.3% فى المغرب، و12.6% فى لبنان، و59.6% فى العراق، و30% فى الجزائر، و23.1% فى سوريا. وبرغم ارتفاع معدلات الأمية المرصودة فى معظم البلدان العربية، يمكن أن نؤكد أن حجم السكان الكبير والثقافة التاريخية لهذه الأمم التى تحترم التعليم والمتعلمين وتزايد قيمة واهتمام الحكومات العربية بالتعليم فى العقود الماضية، قد أنتجت جميعا عددا مناسبا من المتعلمين تعليما عاليا، وبالتالى المزيد من نزيف العقول بسبب الظروف الاجتماعية- الاقتصادية غير الملائمة فى بلدانهم الأم. ربما يفسر هذا الارتباط السالب بين معدل الأمية فى البلدان العربية ونزيف العقول منها (جدول رقم5 وشكل رقم2).

توقع الحياة عند الميلاد

وهو مقياس إحصائى لمتوسط طول عمر الإنسان. وعادة يتم حسابه بشكل منفصل لكل جنس (ذكور/ إناث) وللمناطق الجغرافية المختلفة. ويعنى توقع الحياة عادة توقع طول العمر عند الميلاد لسكان بعينهم، هو العمر المتوقع عند الوفاة نفسه. ومن الناحية التقنية، يعنى توقع الحياة الزمن الباقى المتوقع من الحياة، ويمكن حسابه بالنسبة لأى سن. وهو أحد المؤشرات السكانية التى تلخص التطور فى الخدمات الصحية وانتشار خدمات الصحة الإنجابية والتقدم فى تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون خمس سنوات وتحسن المستوى التعليمى. ومن الناحية النظرية كلما زاد توقع الحياة عند الميلاد (كمؤشر على متغيرات كثيرة أخرى)، أصبح الفرد أكثر طموحا لحياة طويلة فى ظروف أفضل، وبالتالى يزداد الحافز للهجرة.

- كان أعلى توقع للحياة عند الميلاد فى البلدان العربية حوالى 78.4 سنة، وقد رُصد فى الأردن، بينما كان أدنى توقع للحياة فى جيبوتى، وهو حوالى 43.2 سنة. وقد بلغ توقع الحياة عند الميلاد فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول 71.3 سنة فى مصر، 70.9 سنة فى المغرب، 72.6 سنة فى لبنان، 69 سنة فى العراق، 73.3 سنة فى الجزائر، و70.3 سنة فى سوريا. وربما يعود الربط بين ارتفاع توقع الحياة وتزايد تيارات هجرة العقول إلى الارتباط المذكور أعلاه بين توقع الحياة والتحسن فى متغيرات أخرى كثيرة. تحسن هذه المتغيرات يزيد طموح ورغبة المتعلمين تعليما عاليا فى الهجرة والبحث عن فرص أفضل للعمل والمعيشة خارج أوطانهم. وقد لوحظ أن

ولا شك أن نسب الإعالة العالية المذكورة أعلاه لها تأثير موجب على زيادة الهجرة الدولية بصفة عامة ونزيف العقول العربية بصفة خاصة. أن العلاقة بين توقع العمر عند الميلاد ونزيف العقول العربية علاقة موجبة

العلاقة بين توقع العمر عند الميلاد ونزيف العقول العربية علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا (جدول رقم5 وشكل رقم3).

الناتج المحلى الإجمالى

الناتج المحلى الإجمالى هو أحد طرق قياس حجم الاقتصاد. وتعريفه هو حجم القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة فى بلد محدد فى فترة زمنية معينة. ويؤخذ فى الاعتبار أيضا مجموع القيمة المضافة فى كل مراحل إنتاج كل السلع والخدمات الأساسية المنتجة فى بلد فى فترة زمنية معينة. ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى هو مقياس اقتصادى أساسى فى تحديد تحسن أو تراجع الإنفاق على الخدمات والسلع. من الناحية النظرية، كلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ازداد مستوى الإنفاق على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالى يرتفع مستوى المعيشة وينخفض مستوى الهجرة. ويبين جدول رقم4 ما يلى:

- تراوح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية عام 2006 بين 8.8% كأعلى معدل نمو إيجابى، وقد رُصد فى قطر، 0.5% كأدنى معدل نمو إيجابى، وقد رُصد فى لبنان، وانخفض إلى -0.3% كمعدل نمو سلبى فى العراق فى ذلك العام.
- وصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول إلى 4.9% فى مصر، و1.8% فى المغرب، و0.5% فى لبنان، و-0.3% فى العراق، و6% فى الجزائر، و4.5% فى سوريا. وتشير المقارنة بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل الزيادة السكانية فى هذه البلدان إلى أن معدل الزيادة السكانية فى لبنان والعراق أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. أما المغرب فقد حققت تقريبا معدلي نمو متساويين فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والسكان، بينما حققت مصر وسوريا والجزائر معدل نمو للإنتاج المحلى الإجمالى أعلى بقليل من معدل الزيادة السكانية. وهكذا فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المتحقق لايكفى لخلق تنمية معتبرة فى مستويات دخل الفرد وتوفير الخدمات والاستثمار وفرص العمل ومستوى المعيشة العام. ويمكن الاستفادة من نوع آخر من المقارنة إذا تم الربط بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والنسبة المئوية للمتعلمين تعليما عاليا من المهاجرين من البلدان العربية. وتشير هذه المقارنة إلى أن مستوى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى غير كاف لتحقيق تحسن اقتصادى وتكنولوجى وعلمى معتبر وتحفيز الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا للبقاء فى بلدانهم الأصلية. فمن وجهة نظرنا لا يكفى أى معدل نمو للإنتاج المحلى الإجمالى يقل عن ثلاثة أضعاف معدل الزيادة السكانية لتحقيق مستوى تنمية يمكن اعتباره عامل جذب للعقول العربية لتبقى فى بلدانها الأصلية.
- فى ضوء انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية ومعامل الارتباط الموجب بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ونزيف العقول العربية (جدول رقم5 وشكل رقم4)، تتوقع الدراسة استمرار نزيف العقول العربية فى المستقبل. ويقدر البعض أنه إذا استمر معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المرصود فى البلدان العربية فى الربع الأخير من القرن العشرين على حاله، ستتطلب مضاعفة دخل الفرد حوالى 140 سنة (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002).

فى ضوء انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية ومعامل الارتباط الموجب بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ونزيف العقول العربية تتوقع الدراسة استمرار نزيف العقول العربية

دخل الفرد

وهو يعنى الكم الذى يتلقاه الفرد، مقدرا بالعملات، من الدخل السنوى المنتَج فى بلد بواسطة الأنشطة المنتِجة. ويستخدم دخل الفرد كمقياس لثروة سكان أمة، خصوصا بالمقارنة مع أمم أخرى. ويتم التعبير عنه عادة بوحدة العملة الدولية الشائعة الاستعمال. وهو مقياس مهم لأنه معروف على نطاق واسع وينتج إحصائيات مقارنة بشكل مباشر. ويعتبر دخل الفرد مقياسا اقتصاديا لرفاهية الأفراد وزيادة قدرتهم الشرائية. ومن الناحية النظرية، كلما زاد دخل الفرد قل ميله إلى الهجرة من بلده.

- تشير الدراسة إلى اختلافات ملحوظة فى مستويات دخل الفرد. فأعلى مستوى فى دخل الفرد عام 2006 رُصِد فى قطر (43 ألف دولار سنويا) ، بينما لم يتجاوز الألف دولار فى جيبوتى وجزر القمر وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.
- وقد تباين دخل الفرد فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول بين 1.3 ألف دولار فى مصر، و1.7 ألف دولار فى المغرب والعراق، و6 آلاف دولار فى لبنان، و3.1 ألف دولار فى الجزائر و1.6 ألف دولار فى سوريا. ومن الواضح أن البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول (المسئولة عن حوالى 77% من نزيف العقول العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) تعانى من مستوى منخفض لدخل الفرد. غير أن المستوى المنخفض لدخل الفرد لا يتركز فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول فحسب، بل يمتد إلى معظم البلدان العربية، الأمر الذى يشير إلى أهمية دخل الفرد كعامل طرد للعرب المتعلمين تعليما عاليا. وقد اختبرت الدراسة الارتباط بين مستويات دخل الفرد فى البلدان العربية وتيارات المهاجرين ذوى التأهيل العالى، فأشار إلى ارتباط موجب معنوي حصائيا (جدول رقم5 وشكل رقم5). يشير معامل الارتباط الموجب إلى ميل متزايد لدى المتعلمين تعليما عاليا للهجرة إلى خارج المنطقة بشكل متزايد فى ضوء انخفاض دخل الفرد فى الوضع الحالى.

السكان تحت خط الفقر

هو خط نظرى يوزع السكان وفقا لدخلهم اليومى. فالأشخاص الذين يحصلون على دخل أقل من دولار واحد يوميا يعتبرون تحت خط الفقر. أهم أغراض مقياس الفقر هو جعل مقارنات الفقر متاحة. وتعتبر مقاييس الفقر ذات أهمية شديدة الدلالة على التنمية المستدامة، فارتفاع المؤشر يعنى تزايد سوء وضع الفقر Poverty Situation، بمعنى أن يقع عدد متزايد من السكان تحت خط الفقر. ويرتبط هذا المؤشر بصفة عامة بالكثير من مقاييس التنمية المستدامة الأخرى، مثل معدل الهجرة الصافى ومعدل البالغين غير الأميين ودخل الفرد. وكلما ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر يزداد الميل للهجرة، خصوصا بين المهرة.

- تشير بيانات الجدول رقم4 إلى اختلافات بين البلدان العربية فى النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر. رُصدت أقل نسبة مئوية للسكان تحت خط الفقر فى تونس (7.4%) ورُصدت أعلى نسبة فى جزر القمر (60%) وجيبوتى (50%) وموريتانيا والسودان (40%).
- وقد وصلت النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول فى عام 2006 إلى حوالى 20% فى مصر، و19% فى المغرب، و28% فى لبنان، و25% فى الجزائر، و20% فى سوريا. والنسبة غير محددة فى العراق. وبرغم النسبة المئوية العالية من السكان تحت خط الفقر فى البلدان العربية، تشير الدراسة إلى أن ارتباطها بنزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية غير معنوى إحصائيا (جدول رقم5).

معدل الاستثمار

يتم تعريف معدل الاستثمار بأنه أى استخدام للموارد بهدف زيادة مخرجات output الإنتاج أو الدخل المستقبلى. ويعرف الاستثمار فى الاقتصاد، بأنه هو إنتاج السلع فى وحدة زمنية ولا يتم استهلاكه، وإنما يستخدم من أجل الإنتاج المستقبلى. وينقسم الاستثمار إلى استثمار أجنبى واستثمار محلى. وعادة يتم ضبط الاستثمار كدالة للدخل ومعدلات الفائدة. فزيادة الدخل تشجع استثمارا أعلى، بينما قد يؤدى معدل فائدة أعلى إلى تثبيط الاستثمار. وعادة يتم تقييم معدل الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى. من الناحية النظرية كلما زاد معدل الاستثمار، إنخفض الميل للهجرة، خصوصا بين المتعلمين تعليما عاليا، والعكس صحيح.

- تشير البيانات المتاحة (جدول رقم4) إلى انخفاض مستوى الاستثمار فى البلدان العربية. رُصد أعلى

تشير معامل الارتباط الموجب إلى ميل متزايد لدى المتعلمين تعليما عاليا للهجرة إلى خارج المنطقة بشكل متزايد فى ضوء انخفاض دخل الفرد

معدل استثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى المغرب، وبلغت 23.7%، بينما كان أدنى معدل 11.4% من الناتج المحلى الإجمالى، وقد رُصد فى ليبيا. وبالطبع يلعب استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية دورا مهما فى جذب وتخصيص استثمارات جديدة عموما، واستثمارات أجنبية خصوصا. غير أن كثيراً من البلدان العربية بعيدة للغاية عن هذه الأوضاع المستقرة في الفترات الأخيرة. وتشير الدراسة إلى معامل ارتباط معنوي بين معدل الاستثمار وتيارات نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويعنى معامل الارتباط السالب أنه كلما انخفضت معدلات الاستثمار، تزايد نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

تشير الدراسة إلى معامل ارتباط معنوي بين معدل الاستثمار وتيارات نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويعنى معامل الارتباط السالب أنه كلما انخفضت معدلات الاستثمار، تزايد نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

معدل التضخم

تشير كلمة "التضخم" إلى ارتفاع عام فى الأسعار يقاس بمستوى قياسى للقدرة الشرائية. ويقاس التضخم بمقارنة نوعين من السلع فى نقطتين من الزمن وحساب الزيادة فى التكلفة التى لا تعكس تحسنا فى النوعية. وهناك عدة مقاييس للتضخم وفقا للظروف المحددة. والمقياس الأكثر شهرة هو مؤشر أسعار المستهلك Consumer Prices Index CPI، الذى يقيس سعر سلع مختارة يشتريها "المستهلك النموذجى". من الناحية النظرية، كلما زاد معدل التضخم كلما نقصت القدرة الشرائية، وبالتالى ترتفع تكلفة المعيشة ويزداد الميل إلى الهجرة.

- يبين جدول رقم 4 أن معظم البلدان العربية تعانى من معدلات تضخم عالية، تزداد مع الزمن. ويعد معدل التضخم فى العراق غير عادى في إرتفاعه حيث وصل إلى 33% فى عام 2006 أعلى مستوى تضخم بين الدول العربية الأخرى 11.8%، وكان فى اليمن، بينما رُصد أدنى معدل تضخم فى قطر 0.4%.
- تباينت معدلات التضخم فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول بين معدلات عالية ومتوسطة ومنخفضة. فقد وصلت إلى حوالى 4.9% فى مصر، و33% فى العراق، و5% فى سوريا، بينما كانت معدلات التضخم بين متوسطة ومنخفضة فى المغرب ولبنان والجزائر، وتتراوح بين 1% و2.4%. ويفسر ارتباط دخل الفرد بمعدل التضخم أثر هذا الأخير على زيادة معدل الهجرة، خصوصا لدى المتعلمين تعليما عاليا. فمثلا البلدان العربية الأدنى فى دخل الفرد (أقل من ألف دولار سنويا) تعانى من تضخم يتجاوز 7%، مثل موريتانيا والسودان واليمن (جدول رقم4). وقد لاحظت الدراسة وجود معامل ارتباط موجب بين معدل التضخم ونزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (جدول رقم5 وشكل رقم6).

وقد لاحظت الدراسة وجود معامل ارتباط موجب بين معدل التضخم ونزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الدين العام

وهو ما تقترضه الحكومة لتمويل نفقات لم تغطيها عوائد الضرائب الجارية. ولتيسير المقارنة عبر الزمن وبين البلدان يقاس الدين العام دائما كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. وتعتبر زيادة الدين العام خللا فى الوضع الاقتصادى، وبالتالى عاملا دافعا للهجرة.

- تعانى معظم البلدان العربية من معدلات عالية نسبيا للدين العام. ويتيح استعراض البيانات بالجدول رقم3 تصنيف البلدان العربية وفقا لمعدلات الدين العام فيها إلى أربع مجموعات. تشمل المجموعة الأولى بلدانا ذات معدلات مرتفعة للغاية للدين العام (حيث تكون أعلى من 100%)، وهو ما يعنى أن قيمة الدين العام تفوق قيمة الناتج المحلى الإجمالى)، مثل مصر ولبنان والسودان. وتشمل المجموعة الثانية البلدان العربية ذات المعدلات المرتفعة للدين العام (حيث تبلغ أكثر من 50% من الناتج المحلى الإجمالى)، مثل الأردن والمغرب وتونس. أما المجموعة الثالثة تشمل البلدان العربية ذات المعدلات المتوسطة للدين العام (حيث يقع المعدل بين 25% وأقل من 50% من الناتج المحلى الإجمالى)، مثل الجزائر والبحرين وقطر

والسعودية وسوريا واليمن. أما المجموعة الرابعة فتشمل البلدان العربية ذات المعدلات المعقولة للدين العام (تقل عن 25% من الناتج المحلى الإجمالى)، مثل الكويت وليبيا وعُمان والإمارات العربية المتحدة.

- ومن الواضح أنه وفقا للتصنيف المذكور أعلاه، أن البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول تنتمى جميعا للمجموعات الأعلى فى معدلات الدين العام. وقد توصلت الدراسة إلى وجود معامل ارتباط موجب بين ارتفاع معدلات الدين العام وزيادة تيارات هجرة الموهوبين فى البلدان العربية. ولكن قيمة الارتباط غير معنوية إحصائيا.

القسم الرابع

النتائج والسياسات المقترحة

4- 1: النتائج

استهدف الدراسة الحالية استكشاف التغيرات الأساسية فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2000، واختبار الوضع الحالى لعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية التى تدفع العرب المؤهلين تأهيلا عاليا للهجرة. وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات:

- مجموعة بيانات دوكيه ومرفوك (Docquier and Marfouk 2005)، والتى جُمعت من كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وقدمت وصفا لبنية الهجرة الداخلة وفقا للبلد الأصلى للمهاجر والمستوى التعليمى.
- بيانات كتاب الحقائق العالمية (World Fact Book 2006)، الذى تصدره وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يعرض لأحدث عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية الرئيسية التى تدفع حركة المهاجرين المهرة إلى خارج البلدان العربية.

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفى والتحليل المقارن. واستخدام معامل الارتباط كمقياس إحصائى لتقدير أثر كل عامل من عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية على هجرة العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وتؤكد الدراسة على الآتى:

- الأهمية النسبية لحجم نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية صغيرة بصفة عامة (حيث لا تتجاوز نسبة 4.2% من كل المهاجرين المهرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية)، ولكنها تمثل مجموعة فرعية معتبرة حين تقارن بتيارات المهاجرين الداخلين من مناطق أخرى. فالمهاجرون المهرة العرب يمثلون 35% من كل المهاجرين المهرة من البلدان الإسلامية، وثلثى المهاجرين المهرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و57% من المهاجرين المهرة من منطقة غرب آسيا.
- يبلغ معدل العاملين العرب المهرة بين المهاجرين ثلاثة أضعاف معدل العرب المهرة بين المقيمين (26.4% و8.5% على الترتيب).
- تزايد معدل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحوالى 8.9% سنويا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2000.
- كانت البلدان العربية الست الأعلى في نسبة هجرة العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، هى على الترتيب مصر ولبنان والمغرب والعراق وسوريا وتونس. وتقدر حصتها من مجمل نزيف العقول العربية بنسبة 75% عام 1990، زادت إلى حوالى 77% عام 2000.
- يمثل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 9% من مجمل المقيمين فى سن العمل المتعلمين تعليما عاليا. تعنى قراءة هذه النسبة أنه فى مقابل كل 100 مقيم عمل متعلم تعليم عاليا في سن العمل هناك 9 آخرين فُقدوا بسبب هجرتهم إلى الخارج.
- كانت البلدان العربية الأكثر تأثرا بظاهرة نزيف العقول: هى لبنان والصومال وجزر القمر والمغرب

عام 2000 كانت البلدان العربية الست الأعلى في نسبة هجرة العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، هى على الترتيب مصر ولبنان والمغرب والعراق وسوريا وتونس

على الترتيب. ويقع العبء الأكبر لنزيف العقول على لبنان، حيث هاجر عادة 39% من اللبنانيين المتعلمين تعليما عاليا إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ترتفع هذه النسبة فى لبنان إلى حوالى 50% إذا أدرجنا المهاجرين منها إلى البلدان الأخرى المستقبلة للهجرة، خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

- تشكل هجرة المتعلمين تعليما عاليا من إقليم شمال أفريقيا (مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان) التيار الأكبر لنزيف العقول بين الأقاليم العربية. فهو يمثل 52% من مجمل نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويتضح عبء نزيف العقول فى شمال أفريقيا إذا علمنا أنه بحلول عام 2000 هاجر حوالى 7.2% من المتعلمين تعليما عاليا فى الإقليم إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
- خلال الفترة 1990- 2000، ارتفعت نسبة التغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى حوالى الضعف. وقد حققت كل البلدان العربية زيادة فى نسبة تغير نزيف العقول خلال فترة الدراسة. ويعكس تزايد نسبة تغير نزيف العقول العربية على مدى الزمن قوة عوامل الطرد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها. ويرتبط أعلى معدل تغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأدنى تنمية اقتصادية وأو بأعلى عدم استقرار اجتماعى/ سياسى فى البلدان المرسلة للهجرة للعقول.
- يتجه حوالى نصف العقول العربية إلى البلدان الأمريكية. وهى المصب الرئيسى لنزيف العقول من مصر والأردن والكويت وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا والإمارات العربية المتحدة. لقد فضل أكثر من ثلثى المهاجرين من هذه الدول التوجه إلى البلدان الأمريكية.
- تحتل البلدان الأوربية المركز الثانى فى استقبال نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. فضلت معظم الكفاءات من الجزائر وجزر القمر وموريتانيا والمغرب التوجه إلى بلدان أوربية، حيث اتجه إليها فعلاً أكثر من ثلثى تيارات العقول المهاجرة من هذه البلدان. شكلت عوامل القرب الجغرافى والروابط التاريخية تيارات الهجرة هذه، خصوصا فى البلدان العربية الناطقة بالفرنسية.
- تحتل آسيا وبلدان المحيط الهادى (أستراليا ونيوزيلندا) المركز الثالث فى استقبال العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. والبلدان الأعلى فى إرسال المهاجرين الأكفاء إلى هناك هى البحرين ومصر ولبنان والسودان. 38% و25% من تيارات المتعلمين تعليما عاليا المهاجرة من البحرين ولبنان، على الترتيب، يفضلون الهجرة إلى آسيا وبلدان المحيط الهادى. وربما تلعب عوامل القرب الجغرافى ووفرة الفرص التجارية دورا متزايد فى جذب المزيد من المهاجرين المهرة إلى تلك المنطقة.

وقد حددت الدراسة مجموعة من أحد عشر عاملا من عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية، افترضنا أن لها التأثير الأكبر على دفع الأفراد العرب المهرة إلى اختيار الهجرة. وقد وجدت الدراسة ما يلى:

- أتضح أن لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط دخل الفرد ارتباط موجب معنوي (>0.05) بتيارات نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويشير الارتباط الموجب إلى عدم كفاية مستويات النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية فى البلدان العربية لجذب العاملين المهرة للبقاء فى بلدانهم الأصلية.
- يُظهر معدل الأمية معامل ارتباط سالب معنوي (>0.05)، بما يشير إلى أنه كلما انخفض معدل الأمية ازداد ميل العاملون المهرة للهجرة، بسبب تزايد المنافسة بين المتعلمين على فرص العمل المحدودة المتاحة.
- تبين أن لمعدلي الإعالة وتوقع العمر عند الميلاد ارتباط موجب معنوي (>0.05) بتيارات نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون

يعكس تزايد نسبة تغير نزيف العقول العربية على مدى الزمن قوة عوامل الطرد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها. ويرتبط أعلى معدل تغير فى نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأدنى تنمية اقتصادية وأو بأعلى عدم استقرار اجتماعى/ سياسى فى البلدان المرسلة للهجرة للعقول.

يمكن أن تكون الهجرة مكلفة ومفيدة معا للبلدان العربية. التكلفة الأساسية هى الخسارة المهمة لرأس المال البشرى والفجوات الكبيرة فى قوة العمل فى القطاعات الرئيسة للتنمية الاقتصادية. غير أن الهجرة تساهم فى حفز نقل المعرفة والتكنولوجيا من بلدانهم الأصلية. ولن يحدث هذا ما لم تتغير الظروف فى البلدان الأم وتصبح مواتية لتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية والعامة فى الحياة، وتتيح لهم المشاركة

الاقتصادى والتنمية، بينما كان لمعدل الاستثمار ارتباط سلبى دال (≤ 0.1 معنوية).

سياسات مقترحة

يمكن أن تكون الهجرة مكلفة ومفيدة معا للبلدان العربية. التكلفة الأساسية هى الخسارة المهمة لرأس المال البشرى والفجوات الكبيرة فى قوة العمل فى القطاعات الرئيسة للتنمية الاقتصادية. غير أن الهجرة تساهم فى حفز نقل المعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة. وتساهم وبصفة خاصة تحويلات المهاجرين العرب بشكل كبير فى القدرة الشرائية الوطنية التراكمية، وكذلك فى دخول أسر المهاجرين.

- لا تتركز الخسارة المحتملة من نزيف العقول العربية فقط فى تأخر عملية التنمية، ولكنها تمتد إلى تأخر عمليات بناء مجتمع المعرفة فى بلدانهم الأصلية. ويتطلب الحد من هذا الفيض من الخسائر إجراءات جادة، للاستفادة أولا من العقول العربية بالخارج، وثانيا لتوفير حوافز للمغتربين ليعودوا إلى بلادهم، إما لمهام مؤقتة أو بشكل دائم. ولن يحدث هذا ما لم تتغير الظروف فى البلدان الأم وتصبح مواتية لتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية والعامة فى الحياة، وتتيح لهم المشاركة فى التنمية الوطنية. يتطلب خلق هذه الشروط مشروعات حادة للتنمية البشرية واكتساب المعرفة فى البلدان العربية، لجذب المهاجرين للعودة للمشاركة فى خلق مجتمع المعرفة والمساهمة فى عملية تنمية بلدانهم.
- يتمثل أحد حلول مشكلة نزيف العقول العربية فى إقامة شبكة بين البلد الأم وجماعة مهاجريها فى الخارج، بهدف إيجاد "بنك أفكار" من الخبراء ليكونوا جسراً مع بلدهم من خلال تبادل المعلومات وتقديم المشورة والعودة إلى بلادهم فى أجازاتهم.
- تعد البرامج المعنية بالبنية خطوة أولى تؤثر بصفة غير مباشرة على خيار الهجرة. وبصفة عامة يعد ارتفاع مستوى النمو الاقتصادى وزيادة التشغيل ورفع الدخل الحقيقى وتقليص فجوات الدخل بين العاملين العرب فى الداخل ومثيله فى البلدان المستقبلة للهجرة، عناصر مهمة فى تقليل الميل إلى الهجرة عند العرب المهرة.
- حسنت المجموعة الكبيرة من أدوات الاتصال عن بعد، كجزء من الثورة التكنولوجية الأوسع، من توقعات تقليل خطورة نزيف العقول. فبينما يبدو أن الثورة التكنولوجية ملائمة للعاملين المهرة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، فإن آثارها تمتد فعليا وتتقاطع مع مجمل مساحة العمل المهنى.
- لقد أغلق انتشار استخدام الإنترنت، كوسيط اتصال سريع، الهوة بين مستخدمى العمل عالى المهارة وعرض العمل من العاملين المهرة، بحيث يمكنهم أن يعملوا بغير انتقال جسدى فعلى. وبصفة خاصة تجرى التعاملات التجارية فى خدمات البرمجة وتصميم الوسائط من خلال الإنترنت بغير ضرورة لهجرة العاملين، وهناك تجربة مرموقة فى هذا الصدد فى الهند والفيلبين. ويمكن تطبيق أسلوبها فى البلدان العربية بتعزيز انتشار خدمات النقل السريع للبيانات ونظم الاتصالات الضرورية لها. إلى جانب هذا سيكون لتطوير خدمات العمل فى هذا المجال تأثيرات على الخدمات المتصلة بها والمساهمة فيها.
- لدى البلدان العربية فرصة فى جنى مزايا هائلة من الثورة التكنولوجية فى عصر العولمة. فقد نشَّطت الثورة التكنولوجية مؤخرا انتقال المهمات الذهنية إلى البلدان النامية ذات الأجور المنخفضة. وتتراوح هذه المهمات بين المحاسبة إلى تخزين قواعد البيانات. ستقلل هذه الثورة التكنولوجية الحاجة إلى استيراد المهارات وستشجع فى نفس الوقت تنمية الأنشطة الاقتصادية المتصلة بها. غير أن مزايا الثورة التكنولوجية لا تنحصر فى حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن الممكن أن تتأثر بقية الوظائف التى يشغلها المهاجرون العرب المهرة بدرجات مختلفة. فمثلا يتيح نقل الصور الفورى على الإنترنت للمؤسسات الطبية على المشاركة فى التشخيصات عالية المهارة بغير

يتمثل أحد حلول مشكلة نزيف العقول العربية فى إقامة شبكة بين البلد الأم وجماعة مهاجريها فى الخارج، بهدف إيجاد "بنك أفكار" من الخبراء ليكونوا جسرا مع بلدانهم

لدى البلدان العربية فرصة فى جنى مزايا هائلة من الثورة التكنولوجية فى عصر العولمة. فقد نشطت الثورة التكنولوجية مؤخرا انتقال المهمات الذهنية إلى البلدان النامية ذات الاجور المنخفضة. وتتراوح هذه المهمات بين المحاسبة إلى تخزين قواعد البيانات. ستقلل هذه الثورة التكنولوجية الحاجة إلى استيراد المهارات وستشجع فى نفس الوقت تنمية الانشطة الاقتصادية

انتقال المريض أو الطبيب أوالمتخصصين فى المهن الطبية. إن الإمكانيات الكامنة للتكنولوجيا بالغة الاتساع وسيكون لها أثر طويل بعيد على دورة كل من الهجرة المؤقتة والدائمة من البلدان العربية.

- إن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى والمنظمات غير الحكومية العربية المعنية بنزيف العقول مدعوة جميعا لوضع استراتيجية عربية لامتصاص ظاهرة نزيف العقول والحد منها. ويمكن تحقيق ذلك بالجهد المتضافر والاستفادة من خبرة المنظمات الدولية مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية. وقد تساهم الاقتراحات التالية فى وضع استراتيجية كهذه:

- إجراء مسح شامل لتحديد عدد المهاجرين العرب المهرة وأماكن هجرتهم ومجالات تخصصاتهم وعلاقاتهم وظروف عملهم.
- تصميم سياسة عربية مركزية لقوة العمل مبنية على إدماج قوة العمل العربية وتتيح تبادل الحجم الزائد من قوة العمل من بلدان عربية لتغطى العجز فى بلدان عربية أخرى.
- تنظيم مجموعة من المؤتمرات للمهاجرين العرب بهدف الاستفادة بشكل أفضل من جهودهم وخبرتهم فى عملية التنمية فى بلدانهم الأصلية، خصوصا فى مجالات نقل التكنولوجيا وإقامة المشروعات.

إن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى والمنظمات غير الحكومية العربية المعنية بنزيف العقول مدعوة جميعا لوضع استراتيجية عربية لامتصاص ظاهرة نزيف العقول والحد منها

جدول رقم 1 حصة البلدان العربية فى نزيف العقول العالمى إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الأقاليم	الحصة فى مخزون OECD(*)		معدل الهجرة الخارجة		الحصة فى بلدان الأصل	
	العمالة الماهرة	الإجمالى	العمالة الماهرة	الإجمالى	العاملون المهرة كنسبة من المقيمين	العاملون المهرة كنسبة من المهاجرين
البلدان العربية(1)	%4.2	%5.5	%7.8	%2.6	%8.5	%26.4
البلدان الإسلامية(2)	%11.9	%14.4	%7.1	%1.6	%5.9	%28.7
بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(3)	%6.0	%6.5	%8.9	%2.8	%9.4	%32.0
شمال أفريقيا(4)	%2.2	%3.9	%7.3	%2.9	%7.5	%19.6
غرب آسيا(5)	%3.5	%5.3	%6.9	%3.5	%11.4	%22.9

المصدر:

World Bank Policy Research Working Paper, n. 33821, Release 2005) 1.1 والإصدار الأحدث: 1.0 (2004)،

(*) يشمل مخزون منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من لم يستدل على بلدانهم الأصلية والأراضى التابعة.

(**) تشمل المناطق المختارة بلدانا عربية.

(1) البلدان العربية هى كل الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية.

(2) البلدان الإسلامية هى كل البلدان العربية بالإضافة إلى أفغانستان وألبانيا وأذربيجان وبنجلاديش وبنين وبروناى وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وكوت دي فوار والجابون وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو وحيانا واندونيسيا وإيران وكازاخستان وقيرغيزستان وماليزيا وجزر المالديف ومالى وموزنبيق والنيجر وبنيجيريا وباكستان والسنغال وسيراليون وسوريانم وطاجيكستان وتوجو وتركيا وتركمانستان وأنجولا وأوزبكستان.

(3) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): الجزائر والبحرين وقبرص وجيبوتى ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وعُمان وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

(4) شمال أفريقيا: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس.

(5) غرب آسيا: أرمينيا وأذربيجان والبحرين وقبرص وجورجيا والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة وعُمان وقطر والسعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

جدول رقم2: التغير فى نزيف العقول من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) 1990- 2000

البلد	الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) 1990، 2000							
	1990				2000			
	بلدان المصب				بلدان المصب			
	أمريكا[1]	أوربا	آسيا والمحيط[2]	إجمالى	أمريكا	أوربا	آسيا والمحيط	إجمالى
الجزائر	21.7	77.1	1.2	25480	22.1	77.2	0.7	85537
البحرين	57.3	27.0	15.7	1184	50.0	37.7	12.3	2351
جزر القمر	11.3	88.7	0.0	133	11.3	88.4	0.3	1349
جيبوتى	28.6	58.4	13.0	161	26.0	70.1	3.9	615
مصر	62.7	20.0	17.3	100060	67.1	20.9	12.0	149432
العراق	55.9	34.3	9.8	34255	43.7	45.9	10.4	95086
الأردن	75.7	18.5	5.8	16697	79.2	15.8	5.0	32768
الكويت	85.3	9.1	5.6	3875	82.3	11.7	6.0	15785
لبنان	58.7	23.0	18.3	93312	62.2	25.0	12.8	138214
ليبيا	63.3	30.9	5.8	6344	58.7	37.3	4.0	11441
موريتانيا	33.6	66.4	0.0	277	40.6	59.2	0.2	2556
المغرب	24.7	74.7	0.6	80431	24.8	74.7	0.5	141168
الأراضى الفلسطينية	92.2	7.4	0.4	9821	83.2	9.8	7.0	17977
عُمان	47.6	50.3	2.1	292	64.0	27.8	8.2	791
قطر	74.7	23.1	2.2	533	76.5	16.7	6.8	1128
العربية السعودية	85.4	10.8	3.8	5952	82.5	14.8	2.7	10738
الصومال	27.1	71.3	1.6	9585	43.0	52.7	4.3	27916
السودان	61.4	24.5	14.1	5157	60.4	28.7	10.9	18789
سوريا	63.0	29.0	8.0	30134	62.3	33.3	4.4	51851
تونس	15.7	83.6	0.7	25238	17.8	81.7	0.5	39350
الإمارات العربية المتحدة	60.4	37.6	2.0	439	74.7	18.5	6.8	2119
اليمن	55.5	38.8	5.7	2249	55.6	41.2	3.2	7218
إجمالى	50.4	39.8	9.8	451609	49.5	43.7	6.8	854179

المصدر: (World Bank Policy Research Working Paper, n. 33821, Release 1.0 2004)، والإصدار المحدّث 1.1 (2005).

جدول رقم 3: التغير فى نزيف العقول من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وفقا لبلد المصب 1990- 2000

البلد(*)	معدل الزيادة السكانية %	معدل البطالة % †	نسبة الإعالة §	معدل الأمية %	توقع الحياة عند الميلاد (بالسنة)	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى %	متوسط دخل الفرد (ألف دولار)	السكان تحت خط الفقر %	معدل الاستثمار (% من الناتج المحلى الإجمالى)	معدل التضخم (أسعار المستهلك)	الدين العام (% من الناتج المحلى الإجمالى)
الجزائر	1.22	17.1	3.9	30.0	73.3	6.0	3.1	25.0	22.6	1.9	30.2
البحرين	1.45	15.0	2.2	10.9	74.5	5.9	18.4	غير محدد	19.5	2.7	33.5
جزر القمر	2.87	20.0	6.0	43.5	62.3	3.0	0.6	60.0	غير محدد	3.0	غير محدد
جيبوتى	2.02	50.0	3.5	32.1	43.2	3.5	1	50.0	غير محدد	2.0	غير محدد
مصر	1.75	9.5	4.1	42.3	71.3	4.9	1.3	20.0	17.2	4.9	104.7
العراق	2.66	25.0	4.8	59.6	69.0	3.0-	1.7	غير محدد	غير محدد	33.0	غير محدد
الأردن	2.49	12.5	4.6	8.7	78.4	6.1	2.3	30.0	20.2	4.5	79.1
الكويت	3.52	2.2	1.5	16.5	77.2	4.8	26	غير محدد	14.3	4.1	12.1
لبنان	1.23	18.0	1.8	12.6	72.9	0.5	6	28.0	18.4	2.4	180.5
ليبيا	2.30	30.0	5.1	17.4	76.7	8.5	6.7	غير محدد	11.4	3.4	8.2
موريتانيا	2.88	20.0	5.1	58.3	53.1	5.5	0.7	40.0	غير محدد	7.0	غير محدد
المغرب	1.55	11.0	3.3	48.3	70.9	1.8	1.7	19.0	23.7	1.0	72.0
عُمان	3.28	15.0	4.0	24.2	73.4	4.3	12.7	غير محدد	14.8	1.2	8.1
قطر	2.50	2.7	2.1	11.0	73.9	8.8	43.1	غير محدد	21.9	8.8	35.6
العربية السعودية	2.18	13.0	4.6	21.2	75.7	6.1	13.4	غير محدد	16.3	0.4	44.2
الصومال	2.85	غير محدد		62.2	48.5	2.4	0.6	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
السودان	2.55	18.7	4.6	38.9	58.9	7.0	0.8	40.0	16.3	9.0	107.0
سوريا	2.30	12.3	4.2	23.1	70.3	4.5	1.6	20.0	21.9	5.0	40.1
تونس	0.99	14.2	3.5	25.7	75.1	4.3	2.8	7.4	22.4	2.1	59.1
الإمارات العربية المتحدة	1.52	2.4	1.0	22.1	75.4	6.7	27	غير محدد	20.7	10.5	17.5
اليمن	3.46	35.0	5.7	49.8	62.1	2.4	0.6	45.2	14.2	11.8	34.4

المصدر: World Bank Policy Research Working Paper, n. 33821, Release 1.0 (2004)، والإصدار التحديثى1.1 (2005).

شمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك1- (2) منطقة المحيط الهادى تشمل أستراليا ونيوزيلندا.

جدول رقم4: صورة حديثة لعوامل الطرد الاجتماعية – الاقتصادية الدافعة للهجرة فى البلدان العربية، 2006

البلد(*)	معدل الزيادة السكانية %	معدل البطالة % †	نسبة الإعالة §	معدل الأمية %	توقع الحياة عند الميلاد (بالسنة)	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى %	متوسط دخل الفرد (ألف دولار)	السكان تحت خط الفقر %	معدل الاستثمار (% من الناتج المحلى الإجمالى)	معدل التضخم (أسعار المستهلك)	الدين العام (% من الناتج المحلى الإجمالى)
الجزائر	1.22	17.1	3.9	30.0	73.3	6.0	3.1	25.0	22.6	1.9	30.2
البحرين	1.45	15.0	2.2	10.9	74.5	5.9	18.4	غير محدد	19.5	2.7	33.5
جزر القمر	2.87	20.0	6.0	43.5	62.3	3.0	0.6	60.0	غير محدد	3.0	غير محدد
جيبوتى	2.02	50.0	3.5	32.1	43.2	3.5	1	50.0	غير محدد	2.0	غير محدد
مصر	1.75	9.5	4.1	42.3	71.3	4.9	1.3	20.0	17.2	4.9	104.7
العراق	2.66	25.0	4.8	59.6	69.0	3.0-	1.7	غير محدد	غير محدد	33.0	غير محدد
الأردن	2.49	12.5	4.6	8.7	78.4	6.1	2.3	30.0	20.2	4.5	79.1
الكويت	3.52	2.2	1.5	16.5	77.2	4.8	26	غير محدد	14.3	4.1	12.1
لبنان	1.23	18.0	1.8	12.6	72.9	0.5	6	28.0	18.4	2.4	180.5
ليبيا	2.30	30.0	5.1	17.4	76.7	8.5	6.7	غير محدد	11.4	3.4	8.2
موريتانيا	2.88	20.0	5.1	58.3	53.1	5.5	0.7	40.0	غير محدد	7.0	غير محدد
المغرب	1.55	11.0	3.3	48.3	70.9	1.8	1.7	19.0	23.7	1.0	72.0
عُمان	3.28	15.0	4.0	24.2	73.4	4.3	12.7	غير محدد	14.8	1.2	8.1
قطر	2.50	2.7	2.1	11.0	73.9	8.8	43.1	غير محدد	21.9	8.8	35.6
العربية السعودية	2.18	13.0	4.6	21.2	75.7	6.1	13.4	غير محدد	16.3	0.4	44.2
الصومال	2.85	غير محدد		62.2	48.5	2.4	0.6	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
السودان	2.55	18.7	4.6	38.9	58.9	7.0	0.8	40.0	16.3	9.0	107.0
سوريا	2.30	12.3	4.2	23.1	70.3	4.5	1.6	20.0	21.9	5.0	40.1
تونس	0.99	14.2	3.5	25.7	75.1	4.3	2.8	7.4	22.4	2.1	59.1
الإمارات العربية المتحدة	1.52	2.4	1.0	22.1	75.4	6.7	27	غير محدد	20.7	10.5	17.5
اليمن	3.46	35.0	5.7	49.8	62.1	2.4	0.6	45.2	14.2	11.8	34.4

المصدر: كتاب الحقائق العالمية ***World Fact Book*** (2006)، وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) استُبعدت فلسطين من الجدول بسبب الافتقار إلى البيانات. † : لا يحسب ضمنها قوة العمل فى الخارج بسبب البطالة. § : عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد العامل

جدول رقم 5 : معامل ارتباط معدل الهجرة عالية المهارة بعوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية، البلدان العربية (2000-2005):

عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية	معامل ارتباط بيرسون		
معدل الزيادة السكانية	0.22	(0.34)	
معدل البطالة	0.36 -	(0.12)	
نسبة الإعالة	0.41	(0.08)	†
معدل الأمية	0.58 -	(0.01)	$
توقع الحياة عند الميلاد	0.41	(0.06)	†
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	0.43	(0.05)	$
متوسط دخل الفرد	0.66	(0.001)	$
السكان تحت خط الفقر %	0.03 -	(0.93)	
الاستثمار (% من الناتج المحلى الإجمالى)	0.48 -	(0.06)	†
معدل التضخم	0.06	(0.81)	
الدين العام (% من الناتج المحلى الإجمالى)	0.17	(0.53)	

0.05>P : $ 0.1 >P : †

الأشكال البيانية

وهى رسوم بيانية توضح علاقة عوامل الطرد الاجتماعية- الاقتصادية المعنوية إحصائيا بهجرة العمالة المهرة من البلدان العربية.

شكل رقم 1 : الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بنسبة الإعالة في البلدان العربية

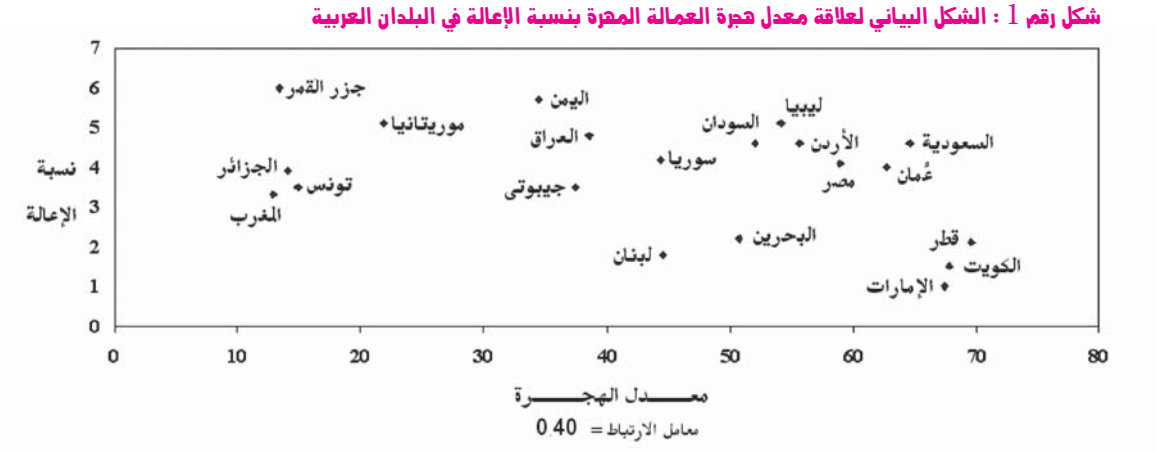

شكل رقم 2 : الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بمعدل الأمية في البلدان العربية

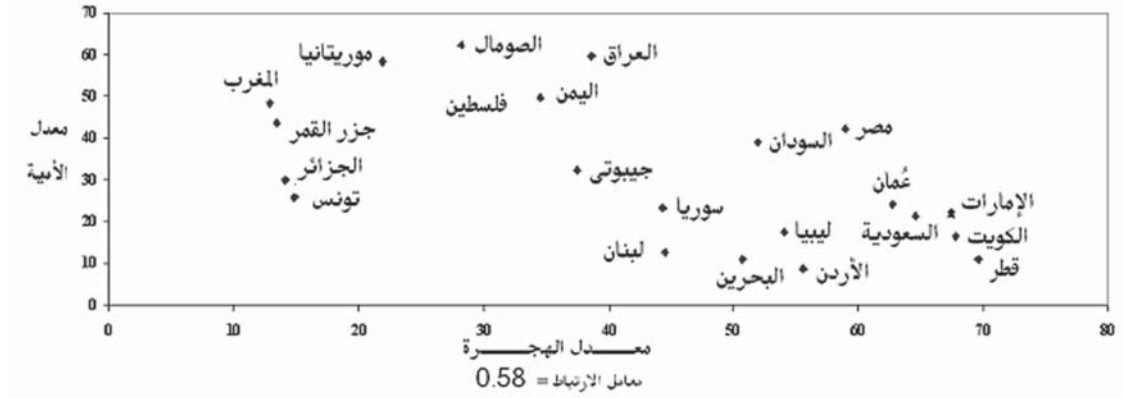

شكل رقم 3: الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بتوقع الحياة في البلدان العربية

شكل رقم 4: الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بنمو الناتج المحلى الإجمالى في البلدان العربية

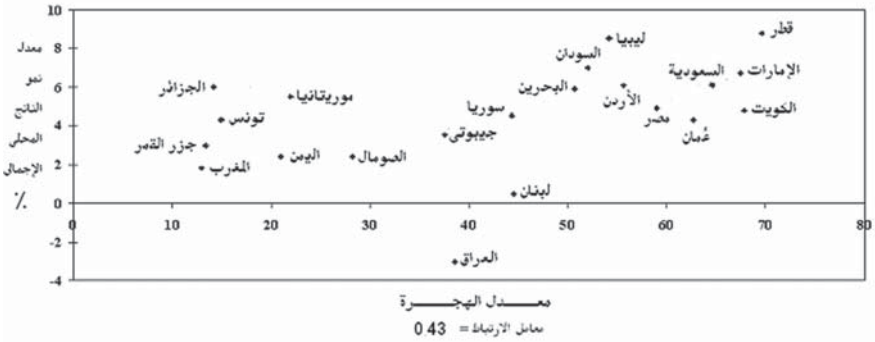

شكل رقم 5:الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بالناتج المحلى الإجمالى للفرد في البلدان العربية

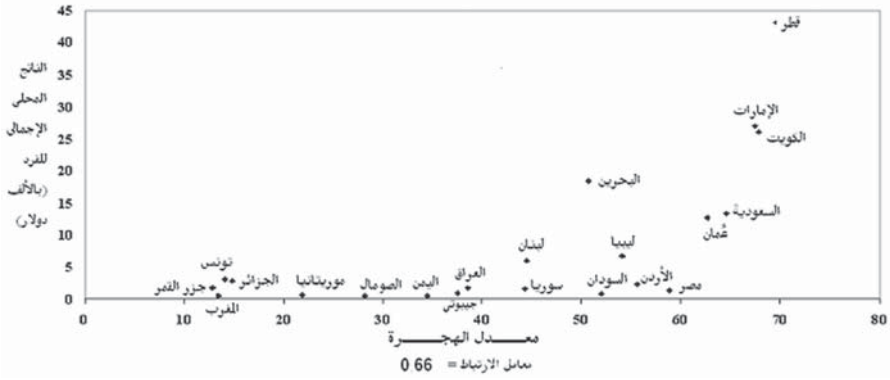

شكل رقم 6:الشكل البياني لعلاقة معدل هجرة العمالة المهرة بمستوى الاستثمار في البلدان العربية

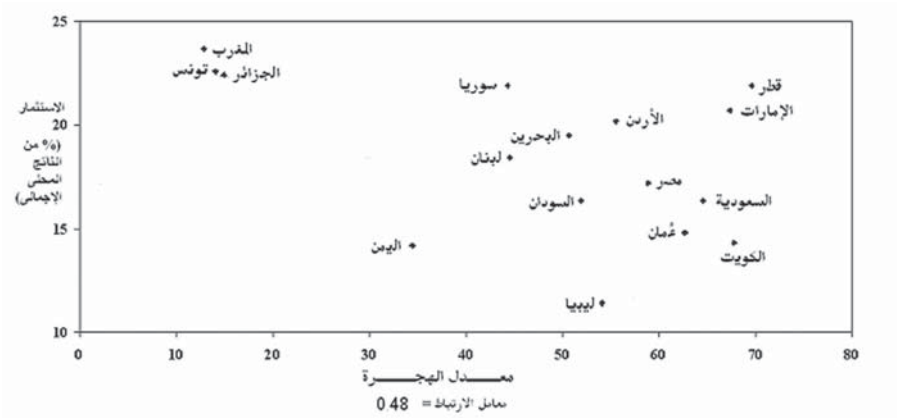

المراجع

- Carrington W.J. and Detragiache, E. (1998): "How Big Is the Brain Drain?" IMF Working Paper 98/102 (Washington).
- Carrington W.J. and Detragiache, E. (1999): "How Extensive Is the Brain Drain?" International Monetary Fung (IMF), Finance & Development Magazine, June 1999, Volume 36, Number 2. P. 4649-.
- Docquier F. and Marfouk A. (2005): "International Migration by Educational Attainment (19902000-) - Release 1.1" World Bank Policy Research, Working Paper, n. 3382.
- European Commission (2000), "Push and Pull Factors of International Migration, A comparative Report", office for official publication of the Eur opean Communities, Luxemburg ISBN 924-828-9721-.
- European Commission and European University Institute (2005)' "Mediterranean Migration Report 2005", edited by Fargues F. Europe Aid Cooperation Office.
- Fergany N. (2001). "Aspects of labor Migration and Unemployment in the Arab Region", Almishkat Center for Research, Egypt (www.almishkat.org).
- Fergany N. (2005), "Promoting Fair Human Flows; an Arab Human Development Perspective", Global Development Network, Sixth Annual
- Haque, H.U. and A. Jahangir (1999): "The quality of governance: second generation civil reform in Africa" Journal of African Economies, 8: 65106-.
- Hongbin Li and Zhang J. (2007), the Review of Economics and Statistics, "Do High Birth Rates Hamper Economic Growth?" February 2007, 89(1): 110–117.
- International Organization for Migration (IOM) (2003): "World migration Report" Chapter 12: 215238-.
- Kapur D. (2005) "The Global Hunt for Talent and Its Impact on the Developing World", Washington DC: Center for Global Development.
- League of Arab States (2006), "the Regional Report of Arab Labor Migration 2006".
- Philip L. Martin (2003), "Highly Skilled Labor Migration: Sharing the Benefits", International Institute for Labor Studies, Geneva.
- Richard H. Adams JR. and John P. (2005). "Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries?" World Development Vol. 33, No. 10, pp. 1645–1669.
- Skeldon R. (2005), "Globalization, Skilled Migration and Poverty Alleviation: Brain Drains in Context", the Development Research Centre on Migration, Globalization and Poverty, Working Paper T15, University of Sussex, UK.
- United Nations (2002): "International Migration Report 2002" New York: United Nations.
- United Nations (2003), "Levels and Trends of International Migration to Selected Countries in Asia" Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, USA.
- United Nations Development Programme, UNDP (2003): "Arab Human Development Report, Building a knowledge society" Regional Bureau for Arab States (RBAS),New York, USA, PP. 9, 144.
- United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States (RBAS) (2003), Arab Human Development Report 2003, "Building a Knowledge Society". New York, New York, 10017, USA.
- World Bank (2000): "World Development report: Entering the 21st century" Washington.
- World Migration Report (2003) Chapter 12 "Linkages between Brain Drain, Labor Migration and Remittance in Africa".

الهوامش

(*) معامل الارتباط correlation coefficient هو مقياس إحصائى يُستعمل فى العلوم الاجتماعية لقياس مدى الاعتماد المتبادل بين متغيرين. ويتراوح تقديره بين (1)، فى حالة الاعتماد المتبادل الموجب (أى أن كل زيادة فى أحد المتغيرين تؤدى إلى زيادة متناسبة تماما فى المتغير الآخر والعكس بالعكس)، و(-1)، أى حالة الاعتماد المتبادل السالب (أى أن كل زيادة فى أحد المتغيرين تؤدى إلى نقص متناسب تماما فى المتغير الآخر، والعكس بالعكس). وكلما اقترب المعامل الموجب أو السالب من الصفر، تكون الرابطة الإحصائية بين المتغيرين أقل، حتى تصبح معدومة تماما حين تصل إلى الصفر- المترجم.

(**) وتتحدد النسبة بقسمة عدد المهاجرين عام 2000 على عدد المهاجرين عام 1990- المترجم.

هجرة الكفاءات العاملة في قطاع الصحة
في الحجم والخصائص ودواعي الهجرة*

مقدمة

يمثل القطاع الصحي بعداً حيوياً في البلدان النامية عامة وبالنسبة للمنطقة العربية بالأخص، حيث تتميز شعوب المنطقة بفتوتها وكثافة السكان في سن العمل لديها. وتشهد غالب دول العالم العربي أعلى نسب للسكان في قوة العمل، مما يجعلها تشهد بالتالي مرحلة انفتاح "النافذة الديموغرافية"، والتى قد تمثل فرصة فريدة لإحداث النقلة التنموية لديها إذا توافرت سياسات توظيفية مناسبة لهذه الثروة البشرية. ومن أهم تلك السياسات المتوجبه والملحة تبرز الحاجة إلي سياسات فعالة في مجالات التعليم والتشغيل، ولتوفير عوامل الصحة الأساسية من توعية وخدمات نوعية وتوزيعية تطال مختلف الفئات والجهات، وتكثيف الاستثمار في البحث العلمي.

ورغم الجهود المهمة التى بذلتها العديد من دول المنطقة في مجال توفير وتحسين الخدمات الصحية طوال الفترات الأخيرة، مما انعكس- بشكل واضح- على الأوضاع الصحية لسكان المنطقة، وتعكسه العديد من المؤشرات، وبالأخص الارتفاع السريع لتوقع الحياة عند الولادة، حيث بلغ هذا المؤشر مستويات تقارن بالدول المتقدمة الغربية بالنسبة للعديد من الدول العربية، فقد تـراوح هـذا المؤشر بين 72 و 74 سنة في دول المغرب العربي وعدد من دول المشرق العربي، وبين76 و79 سنة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا بينما تـراوح توقع الحياة عند الـولادة بين 60- 65 سنة في سنوات السبعينيات لمعظم الـدول العربية (un. population.org 2006). غير أن هذا التطور قد شمل أساساً الدول الميسورة والنفطية منها بالأساس، في حين لازال حوالي نصف الدول العربية يعاني من نقص في الجهاز الصحي المتخصص، وبشكل خاص الدول التي تعاني من اضطرابات ونزاعات وحـروب، هذا بينما تشهد المنطقة هجرة كثيفة للكفاءات العاملة في القطاع الصحي، ومنهم الأطباء بالأخص.

وتهدف هذ الورقة البحثية إلقاء الضوء على حجم وخصائص هجرة الأطباء والممرضات العرب إلي الدول الغربية، بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لكي نقدم- لأول مرة- صورة وصفية إحصائية حول هذه الظاهرة، بما يساهم في إثراء الحوارات الدائرة حول محددات وتداعيات ظاهرة هجرة الكفاءات الصحية، ومـا تمثله من فـرص وامـكان تنموي، بالاعتماد هذه المرة على بيانات موثوقة.

وبغرض التعرف على آراء واتجاهات العاملين في قطاع الصحة حول دواعي الهجرة ومسبباتها، فقد أجرينا مسحاً عبر البريد الإلكتروني مع حوالي 70 طبيباً وطالب طب في حالة مصر، ضمناً نتائجه لهذا البحث بما يقدم بياناً ويساهم في إلقاء الضوء على ظاهرة هجرة العاملين في مجال الصحة.

ومن أبرز الأسئلة التى تتطلع الورقة المساهمة في الإجابة عليها، أو على الأقل إعادة صياغتها في ضوء البيان الجديد، نذكر خاصة: إلى أى مدى تمثل هجرة الكفاءات العربية العاملة في المجال الصحي نزيفاً وهدراً للثروات الوطنية ولجهود التنمية؟

وتشهد غالب دول العالم العربـي أعلـى نسـب للسـكان في قـوة العمل، مما يجعلها تشهد بالتالي مرحلـة انفتـاح "النافذة الديموغرافية"، والتى قد تمثل فرصة فريدة لإحداث النقلـة التنمويـة لديهـا إذا توافـرت سياسـات توظيفيـة مناسـبة لهذه الثروة البشرية

إلى أى مـدى تمثل هجرة الكفاءات العربية العاملة في المجـال الصحـي نزيفا وهدرا للثـروات الوطنية ولجهـود التنميـة؟ وهل تمثل هـذه الجالية إمكانا يمكـن الاسـتفادة منـه في تدعيـم السياسـات الصحيـة في بلدان الأصل العربية؟

* خالد الوحيشي، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية
louhichik@poplas.org / louhichik@hotmail.com

وهل تمثل هذه الجالية إمكاناً يمكن الاستفادة منه في تدعيم السياسات الصحية في بلدان الأصل العربية؟ وما أهم دواعي ومسببات هجرة الكفاءات العاملة في المجال الصحي في البلاد العربية؟

I. الكفاءات العربية بالمهجر، نزيف أم إمكان تنموي هائل؟

تتضمن الورقة في بابها الأول تقديماً حول تنامي هجرة الكفاءات على الصعيد الدولي، يليه عرض أكثر تفصيلاً حول حجم وبعض خصائص هجرة الكفاءات العربية المقيمة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى بعض محددات هذه الظاهرة ولما تمثله من إمكان تنموي مهم. وتتعرض الورقة في قسمها الثاني لظاهرة هجرة العاملين في قطاع الصحة، بالتركيز على هجرة الأطباء بالتطرق في البداية إلى ظاهرة الطلب المتزايد على هذه الفئة من قبل أسواق عمل الدول الغربية مشيراً إلي مسبباتها.

1- تنامي هجرة الكفاءات، ظاهرة دولية

مع ظهور الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول المصنعة، وبروز مجتمع المعرفة كنموذج للعالم الحديث، ومع تغير أنماط العمل وأماكنه، برزت الحاجة للابتكار والإبداع، والحاجة بالتالي لكفاءات عالية المهارة والتخصص، وتدعمت وتوسعت هذه الحاجة مع الوقت لكى تفوق العرض الداخلي، ويتكثف بالتالي الطلب على كفاءات دول الجنوب، مما فاقم في حجم الكفاءات المهاجرة نحو بلدان الغرب المصنعة طوال العقود الأخيرة، ومن المؤشرات عن ذلك:

- حدثت نقلة مهمة في خصائص المهاجرين، حيث شهدت نسبة المتعلمين والكفاءات منهم ارتفاعاً مستمراً خلال العقدين الأخيرين بالأخص. فبالمقارنة بين المهاجرين القادمين خلال العشرية الأخيرة مع المهاجرين السابقين والمقيمين بدول التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD★(مرفق جدول أ) نلاحظ ارتفاع نسبة المتحصلين على شهادات جامعية عليا من الأجيال الجديدة بين المهاجرين في غالب الدول الغربية. فقد تراوحت نسبة تزايد فئة الجامعيين بين المهاجرين الجدد مقارنة بالقدامي بين 60% و80% في كل من استراليا والنمسا وألمانيا والسويد وفرنسا وبلجيكا، هذا في حين بلغت نسبة الجامعين بين المهاجرين الجدد المقيمين في لوكسمبورغ مرة ونصف مرة مثيلتها بين المهاجرين القدامي في نفس البلد، وبلغت 4 مرات في حالة تشيكوسلوفاكيا المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي. وبهذا الارتفاع المهم في أعداد ونسب الجامعيين بين المهاجرين فقد أصبحت- من ناحية أخرى- نسبة أصحاب الشهادات الجامعية بين الجاليات المهاجرة أعلى بين المهاجرين منها مقارنة بالسكان الأصليين في غالب الدول الغربية، وبلغت أكثر من الضعف في إيرلندا ولوكسمبورغ، وتفوق بما يزيد على 60% في حالة فرنسا حيث تمركز الهجرة المغاربية[1].
- وعلى الصعيد الدولي، فقد ارتفع عدد السكان من أصحاب المستوى التعليمي العالي المقيمين بدول الهجرة والمولودين خارج هذه البلدان من 9.4 مليون عام 1995 إلي 14.7 مليون عام 2000.
- تضاعف عدد السكان من أصحاب المستوى التعليمي العالي المقيمين بدول أوروبا والمولدين خارجها من 2.5 مليون عام 1990 إلى 4.9 مليون عام 2000. وخلال العشرية الأخيرة أيضا تضاعف عدد الكفاءات المهاجرة في اليابان بحوالي 40%.
- وخلال 4 سنوات فقط (2000- 2004) ارتفع عدد الكفاءات المهاجرة بما يزيد على 25% في كل من استراليا وكندا ونيوزيلندا[2].
- وأصبح بذلك عشر الكفاءات العاملة في أمريكا وأوروبا وأستراليا من المهاجرين القادمين من أحد بلدان الجنوب، وبين ثلث ونصف المتخصصين العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا المولودين في بلدان الجنوب يعملون في بلدان الغرب المصنع[3].
- وتتوقع الدراسات الاستشرافية تنامي الطلب على الكفاءات من قبل الدول الغربية المصنعة خلال الفترات الموالية (2007 OECD Report)

لقد أصبحت نسبة أصحاب الشهادات الجامعية بين الجاليات المهاجرة أعلى بين المهاجرين منها مقارنة بالسكان الاصليين في غالب الدول الغربية، وبلغت أكثر من الضعف في إيرلندا ولوكسمبورغ، وتفوق بما يزيد عن 60% في حالة فرنسا حيث تمركز الهجرة المغاربية

على الصعيد الدولي، فقد ارتفع عدد السكان من أصحاب المستوى التعليمي العالى والمولودين خارج البلدان المقيمين فيها من 9.4 مليون عام 1995 إلي 14.7 مليون عام 2000 وبدول أوروبا انتقال هذا العدد من 2.5 مليون عام 1990 إلى 4.9 مليون

بين ثلث ونصف المتخصصين العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا المولودين ببلدان الجنوب يعملون في بلدان الغرب

(International Migration. Outlook

وهـذا الـتـوجـه تـؤكـده الإجـــراءات والـقـوانـين والتشريعات التى تتخذها دول أوروبـا وأمريكا لمزيد من إغراء وجلب الكفاءات، ونذكر منها[4]:

- إعفاءات من الضرائب للكفاءات الأجنبية لفترات محدودة (الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليابان)، أو إعفاءات من الضرائب بنسبة محددة (كندا، السويد، النرويج).
- تسهيلات في شروط القبول والعمل للمهارات الأجنبية، بغرض العمل في عـدد محـدد من المجالات الحيوية، مثل قطاعات التكنولوجيات الحديثة الصحة والتعليم- مثال: ألمانيا، دنمارك، فرنسا، إيرلندا، إنجلترا، هولندا- حيث تمنح ألمانيا- على سبيل المثال- ما يزيد عن5000 رخصة عمل سنوياً لمهارات أجنبية متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات (15.800 رخصة خلال الفترة 2000 و2003).
- اعتماد برامج تسمح لزيارات محددة الزمن للكفاءات الأجنبية للبحث عن عمل (إنجلترا، النرويج، ألمانيا).
- منح إقامة دائمة "لكوتا" من الكفاءات المهاجرة (أمريكا، سويسرا).
- تسهيلات في الإقامة (نظام Green Card في ألمانيا، أو الفيزا 1B H في أمريكا)، أو تسهيلات لدخول سوق العمل (هولندا، التي اعتمدت فيزا خاصة للكفاءات المتخصصة: Fast track work visa for specialist).

كما لعبت الأوضـاع المجتمعية في دول الإرسـال الجنوبية- وبالأخص أوضاع البحث العلمي وضعف الـدعـم لهـذا القطاع والأوضـــاع المـاديـة والإداريـــة للكفاءات- دوراً مهما في تشجيع الكفاءات العاملة في مختلف القطاعات من البحث على فـرص عمل وتدريب وتأهيل لكسب مهارات أفضل في دول الغرب. كما أن ضعف فرص العمل وفرص التأهيل والتدريب المتخصص قد دفعت أفواجاً مهمة من الطلبة الحديثي التخرج إلي الهجرة لمتابعة دراستهم، وقد مثلوا رصيداً مهما في تدعيم رصيد الكفاءات الجنوبية المهاجرة، أو الكفاءات من أصل أجنبي بدول الغرب.

ومن المؤشرات على ضعف البحث العلمي في البلاد العربية، نذكر على سبيل المثال:

- تبلغ في المتوسط المـوازنـات المـرصـودة للبحث العلمي على الصعيد العربي حوالي 0.3% فقط من الدخل الوطني الخام، مقابل 2% في كوريا الجنوبية على سبيل المثال.
- تـراوح عدد بـراءات الاخـتـراع في الـدول العربية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980- 2000 بين 2 اخـتـراع و 77 اختراعاً، وسجلت دولة عربية واحدة أكثر من 100 اختراع مقابل 16.328 اختراعاً لكوريا الجنوبية على سبيل المثال[5].
- يعادل عدد الكتب المترجمة خلال قرن من الزمن في البلاد العربية وعددها حوالي 10.000 كتاب، عدد الكتب التى تترجم كل سنة في المتوسط في أسبانيا. أى أنه في العالم العربي يترجم أقل من كتاب واحد في المتوسط سنوياً لكل مليون مواطن مقابل ٩٢٠ كتاباً في أسبانيا[6].
- كما أن عـزوف قسم مهم مـن الطلبة العرب بالجامعات والمعاهد الغربية عـن الـعـودة إلي بلدانهم الأصل، وبالأخص خلال السنوات الأولى من التخرج، يمثل مصدراً مهما في تدعيم حجم الكفاءات العربية المهاجرة، حيث يقدر اليونسكو أن فقط نصف الطلبة الأجانب الذين أتموا دراستهم بالجامعات الأوروبية يعودون إلي بلدانهم الأصل[7]، وهذا بينما يقدر زحلان عدد الطلبة العرب الذين يعودون إلي بلدانهم الأصل بعد التخرج من المدارس والجامعات الغربية بحوالي 15% فقط[8].

II- هجرة الكفاءات العربية، تزايد هائل وإمكان تنموي مهم:

- تنامت هجرة الكفاءات العربية خلال العقود الأخـيرة، حيث يقدر عام 2000 عدد الكفاءات- المتحصلين على شهادات عليا أو جامعية- المولودين في إحدى الدول العربية والمقيمين بأحدي بلدان منظمة OECD بما يزيد عن مليون شخص (جدول رقم 1).

تمنح ألمانيا- على سبيل المثال- ما يزيد عن 5000 رخصة عمل سنويا لمهارات أجنبية متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات

تبلغ في المتوسط الموازنات المرصودة للبحث العلمي على الصعيد العربي حوالي 0.3% فقط من الدخل الوطني الخام، مقابل 2% في كوريا الجنوبية

يقدر عام 2000 عدد الكفاءات- المتحصلين على شهادات عليا أو جامعية- المولودين في إحدى الدول العربية والمقيمين بأحد بلدان منظمة OECD بما يزيد عن مليون شخص

الجدول رقم 1:توزيع الكفاءات العربية المقيمة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، حسب الجنسية (متجنسين، غير متجنسين)

البلدان والأقاليم الفرعية	أعداد المتحصلين على دبلوم عال			
	غير متجنسين	متجنسون	غير محدد	المجموع
بلدان المغرب العربي				
الجزائر	44338	162564	8445	215347
ليبيا	2794	5086	7661	15541
المغرب	49391	113241	44485	207117
موريتانيا	1690	722	333	2745
تونس	15065	49465	3660	68190
المجموع	113278	361078	64584	508940
بلدان المشرق العربي +دول مجاورة				
مصر	35994	93392	18449	147835
الأردن	8892	14559	3189	26640
لبنان	22755	80955	6980	110690
فلسطين	1287	3764	1530	6581
سوريا	12814	26643	4441	43898
السودان	7289	5157	4620	17066
اليمن	1723	1987	2577	6287
جزر القمر	725	1164	12	1901
جيبوتي	552	995	45	1592
الصومال	5063	6203	5250	16516
المجموع	97094	234879	47093	379006
بلدان مجلس التعاون الخليجي + العراق				
الكويت	7144	7183	2215	16542
قطر	635	515	315	1465
السعودية	6386	3833	2129	12348
البحرين	872	801	1344	3017
العراق	24318	35845	23302	83465
عمان	374	151	487	1012
الإمارات المتحدة	1568	986	933	3487
المجموع	41297	49314	30725	121336
المجموع العام	251669	612311	142402	1009282

المصدر: www.OECD.org/database

جدول رقم 2: توزيع الكفاءات المهاجرة والسكان بالنسبة للعالم العربي بالمقارنة مع الصين والهند

البلاد	عدد السكان بالمليون	عدد الكفاءات بالمهجر	النسبة
البلاد العربية	320	1.009.282	3.2
الصين	1.313	0.717.815	0.5
الهند	1.081	1.005.484	0.9

الشكل رقم 1:نسبة الكفاءات المهاجرة بدول OECD لمجموع الكفاءات المماثلة بدول الأصل (عدد منتقي من الدول)

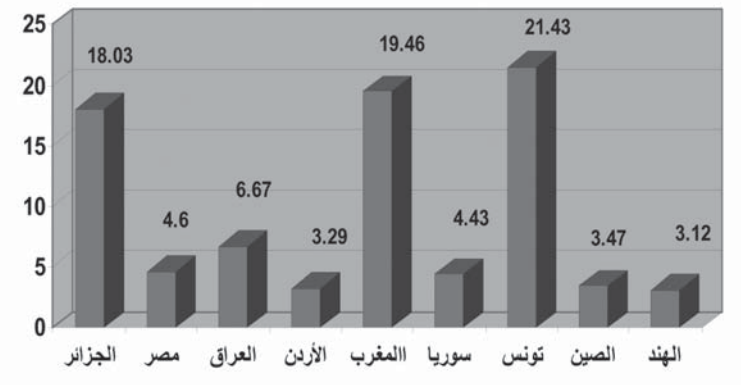

المصدر: Barro and lee ,2000 - Cohen and Soto ,2001

- ولاشك أن هذا العدد دون الحجم الحقيقي باعتبار كونه لا يشمل الأجيال الجديدة من أصول عربية أى من أولياء عرب ولكنهم ولدوا ببلدان الاستقبال. أما أعداد الكفاءات العربية بالمهجر فهو يفوق هذا العدد بكثير، باعتبار أعداد المهاجرين إلي بلدان أخرى كالموجودين ببلدان أمريكا اللاتينية وهم كثر أو باليابان وبلدان آسيوية أو إفريقية، أو المهاجرين داخل المنطقة العربية.
- ومن التوزيع حسب الدول الأصل، يتبين ارتفاع أعداد الكفاءات المهاجرة القادمة من الدول العربية الواقعة بجنوب البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة الدول المغاربية، حيث بلغت نسبتهم (الكفاءات المولودة في المغرب، الجزائر وتونس) 48.9% من مجموع الكفاءات العربية المقيمة بدول منظمة OECD، وتصل هذه النسبة إلي 74.2% إذا أضفنا إليهم الكفاءات من أصول مصرية أو لبنانية.
- تفيد العديد من المؤشرات المقارنة أو المتعلقة بعدد من خصائص المهاجرين كون الكفاءات العربية بالمهجر تمثل- دون شك- إمكاناً هائلاً يمكن أن يساهم بفعالية في إحداث نقلة تنموية وأقلها إنمائية وطنيا وعلى الصعيد الإقليمي. ومن تلك المؤشرات نذكر:

- إذا اعتبرنا فقط الأعداد التي تعكسها قاعدة بيانات OECD، وقارناها بالأعداد المماثلة للكفاءات الهندية أو الصينية، مع التذكير أن الكفاءات المهاجرة لهذين البلدين قد حققت تجارب رائدة غير مسبوقة في تدعيم القطاعات الإنتاجية الطلائعية في الصين والهند**، فإننا سوف نجد أن أعداد الكفاءات العربية تعادل مثيلتها الهندية، وتفوق بكثير حجم الكفاءات الصينية بالمهجر، أخذاً بالاعتبار أن أعداد سكان الصين أو سكان الهند تعادل أو تزيد على 4 مرات سكان البلاد العربية ككل (جدول رقم2)
- ويتبين من المقارنة بين نسبة الكفاءات بالمهجر لمجموع الكفاءات ببلد الأصل (شكل رقم 1) أن نسبة الكفاءات من أصل تونسي- على سبيل المثال- لمجموع الكفاءات التونسية المماثلة العاملة في بلد الأصل تبلغ حوالي 6 مرات النسبة المماثلة للكفاءات الهندية أو الصينية، وكذلك الحال بالنسبة لحالتي المغرب والجزائر.

III. هجرة الأطباء العرب: في الحجم والمحددات والتداعيات

1- تنامي اعتماد الدول الغربية على الجهاز الطبي الأجنبي:

شهد الطلب على الكفاءات العاملة في المجالات الصحية من قبل الدول الغربية تزايداً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، وأصبحت الكفاءات الأجنبية، وبخاصة القادمة من دول الجنوب تمثل قسما رئيسياً من جهاز الكفاءات الصحية بدول أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها. ومن المؤشرات على ذلك:

- بلغ عدد العاملين في مجالات الصحة في دول OECD المولودين خارج دول الإقامة، ما يزيد على 1.7 مليون فرد، منهم حوالي 712 ألف ممرضة، وحوالي 422 ألف طبيب، وهذا الحجم يفوق- على سبيل المثال- عدد كافة العاملين في قطاع الصحة في مجموع الدول الإفريقية والبالغ عددهم 1.6 مليون فرد9. وأصبح بذلك العاملون في قطاع الصحة القادمون من دول أخرى يمثلون في عدد من الدول الغربية أحجاماً هائلة تلعب دوراً رئيسياً في تلبية حاجات قطاع الصحة. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت نسبة الأطباء المولودين خارج استراليا 42.9% من مجموع الأطباء المشتغلين في هذا البلد، و46.9% في نيوزيلندا ويمثلون مايزيد عن الثلث في كل من كندا 35.1%، وإنجلترا 33.7%، وايرلندا 35.3%، ولوكسمبورغ 36.2%، وحوالي الربع في سويسرا 28.1%، والسويد 22.9%، وأمريكا الشمالية 24.4%. وبلغت نسبتهم في المتوسط من مجموع الأطباء العاملين بدول OECD ككل 18.2%.
- وتفيد البيانات المتوافرة بارتفاع هائل ومتزايد لهجرة الكفاءات الصحية نحو بلدان OECD

أعداد الكفاءات العربية تعادل مثيلتها الهندية، وتفوق بكثير حجم الكفاءات الصينية بالمهجر

أن نسبة الكفاءات العربية من أصل تونسي- على سبيل المثال- لمجموع الكفاءات التونسية المماثلة العاملة في بلد الأصل تبلغ حوالي 6 مرات النسبة المماثلة للكفاءات الهندية أو الصينية

بلغ عدد العاملين في مجالات الصحة في دول OECD المولودين خارج دول الإقامة عدد كافة العاملين في قطاع الصحة في مجموع الدول الإفريقية

خلال العقود الأخيرة، فقد تضاعف عدد الأطباء من أصل أجنبي بما يزيد عن 3 مرات في كل من استراليا وإنجلترا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية خلال العقدين الأخيرين 1970- 2005، وخلال نفس الفترة تضاعف عدد الأطباء من أصل أجنبي العاملين في فرنسا بما يزيد على 12 مرة، وما يزيد على 10 مرات بالنسبة للدنمارك، و 40 مرة في هولندا.. وتشهد أعداد القادمين الجدد من الأطباء تزايداً خلال السنوات القليلة الأخيرة في عدد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا التي انتقل عدد الأطباء العاملين لديها المولودين خارجها من 7.644 عام 2002 إلى 12.244 عام 2005، وإيرلندا التي انتقلت الأعداد المماثلة لديها خلال نفس الفترة من 1359 إلى 3990، وسويسرا من 2982 إلي 530211. وتتركز الأعداد الرئيسية من الأطباء من أصل أجنبي في أمريكا الشمالية، حيث نجد حوالي 200 ألف طبيب من أصل أجنبي، يليها إنجلترا بحوالي 50 ألف طبيب، وفرنسا حوالي 34 ألف طبيب.

2- من الدواعي الرئيسية لتزايد هجرة العاملين في مجالات الصحة:

- ومن أبرز أسباب هجرة المتخصصين أو العاملين في مجالات الصحة من بلدان الجنوب بالأخص نحو البلدان الغربية، تبرز العوامل التالية:

- تفيد نتائج مسح أجرى حول حالة الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء[12] كون أبرز عوامل هجرة العاملين في مجال الصحة هي: ضعف فرص الترقي والعمل في ظروف صعبة، وضعف المعدات والتسهيلات اللازمة، وتردي الخدمات الصحية، بالإضافة لعوامل العنف والإجرام[13].
- الاحتياجات المتزايدة لدول الغرب والأوروبية منها بالأخص: 3 عوامل رئيسية تؤشر على توقع تزايد هائل في احتياج الدول الأوروبية للكفاءات العاملة في قطاع الصحة وهي: ارتفاع حجم المسنين، وتشيخ العاملين في مجال الصحة، وضعف تكلفة الكفاءات الصحية المهاجرة.
- اعتماد سياسات وآليات لجلب الكفاءات العاملة في مجال الصحة:

- رغم أن غالب دول أمريكا وأوروبا لم تعتمد سياسات محددة لجلب الكفاءات الصحية الأجنبية، غير أن غالب هذه الدول تعتمد برامج ومشروعات مكنتها ليس فقط من جلب أعداد مهمة من الأطباء والممرضات، بل من تشغيلهم إما برواتب أدنى من رواتب سكان الأصل في بعض الحالات، أو تشغيلهم ضمن مجالات أو مناطق التى تعاني من نقص في الكفاءات الصحية باعتبارها في الغالب تشمل أكثر المهن صعوبة، مثل العمل في المناطق الريفية، أو بالدوريات الليلية (جدول رقم 3).

خلال العقديـن الاخيرين 1970- 2005، تضاعف عـدد الاطباء من أصل أجنـبي العاملين في فرنسـا بما يزيـد عن 12 مـرة، ومـا يزيـد عن 10 مرات بالنسـبة للدنمارك، و 40 مرة في هولندا.

أبـرز عوامـل هجـرة العاملين في مجال الصحة هي: ضعـف فرص الترقي والعمـل في ظـروف صعبـة، وضعـف المعدات والتسـهيلات اللازمـة، وتردي الخدمات الصحية، بالإضافة لعوامـل العنف والإجرام

الجدول رقم 3 ظروف عمل المشتغلين في قطاع الصحة بدول الاتحادالأوروبي مقارنة بين المهاجرين والسكان الأصليين- 2005

	المرضات		الأطباء	
	EU27	EU15	EU27	EU15
% العاملون أكثر من 41 ساعة في الأسبوع				
- السكان الأصليون	8.5	7.7	40.2	42.9
- السكان المهاجرون	13.6	13.3	48.7	49.8
% العاملون دائما بالمساء				
• السكان الأصليون	26.3	26.6	10.8	12.1
• السكان المهاجرون	40.4	41.0	20.9	22.1
% العاملون بأيام العطل (الأحد)				
• السكان الأصليون	35.4	39.4	10.4	11.2
• السكان المهاجرون	47.0	48.1	14.6	15.3
% العاملون بعقود دائمة				
• السكان الأصليون	90.4	90.0	80.1	78.2
• السكان المهاجرون	91.3	90.6	72.6	71.4

المصدر: OECD 10.1787/022733271412/http://dx.doi.org

• كما اعتمدت بعض الدول الغربية برامج لتدريب الكفاءات الصحية المهاجرة، ورغم أن هذه البرامج تنص على عودة المتدربين إلي بلدانهم الأصل بعد الانتهاء من فترة التدريب، فإن غالب الدول هذه قد وضعت استثناءات تمكن من استمرار إقامة وعمل المتدربين الأجانب، بما جعل الاستثناء في بعض الحالات هي القاعدة.

فرغم أن الفيزا (visa 1-j) التى تسمح للكفاءات الصحية الأجنبية (International Medical graduate) من متابعة دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية تشترط أن يعودوا إلي بلدانهم الأصل عند الانتهاء، فقد تضمن استثناء من يقبل منهم العمل لمدة لاتقل عن 3 سنوات في المناطق والمجالات الأكثر احتياجاً في أمريكا. وبهذا الاستثناء فقد منحت الإقامة والعمل لحوالي 1000 طبيب سنوياً منذ عام 2002، وأصبح المورد الرئيسي لتلبية حاجات المناطق الأكثر احتياجاً في أمريكا الشمالية، وبغرض تلبية احتياجات المجالات الأكثر احتياجاً فقد منحت استراليا ما أطلقت عليه فيزا مجالات الاحتياج لـ 5300 طبيب أجنبي خلال سنتين ونصف (2000- ٢٠٠2)[14].

• إن غياب سياسات محددة لدى غالبية الدول الغربية مثل إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية لجلب الكفاءات اللصحية التى تحتاجها، رغم احتياجاتها المتزايدة لهذه الكفاءات، قد يجد تبريره في تجنب هذه الدول الالتزام باللوائح والمقررات الدولية وبأخلاقيات الشراكة للتنمية، وبما يسمح لها بالتالي من التوظيف السهل لهذه الكفاءات بأبخس التكاليف، ليس فقط تكاليف إعداد هذه الكفاءات، بل كذلك تشغيلها. وتؤكد البيانات المتعلقة بطبيعة عمل العاملين في مجال الصحة في عدد من دول أوروبا حسب مهاجرين وغيرمهاجرين (جدول رقم 3) أن نسبة العاملين خارج ساعات العمل والعاملين بالدورات المسائية أو خلال أيام العطل هي دائما أعلى بين المهاجرين منها بين المواطنين الأصل، وقد تصل إلي الضعف في بعض الحالات. فقد بلغت نسبة العاملين أكثر من 41 ساعة في الأسبوع بين الممرضات من أصل أجنبي حوالي ضعف النسبة المماثلة بين الممرضات من دول أوروبا (13.6% مقابل 8.5%)، ونفس الحال بالنسبة للممرضات والأطباء العاملين بالدورات المسائية.

• كما أن غياب سياسات معلنة لجلب الكفاءات لم يمنع تنامي مؤسسات متخصصة في استقطاب وجلب الكفاءات الصحية من بلدان الجنوب نحو البلدان الغربية، والتى عادة ما تنشأ وتجد تدعيماً من أصحاب العمل بدول الاستقبال. فقد قامت هذه النوعية من المؤسسات بجلب ثلثي الممرضات الأجنبيات العاملات في لندن (بريطانيا) علي سبيل المثال، وهى سياسات تدعو إلى التساؤل حول أخلاقياتها، كما يشير إلي ذلك تقرير منظمة الصحة الدولية (انظر المربع).

3 عوامل رئيسية تؤشر على توقع تزايد هائل في احتياج الدول الاوروبية للكفاءات العاملة في قطاع الصحة وهي ارتفاع حجم المسنين، وتشيخ العاملين في مجال الصحة، وضعف تكلفة الكفاءات الصحية المهاجرة

بلغت نسبة العاملين أكثر من 41 ساعة في الاسبوع بين الممرضات من أصل أجنبي حوالي ضعف النسبة المماثلة بين الممرضات من دول أوروبا

مؤسسات متخصصة قامت بجلب ثلثي الممرضات الاجنبيات العاملات في لندن وهى سياسات تدعو إلى التساؤل حول أخلاقياتها، كما يشير إلي ذلك تقرير منظمة الصحة الدولية

أمثلة من السياسات غير الأخلاقية المتبعة في جلب إخصائي الصحة من دول الجنوب

Medical recruitment agencies are thriving, and there is widespread concern that they are stimulating the migration of health workers from low income countries. A 2004 study found that such agencies spurred the majority of recruitment from Cameroon, and a recent analysis of nearly400 émigré nurses in London found that as many as two thirds of them were recruited by agencies to work in Britain. The president of the largest nursing union in Mauritius recently noted that British employers send recruitment agents to contact nurses directly and then discreetly negotiate contracts with them. Another example is in Warsaw, where dozens of agencies have sprung up in an attempt to attract Polish doctors to work in the United Kingdom. Many people question the ethical practices of recruitment agencies. Health workers contracted by private recruitment agencies are sometimes subjected to unforeseen charges such as placement fees that put them at an immediate financial disadvantage. Studies have also shown that migrant health workers often begin jobs before their registration is completed and are paid substandard wages during the waiting period (20–21).

World Health Report 2006, WHO

3- بعض خصائص هجرة الكفاءات العربية العاملة في مجال الصحة

- بلغ عدد الأطباء العرب المهاجرين المقيمين في إحدى دول OECD 43.369 طبيباً ، وبلغ عدد الممرضات العربيات العاملات في نفس هذه الدول 19.894 ممرضة، وهذا العدد يشمل فقط المولودين في إحدى الدول العربية، ولايتضمن- بالتالي- الأطباء والممرضات من الجيل الثاني والثالث من المولودين في دول OECD، ولا يتضمن غير العاملين من الأطباء والممرضات المهاجرين. كما أنه لايمثل الحجم الكلي للأطباء العرب بالهجرة، باعتباره لايشمل المهاجرين إلي دول ومناطق العالم الأخرى، مثل المهاجرين إلي دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية والآسيوية، والمهاجرين داخل المنطقة العربية.

ومع ذلك، فإن هذه الأعداد تمثل حجماً مهما، حيث بلغت نسبة الأطباء العرب من مجموع الأطباء المهاجرين العاملين بدول OECD والقادمين من خارج هذه الدول 14.03 . كما أنه- وعلي سبيل المثال- يعادل مايزيد عن 3 مرات عدد الأطباء الصينيين المهاجرين العاملين بدول OECD والبالغ 13.391 طبيباً. كما أن نسبتهم من مجموع الأطباء المهاجرين العاملين في الدول الأعضاء بالمنطقة والبالغة 10.3 تعتبر من أعلى النسب مقارنة على سبيل المثال بعدد ونسبة الأطباء القادمين من الدول الإفريقية (غير دول المغرب العربي)، رغم أن هجرة الكفاءات من هذه الدول تعتبر من أكثف الهجرات في العالم، وكذلك مقارنة بنسبة الأطباء القادمين من دول أمريكا اللاتينية، وتزيد على 3 مرات نسبة الأطباء الصينيين المولد. كما بلغت نسبة الأطباء العرب المقيمين بدول OECD 18.2% من مجموع الأطباء العاملين بدول الأصل العربية، أي أن حوالي خمس الأطباء العرب يعملون بهذه الدول، وهي من أعلى النسب مقارنة بالجاليات المماثلة الأخرى، فيما عدا الفلبين وإفريقيا جنوب الصحراء. حيث تعادل مرتين نسبة الأطباء من أصل هندي أو باكستاني وحوالي 20 مرة مثيلتها بين الأطباء الصينيين (جدول رقم 4).

- غير أن هذا المؤشر لنزيف الكفاءات الطبية يتباين- بشدة- من دولة عربية إلي أخرى، حيث تتراوح نسبة الاغتراب (نسبة الأطباء المهاجرين من مجموع الأطباء في دول الأصل) بين 0.6% و0.7% في سلطنة عمان وفي الإمارات على التوالي، و33.3% في الصومال، و28% في لبنان والمغرب، أى أن الأطباء المهاجرين بدول المنظمة OECD يمثلون بين ثلث وربع مجموع الأطباء في دولة الأصل بالنسبة لكل من الصومال ولبنان والمغرب والجزائر، وهناك 12 دولة عربية من مجموع 22 دولة تفوق نسبة هجرة الأطباء لديها 10%، التي تعتبر عند عدد من المتخصصين النسبة المقبولة أو الحد الأقصى المقبول من هجرة الكفاءات من حيث التداعيات على دولة الأصل.
- ويتبين من التوزيع حسب بلدان المنشأ العربية (جدول رقم 5)، أن حوالي نصف الأطباء المهاجرين العرب العاملين بدول OECD و76.1% من الممرضات العربيات المهاجرات هم من دول المغرب العربي. ويمثل الأطباء المهاجرون القادمون من دول المشرق العربي (ومعهم الصومال وجيبوتي وجزر القمر) حوالي 43% من مجموع الأطباء العرب المهاجرين، ويمثل الأطباء المهاجرون من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق 11%. وتبرز الجالية الجزائرية من أطباء وممرضات كأكبر جالية في المهجر مقارنة بالجاليات المماثلة من الدول العربية الأخرى.
- بلغت أعداد الأطباء الجزائريين 10.793 طبيباً، أي أن طبيباً واحداً من جميع الأطباء العرب بالمهجر (بدول OECD) هو جزائري المولد، تليها جالية الأطباء المصريين، ثم المغربيين، ثم تأتي بالترتيب بعد ذلك جاليات الأطباء القادمة من سوريا ولبنان والعراق وتونس.
- وتتركز هجرة الأطباء العرب في عدد من الدول الغربية، وبالأخص في فرنسا، حيث بلغت نسبة الأطباء المغاربة فقط من مجموع الأطباء الأجانب الذين يعملون بهذا البلد 53.8%، كما بلغت كذلك نسبة الممرضات العربيات بفرنسا 52.9% من مجموع الممرضات الأجنبيات، وترتفع النسبة

بلغت نسبة الاطباء العرب من مجموع الاطباء المهاجرين العاملين بدول OECD 14.03% أي مايزيد عن 3 مرات عدد الاطباء الصينيين المهاجرين العاملين بدول OECD و18.2% من مجموع الاطباء العاملين بدول الاصل العربية

حوالي نصف الاطباء المهاجرين العرب العاملين بدول OECD و76.1% من الممرضات العربيات المهاجرات هم من دول المغرب العربي

جدول رقم 4 توزيع الأطباء العاملين بدول OECD حسب بلدان المولد ونسبتهم من مجموع الأطباء في بلدان الإقامة والأصل

	عدد الأطباء العاملين في دول OECD	نسبتهم من مجموع الأطباء الأجانب في دول OECD	نسبتهم من مجموع الأطباء في بلد الأصل
العرب	43.369	10.28	★★18.2
الهند	55794	13.2	★★7.9
الصين	13.391	★3.2	★★0.9
باكستان	10.506		★★8.0
افريقيا دون بلدان شمال أفريقيا	★30.700	★7.8	22.6
أمريكا اللاتينية	★42.500	★10.8	

★ دون احتساب الأطباء في حالة ألمانيا. ★★ مجموع الأطباء في دول OECD : Sopemi 2007

جدول رقم 5 عدد الأطباء والممرضات من أصول عربية المقيمين بدول OECD ونسبتهم للفئات المماثلة بدول الأصل

	الأطباء		المرضات	
الدولة	عدد العاملين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD)	النسبة لمجموع الأطباء ببلد الأصل	عدد العاملين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD)	النسبة لمجموع المرضات ببلد الأصل
دول المغرب العربي				
الجزائر	10793	23.4	8796	12.4
ليبيا	592	8.5	100	0.6
موريتانيا	38	10.8	96	5.5
المغرب	6221	28	5730	20.5
تونس	2415	15.3	410	1.6
المجموع	20059	-	15132	-
%	46.3	-	76.1	-
دول المشرق العربي + دول المجاورة				
سوريا	4721	16.6	319	1
السودان	778	9.3	183	1
مصر	7243	15.8	1128	0.8
اليمن	248	3.5	231	1.7
الاردن	1014	8.2	363	2
لبنان	4552	28.3	1400	25.2
الصومال	155	33.3	250	14.4
جزر القمر	20	14.8	64	11.7
جيبوتي	25	16.2	___	___
المجموع %	18756	-	3938	-
%	42.7		19.8	
دول مجلس التعاون الخليجي + العراق				
البحرين	74	8.4	77	2.5
عمان	23	0.6	18	0.2
قطر	45	3.3	___	___
السعودية	421	1.2	151	0.2
الكويت	465	11.5	152	1.6
العراق	3730	18	415	1.3
الإمارات	44	0.7	11	0.1
المجموع	4802	-	824	-
%	11.1	-	4.1	-
المجموع الكلي	43369		19894	
%	100.00	18.2	100.0	-

Table III A2 - 2007 Source: International Migration Outlook OECD, Sopemi

إلى 62.9% إذا أزحنا القادمين إلى هذا البلد من الدول الأعضاء بالمنظمة OECD16. وبهذا العدد فقط يمثل الأطباء العرب (المولودون بالدول العربية) عشر الأطباء الفرنسين وغير الفرنسين العاملين في فرنسا. وباعتبار أن هجرة المغاربة إلي فرنسا قد ابتدأت منذ حوالي قرن من الزمن وبشكل مكثف منذ ستينيات القرن الماضي، فإنه يتوقع أن يكون أعداد الكفاءات أعلى بكثير من المذكور هنا إذا اعتبرنا الأجيال الثانية والثالثة المولودة في فرنسا.

من دواعي هجرة الأطباء العرب وتداعياتها:

من المقارنة بين الدول التى تشهد نزيفاً عالياً من الكفاءات العاملة في القطاع الصحي للتعرف على عوامل الطرد، نذكر بالأخص:

- يبرز عامل النقص البين في الاستثمار في البحث العلمي وفي فرص التأهيل كعامل مشترك بين كافة الدول العربية في دفع الكفاءات نحو الهجرة، أما العوامل الطاردة الأخرى فتبدو متباينة من دولة إلى أخرى، وقد تكون أبرزها.
- عامل الحروب والنزاعات وما يصحبها من أشكال للعنف، وتبرز هنا حالة الصومال الذى تسوده الحروب والنزاعات لفترة طويلة ولازالت، وحالة لبنان التى شهدت حوالى 3 عقود من النزاعات وعدم الاستقرار، وحالة العراق الذى دخل عقده الثالث من الحروب والنزاعات. أما حالة السودان التى رغم ارتفاع النزاعات لديها واستمرارها، فإن ضعف نسبة هجرة الكفاءات منها يعود- في الغالب- إلي اتجاه قسم مهم من هجراتها إلي بلدان مجاورة، مثل دول الخليج العربية ومصر.
- أما ارتفاع هجرة الكفاءات الصحية من المغرب العربي نحو البلدان الأوروبية، فهو يعود- في الغالب- للمجاورة الجغرافية وللعلاقة التاريخية والحالية الواسعة مع هذه البلدان وبالأخص مع فرنسا، هذا بالإضافة إلي عامل ضعف البحث العلمي في دول الأصل كما أشرنا. وقد يكون عامل تدني الدخل الذي ساد لفترة طويلة في حالة المغرب ومعاناة الجزائر طوال حقبة التسعينيات من النزاعات الداخلية، قد ساهمت في ظاهرة النزيف العالي للكفاءات الصحية من هذه البلدان.

ورغم الارتفاع المهم في حجم الكفاءات الصحية العربية المهاجرة، فإن الجدير بالملاحظة كون وقع هذا النزيف يبدو متبايناً بشكل مهم بين دولة وأخرى:

- فإذا اعتبرنا أنه للتمكن من تأمين الرعاية اللازمة لـ80% من الولادات تحت إشراف متخصص، يستوجب توفر كحد أدنى نسبة 2.5 متخصص (طبيب أو ممرضة متخصصة) لكل 1000 ساكن (W.H. Report 2006)، فإننا نجد أن عدداً من الدول الشديدة الطرد التى لديها نسب عالية من هجرة الأطباء والممرضات- مثل لبنان والجزائر وتونس وسوريا- لا تبدو تعاني من نقص في الكفاءات العاملة في مجال الصحة، فقد بلغت نسبة العاملين في مجال الصحة (أطباء وممرضات) لكل 1000 ساكن، و4.43 و3.34 و4.21 على التوالي في هذه البلدان (جدول رقم 6).
- ويؤكد هذا الاستنتاج كذلك مؤشر معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات، لكل 1000 ولادة حديثة، والذى بلغ على التوالي بالنسبة للدول المشار إليها 31 و40 و25 و15 وهي معدلات مقبولة بالنسبة لدول نامية (جدول رقم 7)
- هذا، بينما تشهد العديد من الدول الأخرى العالية الطرد نقصاً مهماً من الكفاءات العاملة في المجال الصحي، وتشترك غالبية هذه الدول في كونها تعاني من نزاعات وحروب وعنف، ومنها الصومال والعراق وجيبوتي وجزر القمر، والتى بلغت نسبة التغطية لديها وعلى التوالي: 0.23 و1.91 و0.54 و0.89 متخصص لكل 1000 ساكن. كما يؤكد الاستنتاج هذا مؤشر معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات والذى بلغ في هذه الدول على التوالي 225 و125 و126 و70 لكل 1000 ولادة حديثة.
- وتنفرد المغرب كنموذج لدولة رغم كونها لا تعاني من النزاعات والحروب، فهي شديدة الطرد

بلغت نسبة الأطباء المغاربة فقط من مجموع الأطباء الأجانب الذين يعملون في فرنسا 53.8%، كما بلغت كذلك نسبة الممرضات العربيات بفرنسا 52.9% من مجموع الممرضات الأجنبيات.

يمثل الأطباء العرب المولودون بالدول العربية عشر الأطباء الفرنسيين العاملين وغير الفرنسيين العاملين في فرنسا

تشهد العديد من الدول العربية العالية الطرد نقصا مهما من الكفاءات العاملة في المجال الصحي، وتشترك غالبية هذه الدول في كونها تعاني من نزاعات وحروب وعنف

جدول رقم 6 أعداد الأطباء والممرضات بالدول العربية ونسبتهم لكل 1000 مواطن

النقص في الجهاز الصحي المتخصص

الدولة	الأطباء			الممرضات		
	العدد	النسبة / 1000 ساكن	سنةالإحصاء	العدد	النسبة/ 1000 ساكن	سنة الإحصاء
دول المغرب العربي						
الجزائر	35368	1.13	2002	68950	2.21	2002
ليبيا	6371	1.29	1997	17779	3.60	1997
موريتانيا	313	0.11	2004	1893	0.64	2004
المغرب	15991	0.51	2004	24328	0.78	2004
تونس	13330	1.34	2004	28537	2.87	2004
دول المشرق العربي +الدول المجاورة						
السودان	7552	0.22	2004	28704	0.84	2004
سوريا	23742	1.40	2001	32938	1.94	2001
مصر	38485	0.54	2003	146761	2.00	2004
اليمن	6739	0.33	2004	135.6	0.65	2004
الأردن	11398	2.03	2004	18196	3.24	2004
لبنان	11505	3.25	2001	4157	1.18	2001
جزر القمر	115	0.15	2004	588	0.74	2004
جيبوتي	129	0.18	2004	257	0.36	2004
الصومال	310	0.04	1997	1486	0.19	1997
دول مجلس التعاون الخليجي + العراق						
البحرين	803	1.09	2004	3153	4.27	2004
عمان	3871	1.32	2004	10273	3.50	2004
قطر	1210	2.22	2001	2917	4.94	2001
السعودية	34261	1.37	2004	74114	2.97	2004
الإمارات	5825	2.02	2001	12045	4.18	2001
الكويت	3589	1.53	2001	9197	3.91	2001
العراق	17022	0.66	2004	32304	1.25	2004

WHO ,2006 World Health Report

جدول رقم 7 مؤشرات في مجال الصحة على الصعيد العربي·

الدولة	توقع الحياة عند الولادة	معدل وفيات الإطفال دون 5 سنوات- العدد لكل 1000 مولود حديث-
الجزائر	71	40
البحرين	74	11
جزر القمر	64	70
جيبوتي	56	126
مصر	68	26
العراق	55	125
الأردن	71	27
الكويت	77	12
لبنان	70	31
ليبيا	72	20
موريتانيا	58	125
المغرب	71	43
عمان	74	13
قطر	76	12
السعودية	71	27
الصومال	44	225
سوريا	72	16
تونس	72	25
الإمارات	77	8
اليمن	59	111

WHO ,2006 World Health Report

يعادل عدد الأطباء العرب المشتغلين في فرنسا فقط مجموع أعداد الأطباء العاملين بـ 9 دول عربية، مما يطرح عدة تساؤلات حول حالة التعاون والتكامل بين دول المنطقة العربية

أن المنطقة العربية تتميز بكثافة أعلى لهجرة الأطباء مقارنة بهجرة الكفاءات ككل

عوامل داخلية، مثل نواقص النظام الصحي والبيئة العامة السائدة فيها قد تكون من أبرز عوامل الهجرة الكثيفة لأطباء هذه البلدان.

للكفاءات العاملة في مجال الصحة والتى بلغت نسبتهم 28% من مجموع العاملين في هذا المجال لديها، مقابل نقص مهم في هذه الكفاءات على الصعيد الوطني، حيث بلغت نسبة التغطية 1.29 فقط لكل ألف ساكن. وقد تكون حالة مصر أيضا في هذه الوضعية، وإن بدرجة أقل خطورة. مع ملاحظة أن الحالة الأخيرة تستوجب معلومات إضافية حول هجرة الأطباء إلي البلدان الأخرى، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي بالأخص، بما يمكن من تقييم أدق.

- كما يمكن القول إن هناك تضارباً حاداً بين دول عربية مجاورة بهذا الخصوص، حيث نجد دولاً عالية الطرد في مجال هجرة الكفاءات الصحية ولكنها تتمتع مع ذلك بتغطية صحية مقبولة أو جيدة، في حين تعاني العديد من الدول العربية المجاورة، وبخاصة دول مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال واليمن والعراق من نقص فادح في الكفاءات الصحية، ومن مؤشرات مترددية للأوضاع الصحية للسكان كما أشرنا حيث يعادل عدد الأطباء العرب المشتغلين في فرنسا فقط مجموع أعداد الأطباء العاملين بـ 9 دول عربية، مما يطرح عدة تساؤلات حول حالة التعاون والتكامل بين دول المنطقة العربية.

- ومن ناحية أخرى، تفيد البيانات المقارنة لحجم الاغتراب (نسبة الكفاءات المهاجرة بدول OECD لمجموع الكفاءات المماثلة بدولة الأصل) بين الكفاءات ككل وبين الأطباء، أن المنطقة العربية تتميز بكثافة أعلى لهجرة الأطباء مقارنة بهجرة الكفاءات ككل، وينطبق ذلك على جل الدول العربية التى تتوافر عنها بيانات فيما عدا حالة تونس. وتتراوح هذه النسبة بين حوالي 1.5 مرة لصالح هجرة الأطباء في كل من البحرين والمغرب والسودان، وحوالي مرتين أو مرتين ونصف (1.8 و2.5) في كل من الأردن والكويت والعراق، هذا بينما ترتفع بشدة لكي تبلغ ما يزيد على 3 مرات بالنسبة إلي حالة مصر، وتكاد تبلغ 4 مرات للهجرة السورية★★★ (الشكل رقم 2).

يتضح إذن أن البلدان العربية تصدر بكثافة أطباءها أكثر بكثير من كفاءاتها الأخرى، وهو مايستوجب تقصى أسباب هذه الظاهرة. فهل أن هذه البلدان تصنع أطباء أكثر من غيرها من البلدان المشابهة؟ أو أن البيئة العامة السائدة في القطاع الصحي عالية الطرد؟ أو أن عوامل الطلب عالية؟ باعتبار أن الدول التى لديها أكثر كثافة في هجرة الأطباء مقارنة بهجرة الكفاءات ككل، خاصة مثل مصر وسوريا ليست دولاً تعاني من نزاعات وحروب، وليست من الدول الأقرب جغرافياً للدول الأوروبية مقارنة مع دول المغرب العربي، وليست من الدول المتشبعة وطنيا في مجال أعداد الأطباء مقابل أعداد السكان، وبالتالي فإن عوامل داخلية، مثل نواقص النظام الصحي والبيئة العامة السائدة فيها قد تكون من أبرز عوامل الهجرة الكثيفة لأطباء هذه البلدان.

شكل رقم 2 - معدلات الاغتراب للكفاءات ككل وللأطباء لعدد من الدول العربية

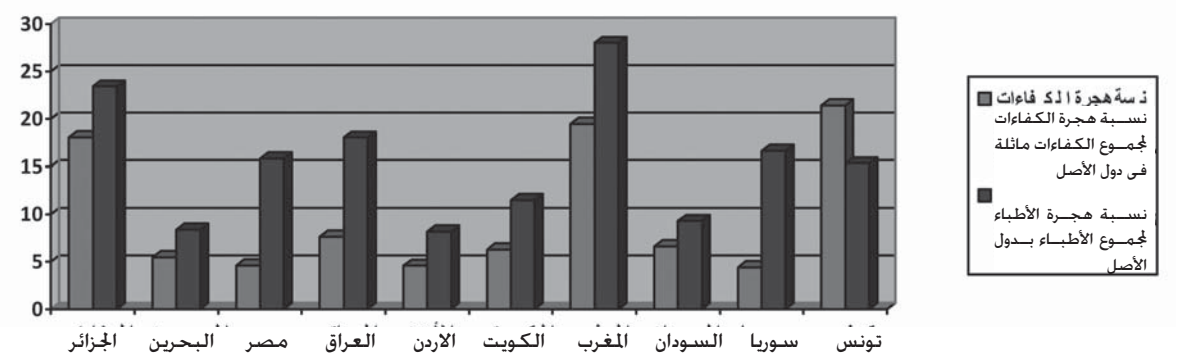

★ التفاصيل في الجدول المرفق

آراء واتجاهات الاطباء إزاء الهجرة: دراسة استطلاعية في حالة مصر

1- أهداف الدراسة وخصائص العينة:

- اتسمت هجرة الأطباء المصريين بالكثافة، حيث بلغ عدد المقيمين منهم بدول(OECD)، 7243 طبيبة، وبلغت نسبتهم لمجموع الأطباء في مصر 15.8% كما أشرنا، وهذا العدد لايشمل الأطباء المهاجرين إلي دول مجلس التعاون الخليجي والذين يتوقع أن يمثلوا حجماً مهماً، كما أفادتنا البيانات كون هذه الهجرة تتم في حين أن نسبة التغطية (عدد الأطباء لكل 1000 ساكن) تعتبر نسبياً ضعيفة، كما أن العديد من المؤشرات الصحية ونتائج عدة دراسات بما فيها الاستطلاع الذى أجريناه تفيد كون السياسات الصحية في هذا البلد تحتاج إلي مراجعة جدية.

وفي هذا الإطار، وبغرض التعرف- من ناحية- على أسباب هجرة العاملين في قطاع الصحة في مصر في رأى الأطباء أنفسهم وطلبة الطب ومعرفة اتجاهاتهم إزاء الهجرة عامة وهجرة العاملين في مجال الصحة بشكل خاص وتداعياتها، وللتعرف- من ناحية أخرى- على مقترحاتهم لمواجهة التداعيات السلبية لهذه الهجرة ومقترحاتهم لتفعيل أدوار الأطباء المهاجرين في بلدان الأصل، فقد أجرينا استشارة عبر البريد الإلكتروني بالاعتماد على استمارة تم مراجعتها في ضوء نتائج مسح قبلي أجري مع عدد من الأطباء. نقدم فيما يلي أهم نتائجها:

- شملت عينة الدراسة 70 حالة موزعة كالتالي: 57 طبيبا و 13 طالب طب، أغلبهم في سن دون الثلاثين وحديثي التخرج، و 18 حالة منهم فقط هم متزوجون ولهم أطفال، و13 منهم هن طبيبات، وجميعهم مصريون مقيمون في القاهرة في غالبهم وقسم منهم في مدن مصرية أخرى، وجميع الأطباء منهم يعملون.
- وتفيد نتائج الاستشارة كون غالبية أفراد العينة (64%) تصف أوضاعها المادية بكونها ضعيفة، و20% يصفها بكونها مقبولة، بينما وصف 16% من أفراد العينة أوضاعهم المادية بكونها جيدة أو جيدة جدا. كما تعبر تصريحات غالبية أفراد العينة (63%) من الأطباء كون أوضاعهم المهنية هي دون المستوى المطلوب، ووصفها 22% من العينة بكونها جيدة أو جيدة جداً، و 15% بكونها مقبولة.

2- تجارب الهجرة والرغبة في الهجرة لدى الأطباء

تضمنت استمارة المسح عددا من الأسئلة الهادفة التعرف على تجربة أفراد العينة في مجال الهجرة، وأسبابها، ومدى رغبتهم في الهجرة إذا توفرت لهم الفرصة، وعن تجارب محيطهم المهني بهذا الخصوص، وذلك بغرض التعرف على مدى انتشار ظاهرة الهجرة بين الأطباء ومحيطهم الاجتماعي والتعرف عن أسبابها في نظرهم. ومن أبرز نتائج هذا القسم من المسح:

- يتبين من تصريحات أفراد العينة أن 31.4% منهم قد سبق وأن هاجر خارج مصر مرة واحدة على الأقل، غير أن الجيل الجديد يبدو أكثر حراكاً، حيث أفاد حوالي نصف الطلبة بكونهم قد سبق وأن هاجروا مرة واحدة على الأقل مقابل 28% للأطباء. وعن بلد الهجرة، يتبين أن غالبية من سبق وأن سافر، هاجر إلي بلد عربي 73% من العينة وتوزع الباقي بين دول مختلفة. وعن أسباب الهجرة السابقة يتبين أن غالبيتها كانت إما لمرافقة الأسرة وتخص أساساً الإناث أو للدراسة (65% من مجموع الذين سبق وأن هاجروا وعددهم 15 حالة)، أما الهجرة للعمل فقد شملت 8 أطباء فقط.
- ويتبين- من ناحية أخرى- أن هناك رغبة عالية في الهجرة بين الأطباء وطلاب الطب على حد سواء، فقد عبر 85% من الطلبة بالعينة و 89.5% من الأطباء عن رغبتهم في الهجرة إذا توافرت لهم الفرصة. وهذا الاتجاه يشمل كافة فئات السن والذكور والإناث بمستويات متقاربة كما يتبين من توزيعات العينة (شكل رقم 3).
- ومن التوزيع حسب البلدان التى يرغبون الهجرة

هناك رغبة عالية في الهجرة بين الاطباء وطلاب الطب على حد سواء، فقد عبر 85% من الطلبة بالعينة و 89.5% من الاطباء عن رغبتهم في الهجرة إذا توافرت لهم الفرصة

الشكل رقم 3: الراغبون فى الهجرة وتوزيعاتهم % حسب السن والجنس والمهنة

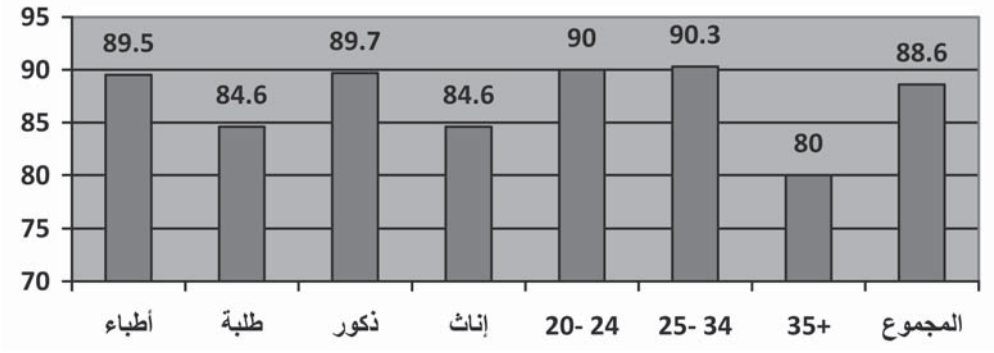

الجيل الجديد يفضل أكثر من الجيل الأسبق الهجرة إلي أمريكا أو كندا، حيث عبر عن هذا الاتجاه 61.5% من الطلبة مقابل 26% للأطباء

أن الأسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي تكمن أساسا في عاملين رئيسيين هما: ضعف الدخل عامة، ونواقص النظام الصحي

إليها، يتبين أن الجيل الجديد يفضل أكثر من الجيل الأسبق الهجرة إلي أمريكا أو كندا، حيث عبر عن هذا الاتجاه 61.5% من الطلبة مقابل 26% للأطباء. أما الاختيارات الأخرى فهي موزعة بين الهجرة إلي بلدان عربية، ونسبة مهمة من الأطباء أشارت إلى أنها ترغب في الهجرة إلي أى بلد تتوافر فيه الفرصة، مما يعبر عن الرغبة العالية في الهجرة لأسباب طاردة في الغالب.

3- الأسباب الرئيسية للهجرة في نظر الأطباء: "عدم وجود حاضر أو مستقبل مادي وعلمي ومهني" (د. إبراهيم).

- يتبين من تصريحات أفراد العينة أن الأسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي تكمن أساساً في عاملين رئيسيين هما: ضعف الدخل عامة، ونواقص النظام الصحي، وهو ماوصفه أحدهم بشيء من المرارة وخيبة الأمل بقوله كون الأسباب الرئيسية تكمن في "عدم وجود حاضراً ومستقبلاً مادي وعلمي ومهني..."

فقد جاءت الأسباب المادية المتعلقة بالرواتب والحوافز والعائد المادي عامة في صدارة الأسباب التى ذكرها أفراد العينة (68%)، تليها مباشرة الأسباب المتعلقة بظروف العمل ككل من حيث ضعف ملاءمتها وتحفيزها، حيث تنتشر المحسوبية والمعايير غير العقلانية في التعامل وضعف الشفافية عامة والتى ذكرها نصف أفراد العينة. أما الهجرة بغرض كسب مهارات وتجارب، فلم يذكرها إلا حوالي ربع أفراد العينة (28%) غير أنها ذكرت كأسباب طاردة من قبل 37% من أفراد العينة. ويلاحظ- من ناحية أخرى- أن العوامل المتعلقة بالمحيط الاجتماعي، من انتشار الأمية والفقر وضعف الوعي.. إلخ، لم تذكر كعوامل طاردة إلا من قبل 12% فقط من العينة (شكل رقم 4).

وتبدو عوامل ضعف الدخل من الأسباب

الشكل رقم 4: الأسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات العاملة فى مجال الصحة

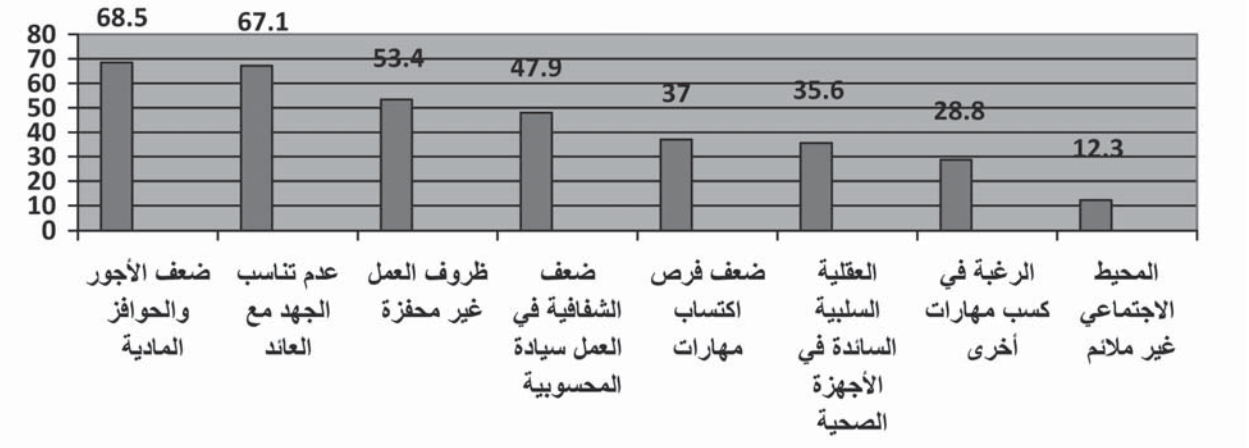

الرئيسية لهجرة الأطباء، ويؤكد ذلك أكثر من تصريح ضمن أجوبة المبحوثين، كما ذكر غالبهم أسباباً تتعلق بالنظام الصحي ككل. ومن تعبيرات الأطباء حول أسباب الهجرة نذكر:

« راتبي 240 جنيه، وتنقلي إلي العمل يكلفني حوالي 10 جنيه يومياً»

- "الإحباط والبيروقراطية وفشل نظام الإدارة".
- "ضعف الإمكانيات المتاحة داخل المستشفيات الحكومية".
- "غياب منظومة متكاملة للعمل مما يجعل المجهود الفردي يضيع هباء مهما كان حجمه وقيمته".
- "فشل النظام العام وعدم وجود آلية جيدة لممارسة المهنة بشكل جيد".
- "عدم وجود منظومة لنقل العلم والمهارات من الأكبر سنا والأقدم إلي الأقل خبرة".
- "جو العمل في أى مكان سواء خليجي أو أوروبي أو أمريكي أحسن وأهدأ للأعصاب وأكثر تنظيماً وأحسن مادياً".
- "لايوجد وطن، ولايوجد حلم حقيقي في البلاد العربية، أساليب التدريس والنمو الاجتماعي سلبية جدا"

4- تداعيات الهجرة على القطاع الصحي في نظر الأطباء وكيفية معالجتها

- عبرت غالبية أفراد العينة عن رأى سلبي إزاء هجرة الأطباء، حيث اعتبرها 59% منهم كونها لها تأثيرات سلبية عالية على السياسات والخدمات الصحية في مصر، كما عبر حوالي ثلث أفراد العينة 31% عن كون هذه الهجرة لها بعض التأثيرات السلبية وإن لم تكن بحجم مهم في نظرهم، ونسبة ضعيفة بلغت 4% فقط من المبحوثين ترى أن هجرة الأطباء لايترتب عنها تداعيات سلبية، ويفسر ذلك بالقول "التأثير بسيط لأن كل المنظومة فاسدة ...."، هذا بينما يرى 5.7% أن هذه الهجرة لها تأثير إيجابي (الشكل رقم 5).
- ولمواجهة التداعيات السلبية لهذه الهجرة وللحد منها، قدم المبحوثون عدداً من السياسات البديلة، جاء في مقدمتها مقترحات لتحسين دخل الأطباء، (الشكل رقم 6) والتى ذكرها 80% من الأطباء، وهو ما يتوافق مع آرائهم حول الأسباب الرئيسية للهجرة، وتركزت المقترحات الأخرى حول: توفير فرص التدريب عالية التخصص، واعتماد نظام إداري أكثر عدالة والتى ذكرها على التوالي 70% و56% من المبحوثين. أما عامل تشجيع البحث العلمي، وكذلك عامل تطوير نوعية الخدمات الصحية، فلم تذكر إلا من قبل حوالي ثلث العينة. وقد لايعود ذلك إلي التقليل من أهمية هذه العوامل بقدر ما يعود إلي أولويات الإصلاح المطلوب في نظر المبحوثين، والتى تخص أوضاع الأطباء مباشرة.

وجاءت تصريحات بعض المبحوثين أكثر تعبيراً، حيث جاء العديد منها يؤكد على الكفاءة والعدالة في المعاملات والقرارات التى تخص الأطباء، كالقول: "اعتماد نظام ثواب وعقاب عادل لايفرق بين أصغر ممرض ومدير مستشفي"، والقول "إعطاء فرص المنح الدراسية لكل طبيب أثبت كفاءته.."، والقول "اعتماد اللامركزية في الإدارة واختيار المديرين حسب مؤهلاتهم وكفاءتهم وليس بالتعيين....". ويضيف

عبرت غالبية أفراد العينة عن رأى سلبي إزاء هجرة الأطباء، حيث اعتبرها 59% منهم كونها لها تأثيرات سلبية عالية على السياسات والخدمات الصحية في مصر 31% عن كون هذه الهجرة لها بعض التأثيرات السلبية

السياسات البديلة، جاء في مقدمتها مقترحات لتحسين دخل الأطباء، والتى ذكرها 80% من الأطباء وتوفير فرص التدريب عالية التخصص، واعتماد نظام إداري أكثر عدالة والتى ذكرها على التوالي 70% و56%

الشكل رقم 5: تداعيات الهجرة على قطاع الصحة

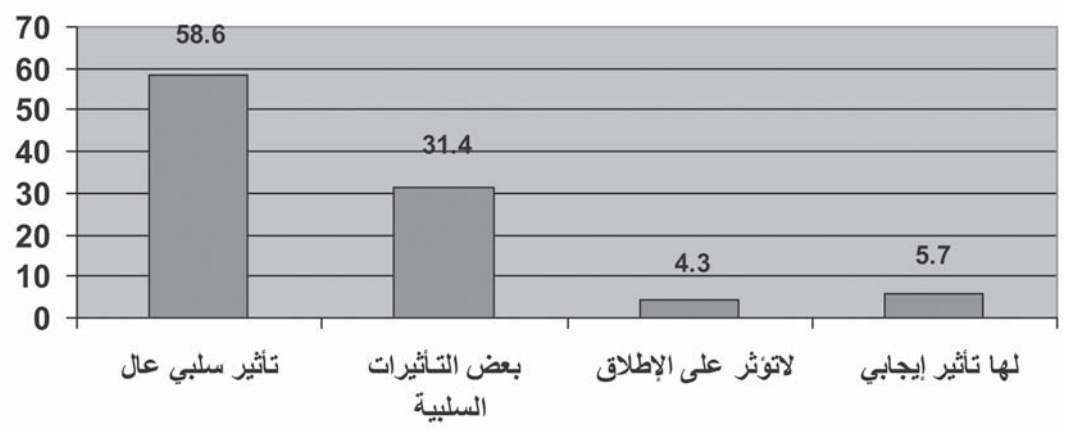

الشكل رقم 6 : المقترحات البديلة لمواجهة التداعيات السلبية للهجرة

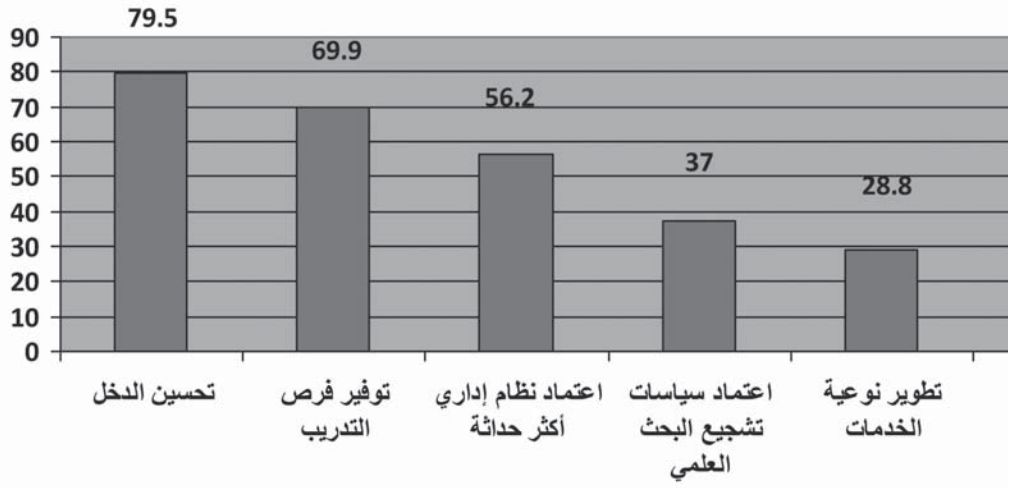

آخر بالقول "لابد من نظام محدد لكل العاملين دون تفرقة.. لأن مستشفياتنا تسودها الفوضي"، وكذلك "اعتماد نظام طبي واقعي وعادل...". أما الرأي الآخر، فقد أكد على وجوب "سياسة كلية تعالج كافة القضايا"، ودعا إلي "السعي في كل الاتجاهات"، ويرى البعض وجوب تطوير نظام الإدارة ومفاهيم الجودة واللامركزية وإنشاء أجهزة للبحث العلمي وللتدريب.

مقترحات الأطباء لتفعيل مساهمة الأطباء المهاجرين

تضمن المسح عدداً من الأسئلة حول العلاقة االقائمة بين الأطباء المبحوثين والأطباء المصريين المهاجرين ومؤسساتهم، وأخرى حول مقترحاتهم لتفعيل مساهمة الكفاءات الصحية المصرية المهاجرة في جهود التنمية الصحية في مصر:

- تفيد النتائج أن عدداً محدوداً من الأطباء سبق وأن تعامل مع إحدى الجمعيات أو المؤسسات التى تضم كفاءات مصرية أو عربية مهاجرة ممن يعملون في القطاع الصحي بدول الهجرة، شملت 19 طبيباً، وقد يعود ذلك إلي ضعف المعرفة بهذه المؤسسات، خاصة وأن غالبية أفراد العينة صغار السن. غير أن هذا البيان يؤكد ضرورة توسيع المعرفة بمؤسسات الكفاءات المهاجرة بين الكفاءات المماثلة بدول الأصل ومؤسساتهم بما يدعم التبادل والتفاعل ويساهم في نقل المعرفة.
- وعن كيفية تدعيم التعاون مع مؤسسات الكفاءات المصرية المهاجرة العاملة في مجال الصحة وتفعيل مساهمتها في بلد الأصل، (الشكل رقم 7) عبرت الـردود- بكثافة- عن رغبة عالية في تدعيم التشبيك والتبادل، وأكدوا- بالأخص- على التعاون لتمكين الشباب من العاملين في القطاع الصحي من فرص التدريب واكتساب المهارات بدول المهجر، وعلى أهمية التشبيك بين الأطباء ومؤسساتهم هنا

الشكل رقم 7 :مقترحات لتدعم التعاون مع منظمات الأطباء بالخارج

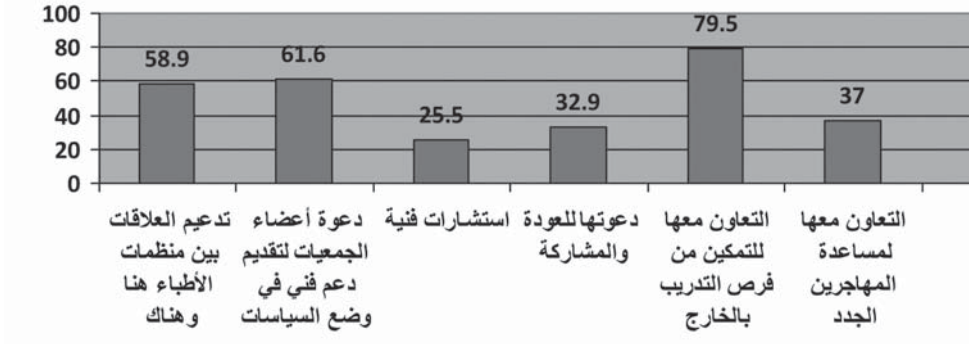

عبرت الـردود- بكثافة- عن رغبة عالية في تدعيم التشبيك والتبادل، وأكدوا- بالأخص- على التعاون لتمكين الشباب من العاملين في القطاع الصحي من فرص التدريب واكتساب المهارات بدول المهجر، وعلى أهمية التشبيك بين الأطباء ومؤسساتهم هنا وهناك، كما عبرت نسبة عالية عن ضرورة تفعيل مشاركة هذه الكفاءات في صياغة وتنفيذ السياسات الصحية في بلدانهم

وهناك، كما عبرت نسبة عالية عن ضرورة تفعيل مشاركة هذه الكفاءات في صياغة وتنفيذ السياسات الصحية في بلدانهم الأصل. أما الحث على عودة الأطباء والمتخصصين العاملين في قطاع الصحة إلي بلدانهم للمساهمة في النهوض بقطاع الصحة، فلم يتم اقتراحه إلا من قبل ثلث عينة المسح.

- وتعتقد غالبية أطباء العينة أنه من الصعوبة بمكان عودة الأطباء المهاجرين في ضوء الأنساق الحالية للنظام الصحي في دول الأصل العربية، ويرى البعض أن عودتهم مشروطة بإصلاحات مهمة، منها ضمان دخل مناسب وظروف عمل مناسبة وفرص جيدة تدريبية وللبحث العلمي، ومن ذلك الدعوة إلي "تشجيعهم بعائد مادي ومعنوي يليق بمكانتهم"، أو القول بضرورة "توفير ظروف عمل وفرص جيدة للتدريب في أوطانهم"، وكذلك "القيام بالإصلاحات اللازمة على مستوى الدولة تيسر لهم القيام بدورهم في أوطانهم على أكمل وجه"، أو القول "أعتقد أن كل مايريده هؤلاء لكي يعودوا ويساهموا في تطوير العمل في بلدانهم هو التقدير والتنفيذ الفعلي والسريع لمقترحاتهم دون تعرضهم للروتين والعقليات التى تعارض التغيير والتطوير"، أو كذلك .." السماح لهم بالتطوير دون الوقوف طويلا أمام حائل البيروقراطية"، ويصرح آخر بالقول "The Health care services should be standardized and systematized in a way that is completely independent from personals first before the use of qualified immigrants"، ويؤكد أحدهم على ضرورة "توفير مناخ تفعيلي سريع بعيد عن البيروقراطية للاستفادة من اقتراحاتهم والتنفيذ الفوري لها على أرض الواقع دون مماطلات ومحسوبيات". هذا بينما يرى البعض الآخر أن عودتهم في الظروف الحالية ميئوس منها، ويدعو بالقول "أتركوهم وشأنهم فهم أناس ناجحون بالخارج لا داعي لإزعاج نجاحهم بفشلنا الذريع"!.

وتعتقد الغالبية أن هناك حاجة إلي تدعيم التعاون مع المغتربين من الكفاءات الصحية ومؤسساتهم، ويؤكد البعض منهم على إجراء حصر لهذه الكفاءات وإعداد قاعدة بيانات إقليمية أولا بالقول "إنشاء قاعدة بيانات ضخمة تضم هذه الكفاءات العربية أين هم؟ ماهي تخصصاتهم؟ ما مدى امكانية مشاركتهم؟ ومانوع مشاركتهم مادياً أو عملياً أو تدريبياً؟". ويدعو البعض الآخر إلي تنظيم لقاءات دورية في بلد الأصل لجمعهم مع نظرائهم في بلد الأصل بما يدعم التبادل.

ويقترح البعض الآخر التعاون لتمكين المتخرجين الجدد من فرص التدريب في بلدان الهجرة الغربية، على أن تكون مشروطة بعودتهم بعد التحصل على الخبرات، كما دعا البعض إلي ضرورة إنشاء مشروع قومي لمعالجة هجرة هذه الكفاءات، وضمان توظيف أمثل للكفاءات المهاجرة على الصعيد العربي ، كقول بعضهم "لابد أن يكون هناك منظومة وأهداف واضحة لتجميع الجهود في مشروع ذي هدف قومي شفاف....".

تفيد نتائج الاستشارة كما شاهدنا:

- كون هناك رغبة عالية في الهجرة لدى الأطباء، حيث صرح ما يزيد على 4 من كل خمسة أطباء عن رغبتهم في الهجرة إن توافرت الفرصة، و هذا الاتجاه نجده أعلى بين الأجيال الجديدة، مما يؤشر على استمرار تيارات هجرة الأطباء المصريين في المستقبل، وقد يتنامى هذا التيار.
- وعن أسباب الرغبة في الهجرة، تبدو عوامل ضعف الدخل- من ناحية- وتردي النظام الصحي عامة من الأسباب الرئيسية لتنامي الرغبة في الهجرة لدى العاملين في القطاع الصحي وطلبة الطب.
- ورغم قناعة غالبية الأطباء كون هجرة العامين في مجال الصحة لها تداعيات سلبية على القطاع والخدمات الصحية في مصر. فإن غالبيتهم تتطلع للهجرة، بل لاترى ضرورة لعودة الأطباء المهاجرين في الوقت الراهن.
- كما عبر غالبية الأطباء عن الحاجة إلي تطوير العلاقة مع الأطباء المصريين بالمهجر، لتفعيل التشبيك والتبادل بينهم وبين نظرائهم في مصر،

تعتقد غالبية أطباء العينة أنه من الصعوبة بمكان عودة الأطباء المهاجرين في ضوء الأنساق الحالية للنظام الصحي في دول الأصل

"أعتقد أن كل مايريده هؤلاء لكي يعودوا ويساهموا في تطوير العمل في بلدانهم هو التقدير والتنفيذ الفعلي والسريع لمقترحاتهم دون تعرضهم للروتين والعقليات التى تعارض التغيير والتطوير" كلمة أحد الأطباء

وتوفير البيئة المناسبة لمشاركتهم في إصلاح النظام الصحي وتطويره.

خاتمة

بالاعتماد على مصدرين رئيسيين: بيانات القاعدة الإحصائية حول الهجرة التى أعدتها منظمة OECD وهي الأحدث والأكثر شمولاً فيما يعني بالهجرة للبلدان الغربية، وعلى نتائج مسح إلكتروني أجرى مع عدد من الأطباء وطلاب الطب في حالة مصر، قدمت هذه الورقة بياناً وافياً حول حجم وخصائص هجرة العاملين في قطاع الصحة من البلدان العربية نحو البلدان الغربية الأعضاء بالمنظمة، وحول مسبباتها، وتداعياتها، واتجاهات الأطباء غير المهاجرين إزاء الهجرة في حالة مصر.

ومن أبرز نتائج هذه المساهمة نذكر بالأخص:

- تؤكد البيانات الإحصائية- المعتمدة لأول مرة على بيانات موثوقة ووافية- كون هجرة العاملين في قطاع الصحة من البلدان العربية هجرة كثيفة، وتعتبر أكثر فئات الكفاءات العربية تعرضاً للهجرة, وهذا البيان يدعو إلي مزيد من البحث في دواعي كثافة هذه الهجرة ومسبباتها، وحول تداعياتها على القطاع الصحي في البلدان العربية.
- ترتفع هذه النوعية من الهجرة بين أبناء البلدان التي تعاني من نزاعات وحروب واضطرابات، وهو ما يسهل تفهمه، ومايثير الانتباه هو ارتفاع هذا النزيف بين أبناء عدد من البلدان التي لاتبدو في حالة اضطراب أو نزاعات، وتبدو بالمقابل تعاني من نقص في الكفاءات الصحية إذا اعتمدنا مقاييس منظمة الصحة الدولية بهذا الخصوص. ذلك ما يدعو إلى إيلاء اهتمام خاص بهذه الحالات بحثياً وفي مجال السياسات التنموية.
- وتمثل جالية الأطباء العرب العاملين في بلدان منظمةOECD إمكاناً هائلا يمكن الاستفادة منه في جهود التنمية عامة، وإصلاح وتدعيم القطاع الصحي بشكل خاص في بلدان الأصل العربية، باعتبار حجمهم المهم، وباعتبار تجاربهم في العمل في مؤسسات دول الغرب الأكثر تقدماً، وبالتالي قدرتهم على نقل وتوطين معارف قد تكون دول الأصل في أمس الحاجة إليها.
- وتفيد تصريحات الأطباء العاملين في المؤسسات الصحية المصرية كون هناك رغبة عالية في الهجرة، وأن من أهم دواعي الهجرة في رأيهم هو ضعف الدخل من ناحية، وهشاشة النظام الصحي من ناحية أخرى، وكون هجرة الكفاءات الصحية في ظل الأنساق الحالية وفي غياب إصلاح جدي للنظام الصحي لايبدو ذات تأثير سلبي مهم. ولاشك أن الاحتياجات المتزايدة للكفاءات الصحية للبلدان الغربية التى تشهد تشيخاً بيناً لسكانها ولكفاءاتها العاملة في القطاع الصحي، قد لعبت دوراً مهما بدورها في تشجيع وتيسير هجرة الكفاءات الصحية العربية.

وفي ضوء هذه المعطيات، وباعتبار حيوية قطاع الصحة بالنسبة للبلدان العربية وبالأخص في هذه المرحلة المتسمة من ناحية بتوسع رقعة النزاعات وتوسع تداعياتها من انتشار أمراض وبائية وأمراض خطيرة، وارتفاع وفيات الأطفال والأمهات في العديد من الدول والأوساط مقابل تدهور الأجهزة والخدمات الصحية، والتى يمر فيها عدد من الدول بمرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية، وحاجة السكان لوعي صحي واسع وخدمات صحية متكاملة ونوعية بما يضمن مساهمة فعالة لقوة العمل في جهود التنمية، تظهر الحاجة إلي اعتماد سياسات، قد يكون من أهمها:

- الحاجة إلي جهد بحثي واسع إحصائي تحليلي وكيفي بما يبلور ويكمل الصورة حول ظاهرة هجرة الكفاءات العربية العاملة في مجال الصحة من نواحي المحددات والتداعيات بالأخص، ويبلور المعرفة بمختلف أبعاد هذه الظاهرة. كما تجدر الإشارة إلى أهمية البيانات الحدثية حول ظاهرة الهجرة عامة وهجرة الكفاءات خاصة، وأعنى بالأخص قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي تستوجب جهداً تحليلياً مكثفاً من شأنه أن يساهم في توفير معرفة

هناك حاجة إلي مزيد من البحث في دواعي كثافة هذه الهجرة ومسبباتها، وحول تداعياتها على القطاع الصحي في البلدان العربية.

ومايثير الانتباه هو ارتفاع هذا النزيف بين أبناء عدد من البلدان التي لاتبدو في حالة اضطراب أو نزاعات، وتبدو بالمقابل تعاني من نقص في الكفاءات الصحية إذا اعتمدنا مقاييس منظمة الصحة الدولية بهذا الخصوص. ذلك ما يدعو إلى إيلاء اهتمام خاص بهذه الحالات بحثيا وفي مجال السياسات التنموية.

أفضل لهذه الظاهرة، بما يمكن من مراجعة جيدة للسياسات المعنية.

- والحاجة إلي سياسات إقليمية- عربية لتدعيم التشبيك مع جالية الكفاءات الصحية بالمهجر، بما يفعل مساهماتها في جهود إصلاح النظام الصحي في البلاد العربية، ولنقل المعرفة، ولتيسير فرص التدريب و كسب المهارات والمعارف للفئات المماثلة بدول الأصل العربية.
- كما تتراءى الحاجة ضمن نفس هذا التوجه وفي إطار سياسات التعاون والتكامل الإقليمي أن يعزز التوجه لحراك داخلي بين البلدان الأكثر وفرة في الكفاءات الصحية نحو البلدان العربية الأكثر احتياجاً وبخاصة الدول التى تعاني من نزاعات، كالعراق، والصومال، وجزر القمر، وجيبوتي، وغيرها.

الحاجة إلي سياسات إقليمية- عربية لتدعيم التشبيك مع جالية الكفاءات الصحية بالمهجر، بما يفعل مساهماتها في جهود إصلاح النظام الصحي في البلاد العربية، ولنقل المعرفة.

المرفقات

جدول (أ) نسبة المتحصلين على شهادات جامعية وعليا بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد والسكان الأصليين في عدد من الدول الغربية

دولة الإقامة	المهاجرون القدامي (لهم أكثر من 10 سنوات)	المهاجرون الجدد (لهم أقل من 10 سنوات)	السكان الأصليون
النمسا	9.2	13.5	8.3
ألمانيا	10.6	17.4	13.8
هولندا	16.1	19.8	16.1
جمهورية التشيك	6.8	27.4	7.4
فرنسا	15.6	27.5	16.9
لكمسبورغ	11.7	28.7	10.4
بلجيكا	17.1	30.9	23.5
نيوزيلاند	26.3	35.1	25.6
السويد	21.5	35.8	26.3
استراليا	23.0	36.6	21.7
انجلترا	34.1	38.3	23.5
كندا	34.0	42.5	34.5
إيرلندا	36.5	52.2	24.1

المصدر: http//dx.doi.org 10.1787/015032154880/

جدول ب- معدلات الاغتراب للكفاءات ككل وللأطباء لعدد من الدول العربية

البلد	نسبة هجرة الكفاءات لمجموع الكفاءات المماثلة في دول الأصل	نسبة هجرة الأطباء لمجموع الأطباء بدول الأصل	الفارق %
تونس	21.43	15.3	0.7
الجزائر	18.03	23.4	1.3
المغرب	19.46	28.0	1.4
السودان	6.63	9.3	1.4
البحرين	5.47	8.4	1.5
الأردن	4.58	8.2	1.8
الكويت	6.3	11.5	1.8
العراق	7.63	18.0	2.4
مصر	4.6	15.8	3.4
سوريا	4.42	16.6	3.8

• محتسبة من عدة مصادر بالاعتماد على قاعدة بيانات OECD

الهوامش

* تشمل الدول المغطاة من قبل منظمة OECD كلا من الدول الأوروبية وأمريكا وكندا واستراليا.

** تمثل تحويلات الجالية الصينية بالمهجر 70% من مجموع الاستثمار المباشر الخارجي في الصين خلال الفترة 1985- 2000. World Bank Institute ,2006 "Diaspora Network and the International Migration of Skills"

راجع أيضا الورقة متن هذا التقرير حول: "التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة، دروس مستخلصة من تجارب البلدان النامية" World Health Report 9 -PS, مصدر الرقم الأخير.

*** تمثل سوريا ظاهرة فريدة من حيث كثافة هجرة الأطباء مقارنة مع هجرة الكفاءات ككل، حيث تمثل نسبة الأولى للثانية 10.7% وهي من أعلى النسب في العالم وتعادل حوالي 8 مرات النسبة المماثلة من جالية الفلبيين و6 مرات بالنسبة للصين ومرتين للهجرة الهندية.

المراجع

1 Dumont J. C. and Lemaitre G.: "Counting immigrants and expatriates in OECD countries: A new perspective" working paper (OECD. Org)

2 Dumont J.C, Le Maitre G: "Counting immigration and expatriates in OECD countries new perspective" (oecd.org)

3 Towards Faire flows: Policies to optimize the impact of migration on economic development. DHANANJAYAN SRISKANDARA JAH 2005 (GEIM. Org)

4 J. Christophe, Mc Laughtlan & John Salt, "Migration Policies Towards Highly Skilled Foreign Workers, 2002 (OECD.org)

5 تقرير التنمية الإنسانية العربية- 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6 المصدر السابق ذكره.

7 UNESCO, Rapport, since 1998.

8 A. Zahlan, "The Arab Brain Drain and the Information Society" Sommet Moudial sur la Societe de l" Information". Tunis Nov. 2005 LAS- IOM.

10 International Migration outlook, SOPEMI -2007 IOM.

11 SOPEMI 2007. opcit.,… Tab III 2 , III4.

12 Working together for health, The World Health Report 2006, WHO.

13 "Lack of promotion prospect, poor management, heavy workload, lack of facilities, a declining health services, inadequate learning conditions and high level of violence and crime, as the more important push factors for emigration, "World Health Report 2006

14 International Migration Outlook opcit. (p 142)

15 احتسبت بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدولين III 1, A2.1 - III. Sopemi 2007 - مصدر مذكور.

16 Tab III A -1.1 Sopemi مصدر مذكور 2007

الباحثون من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا

عرفت الهجرات العربية في العقود الأخيرة جملة من التحولات الكمية والنوعية، غيرت في التركيبة الاجتماعية والمهنية للمهاجرين العرب، ولعل أهم هذه التحولات كان بروز فئات مهنية جديدة من اختصاصيين و فنيين من حملة الشهادات الجامعية العليا. ولم تخص هذه التحولات بلدا دون سواه أو تيارا دون الآخر، بل شملت كل بلدان إقامة المهاجرين العرب وكل تيارات الهجرات العربية، كما تبينه الإحصاءات الدولية1 اليوم، وفي كل بلدان إقامة المهاجرين العرب ،سواء أكان ذلك في الوجهات التقليدية للهجرات العربية، كفرنسا، أو الوجهات الجديدة ، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا. يتميز المهاجرون العرب بارتفاع مستويات تأهيلهم العلمي وتواجدهم في فئات مهنية رفيعة المستوى، لتعرف بذلك الهجرات العربية في عصر العولمة والطلب المتزايد على الباحثين والمهندسين والفنيين في أسواق العمل الدولية، عهدا جديدا يتميز بتواجد مكثف لأصحاب ذوي الكفاءات العليا والمؤهلين، ضمن المهاجرين العرب. فهجرة الكفاءات التي وصفت بالنزيف- في بعض الحالات- أصبحت أحد مكونات الهجرات العربية اليوم، وخاصة هجرة المهندسين والأطباء والباحثين.

وتعد فرنسا إحدى الوجهات التقليدية للهجرات العربية وخاصة المغاربية، عرفت في العقود الأخيرة ارتقاء وحراكا اجتماعيا للمهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية ، ترتب عليه تواجد المهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية في مختلف الأنشطة العليا من النشاط الاقتصادي، لاسيما في المهن العلمية و البحثية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تواجد الباحثين العرب أو من أصول عربية[2] في المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا (la) Centre National de Recherche Scientifique CNRS، أهم وأبرز مركز بحث حكومي في فرنسا، وذلك من خلال تقدير تواجدهم،ودراسة خصائصهم المهنية والعلمية ومكانتهم داخل مؤسساتهم البحثية، وخاصة مجالات تخصصاتهم العلمية، من جهة، والتساؤل عن آليات هذا التواجد، من جهة أخرى، وهل هذا التواجد ناتج عن هجرة مباشرة أو عن عدم عودة الطلبة المغاربة بعد انتهاء دراستهم في فرنسا،بحكم أن فرنسا تعد أولى الدول المستقبلة للطلبة العرب، خاصة الطلبة المغاربة؟ وما دلالات هذا التواجد؟ هل هذا التواجد يعني أن فرنسا هي الوجهة المفضلة للكفاءات العربية، خاصة المغاربية منها؟ أم أن هذا التواجد يجد تفسيراته في حاجة المؤسسات البحثية الفرنسية لباحثين جدد مؤهلين في تخصصات جديدة؟ وما انعكاسات هذا التواجد أو الهجرة على الدول العربية؟ وكيف يمكن تفعيل هذا التواجد في خدمة التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية واستفادة الدول العربية، من كفاءاتها العلمية المهاجرة؟ وما طبيعة العلاقة التي تربط الباحث العربي المهاجر مع بلده ؟

1- الباحثون الأجانب في فرنسا

لا يقتصر توظيف الباحثين في مراكز البحث العلمي والجامعات الفرنسية على المواطنين الفرنسيين فقط، بل يسمح القانون للباحثين والأساتذة الأجانب المشاركة في مختلف المسابقات ذات الطابع العلمي على مختلف مستوياتها. إلى جانب هذا توجد مجموعة برامج لاستضافة[3] الباحثين الأجانب

فرنسا إحدى الوجهات التقليدية للهجرات العربية وخاصة المغاربية عرفت في العقود الأخيرة ارتقاء وحراكا اجتماعيا للمهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية ، ترتب عليه تواجد المهاجرين العرب أو من هم من أصول عربية في مختلف الأنشطة العليا من النشاط الاقتصادي، لاسيما في المهن العلمية والبحثية.

★ د.عبد القادر لطرش، باحث متخصص في الهجرات الدولية
aklatreche@planning.gov.qa

لفترات متوسطة أو طويلة ، وهذا ما يفسر تواجد « أجانب » في مختلف مراكز البحث والجامعات الفرنسية، خاصة المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)الذي يعد أهم المراكز البحثية في فرنسا4، (جدول رقم 1). لكن هذا التواجد لا يخص فئة وظيفية واحدة أو فئة مهنية معينة ، بل يشمل فئات وظيفية متنوعة و باحثين ذوي مسارات علمية واجتماعية متباينة. فمن هم هؤلاء الباحثون «الأجانب»؟

تشمل مجموعة الباحثين «الأجانب» ثلاث فئات وظيفية مختلفة: أولها فئة الباحث أو المهندس الباحث التي تخص الموظفين الدائمين الذين تم توظيفهم بعد مسابقات وطنية ويمثلون 11% من إجمالي الباحثين (المواطنين والأجانب) سنة 2004، والذين هم في غالبيتهم من إحدى دول المجموعة الأوروبية وأمريكا الشمالية (65%). أما الفئة الثانية فتتكون من الباحثين الذين يعدون أطروحاتهم في إحدى الجامعات الفرنسية المرتبطة بوحدات بحثية تابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والذين يتم التعاقد معهم كباحثين بصفة مؤقتة، متوسطة أو طويلة المدى، ويمثلون 29% من إجمالي الباحثين (المواطنين والأجانب) الذين يعدون شهادة الدكتوراه المتعاقدين مع المركز الوطني للبحث العلمي سنة 2004، وما يميز هذه الفئة هو التواجد البارز لباحثين من الدول الإفريقية (بما فيها دول المغرب العربي) حيث يمثلون حوالي 37% من إجمالي من يعدون دكتوراه المتعاقدين مع المركز الوطني للبحث العلمي . أما الفئة الثالثة، فتخص الباحثين الذين تم التعاقد معهم بعد حصولهم على شهادة الدكتوراه Post-Doc، سواء أكانوا ممن أكملوا دراساتهم الجامعية داخل أو خارج الجامعات الفرنسية، ويمثلون 49%5 من أجمالي هذه الفئة سنة 2004، و ما يميز هذه الفئة هو صدارة الباحثين الأوروبيين الذين يمثلون حوالي 57% من إجمالي هذه الفئة والتي تندرج عادة ضمن البرامج الأوروبية لتنقل الباحثين، الممولة من قبل المجموعة الأوروبية.

ما يميز تركيبة الباحثين الأجانب في المركز الوطني للبحث العلمي هو مكانة من يعدون الدكتوراه بين باقي الفئات الوظيفية، حيث يمثلون 69% من مجموع الباحثين الأجانب. لينحصر تواجد الباحثين الأجانب بالدرجة الأولى في استقبال وإدماج «الباحثين/ الشباب» ممن يعدون أطروحاتهم الجامعية داخل الجامعات الفرنسية في الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي، لتجعل من هذه الفئة إحدى مصادر تزويد البحث العلمي بباحثين جدد. ويعتبر هذا التواجد في فرنسا امتدادا لما لوحظ في العقود الأخيرة في العديد من مراكز البحث العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الشمالية حيث ارتفع تواجد الباحثين الأجانب الذين يعدون دراساتهم العليا وخاصة الدكتوراه في العديد من مراكز و وحدات البحث ، بل أن بعضها يعتمد كلية على الطلبة- الباحثين الأجانب. ويعود هذا إلى التوسع السريع للدراسات العليا عبر العالم وإقبال الطلبة الأجانب[6] عليها، وحاجة الوحدات البحثية ،خاصة تلك التي لها صلة بالأنشطة الحيوية، إلى باحثين ذوي كفاءات عليا في جميع التخصصات التطبيقية، وخاصة التخصصات العلمية الحديثة النشأة.

ما يميز تركيبة الباحثين الأجانب في المركز الوطني للبحث العلمي هو مكانة من يعدون الدكتوراه بين باقي الفئات الوظيفية، حيث يمثلون 69% من مجموع الباحثين الأجانب. لينحصر تواجد الباحثين الأجانب بالدرجة الأولى في استقبال وإدماج «الباحثين/ الشباب» لتجعل من هذه الفئة إحدى مصادر تزويد البحث العلمي بباحثين جدد

جدول رقم 1: الباحثون الأجانب في المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا حسب الفئة الوظيفية العلمية خلال سنة 2004.

طبيعة الوظيفة	العدد	النسبة
باحث ومهندس باحث	1.388	18
يعدون الدكتوراه	5.416	69
ما بعد الدكتوراه Post-Doc	1.027	13
مجموع الباحثين	7.831	100

مصدر: التقرير السنوي للمركز الوطني للبحث العلمي لسنة 2004.

وإلى جانب هذا، يمكن تصنيف الباحثين الأجانب عموما إلى فئتين إداريتين متباينتين في مساراتهما الاجتماعية وعلاقتهما بالهجرة: الفئة الأولى تخص كل من تم استقدامهم مباشرة من الخارج، أما الفئة الثانية فتشمل «الباحثين » الذين تم إدماجهم في وحدات البحث العلمي التابعة لمختلف معاهد البحث الفرنسية، دون استقدام من الخارج، وتخص هذه الفئة الباحثين الأجانب الذين يتابعون دراساتهم العليا في إحدى الجامعات والمعاهد الفرنسية أو الذين أكملوا دراساتهم العليا في فرنسا، خاصة حملة الدكتوراه. وبالتالي فوحدات البحث الفرنسية- وعلى غرار باقي الوحدات البحثية في الدول الصناعية- تستقطب كذلك الباحثين الأجانب من مختلف دول العالم للمحافظة على تنافسيتها وانفتاحها. ويعود هذا التواجد- كذلك- إلى طبيعة العمل العلمي المبني على الشراكة بين المؤسسات البحثية عبر العالم، التي تتطلب حركية الباحثين خاصة بين المؤسسات البحثية لدول الشمال، مما يجعل فرنسا اليوم تشارك في استقطاب الباحثين الدوليين[7]، خاصة المتميزين منهم، وهذا ما تسعى لتحقيقه كذلك السياسات الفرنسية المتعلقة بالهجرة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد استحداث بطاقة إقامة جديدة خاصة بالباحثين الأجانب تحمل تسمية «باحث علمي»[8]، وإعلان فرنسا مؤخرا عن توجهها نحو إستقطاب الكفاءات عبر إقرارها لسياسة هجرة تتميز بـ«الانتقائية»، وبالتالي فهذا التواجد يندرج- كذلك- ضمن التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية تجاه الهجرة. إلى جانب هذا، يمكن اعتبار فرنسا- التي تستقطب أكثر من 200 ألف طالب أجنبي وتخرج سنويا مئات من الباحثين الأجانب الذين حصلوا على الدكتوراه من جامعاتها- بلدا يستقطب كذلك الطلبة الأجانب بعد انتهاء دراساتهم كباقي الدول التي تستقبل الطلبة الأجانب. وبالتالي يمكن اعتبار أن حملة الدكتوراه الأجانب «قدرات وطاقات بحثية»[9] تساهم في تزويد المعاهد البحثية الفرنسية بباحثين متخصصين مكونين محليا، أي في الجامعات الفرنسية، دون أن يكلف ذلك المعاهد البحثية عناء الاستقدام، خاصة إذا كان هؤلاء الباحثون قد أعدوا أطروحاتهم داخل إحدى الوحدات البحثية التابعة لمراكز بحث فرنسية، ويجيد ون اللغة الفرنسية. إلى جانب هاتين الفئتين يمكن إضافة فئة اجتماعية ثالثة، لا تظهر في الإحصاءات الإدارية الخاصة بتواجد الباحثين الأجانب في مراكز البحث الفرنسية، ألا وهي الفئة المكونة من الباحثين من أصول أجنبية أو ممن تجنسوا، مما يؤكد على فاعلية الحراك الاجتماعي داخل المجتمع الفرنسي، وخاصة بين أوساط من يعرفون بالأسر من أصول أجنبية أو المهاجرين من الجيل الثاني والثالث. وبالتالي فإن معاهد البحث الفرنسية تعرف تواجدا لباحثين أجانب، يحملون جنسيات غير الجنسية الفرنسية، من جهة، وباحثين آخرين ينحدرون من أصول أجنبية ويحملون الجنسية الفرنسية، من جهة أخرى. فإذا كانت الإحصاءات الرسمية لاتحصي الا الباحثين الأجانب، فإن فئة «الباحثين من أصول أجنبية» لا تظهر في الإحصاءات الرسمية، وبالتالي لا يمكن معرفة حجمها وخصائصها إلا من خلال إقامة مسوحات خاصة، أو إدراج مؤشرات اجتماعية وإثنية تساعد على معرفة مكانة ووزن هذه الفئة الاجتماعية، كاستعمال الاسم واللقب كمؤشر إحصائي واجتماعي لمعرفة وقياس مستويات تواجد ما يسمى بـ«الأقليات الإثنية » في المجتمع، وذلك على الرغم من محدودية هذا المؤشر في العديد من الحالات . لذلك قمنا بحصر كل من لديهم اسم ولقب عربيين من قاعدة بيانات المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا[10]، و تحديد مسمياتهم الوظيفية، ووحداتهم العلمية وتخصصاتهم.

يتبين من الدراسة التحليلية للتركيبة البشرية لموظفي الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي، التي إطلعنا على حجم كل وحدة وطبيعة الوظائف التي تعتمد عليها، كون الوحدات البحثية تتكون من فئتين من الموظفين: الباحثون والإداريون. الباحثون ينقسمون إلى باحثين مثبتين في وظائفهم، منهم التابعون للمركز الوطني للبحث العلمي، ومنهم التابعون لباقي مراكز البحث الفرنسية، والجامعات أو المؤسسات البحثية الخاصة.

وحدات البحث الفرنسية- وعلى غرار باقي الوحدات البحثية في الدول الصناعية- تستقطب كذلك الباحثين الاجانب من مختلف دول العالم للمحافظة على تنافسيتها وانفتاحها.

يضاف إلى هؤلاء مختلف فئات الباحثين المؤقتين من الذين يعدون أطروحاتهم في الجامعات الفرنسية، أو الذين استفادوا من عقود بحث بعد الدكتوراه Post-Doc، أو من لديهم عقود بحثية خاصة. فما تركيبة الباحثين من أصول عربية في المعهد الوطني للبحث العلمي في فرنسا؟ وما حجم هذا التواجد؟ وما طبيعة توزيع هذا التواجد بين مختلف إدارات البحث التابعة للمعهد الوطني للبحث العلمي في فرنسا؟

2- الباحثون من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا: تعدد الفئات والتخصصات

يتكون المعهد الوطني للبحث العلمي في فرنسا[11] من 7 إدارات بحث كبرى، تشمل كل واحدة منها مجموعة من الوحدات البحثية المتخصصة ، ولكل وحدة بحثية خصائصها، من حيث النشأة والمشاريع البحثية والقدرة البحثية، مما يؤثر على تركيبتها البشرية وعدد الباحثين العاملين فيها وخصائصهم الوظيفية. أضف الى ذلك طبيعة علاقة الوحدة البحثية مع الجامعات، وخاصة احتضانها لباحثين يعدون أطروحاتهم. لهذه الأسباب فإن توزيع الباحثين عموما والباحثين من أصول عربية يعرف تفاوتا بين الوحدات البحثية التي تكون الإدارات العلمية الكبرى للمركز الوطني للبحث العلمي، (جدول رقم 2).

يشغل الباحثون من أصول عربية- سواء أكانوا تابعين للمركز الوطني للبحث العلمي أو لباقي المؤسسات البحثية الفرنسية- مناصب وظيفية متفاوتة، فمنهم مدراء بحث درجة أولى و درجة ثانية، وباحثون من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، ومنهم أساتذة الجامعات، وباحثون مشتركون، وباحثون زوار. ولعل ما يميز أكثر الباحثين من أصول عربية هو تواجد عدد كبير منهم في فئة الباحثين من الدرجة الأولي ومدراء لأبحاث في الدرجة الثانية. مما يؤكد على أن بروز الباحثين من أصول عربية في الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا هو أمر حديث النشأة عموما. وبالتالي فيمكن تقدير فترة تواجدهم داخل المركز الوطني للبحث العلمي في حدود العقد أو العقدين. وعموما، يمكن ربط هذا التواجد الحديث للباحثين من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي وباقي المراكز البحثية الفرنسية مع مرحلة توسع الوحدات البحثية وإنشاء وحدات بحثية جديدة نتيجة لبروز تخصصات علمية جديدة، و تجديد أجيال الباحثين ونمو الدراسات الجامعية، خاصة تلك المتعلقة بالمرحلة الثالثة والمرتبطة بالدكتوراه، وتطور الاهتمام الحكومي والإقليمي في الدول الصناعية بالسياسات البحثية. كل هذه العوامل ساهمت في توسع المؤسسات البحثية في فرنسا في السنوات الأخيرة، ومن ثمة انفتاحها على «أجيال جديدة » من الباحثين، من بينهم الباحثون من أصول عربية. فأين يتجلى هذا التواجد؟ هل إنه يخص وحدات بحثية معينة؟ أم أن تواجد الباحثين من أصول عربية عام ويخص كل الوحدات البحثية؟

يعرف تواجد الباحثين من أصول عربية في

لعل ما يميز أكثر الباحثين من أصول عربية هو تواجد عدد كبير منهم في فئة الباحثين من الدرجة الاولي ومدراء لابحاث في الدرجة الثانية.

جدول رقم 2: توزيع الباحثين من أصول عربية حسب الإدارات العلمية وحجم وحداتها، بداية سنة 2008.

اسم الإدارة	عدد الوحدات البحثية	الباحثون من أصول عربية
الرياضيات والفيزياء والمجرات والكون-	316	399
الكيمياء-	200	172
-علوم الأحياء	308	63
العلوم الإنسانية والاجتماعية-	347	184
-البيئة والتنمية المستدامة	92	18
-العلوم والتكنولوجيا والمعلومات	232	291
- معاهد وطنية	32	-
المجموع	1.527	1.127

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للبحث العلمي، 2008.

الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث الفرنسي تباينا واسعا بين الوحدات البحثية، فهناك وحدات لا تعرف أي تواجد لباحثين من أصول عربية مهما كانت طبيعة فئتهم الوظيفية، في حين توجد وحدات بحثية يعرف فيها تواجد الباحثين من أصول عربية تواجدا مكثفا وقويا، وخاصة في الاختصصات التي لها علاقة باالرياضيات والفيزياء وعلم المجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات. ففي الوحدات البحثية التابعة لهاتين الإدارتين العلميتين، تواجد الباحثين من أصول عربية يرتبط ارتباطا وثيقا بعمر الوحدة البحثية وتركيبتها ، خاصة مكانة «الباحثين-الشباب» أي من يعدون أطروحاتهم، حيث كلما كانت الوحدة البحثية حديثة النشأة ولها اتفاقيات شراكة مع الجامعات في إدارة الأطروحات كان عدد الباحثين- خاصة الباحثين الشباب- يتراوح بين 6 إلى غاية 10 باحثين. وبالتالي يبدو دور المؤسسة البحثية وطبيعتها أساسيا في استقبال واستقطاب الباحثين العرب، يضاف إلى ذلك طبيعة بحث «الطالب –الباحث» أثناء إعداده للدكتوراه، وقدراته العلمية. في حين لا يمكن استبعاد استقطاب بعض الوحدات البحثية للباحثين العرب والأجانب من خلال تكثيف استقبالها لهم للحصول على اعتراف مؤسسي أو الحصول على تمويل ما. فتواجد الباحثين الأجانب قد يخفي كذلك استراتجيات خاصة بالمؤسسة البحثية في ذاتها. وبالتالي تبدو المؤسسات البحثية حديثة النشأة أكثر قابلية في نظامها العام ، لاستقبال موسع للباحثين عموما، خاصة «الشباب» منهم.

أما تواجد الباحثين من أصول عربية في الوحدات البحثية التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فهو مغاير لواقع الوحدات البحثية التابعة لإدارتي الرياضيات والفيزياء والمجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات. ففي الوحدات البحثية التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية يندرج أولا تواجد الباحثين من أصول عربية ضمن شراكات متنوعة تجمع الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي وباقي المؤسسات البحثية العربية، خاصة المغاربية منها، لذا نلاحظ تواجد العديد من الباحثين التابعين أصلا لمؤسسات بحثية موجودة في الدول العربية . أضف إلى ذلك تواجد العديد من الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي في الدول العربية كمعهد البحوث المغاربية[12] في تونس، ومعهد جاك بارك في المغرب، أو المعهد الفرنسي للأبحاث والعلوم الاجتماعية بصنعاء،أو المعهد الفرنسي للشرق الأدنى[13]، الأمر الذي ساهم في بروز باحثين عرب في المؤسسات البحثية الفرنسية، في الداخل أو الخارج. يضاف إلى هذا تخصص بعض الوحدات البحثية في دراسة قضايا العالم العربي والإسلامي: التنمية، البحر الأبيض المتوسط، الهجرات العربية، فساهم في استقطاب الوحدات والمعاهد البحثية الفرنسية للباحثين عرب، (انظر ملحق رقم 1 الخاص بالوحدات العلمية الخاصة بإدارة العلوم الإنسانية والاجتماعية).

1- الباحثون من أصول عربية في المعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي لا يكونون فئة وظيفية واجتماعية متجانسة، بل يشكلون فئة وظيفية تجمع باحثين ذوي مسارات وظيفية ومهنية متنوعة. الباحثون الدائمون التابعون للمركز الوطني لبحث العلمي، والباحثون التابعون لمراكز بحثية فرنسية وأجنبية، ومنهم أساتذة الجامعة، والباحثون المؤقتون التابعون للمركز الوطني للبحث العلمي وباقي المؤسسات البحثية الفرنسية، كذلك من يعدون أطروحاتهم أو من أكملوها. وبالتالي فإنهم يعكسون التركيبة التقليدية لواقع البحث والباحثين في فرنسا دون أي استثناء، (جدول رقم 3). لكن ما يميز أكثر الباحثين من أصول عربية- المتواجدين ضمن قاعدة بيانات المعهد الوطني للبحث العلمي في فرنسا- هو تعدد انتماءاتهم المؤسسية، حيث إن حوالي 64% من الباحثين الذين يشتركون في أبحاث الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، ينتمون أصلا إلى مؤسسات بحثية فرنسية أخرى وخاصة الجامعات، وهذا ما يبين كذلك تواجد الباحثين العرب ضمن فئة «الباحثين-الأساتذة» في فرنسا . وبالتالي فالباحثون من

توجد وحدات بحثية يعرف فيها تواجد الباحثين من أصول عربية تواجدا مكثفا وقويا، وخاصة في الاختصصات التي لها علاقة باالرياضيات والفيزياء وعلم المجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات

جدول رقم 3: تقدير الباحثين من أصول عربية حسب طبيعة الوظيفة وإدارات البحث التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، في بداية 2008.

اسم الإدارة	باحث تابع للمعهد الوطني للبحث العلمي	باحث تابع لباقي المعاهد البحثية الفرنسية والجامعات	الباحثون المؤقتون	المجموع العام
الرياضيات والفيزياء والمجرات والكون-	49	220	130	399
-العلوم والتكنولوجيا والمعلومات	8	203	80	291
الكيمياء-	35	100	37	172
-علوم الأحياء	16	26	21	63
العلوم الإنسانية والاجتماعية-	29	155	-	184
-البيئة والتنمية المستدامة	1	13	4	18
المجموع	138	717	272	1.127

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للبحث العلمي لغاية فبراير 2008

فالباحثون من أصول عربية في غالبيتهم يشتغلون في الميادين العلمية ذات الصلة بالعلوم الدقيقة والتطبيقية، حيث تستقطب الإدارات العلمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والمجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات vivant حوالي 74% من إجمالي الباحثين من أصول عربية

أصول عربية في فرنسا يتكونون من «الباحثين» ومن «الأساتذة –الباحثين» هؤلاء الذين يوفقون بين وظيفة التدريس الجامعي والبحث العلمي. وبالتالي تبدو الجامعات الفرنسية كذلك مركزا علميا لاستقطاب الباحثين من أصول عربية، يضاف إلى هذا انتماء الباحثين العرب إلى العديد من الوحدات البحثية التابعة للمؤسسات الاقتصادية والصناعية الفرنسية، والتي تشترك في أبحاثها مع المركز الوطني للبحث العلمي. ومن هنا يمكننا أن نقول إن الباحثين من أصول عربية متواجدون في مواقع بحثية متنوعة ، وأن تواجدهم يخص كل مكونات نظام البحث العلمي الفرنسي و إرتباطاته الخارجية المتعددة، ومن بينها تلك المرتبطة بالقطاع الخاص. وبالتالي فتواجد الباحثين من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي لا يشكل سوى جزء من التواجد الواسع والمتنوع للباحثين من أصول عربية في فرنسا ، مما يبرهن على اندماج الباحثين من أصول عربية في مختلف مؤسسات البحث العلمي والتطبيقي في فرنسا.

2- تواجد الباحثين من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا لا يخص مجالا علميا دون سواه، بل يشغل الباحثون من أصول عربية وظائف بحثية في مختلف الإدارات العلمية. لكن ما يميز هذا التواجد هو التباين الواضح بين العلوم الدقيقة والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

فالباحثون من أصول عربية في غالبيتهم يشتغلون في الميادين العلمية ذات الصلة بالعلوم الدقيقة والتطبيقية ، حيث تستقطب الإدارات العلمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والمجرات والكون Mathématiques, physique, planète et univers، والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات Sciences et technologies de l information l ingénierie ، والكيمياء Chimie ، وعلوم الأحياء Sciences du vivant حوالي 74% من إجمالي الباحثين من أصول عربية. في حين لا تمثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والتنمية المستدامة سوى 26% من إجمالي الباحثين. مما يؤكد على الطلب العام على الباحثين التطبيقيين في فرنسا، على غرار باقي الدول الصناعية. لكن هذا الطلب يخص بالدرجة الأولى الميادين العلمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والمجرات والكون التي يبلغ عدد وحداتها البحثية 316[14]، والتي تستقطب لوحدها حوالي 35% من إجمالي الباحثين من أصول عربية ،من جهة، واختصصات العلوم والتكنولوجيا والمعلومات بوحداتها البحثية 232[15]، تستقطب بدورها حوالي 26% من إجمالي الباحثين من أصول عربية. ويعود تمركز الباحثين من أصول عربية من جهة أخرى في الوحدات العلمية ذات الصلة بالعلوم التطبيقية والدقيقة والمعلومات إلى

عاملين أساسين هما:

أولا: توجه الطلبة العرب المسجلين في الجامعات الفرنسية نحو العلوم ،خاصة الطلبة المغاربة: ولعل ما يميز التوجه العلمي للطلبة العرب المسجلين في فرنسا اليوم، وخاصة الطلبة المغاربيين الذين يمثلون أهم تيار للطلبة الأجانب في فرنسا، هو توجههم القوي نحو التخصصات العلمية والتطبيقية، الرياضيات، الفيزياء، التكنولوجيا، حيث تستقطب هذه التخصصات العلمية تستقطب حوالي30% من إجمالي الطلبة المغاربة الذين بلغ عددهم حوالي 29 ألف طالب سنة 2003. أما بالنسبة للطلبة التونسيين الذي بلغ عددهم حوالي 8 الآف طالب فنسبة 27% منهم يتوجهون نحو الرياضيات، الفيزياء، التكنولوجيا ... أما الطلبة الجزائريون الذي بلغ عددهم 17ألفاً، سنة 2003، فنسبة 26% منهم يختارون نفس التخصصات العلمية.

ثانيا: مكانة العلوم والتخصصات العلمية والتطبيقية ضمن حملة الدكتوراه العرب، خاصة المغاربة: تبني تركيبة حملة الدكتوراه المغاربيين، أن حملة الدكتوراه منهم في العلوم والفيزياء والرياضيات يمثلون حوالي 48% من إجمالي أطروحات الدكتوراه التي قدمت خلال سنة 1999[16]، في حين تستقطب العلوم الطبية والحيوية 22% منها. أما العلوم الاجتماعية فتمثل 28% من إجمالي أطروحات الطلبة المغاربيين. وبالتالي فإن توزيع الباحثين من أصول عربية، الذين هم في أغلبيتهم من المغاربيين، يجد إمتداداته في مكانة الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية، وخاصة في إقبالهم على الدراسات العليا والتخصصية، خاصة الدكتوراه.

3- الباحثون المؤقتون: هي الفئة المهنية الثالثة التي يتكون منها الباحثون من أصول عربية، وتخص هذه الفئة، في نفس الوقت، «الطلبة- الباحثين» الذين يعدون أطروحاتهم داخل إحدى الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي أو«الباحثين-الجدد» الذين تخرجوا وحصلوا على شهادة الدكتوراه، وقد يكون ذلك بالتعاقد مع المركز الوطني للبحث العلمي أو مع معهد بحثي فرنسي آخر أو أجنبي. وبالتالي تتكون هذه الفئة من الطلبة –الباحثين، أي الذين لم يوظفوا بعد، والذين يتم إدماجهم في مشاريع بحثية بتمويل داخلي أو خارجي لضمان تكوينهم . وتعد هذه الفئة الوظيفية ، التي ظهرت في بداية تسعينيات القرن الماضي نتيجة لصعوبة الاندماج المهني للعديد من حملة الدكتوراه لقلة الوظائف في مجالات البحث ، محطة جديدة في المسار المهني «للباحثين الشباب». ويقيم المركز الوطني للبحث العلمي سنويا مسابقات، لتوظيف باحثين ممن حصلوا على الدكتوراه، في برامج خاصة لاستقبال الطلبة الباحثين الذين يعدون أطروحاتهم، وهذا ما يفسر تواجد الباحثين من أصول عربية في هذه

حملة الدكتوراه المغاربيين في العلوم والفيزياء والرياضيات يمثلون حوالي 48% من إجمالي أطروحات الدكتوراه التي قدمت خلال سنة 1999، في حين تستقطب العلوم الطبية والحيوية 22% منها. أما العلوم الاجتماعية فإنها تمثل 28% من إجمالي أطروحات الطلبة المغاربيين

جدول رقم 4: حملة الدكتوراه الجزائريون والمغاربة والتونسيون في فرنسا سنة 1999 حسب التخصص

الجنسية	المجموع	الرياضيات، الفيزياء، التكنولوجيا		علوم الأحياء و الكيمياء		العلوم الإنسانية والاجتماعية	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
مجموع الأجانب	2.157	755	35	395	18.31	947	43.90
مجموع المغرب العربي	545	256	47	121	22.20	152	27.89
من بينهم : الجزائر	219	127	57	47	21.46	46	21.00
المغرب	204	86	42	53	25.98	62	30.39
تونس	111	46	41	21	18.92	44	39.64

المصدر: وزارة التربية والتعليم، فرنسا.

الفئة، والذين يمثلون حوالي 25% من إجمالي الباحثين العرب. هؤلاء الذين لا يمثلون سوى نسبة قليلة من إجمالي الطلبة العرب والمغاربة، خاصة المتواجدين في المرحلة الثالثة من التعليم العالي الفرنسي، أومن بين حملة الدكتوراه.

أ- الباحثون من أصول عربية على رأس الوحدات البحثية التابعة للمعهد الوطني للبحث العلمي

الباحثون من أصول عربية لا يقتصر وجودهم في المركز الوطني للبحث العلمي، على العمل العلمي، بل إنه يتجاوز ذلك، ليشمل إدارة الوحدات البحثية، حيث إننا نسجل تواجد 23 باحثا من أصول عربية على رأس إحدى الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي، كما هو مبين في الجدول رقم 4. ويخص هذا التواجد مختلف الإدارات البحثية، ولكن بمستويات مختلفة. فالإدارة العلمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والمجرات والكون وإدارة العلوم والتكنولوجيا والمعلومات تستقطبان لوحدهما 70% من إجمالي المدراء من أصول عربية، مما يدل على مكانة الباحثين من أصول عربية في هاتين الإدارتين العلميتين. ومدراء الوحدات العلمية قد يكونون إما من كبار الباحثين او الباحثين الشباب ذوي الكفاءات العلمية العالية الذين يعينون إما بمرسوم وزاري، كما كان الحال مؤخرا في تعيين الباحث من أصول مغربية أحمد لبرحي مديرا للمعهد الأعلى للفلاحة [17] في جنوب فرنسا، أو بانتخاب من قبل أعضاء الوحدة العلمية.

العلوم والتكنولوجيا والمعلومات تستقطبان لوحدهما 70% من إجمالي المدراء من أصول عربية، مما يدل على مكانة الباحثين من أصول عربية في هاتين الإدارتين العلميتين. ومدراء الوحدات العلمية قد يكونون إما من كبار الباحثين او الباحثين الشباب ذوي الكفاءات العلمية العالية الذين يعينون إما بمرسوم وزاري، كما كان الحال مؤخرا في تعيين الباحث من أصول مغربية أحمد لبرحي مديرا للمعهد الأعلى للفلاحة في جنوب فرنسا، أو بانتخاب من قبل أعضاء الوحدة العلمية

3- عوامل هجرة وحركية الباحثين العرب

بروز باحثين عرب أو من أصول عربية في المؤسسات البحثية الفرنسية ليس بالأمر الجديد، فالمؤسسات البحثية الفرنسية التي تربطها علاقة تاريخية مميزة مع الجامعات العربية، وخاصة المغاربية منها ، عرفت تواجد باحثين عرب منذ العقد الثاني من القرن الماضي. لكن هذا التواجد عرف اليوم توسعا كميا ،خاصة في المركز الوطني للبحث العلمي، الذي يضم اليوم[18] أكثر من 1100 باحث من أصول عربية في مختلف الوظائف البحثية والتخصصات العلمية. ويجد هذا التواجد تفسيراته في:

أ- التحولات المتتالية [19] للهجرات العربية: عرفت الهجرات العربية في العقدين الأخيرين تحولات في خصائص المهاجرين العرب، جعلت الهجرة تنتقي أكثر فأكثر أناسا مؤهلين[20] من فنيين ومتخصصين في جميع المجالات العلمية. وبالتالي فالهجرات العربية في عصر عولمة الهجرات الدولية عرفت تحولات نوعية في تركيبتها غيرت من وجه المهاجر العربي، لتفتح بذلك عهدا جديدا للهجرات العربية، ولتحدث بذلك قطيعة مع الخصائص التقليدية والنمطية السائدة عن هذه الهجرات. فاليوم، سواء أكان ذلك في البلدان التقليدية للهجرات العربية أم الوجهات الجديدة، يتميز المهاجرون العرب أو من هم من أصول عربية بتحصيل علمي يفوق باقي الجاليات المقيمة في البلد بل وحتى المعدل العام[21]

جدول رقم 5: مدراء الوحدات البحثية من أصول عربية في إدارات البحث التابعة للمعهد الوطني للبحث العلمي بفرنسا، سنة 2008.

اسم الإدارة	مدراء الوحدات البحثية
الرياضيات والفيزياء والمجرات والكون-	9
الكيمياء-	6
-علوم الأحياء	1
العلوم الإنسانية والاجتماعية-	1
-البيئة والتنمية المستدامة	-
-العلوم والتكنولوجيا والمعلومات	7
المجموع	23

المصدر: قاعدة بيانات الوحدات البحثية التابعة للمعهد الوطني للبحث العلمي، لغاية إبريل 2008

جدول رقم 6: توزيع الطلبة المغاربة والجزائريين والتونسيين المسجلين في الجامعات الفرنسية حسب المرحلة التعليمية خلال العام الدراسي 2002-2003.

المستوى التعليمي	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع العام
الجنسية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
مغاربة	142 10	35	880 10	38	246 7	25	268 28
جزائريون	677 3	21	538 5	32	615 7	45	830 16
تونسيون	197 2	27	983 1	24	001 4	48	181 8
مجموع الطلبة المغاربيين	016 16	30	401 18	33	862 18	35	279 53

المصدر: وزارة التربية والتعليم، فرنسا، النشرة الإحصائية لسنة 2002-2003.

فيه. وتخص هذه التحولات المهاجرين الجدد، من جهة، والمهاجرين من الجيل الثاني، والثالث وحتى الرابع، من جهة أخرى.

ب- توسع الطلب العالمي على التعليم العالي في الدول العربية، واستقطاب الجامعات الفرنسية لأعداد كبيرة من الطلبة العرب، خاصة المغاربة: مع الانفتاح الكمي والنوعي للتعليم العالي في معظم البلدان العربية وتعدد المراكز الجامعية في البلد الواحد، لقد أصبح التعليم العالي يستقطب أكثر من 4 ملايين طالب، بعد أن كان هذا القطاع لا يستقبل سوى بضعة آلاف في نهاية ستينيات القرن الماضي. ونتج عن هذا بروز تخصصات ومجالات علمية جديدة، وتوسع الخريطة الجامعية خارج نطاقها الجغرافي التقليدي. لكن، وأمام الطلبات المتزايدة التي واكبت انفتاح التعليم العالي وتوسعه و« دمقرطته»، وجدت الجامعات العربية عموما والجامعات المغاربية خصوصا نفسها أمام جملة من التحديات، لعل أبرزها كان مستوى التوفيق بين الطلب المتزايد على التعليم العالي الأساسي (المرحلة الأولى)، وسبل تطوير وتنمية الدراسات العليا والتخصصية ذات الصلة بالبحث العلمي. غير أن قوة الطلب على التعليم العالي، والتحديات الاجتماعية المتعددة الجوانب التي عرفتها ومازالت تعرفها المجتمعات المغاربية في السنوات الأخيرة، وبروز جملة من التحديات الهيكلية في التعليم العالي في بلدان المغرب العربي، جعلت الجامعة المغاربية تركز عملها أساسا على تأمين مقاعد بيداغوجية لخريجي التعليم الثانوي، ومن بعد ذلك الاهتمام بتطوير الدراسات العليا والتخصصية ذات الصلة بالبحث العلمي. وقد ترتب على ذلك محدودية فرص التعليم العالي المتخصص، وتضاؤل إمكانيات متابعة الدراسات العليا داخل الوطن لخريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي. لذا تلجأ نخبة من خريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي إلى الجامعات الأجنبية لمتابعة دراساتها في المرحلة الثالثة، والحصول على الشهادات العليا التي تفتقر إليها الجامعات والمعاهد الوطنية، وهذا ما يفسر التواجد المرتفع للطلبة المغاربيين في المرحلة الثالثة من التعليم العالي في فرنسا (جدول رقم 6). ومن هنا يمكن القول إن الجامعة الفرنسية تلعب دور المكمل للتعليم العالي في المغرب العربي.

تطور حركية الباحثين عبر العالم: أمام التوسع السريع للعلوم في العقود الأخيرة، وكثرة الطلب على الباحثين المتخصصين في مختلف المجالات الحيوية، وتحديث مناهج البحث العلمي في معظم الدول الصناعية، تزايد الطلب العالمي على الباحثين، وخاصة الباحثين التطبيقيين. وتجلى ذلك من خلال تزايد الإنفاق الحكومي والإقليمي في الدول الصناعية على مختلف مجالات البحث العلمي، من خلال مضاعفة البرامج الخاصة باستقبال وحركية الباحثين أثناء إعدادهم للدكتوراه وبعد حصولهم عليها، وخير مثال على هذا البرنامج الأوروبي لحركية الباحثين الشباب[22]، الذي تستفيد منه كل معاهد البحث الأوربية وباحثوها، بما فيها المعاهد الفرنسية.

تتاح محدودية فرص التعليم العالي المتخصص، وتضاؤل إمكانيات متابعة الدراسات العليا داخل الوطن لخريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي. تلجأ نخبة من خريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي إلى الجامعات الأجنبية لمتابعة دراساتها في المرحلة الثالثة، والحصول على الشهادات العليا التي تفتقر إليها؛ وهذا ما يفسر التواجد المرتفع للطلبة المغاربيين في المرحلة الثالثة من التعليم العالي في فرنسا.

4- انعكاسات هجرة الكفاءات العلمية العربية على الدول العربية

يتبين مما سبق أن الباحثين من أصول عربية قد استطاعوا الاندماج في مجالات وتخصصات علمية متنوعة في الخارج، ليصبحوا بذلك جزءا من السوق الدولية لحركية وهجرة الكفاءات. ويمكن تعميم هذا التواجد على العديد من وجهات المهاجرين العرب على اختلاف جنسياتهم في بداية القرن 21. فاليوم هجرة الباحثين والعلماء العرب واقع تشترك فيه العديد من الدول العربية، خاصة دول المغرب والمشرق العربي ومصر، وإن بمستويات مختلفة تبعا لواقع كل دولة وتطور وانفتاح التعليم وخاصة التعليم العالي فيها، ومستويات الدعم الحكومي للبحث العلمي فيها، ومكانة وأهمية الدراسة في الخارج في كل دولة وطبيعة أسواق العمل وخاصة مستويات انفتاحها أو انكماشها على بعض التخصصات العلمية. فهل لهذا الوجه الجديد للهجرات العربية أثر أو انعكاس على المجتمعات العربية؟

ما ميز الخطاب الرسمي في الدول العربية، وعلى غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو، حول أثر هجرة الكفاءات العلمية على مجتمعاتها الأصلية، هو قياس مستويات تضرر اقتصاديات هذه الدول من فقدانها لقدراتها العلمية ورأسمالها البشري الذي كلفها الملايين من الدولارات من المال العام. ففي سنة 2006، وحسب تقرير لمنظمة العمل العربية، بلغ حجم خسارة الدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها العلمية حوالي 200 مليار دولار. وقد كان لهذه المقاربة الاقتصادية رواج وصل إلي مطالبة الدول المستقطبة للكفاءات الأجنبية المنحدرة من الدول النامية، بما فيها الدول العربية، بضرورة تعويض[23] هذه الدول عن الخسائر المالية الناجمة عن هجرة كفاءاتها أو عدم عودة الطلبة بعد انتهاء دراساتهم في الخارج. يضاف إلى هذا اعتبار البعض أن لنزيف الكفاءات دورا مباشرا في تهميش دور دول الجنوب في العولمة.

إلى جانب هذا، فقد تميزت المقاربة العربية بالنظرة السلبية لهجرة الكفاءات، وخاصة التأكيد على فقدان الدول والمجتمعات العربية لخيرة مكونات رأسمالها البشري الوطني، من أطباء ومهندسين وباحثين،،،. ويضاف إلى هذا الخسائر الاقتصادية، حيث إن غياب الكفاءات العلمية عن بلدانها يكون له انعكاسات مباشرة على غياب تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية والحيوية التي تدعم السيادة الوطنية وإستقلالية الدولة، مما يتسبب في ديمومة التبعية للخارج، وبالتالي عدم استقلالية هذه الدول في العديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، والتقنية....

ما ميز- ولازال يميز- المقاربة العربية لهجرة الكفاءات هو النظرة الاقتصادوية المبنية على التقييم المستمر لحجم الخسارة المادية للظاهرة كما يتبن من خلال الدراسات الإقتصادية عن واقع هجرة الكفاءات في الجزائر، والمغرب، وتونس ومصر. ونتج عن هذه المقاربة التقليل من تأثير هجرة الكفاءات العلمية العربية على تجديد أجيال الباحثين والأساتذة في مختلف البلدان العربية لإعطاء نفس جديد للجامعات ومراكزالبحث العربية، وقد يتعدى هذا إلى عدم تجديد النخب السياسية والثقافية كذلك. يضاف إلى هذا التأثير السلبي لهذه الهجرة على مستويات النشر والطباعة، فالدول العربية التي تعرف فقرا في مستويات نشر المجلات العلمية والمتخصصة وفي عدد المطبوعات السنوية مقارنة مع مختلف مناطق العالم ، تتأثرا- لامحالة- بهجرة كفاءاتها العلمية، وذلك بفقدانها لمشاركاتهم في عمليات النشر على تعدد أشكالها ومجالاتها.

المنطقة العربية التي أصبحت تشارك في السوق الدولية لحركية الكفاءات العلمية تتعرض من خلال الهجرات المتتالية لمختلف كفاءاتها العلمية إلى جملة من التداعيات، قد يكون العامل المالي هو أهون عامل فيها. فكيف يمكن العمل على التقليل من حدة التأثير المتنوع لهذا النزيف على المجتمعات العربية والإقليم العربي؟

إن مايميز المقاربة العربية لهجرة الكفاءات هو النظرة الاقتصادوية المبنية على التقييم المستمر لحجم الخسارة المادية والتقليل من تأثير هجرة الكفاءات العلمية العربية على تجديد أجيال الباحثين والاساتذة في مختلف البلدان العربية لإعطاء نفس جديد للجامعات ومراكزالبحث العربية. وقد يتعدى هذا إلى عدم تجديد النخب السياسية والثقافية

المنطقة العربية التي أصبحت تشارك في السوق الدولية لحركية الكفاءات العلمية تتعرض من خلال الهجرات المتتالية لمختلف كفاءاتها العلمية إلى جملة من التداعيات قد يكون العامل المالي هو أهون عامل فيها

5- آليات تفعيل دور الكفاءات العلمية العربية في بلدانها ومجتمعاتها الأصلية

كان للتحولات الكمية والنوعية التي عرفتها الهجرات العربية في العقود الأخيرة، والمتمثلة خصوصا في تعدد وجهات الهجرات العربية، وتنوع الخصائص المهنية والتعليمية للمهاجرين العرب، دور مباشر في تغيير طبيعة العلاقات بين المهاجرين العرب وبلدانهم الأصلية، وذلك عبر إقامة شبكة علاقات متنوعة ومتينة بين بلدان الإقامة وبلدانهم الأصلية . وتجلى ذلك خاصة عبر تقوية العلاقات بين المهاجريين ومجتمعاتهم الأصلية، وتنامي رابطة وشعور الانتماء بين المهاجريين العرب ومجتماعاتهم الأصلية، مما يؤشر ببروز ملامح ومظاهر التي تحكم بنية « الشتات » Diaspora. لتفتح بذلك الهجرات العربية في عصر العولمة عهدا جديدا يجعلها جزءا لا يتجزأ من مجتمعاتها الأصلية متجاوزة بذلك مختلف تأثيرات الإغتراب والقطيعة مع بلدانها الأصلية. ومن بين مظاهر هذا العهد الجديد للهجرات العربية ، هو تنامي [24] العمل الجمعوي المهني والاجتماعي. وقد وجد هذا العمل الجمعوي في المهاجرين الجدد العنصر الأساسي والفعال في توطيد الجسور بين بلدان الإقامة والبلدان الأصلية للمهاجرين، وترسيخ مدى ارتباط المهاجر العربي بمختلف القضايا التي تخص مجتمعه الأصلي، كما كان ذلك في الماضي، خاصة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، حين كانت تلعب الجمعيات الطلابية العربية والمسلمة المقيمة في أوروبا وخاصة في فرنسا دوراً سياسياً رياديا.

اليوم لايخلو أي بلد يقيم فيه المهاجرون العرب من مؤسسات جمعوية ذات طابع مهني، تنموي، اجتماعي أو اقتصادي، سواء أكانت مؤسسات وطنية أو أقليمية. وقد ارتقي العمل الجمعوي لدى العديد من الجاليات العربية المقيمة في الخارج، ليشهد تأسيس تجمعات أو كنفدراليات وطنية تجمع مجموعة من الجمعيات أو المؤسسات الوطنية المتعددة التخصصات، كما هو الشأن بالنسبة للهجرات المغربية .

فالجمعيات المهنية والعلمية للباحثين والأطباء والمهندسين والاقتصاديين وخريجي الجامعات والمعاهد الأوروبية والأمريكية الكبرى تعتبر أحد أوجه العمل الجمعوي المعولم للمهاجرين العرب اليوم. وقد برهن العديد من هذه الجمعيات سواء أكانت جمعيات وطنية أم جهوية كجمعية الأطباء المغاربة في فرنسا، أو جمعية المهندسين المغاربة ....من خلال أنشطتها الجماعية العلمية والبحثية الموجهة نحو بلدانها الأصلية أو منطقتها عن مدى إرتباطها بمجتمعاتها الأصلية ومدى صلتها بها لتصبح الهجرة أو حركية الباحثين أمرا إيجابيا[25]. كذلك ويمكن تفعيل أدوار هجرة الكفاءات العلمية مع بروز سلوكيات جديدة لدى المهاجرين تجعل منهم شتاتا[26]، وليس مجرد مهاجرين، كما كان ذلك في العديد من الهجرات الدولية، وخاصة الهجرات من أمريكا اللاتينية[27] .

من خلال تنظيماتها وأنشطتها، يمكن اعتبار العمل الجمعوي للنخب العلمية والثقافية والمهنية للمهاجرين العرب في الخارج القناة المؤسساتية الفعالة التي يمكن من خلالها تفعيل دور الكفاءات العربية إتجاه مجتمعاتها الأصلية، والتقليل من حدة الانعكاسات السلبية التي لحقت- أو قد تلحق- بالدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها. وبالتالي نضمن ديمومة علاقة الكفاءات العربية مع مجتمعاتها عبر دعم أنشطتها وإدماجها في مجالات تخصصاتها كلما اقتضت الحاجة، من خلال الاستشارات الدورية وحتى المساهمة في إقامة العديد من السياسات القطاعية. ويمكن ضمان مساهمة الكفاءات العربية المهاجرة عبر آليات عملية أخرى، كإقامة مشاريع علمية يتولى إدارتها الباحثون العرب المقيمون في الخارج، مما يجعلهم يساهمون في نقل العلوم والتكنولوجيا لبلدانهم الأصلية، وتكوين أجيال جديدة من الباحثين في البلدان العربية والمساهمة في تطوير النشرات العلمية التي تفتقد لها العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية العربية.

والمنطقة العربية بحاجة إلى رؤية واضحة اتجاه المهاجرين العرب المقيمين في الخارج، تقوم على إشراك المهاجرين- وخاصة الكفاءات العلمية والثقافية- في التنمية البشرية التي قوامها العلم والمعرفة في خدمة المجتمع. فالآليات يجب أن تقوم على مبدأ الشراكة، لتصبح مشاركة الكفاءات مشاركة فعلية ودائمة.

صيمكن اعتبار العمل الجمعوي للنخب العلمية والثقافية والمهنية للمهاجرين العرب في الخارج القناة المؤسساتية الفعالة التي يمكن من خلالها تفعيل دور الكفاءات العربية إتجاه مجتمعاتها الاصلية، والتقليل من حدة الانعكاسات السلبية التي لحقت- أو قد تلحق- بالدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها.

المنطقة العربية بحاجة إلى رؤية واضحة اتجاه المهاجرين العرب المقيمين في الخارج، تقوم على إشراك المهاجرين- وخاصة الكفاءات العلمية والثقافية- في التنمية البشرية فعلية ودائمة

الهوامش

1- http://www.oecd.org/document/0,3343/51,en_1,00_1_1_1_34063091_39023663_2649.html

2 في غياب إحصاءات عن تواجد الباحثين حسب الجنسية في فرنسا، قمنا بحصر تواجد الباحثين العرب في فرنسا بالاعتماد على أسماء الباحثين، حيث قمنا بفصل كل من لديهم أسماء وألقاب عربية من قاعدة بيانات المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي.

3 http://www.eurosfaire.prd.fr/mobility/index-accueil-scientifiques.html

4 يوظف المعهد الوطني للبحث العلمي بفرنسا حوالي 75 ألف شخص، من بينهم حوالي 57 ألفاً يمتهنون إحدى الوظائف البحثية. وينقسم الباحثون إلى فئتين: باحثون دائمون، وغير دائمين، تشكل الفئة الأولى 63% منهم، في حين تشكل الفئة الثانية 37 % من إجمالي الباحثين. أما باقي الموظفين والذين يبلغ عددهم حوالي 18 ألف شخص فإنهم يشغلون مختلف الوظائف الإدارية الخاصة بإدارة الوحدات البحثية، وذلك حسب معطيات التقرير السنوي لعام 2004.

5 التقرير السنوي للمركز الوطني للبحث العلمي لسنة 2004.

6 يعتبر الحصول على شهادة عليا خاصة الدكتوراه إحدى الوظائف الطبيعية للدراسة في الخارج، حيث ان هذه الدراسات تستقطب أكثر من 60% من اجمالي الطلبة الذين يزاولون دراساتهم في الخارج كما تبينه إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية http://www.oecd.org/document/0,3343/11,en__1_33712011_39263238_2649 1,00_1_1.html

7 http://www.education.gouv.fr/cid3906/les-chercheurs-etrangers-dans-les-organismes-publics-de-recherche-et-dans-les-entreprises-francaises.html

8 Abdelkader Latreche, (2002), «Les cadres venus du sud développent une identité transationale», Confluences Méditerranéens, num 42

9 Abdelkader Latreche, (1999), la migration internationale des étudiants: cas des étudiants maghrébins en France, thèse de Doctorat en Démographie, sous la direction de Mr Alain Norvez, Sorbonne, 283p

10 http://web-ast.dsi.cnrs.fr/l3c/owa/annuaire.recherche/index.html

11 www.cnrs.fr

12 http://www.irmcmaghreb.org

13 ttp://www.ifporient.org

14 http://web-ast.dsi.cnrs.fr/l3c/owa/annuaire.recherche/index.html

15 http://web-ast.dsi.cnrs.fr/l3c/owa/annuaire.recherche/index.html

16 Ministère de l Education Nationale, Ministère de la Recherche, Direction de la recherche, Rapport sur les études doctorales, Mai 2001

17- http://www.ladepeche.fr/article/-427103/17/01/2008Nomination-Ahmed-Lebrihi-nouveau-directeur-de-l-Ensat.html

18 هذا تقدير وليس عدد مطلق.

19 أشارت كل الدراسات الاجتماعية الخاصة بالهجرات المغاربية في فرنسا منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى بروز أوجه جديدة في تركيبة الهجرات المغاربية ، خاصة من حملة الشهادات العليا في جميع المجالات العلمية.

20 Abdelkader Latreche, (2005), «Les caractéristiques de la population active des immigrés originaires d'Afrique du Nord et du Moyen Orient à travers le monde», Note d'Analyse, December, 22p, Carim/RSCAS/IUE http://www.iue.it/RSCAS/e-texts/CARIM-AS-02_06Latreche.pdf

21 Angela Brittingham and G.Patricia de la Cruz, (2005), «We the People of Arab Ancestry in the United States», Census 2000 Special Reports

22 http://europa.eu/pol/educ/index_en.htm

23 مشروع ضريبة بغوتي لسنة 1974 والقاضي بمطالبة الدول المستقبلة للكفاءات العلمية من الجنوب بدفع تعويضات مالية لدول الجنوب لتعويضها على الخسارة المالية التي لحقت بها من خلال هجرة كفاءاتها، غير أن هذا الفكرة لم تلق التأييد السياسي الكافي.

24

25 Gaillard J. et A.M. Gaillard, 1997, «The International Mobility of Brains: Exodus or Circulation ?», in J. Gaillard (Guest Editor) special issue of Science, Technology & Society (The International Mobility of Brains), vol. 2)2), pp. 228-195.

Gaillard A.M. et J. Gaillard, 2001, «Valoriser la mobilité», Sources UNESCO, no. 132

26 Gaillard J. et A.M. Gaillard, 1998, «Fuite des cerveaux, retours et diasporas», Futuribles, no. 228 (février 1998), pp. 49-25.

27 Meyer J.B., Charum J., Bernal D., Gaillard J., Granés J., Leon J., Montenegro A., Morales A., Murcia C., Narvaez-Berthelemot N., Parrado L.S. et B. Schlemmer, 1997, «Turning Brain Drain into Brain Gain: the Colombian experience of the Diaspora Option», Science, Technology & Society (numéro spécial: The International Mobility of Brains). 2)2), pp. 315-285.

العودة ومساهمة الشتات فى بناء الكيان الفلسطيني عبر نقل المعرفة والخبرة

المقدمة

اعتبر الكثير من الأدبيات أن الهجرة القسرية شجعت على خَلْق شبكات عابرة للحدود القومية (Transnational Network). بناء عليه فالمتوقع من عملية السلام أن تبني الصلات الاقتصادية المحليةِ والدولية بعد مدة طويلة من فترة النزاع. واعتبر أنه باستخدام الروابط مع مجتمع الأصل ، ستساهم مجموعات شتاتية (Diasporic Communities) في إعادة تَشكيل الشبكات الاقتصادية الجديدة وظهورها. ولكن يبدو أن الخطاب السائد حول الشبكات الشتاتية قد آل نحو المغالاة، وفي بعض الأحيان إلى درجة أسطورية، حيث تم إهمال النظر إلى غياب التَشبيك أَو إلى الشبكات المزقة بفعل القيود الهيكلية التي سببتها عوامل مختلفة (مثل الإغلاقات وصعوبة التنقل بين الحدود الدولية وغياب الروابط الاجتماعية بعد الافتراق المطوّل، إلخ).

إن صعوبة عودة اللاجئين حتى الآن تجعلنا نفكر فيما إذا كان هناك إمكانية أن نتخيل مساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من دون عودته الفيزيائية. وبمقدورنا أيضاً أن نتساءل عن طبيعة العوامل والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تشجيع العودة والاستفادة من الخبرات؟ وهل تخص هذه الإجراءات بلد العودة، أو أنها عملية معقدة ينبغي أن تساهم فيها أيضاً الدول المضيفة وأن يكون هناك حل على مستوى كوكبي وعالمي؟ تهدف هذه الورقة إلى تناول دراسة «العودة» إلى الأراضي الفلسطينية منذ عملية السلام، ومساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من دون عودته الفيزيائية وعن طريق المعرفة والخبرة. وسأركز على تجربتين: الأولى أسسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو برنامج «نقل المعرفة عبر المغتربين» (Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals) المسمى "توكتن" (TOKTEN) بهدف استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى وطنهم الأم. والثانية تجربة أسستها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل شبكة إنترنتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين (Palestinian Scientists and Technologists Abroad)، وتسمى «باليستا» (PALESTA).

أولاً: العودة «الحقيقية»: أصناف اقتصادية-اجتماعية مختلفة

بعض أرقام هجرة العودة

هناك بعض الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة «العائدين» إلى الأرض الفلسطينية في فترة أوسلو. وكانت عودة هؤلاء قد اتخذت شكل تدفق جماعي بدلاً من عودة فردية مُنظَّمة أَو مُخَطَّط لها. وشهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين موجتين من العودة حتى الآن: الأولى بعد غزو العراق للكويت وطرد الفلسطينيين من الخليج، وخاصة من الكويت، والثانية بعد بدء عملية السلام، وهي الموجة الأكبر. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام إحصائية دقيقة للعائدين بعد اتفاق أوسلو، فإن لدينا فكرة عن العائدين بشكل عام، حيث قدم الباحثان مجدي المالكي وياسر شلبي دراسة إحصائية قيّمة عن العائدين إلى الأراضي

وقد شهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين موجتين من العودة حتى الآن: الأولى بعد غزو العراق للكويت وطرد الفلسطينيين من الخليج، والثانية بعد بدء عملية السلام، وهي الموجة الأكبر

د. سارى حنفي ، أستاذ بالجامعة الأمريكية بيروت
aub.edu.lb@sh41

الفلسطينية[1]. وبحسب التعداد السكاني الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ مجموع العائدين إلى الأراضي الفلسطينية ممن كان لهم مكان إقامة معتاد سابق في الخارج 267.355 شخصاً حتى نهاية العام 1997. ويشكل هؤلاء 10.5% من سكان الأراضي الفلسطينية وكانوا بالفعل ضمن التعداد العام للسكان لعام 1997. وكانت نسبة العائدين من الذكور (53.6%) أعلى قليلاً من نسبة الإناث (46%).

وقد شكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية 65.3% من إجمالي العائدين، واقتصرت على 34.7% من العائدين إلى قطاع غزة، وكانت نسبة العائدين المقيمين في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية أعلى من نسبة العائدين المقيمين في تجمعات حضرية في قطاع غزة، وبلغت 57.8% و42.2%، على التوالي. وكانت نسبة العائدين المقيمين في التجمعات الريفية في الضفة الغربية أعلى أيضاً من نسبة العائدين المقيمين في التجمعات الريفية في قطاع غزة، وبلغت 95.5 % و4.5%، على التوالي. في حين أن نسبة العائدين المقيمين في المخيمات في الضفة الغربية أقل بكثير من نسبة العائدين المقيمين في مخيمات قطاع غزة، وبلغت 21.3% و78.7% على التوالي[2]. ويقدر ساجي سلامة، المدير السابق لدائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أن عدد العائدين منذ اتفاق أوسلو هو على الأقل 200.000 نسمة، ويشمل العائدين رسمياً ولوحدهم، ومن بينهم 60.000 شخص بلا هويات (دخلوا كزائرين ولم يخرجوا). وطبقا للإحصاء السكاني في الضفة الغربية لعام 2007 ، هناك 5.3% (125,581) فرد ولد في الخارج من كامل عدد السكان الكليّ (2,350,583).

إنّ مساهمة الديمغرافي الفلسطينيّ إسماعيل لباد مهمة جدا (Lubbad, forthcoming) طبقا له، فقد أشارت بيانات تعداد السكان الفلسطينيّة في 1997 الى أن النسبة المئوية للأفراد الذين انتقلوا من خارج الأراضي الفلسطينيّة كانت 10.5 % السكان الكليّ (267,000 فرد)، بينما هذه النسبة المئوية، طبقا للمكتب المركزي للإحصاء في مسح عام 2006، إنخفضت إلى 7.7 %. ويعود السبب الرئيسي لهذا النقصان إلى الانتفاضة الثانية.

وحسب بلد العودة، دائما طبقا لإسماعيل لباد ، فإن نتائج مسح 2006 كان ثلث العائدين من الأردن وتليه من السعودية وإسرائيل والكويت (انظر الى الشكل 1).

وحسب المستوى التعليمي، فإن مستوىالعائدين كان أعلى من الفلسطينيين المحليين (12.6%) لديهم على الأقل شهادات بكالوريا مقابل 6.6 % (Lubbad, 2008b)

بلغ مجموع العائدين إلى الأراضي الفلسطينية ممن كان لهم مكان إقامة معتاد سابق في الخارج 267.355 شخصا حتى نهاية العام 1997. ويشكل هؤلاء 10.5% من سكان الأراضي الفلسطينية

وحسب المستوى التعليمي، فإن مستوىالعائدين هو أعلى من الفلسطينيين المحليين (12.6 % لديهم على الاقل شهادات بكالوريا مقابل 6.6 %)

الشكل 1: العائدون الفلسطينيّون حسب بلد الهجرة (2006)

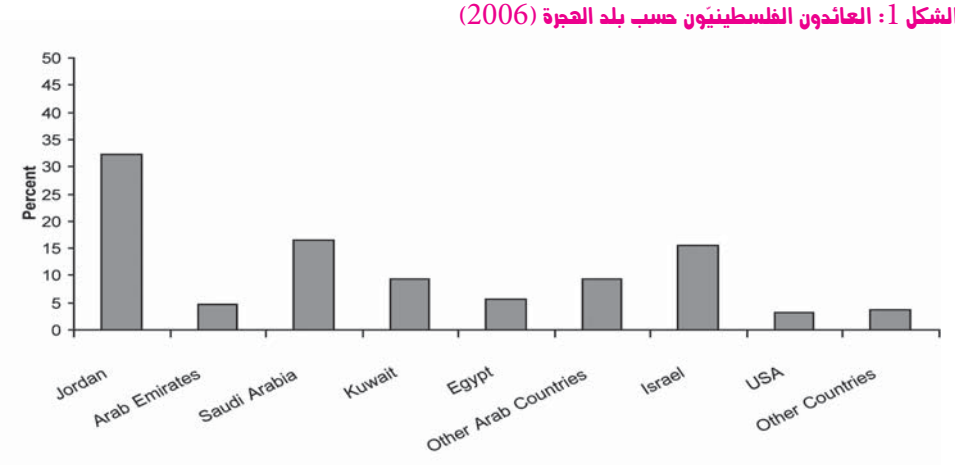

العائدون: الاندماج والتكيّف

طبقاً لبحث مركز «شمل»[3]، تحسنت حالة العائدين بعد عودتهم، بالرغم من أن طبيعة وظائفهم تغيّرت. ففي حين أن نصفهم كان قبل العودة يعمل كمستخدمين، ارتفعت النسبة بعد العودة إلى 80%. وصرح ثلاثة أرباع المستجوبين بأنهم راضون عن عملهم، بينما قال الباقون إن حالتهم الاقتصادية ساءت. هذه النسب المئوية يجب أن تُقرأ ضمن سياق عدم الاستقرار العام كنتيجة للانتفاضة. فثلث العائدين فقط تلقى مساعدات من أفراد العائلة، ويمكن أن يُعزى ذلك إما إلى قلة عدد الذين هم من أصول تابعة للضفة الغربية أو لقطاع غزة وإما إلى أن عائلاتهم كانت غير قادرة على تقديم المساعدة إليهم.

عموماً، أعلنت الأغلبية الكبيرة أنها راضية عن عودتها على الرغم مما واجهته من صعوبات. وقد تبين أن رضا الأكبر سنّاً أكبر من رضا الشباب. وكانت شكواهم مركزة على مستوى الخدمات الصحية، والإسكان، ونوعية التعليم. وما زال ثلثاهم يقطنون في شقق مستأجرة رغم مضي عشر سنوات على عودتهم.

ومع أن ثلثي المستجوبين قالوا إن توقّعاتهم بشأن «الوطن» مغايرة لما صادفوه، فإن ذلك لم يمنع أغلبيتهم الساحقة من حض الآخرين على المجيء إلى الأراضي الفلسطينية. هذا يعني أن هناك فهماً لما تعنيه فكرة «الوطن»، الوطن الذي لا يغدو مكاناً «طبيعياً» للعودة أو رمزاً للانتفاضة فحسب، وإنما يغدو أيضاً مكاناً مفيداً، فيه فرص عمل وتطور تكنولوجي وعلمي. وهو، وفقاً لتعبير العائدين، «بلد المصلحة والحب»، و«المأوى الأخير للناس بعد المنفى المُتعِب في البلدان التي لا تحترم حقوق اللاجئين».

وعلى الرغم من رضا العائدين على وجه العموم، فإن تجربة العودة كانت وستكون إشكالية. وقد قال البعض إن السكان المحليين لم يرحبوا بهم أو بدا أنهم لا يريدون عودتهم، وخصوصاً إلى الضفة الغربية. ورأى العائدون في العودة ميزة اقتصادية لكن اعتبروا التكيّف الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني صعباً. فقد أعلن أحد عائدي منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «هذا ليس الوطن الذي حلمتُ به، وهم ليسوا ناسي الذين اعتقدت أنني أنتمي إليهم». وقالت موظفة في السلطة الوطنية الفلسطينية: «نحن مختلفون في الثقافة ونمط التفكير». لذا فلا يمكننا الحديث عن مدن كوسموبوليتية في الضفة وهنا أنا أختلف مع ليزا تراكي و ريتا جقمان (2006)، اللتين احتفت برام الله وبفرادانيتها في المناطق الفلسطينية. فرام الله، بالنسبة إليّ، هي مكان إتروتوبي غير متجانس(heterotopic) قادر على جعل المجموعات المختلفة (السكان المحليون، العائدون من الشتات، مسؤولو السلطة الوطنية الفلسطينية، الطلاب، المفكرون، المهنيون...) علاوة على فضاءات عدة ومواقع متعارضة متعددة، تتجاور في مكان حقيقي واحد، ومن دون أي تفاعل فعلي.إن الجدل الدائر بشأن تصميم نصب تذكاري في وسط ساحة المنارة في مدينة رام الله، يكشف لنا الكثير. فمع أن سكان رام الله، في معظمهم، هم من المهاجرين المحليين والعائدين من الشتات واللاجئين، إلاّ إن بلدية رام الله رفضت التصميمات المعاصرة التي قدمها المعماريون، وأصرت على الاحتفاظ بتماثيل الأسود السبعة التي ترمز إلى العائلات السبع الكبيرة في رام الله التاريخية. إذاً، استثنائية رام الله مقارنة بمحيطها الريفي والمدينتَين الأخريين، ليست على هذا القدر الكبير من الاستثنائية. وهنا أفضّل استخدام تعبير «كوسموبوليتية مبتورة».

مع هذا، فقد وصف أكثر المستجوبين، خصوصاً في غزة، هجرة العودة بأنها مفيدة جداً، إذ تضمن زيادة سكانية، وخاصة نسبة المثقّفين المتعلّمين، ووجود ثقافات متعددة في فلسطين. وذكر أحدهم أن هجرة العودة أحيت القيم الإسلامية. ومن الغرابة أن البعض نظر إلى هجرة العودة في غزة ذات الازدحام الشديد على أنها طريقة لزيادة عدد السكان في الأراضي الفلسطينية، بينما لم يطرح سكان الضفة الغربية هذه الحجة.

طبقا لبحث مركز «شمل»، تحسنت حالة العائدين بعد عودتهم، بالرغم من أن طبيعة وظائفهم تغيّرت

ومع أن ثلثي المستجوبين قالوا إن توقعاتهم بشأن «الوطن» مغايرة لما صادفوه، فإن ذلك لم يمنع أغلبيتهم الساحقة من حض الآخرين على المجيء إلى الاراضي الفلسطينية

ولا يُعتبر المجتمع في الأراضي الفلسطينية مجتمعاً إدماجياً لا للعائدين ولا للاجئي المخيمات، وذلك لأنه مجتمع مشرذم، ولأن مدى الاندماج بين أعضائه لَيس خاضعاً للعوامل الاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني فقط بل هو خاضع لتلك العوامل على مستوى الشتات أيضاً. ولا يظهر أن اللاجئين في الأراضي الفلسطينية مندمجون في المجتمع ثقافياً واجتماعياً إلاّ حين يقيمون خارج المخيمات، حيث إن 40% منهم على الأقل متزوجون من عائلات من غير اللاجئين وفقاً للبحث الميداني للمركز الفلسطيني للسياسات والأبحاث المسحية[4]، بينما تتضاءل هذه النسبة عندما يتعلق الأمر بسكان المخيمات.

هجرة من الأرض الفلسطينيّة

يبدو الإضطراب السياسي الذي حدث أثناء الإنتفاضة الثانية قد أجبر العديد من رجال الأعمال والمهنيين لنقل مركز حياتهم الاقتصادي للخارج، وبمعنى آخر: إبقاء شقّتهم وعائلتهم وبعض أعمالهم في الأراضي الفلسطينيّة، فبحدود 100000 فلسطيني يعتقد بأنهم تركوا الضفة الغربية للأردن والدول الغربية منذ أواخر العام 2000 (Sletten وPederson، 2003: 31). طبقا لبعض المقابلات التي اجريتها، فان أولئك الذين هاجروا قد عانوا من الصراعات ذات الشدة المحدودة ولكن طويلة الأمد ولإسباب لها علاقة في منطقهم بوجودهم، أكثر مما هو نتيجة للصراع بنفسه. كلّ هذا يصوّر سهولة محتملة من ناحية اللاجئين الفلسطينيّين في المستقبل، أمّا لهجرة للخارج أو للعودة إلى فلسطين.

لقد أظهر مسح أجرى من قبل مركز دراسات التنمية على الأرض الفلسطينيّة في 2007 بأنّ 32% من المستجوبين أبدوا رغبتهم في الهجرة، عاكسا زيادة عن السنوات الماضية. و هناك نسبة 44 % من الشباب بين 18-29 سنة تفضّل الهجرة إذا سنحت الفرصة. إنّ أغلبية هؤلاء هم من الذكور العازبين». (Lubbad، 2008) وحسب المستوى التعليمي، تظهر بيانات نفس إستطلاع الرأي بأنّ أولئك ذوي المستوى العلمي الأحسن لديهم أكثر رغبة للهجرة من الآخرين: 36% للأشخاص الحاصلين على الشهادة الثانوية أو أعلى. تظهر البيانات أيضا بأنّ العازبين كانوا المجموعة الأكثر رغبة للهجرة: حوالي 54.1% من الأشخاص الراغبين للهجرة و15 % للمطلّقين والأرامل. (Lubbad، 2008 b)

وليس من نافلة القول أن إحصاء سكان الضفة الغربية لعام 2007 قد أثبت إيجابية نسبة الهجرة الصافية التي حدثت، بالأضافة إلى نقصان في معدلات الخصوبة. وهذا يصحح التوقعات السابقة التي تصورت أن عدد سكان الضفة الغربية سوف يتضاعف في 23 سنة. الآن طبقا لإحصاء السكان هذا سيحدث في 27 سنة. (لؤي شبانة، بيان صحفي لمركز الإحصاء الفلسطيني، 12 أغسطس/آب 2008)

هجرة المهنيين

إن ماذكرناه حتى الآن توصيف عام لجميع الفئات الاقتصادية الاجتماعية من العائدين الفلسطينيين. وفي المقابل تشكل فئة المهنيين والطبقات الاجتماعية العليا حالة أكثر تعقيداً، وذلك كون منطق تحركاتهم يتعلق بالمستويات المحليّة والعالمية. وقد ازداد في العقود الثلاثة الأخيرة، وعلى المستوى الكوكبي، حجم هجرة العلماء والمهنيين، القسرية منها والطوعية. وفي الحالة الفلسطينية، يجب النظر إلى مثل هذه الحركة ضمن سياق النزوح الجماعي للفلسطينيين منذ النكبة عام 1948، ولكن هناك موجات أخرى ذات دوافع اقتصادية. ولسوء الحظ، لعله لا يُعقل تخمين حجم المهنيين الفلسطينيين لعدم توفر البيانات في العديد من مناطق الشتات الفلسطيني، وبشكل رئيسي في الخليج والولايات المتحدة وكندا وأوروبا، علماً بأن هناك بعض المؤشرات في ما يتعلق بأوروبا.

تتكون الجاليات في أوروبا (وخاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا) من طلاب قرروا البقاء بعد نهاية دراساتهم. إضافة إلى ذلك، فإن هناك تدفقات مهمة وحديثة ترجع إلى بداية الثمانينيات، ولاسيما اعتباراً من عام 1982، إذ هاجر آلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول الاسكندينافية، قادمين بوجه أساسي من لبنان الذي أنهكه الاحتلال

لقد أظهر مسح قد أجرى من قبل مركز دراسات التنمية على الأرض الفلسطينيّة في 2007 بأنّ «32 % من المستجوبين أبدوا رغبتهم في الهجرة، عاكسا زيادة عن السنوات الماضية. و هناك 44 % من الشباب بين 18-29 سنة و36% للأشخاص الحاصلين على الشهادة الثانوية أو أعلى قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إن توفرت الفرصة.

الإسرائيلي ومجزرة صبرا وشاتيلا آنذاك، ولم تكن بين هؤلاء اللاجئين، باستثناء مجموعة قليلة منهم، أي كفاءات علمية أو مهنية. وبسبب ضعف هذه الكفاءات ومشاكل اللغة، فقد أجبروا على القيام بأعمال ثانوية، وكان اندماجهم في سوق العمالة محدوداً جداً. وكما ذكر بعض الذين قابلناهم، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الجالية تعيش على المعونات الحكومية، وذلك بعد مرور حوالي عشرين عاما على إقامتهم في الدنمارك والسويد والنرويج. كل ذلك أفقد هؤلاء المهاجرين الأمل، وجعل حياتهم شكلاً من أشكال التقاعد المبكر. وكما يقول أحد اللاجئين المقيمين في الدنمارك: «في هذه البلاد، نحن نموت ببطء، في حين أنه لو لم نهاجر من لبنان لكان مصيرنا فيه الموت السريع[5].

بالإضافة إلى الحرب اللبنانية، كانت الانتفاضة الأولى حدثاً آخر أجبرت السلطات الألمانية بوجه خاص على قبول اللاجئين الفلسطينيين، فنجد في برلين جالية مهمة قادمة من غزة[6]. وفي حين أن هجرة الفلسطينيين إلى الدول الاسكندينافية شملت أرباب أسر هم متوسط أعمارهم نسبياً (في عقدهم الرابع أو أكثر)، فإن أمثالهم في ألمانيا تميزوا بفتوتهم وصغر أعمارهم. هذا وقد أصبح هؤلاء المهاجرون في ألمانيا عمالاً لكن بعضهم حصل على بعض الشهادات الجامعية والمهنية، فتحول إلى عمال ذوي كفاءة ومهنيين متميزين.

لقد كان لحربي الخليج الأولى والثانية دوراً حاسم في دفع بعض الفلسطينيين إلى الهجرة إلى فرنسا وبريطانيا. وبما أن جامعات هذه الدول احتضنت الجيل الثاني من فلسطيني الخليج، فقد سهل ذلك على آبائهم المجيء والإقامة مع أولادهم. وهكذا، استقبلت بريطانيا دفعة مهمة من الفلسطينيين بعد حرب الخليج الثانية. ويتميز هؤلاء بوضعهم المالي الجيد نسبياً، وبامتهانهم أعمالاً حرة.

وطبقا لقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي OECD- 2000، فإن هناك 16,168 ولدوا في فلسطين ويقيمون في بلدان المنظمة OCED (بلدان أوروبا الغربية بالأضافة إلى أمريكا الشمالية وأستراليا وكندا)، منهم 9584 مواطنين و3894 أجانب (2690 غير معرفين). (انظر الى الجدول 1) نحن لا نعرف كم منهم مهنيين لكن من المحتمل جدا أن اعظمهم هم من هذه الفئة.

وحسب تقديرات عباس شبلاق فإن عدد أفراد الجاليات الفلسطينية في بلاد المجموعة الأوربية 150.000 شخص، مستنداً في هذا التقدير إلى معطيات مختلفة، منها مسح قامت به «فافو» (FAFO) عام 2003 وقدرت أن لكل واحد من عشرة فلسطينيين في لبنان قريباً من الدرجة الأولى في أوروبا[7]. لنتناول الآن ما أسميه العودة الافتراضية (Virtual Return).

ثانياً: نمط «العودة» الافتراضية

لقد أكدت الأدبيات أن للدول النامية سياستين محتملتين للاستفادة من جالياتها المهنية والعلمية المغتربة، إمّا من خلال سياسة العودة إلى الوطن (خيار العودة)، وإما من خلال سياسة التعبئة والاتصال البعيد عن طريق البرامج الثقافية والتقنية والعلمية في بلد الأصل (خيار الشتات). إن صعوبة إيجاد الآليات لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية أدت إلى بروز أشكال جديدة للعودة أسمّيها العودة الافتراضية ، حيث شكل الفضاء الافتراضي (Cyberspace) مخرجاً لهذا المأزق باستخدام بشكل أساسي الإنترنت. على الرغم من ذلك، فقد استُخدمت هاتان السياستان في الأراضي الفلسطينية من خلال برنامجين: «توكتن» و«باليستا».

ثالثاً: برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين: محاولة كسب موقت للأدمغة؟

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشروع نقل المعرفة عبر المغتربين- "توكتن"، وجرى تطبيق البرنامج في السنوات العشرين الماضية في حوالى ثلاثين دولة مختلفة بهدف استقدام خبرات العلماء والتكنولوجيين في الشتات إلى وطنهم الأم. في البداية، كان حافز «توكتن» كسب الأدمغة (Brain Gain)

أدت صعوبة إيجاد الآليات لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الاراضي الفلسطينية إلى بروز أشكال جديدة للعودة أسمّيها العودة الافتراضية ، حيث شكل الفضاء الافتراضي مخرجا لهذا المأزق باستخدام بشكل أساسي الإنترنت.

الجدول 1: فلسطينيّ المولد الذين يقطنون في بلدان OCED (2007)

الدولة	برتغال	تشيك	نرويج	بلجيكا	لكسمبورغ	النمسا	استراليا	هولندا	نيوزيلاندا	اليونان	أسبانيا	إيطاليا	تركيا	فرنسا	سويسرا	كندا	بريطانيا	السويد
المواطنون	1	31	45	17		229	2406	281		172	177	81	280	417	125	4460		862
الاجانب	5	44	3	30	10	88	226	95		224	160	194	459	349	186	1175		646
غير معرف		1		6		6	52		123								2483	
المجموع	6	76	48	53	10	323	2684	376	123	396	337	275	739	766	311	5635	2483	1508

Source: OCED database

التي هاجرت إلى الدول المتطورة. هذا وقد بنى هذا البرنامج قواعد بيانات تشمل معلومات عن الخبراء الوطنيين في الشتات. ومنذ التسعينيات ساهم أكثر من 4000 خبير في وطنهم الأصل، وذلك عن طريق مهمات امتدت من شهر واحد إلى ستة أشهر. وقد استفادت من استشاراتهم الحكومات وأيضاً القطاع الخاص، بما فيه الجامعات والقطاع الأهلي. وبذلك تُعتبر فكرة «توكتن» واحدة من الآليات الدولية التي لها دور في الاستفادة من الأدمغة المهاجرة من الدول النامية. وقد شجعت هذه الآلية البعض على العودة إلى هذه الدول والإقامة فيها بصورة نهائية.

ويعتبر برنامج «توكتن» من البرامج الناجحة في الأراضي الفلسطينية، إذ ساهم منذ إنشائه وحتى بداية عام 2008 في استقدام أكثر من 220 خبيراً فلسطينياً. فعلى سبيل المثال، ساعد مستشارو «توكتن» الفلسطينيين على إنشاء وحدة علاج كلوي في الضفة الغربية، وعلى تطوير خطط وطنية للتنمية. وقد استُخدمت كفاءات «توكتن» لإدخال تقنيات الأتمتة (Automatisation) وتنظيم وبرمجة للمؤسسات الفلسطينية الناشئة، وكذلك في تخطيط المدن. كما ساهم المستشارون في ربط الجامعات الفلسطينية. واستفاد القطاع الثقافي من خبرتهم في مجالات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، والمحافظة على التراث والثقافة في مشروع بيت لحم 2000. كما يمكننا أن نذكر مساهمة مجموعة من الخبرات الفلسطينية في بناء مطار غزة الدولي، إذ بقي منهم تسعة، وهم يشكلون حالياً العمود الفقري لإدارة عمليات المطار[8].

وتتوزع أماكن إقامة الخبراء القادمين من طريق «توكتن» على مجموعة دول، لعل أهمها الأردن، إذ جاء منها 37 %من المستشارين. ويعود ذلك إلى الروابط المتينة بين ضفتي نهر الأردن، ويعود أيضاً إلى الأزمة الاقتصادية التي يعانيها الأردن والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على خريجي الجامعات. كما تبلغ نسبة الخبراء الآتين من الولايات المتحدة الأمريكية 33%، إذ تقيم هناك جالية مرتبطة بأصول ترجع إلى الضفة الغربية وغزة. ورغم القرب النسبي للقارة الأوروبية، فقد جاءت منها نسبة صغيرة من الخبراء (17%). أخيراً جاء من دول الخليج 5 % من الخبراء ، وترجع قلة العدد هنا إلى وجود فرص عمل في هذه الدول تنافس كثيراً تلك المتاحة في فلسطين. (انظر الجدول الرقم (7-1)).

هذا، ولا يمكن تقويم نجاح برنامج «توكتن» بحجم الطلب من داخل المؤسسات الفلسطينية ورضاها عن عمل المستشارين وحسب، إنما بدوره في إعطاء الخبراء الفرصة للإقامة لأجل طويل في البلد الأصل. وبحسب بحثنا الميداني، فقد تبين أن حوالى 34 خبيراً من أصل 160 ، أي بنسبة 21 في المئة، ما زالوا يعيشون في الأراضي الفلسطينية، وأغلب هؤلاء هم ممن عاد من الأردن والولايات المتحدة، فهما الدولتان اللتان حافظتا فيهما الجاليات الفلسطينية على علاقات وطيدة مع الأهل في الضفة الغربية وغزة. وتعتبر هذه النسبة عالية لدولة كفلسطين، إذ الحالة الاقتصادية والسياسية فيها ما زالت غير مستقرة (انظر الجدول رقم (7-2)). وللمقارنة مع

يعتبر برنامج «توكتن» من البرامج الناجحة في الأراضي الفلسطينية، إذ ساهم منذ إنشائه وحتى بداية عام 2008 في استقدام أكثر من 220 خبيراً فلسطينياً. فعلى سبيل المثال، ساعد مستشارو «توكتن» الفلسطينيين على إنشاء وحدة علاج كلوي في الضفة الغربية، وعلى تطوير خطط وطنية للتنمية في تخطيط المدن وفي ربط الجامعات الفلسطينية وفي بناء مطار غزة الدولي

وتتوزع أماكن إقامة الخبراء القادمين عن طريق «توكتن» على مجموعة دول منها 37 %من المستشارين من الأردن و33% من الولايات المتحدة الأمريكية و5% من دول الخليج

الجدول الرقم (7-1) توزع خبراء «توكتن» بحسب دولة الإقامة

الدولة	نسبة الخبراء من العدد الكلي بالمئة
الأردن	37
الإمارات العربية المتحدة	3
العربية السعودية	2
الولايات المتحدة	27
كندا	6
فرنسا	8
ألمانيا	5
المملكة المتحدة	4
دول أخرى	8

الجدول الرقم (7-2) : توزع الخبراء العائدين بعد إنعاشهم معهتهم في فلسطين

الدولة	عدد الخبراء العائدين
الأردن	15
الولايات المتحدة	12
المملكة المتحدة	2
كندا	1
الإمارات العربية المتحدة	1
فرنسا	2
العربية السعودية	1
المجموع	34

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لبنان، البلد الذي يستقبل المهاجرين برحابة صدر ويقدم لهم للتو إقامات (وهذه نقطة مهمة بالمقارنة مع الجالية الفلسطينية)، فإن نسبة 16%فقط من خبراء «توكتن» عادوا للإقامة في لبنان (6 خبراء من أصل 36)[9].

وعلى الرغم من أهمية برنامج «توكتن»، فإن تأثيره محدود بطبيعته، فهو لا يستطيع أن يستقدم إلا عدداً محدوداً وصغيراً من فلسطينيي الخارج، في وقت يحتاج بناء الكيان الفلسطيني فيه إلى جهود شرائح مهمة ومتنوعة من الشتات. كما يمكن أن نجد بعض النقاط الضعيفة التي تتعلق بآلية عمل هذا المشروع. فالجهة التي استفادت من الخبرات اقتصرت بوجه أساسي على الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، على حساب القطاعين الأهلي والخاص. أما فيما يتعلق باختيار المرشحين من الخبراء، فليس هناك قاعدة بيانات ذات معنى تحمل معلومات عنهم، بحيث توسع دائرة الاختيارات. وعلى الرغم من أن «باليستا» قد بدأت بالقيام بهذه المهمة (كما سنرى لاحقاً)، فإن الاختيارات مازالت محدودة.

وقد لوحظ أن الفترة ما بين الطلب الذي تقدمه إحدى المؤسسات الفلسطينية للحصول على خبير من «توكتن» وقدوم هذا الخبير قد تطول في أحيان كثيرة. وهذا ناجم عن عدم وجود آلية للاتصال المباشر عن طريق الإنترنت أو غير ذلك بين الجهات الثلاث المعنية (المؤسسة المستفيدة والخبير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وأخيراً يمكن القول إن استقدام الخبير الفلسطيني حل مشكلة ارتياب المجتمع المحلي من الخبير الدولي الذي نظر إليه غالبا بعين الشك بسبب عدم خبرته بالسياق المحلي وعدم معرفته للغة والعادات والتقاليد المحلية. لكن ذلك لا يعني مطلقاً عدم ظهور بعض الحساسيات تجاه خبراء «توكتن» الفلسطينيين ، وخاصة عندما يشعر هؤلاء بعدم كفاءة الخبير المحلي، في الوقت الذي يتقاضى راتباً شهرياً يتجاوز ثلاثة إلى أربعة أضعاف راتب الموظف المحلي الذي لديه الشهادات نفسها. هذا وقد ظهرت بعض حالات الاستياء التي بلغت أوجها عندما قامت المؤسسة المستفيدة بطلب خبير من «توكتن» لعمل معين، لا لأن الخبراء المحليين لا يستطيعون القيام بذلك العمل ، وإنما لعدم قدرة هذه المؤسسة على توظيف خبراء جدد، وهو ما جعلها تلجأ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب موظف منه لا يكلف المؤسسة شيئاً.

أخيراً يطرح برنامج «توكتن» من جديد إشكالية هجرة العقول، وما إذا كان يمكن حلها على مستوى الدولة الوطنية (Nation-state). ففي عصر العولمة، أصبحت الخبرات تخضع، مثلها مثل العمالة، لمنطق السوق العالمية من عرض وطلب. في هذه الحالة يصعب على الدول النامية أن تنافس الدول الصناعية، إذ تقدم الأخيرة لهذه العقول أجوراً قد تتضاعف ثلاثين مرة عما يحصله هؤلاء الخبراء في

نجد بعض النقاط الضعيفة التي تتعلق بآلية عمل هذا المشروع "توكتن" فيما يتعلق باختيار المرشحين من الخبراء، فليس هناك قاعدة بيانات ذات معنى تحمل معلومات عنهم، بحيث توسع دائرة الاختيارات

بلدهم الأم. وهنا يقدم برنامج «توكتن» آلية تعوض بها الدول الغربية الممولة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول النامية التي فقدت أبناءها بحكم الهجرة. وإذا كان «توكتن» هو الآلية المؤسسية الكوكبية الأكثر نجاحاً لاجتذاب المهاجرين من الشتات إلى الوطن الأم، فإنه ليس الآلية الوحيدة، إذ تسمح بعض الحكومات الغربية لخبرائها ذوي الأصول الأجنبية بمساعدة بعض مؤسسات وطنهم الأم. ففي هذا الإطار موّلت الحكومة الألمانية بعثتين لوفدين طبيين مؤلفين من أربعة فلسطينيين ألمان. وقد أدت هاتان البعثتان إلى تشجيع طبيين على الإقامة في فلسطين بعد انتهاء فترة انتدابهما.

رابعاً: شبكة "باليستا"

إضافة إلى «توكتن»، يعتبر مشروع "باليستا"[10] (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات) المشروع الأكثر طموحاً لخلق روابط بين فلسطينيي الشتات وبلدهم الأصلي[11]. ويهدف هذا المشروع، الذي تأسس في منتصف عام 1998، إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهنيين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين. وتتضمن شبكة «باليستا» قاعدة بيانات عن علماء ومهندسين ومهنيين فلسطينيين في الشتات. وتعتمد هذه الشبكة على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش آمنة بين المشتركين لتقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في موضوعات تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين.

حدد المؤسسون[12] أهداف هذه الشبكة على الشكل التالي: أولاً، إبقاء الفلسطينيين في الشتات على اطلاع دائم بأخبار التنمية وبرامجها في فلسطين، وذلك فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، حتى يكونوا على استعداد للمساهمة الكاملة والفعالة في هذه الموضوعات حينما يطلب منهم الحضور إلى فلسطين. ثانياً، إشراك العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات في المناقشات الجادة التي تتناول المشاكل العلمية والتكنولوجية التي تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. ثالثاً، الحصول على مساعدة هؤلاء المغتربين في تحديد مشاريع جديدة، والبدء بها لتساهم في دفع الاقتصاد الفلسطيني وتحريكه. وأخيراً، استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى الوطن عبر برامج المساعدة الفنية مثل برنامج «توكتن».

ولقد طمحت "باليستا" إلى التحول إلى أداة طليعية لمساعدة متخذي القرار الفلسطيني والقطاع الخاص والأهلي، للاستفادة من الخبرات الشتاتية. ولكن هل تحولت «باليستا» إلى هذه الأداة وحققت أهدافها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه[13].

يحتوي بنك معلومات «باليستا» على 1200 اسم، ومعلومات عن خبراء فلسطينيين في الشتات، منهم الثلث فقط أعضاء فعالين في شبكة «باليستا». ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: أن جزءاً منهم ليس لديه بريد إلكتروني، أو أن «باليستا» لم تحصل عليه، وبما أنها شبكة إنترنتية، فإنها تحاول الاتصال بهم بالطرق الأخرى.

وتتلخص مهام «باليستا» بأنها فتحت حلقات نقاش إلكترونية قطاعية عبرها[14]، إذ يحاول خبراء الشتات تقديم حلول للمشاكل التنموية التي تتعرض لها فلسطين. وتقوم «باليستا» بنشر نتائج هذه الحلقات على المعنيين في داخل الأراضي الفلسطينية. ولم تطرح «باليستا»، بعد مرور سنتين على إنشائها، قضايا كثيرة، ولكن يمكن أن نذكر بعضاً من الموضوعات التي بدت مفيدة (بحسب ما ذكره المستفيدون) وهي مشروع إنشاء مختبر ميكرونسيجي (Microfabric) في فلسطين، ومعالجة المياه المالحة الناجمة عن الصناعات النسيجية، وتشجيع إنشاء الأبنية وتصميمها، آخذين في الاعتبار مقاومتها للزلزال، وإنشاء مجلة للعلم والهندسة. كما قدمت «باليستا» خدمة لخبراء الشتات بنشر إعلانات عن عمل في داخل الأراضي الفلسطينية[15].

1- من هم أعضاء شبكة «باليستا»؟

بعد مرور سنة ونصف السنة على بدء عمل

إضافة إلى «توكتن»، يعتبر مشروع "باليستا" (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات) المشروع الأكثر طموحا لخلق روابط بين فلسطينيي الشتات وبلدهم الأصلي، ويهدف إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهنيين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين

يحتوي بنك معلومات «باليستا» على 1200 اسم، ومعلومات عن خبراء فلسطينيين في الشتات وتتلخص مهام «باليستا» بأنها فتحت حلقات نقاش إلكترونية قطاعية عبرها

«باليستا»، قامت الإدارة بوضع استمارة وجهتها إلى أعضائها، طارحة عليهم مجموعة أسئلة تتعلق برأيهم في طريقة عمل فلسفة «باليستا». وقد قام بملء هذه الاستمارة 60 عضواً (ما يعادل 18.4% من مجموع من أرسلت إليهم الاستمارات إلكترونياً). وتتجلى أهمية هذه الاستمارة، بالإضافة إلى التعبير عن الرأى في هذه الشبكة، في أنها تعطينا لأول مرة صورة مقطعية عن الأعضاء الفاعلين في هذه الشبكة، بما في ذلك العمر، ومكان الإقامة و الخبرات الأكاديمية. يتوزع أعضاء الشبكة بوجه أساسي على الدول الغربية، حيث تحظى الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصة الأسد بوجود 65 %من مجموع أعضاء «باليستا» و تكتفي أوروبا بـ 17في المئة. و للمفارقة، فهذا يعني أن القرب الجغرافي لم يؤد دوراً في استقطاب العضوية، في حين قامت عوامل أخرى بتأدية هذا الدور، بما فيها : كبر حجم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، طبيعة أصولها التي تعود إلى الضفة الغربية وغزة، سهولة التعامل مع شبكة تقتصر الاتصالات فيها على اللغة الإنكليزية فقط.

والمفارقة الجغرافية تنطبق أيضاً على الدول العربية، فهناك نسبة 4% من الخبرات موجودة في هذه الدول ومتوزعة بالتساوي بين الأردن ودول الخليج. وعلى الرغم من وجود جالية متعلمة وتتمتع بخبرات مهمة في كثير من الدول العربية، فإن لدى إدارة «باليستا»، كما لدى دوائر أخرى في فلسطين تتعامل مع الشتات، فكرة مفادها أن المجموعة المستهدفة من الخبرات هي الدول الغربية فقط.

ويعتبر أعضاء شبكة «باليستا» من الجيل الشبابي، فهناك 37% منهم يندرجون في شريحة ما بين 30-39 سنة، و30 %منهم ما بين 20-29 سنة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لعمر أعضاء «باليستا»، فإن أغلبهم يحملون شهادات عليا : 41%دكتوراه و 15% ماجستير. ولعل ما يثير الانتباه أيضاً، هو أن المرأة لم تشارك كثيرا في شبكة «باليستا»، إذ بلغت نسبة تمثيلها 7 %فقط من مجمل أعضاء الشبكة. وبعد سنتين من إنشاء «باليستا»، كانت النتائج محدودة ولا تتناسب مطلقاً مع المطامح، و يمكن أن يعزى هذا إلى مجموعة عوامل تتعلق بفلسفة مشروع «باليستا» و إدارته. ويمكن أن نقتصر هنا على نقطتين مهمتين: المركزية في الإدارة وطريقة عمل «باليستا» كمؤسسة وليس كشبكة.

2- مركزية الإدارة: إشكالية ديمقراطية الشبكة

لقد تبنت إدارة «باليستا» مبدأ مركزية العمل، إذ تولت هذه الإدارة أغلب حلقات النقاش الإلكترونية، وتأخرت في تعيين منسقين للقطاعات (Moderators) من خارج الإدارة. وقد أضعفت هذه المركزية كثيرا من قوة انطلاقة «باليستا». فكان لا بد من الانتظار سنة ونصف السنة حتى تبادر الإدارة إلى تعيين مسؤولين، ولكن على الرغم من ذلك لم تنجح التجربة كثيراً، وذلك ليس بسبب المركزية وإنما لأن «باليستا» لم تستطع أن تعمل بالتعاون مع بقية المؤسسات الفلسطينية، من وزارات وغيرها. فقد كانت هناك أزمة ثقة ناجمة عن إغلاق باب الاستفادة من بنك المعلومات من قبل الوزارات الأخرى مباشرة، ومن دون العودة إلى إدارة «باليستا». وهكذا فإذا استطاعت شبكة «باليستا» أن تكون جزءاً من فضاء الشتات، فهي لم تبذل جهوداً كافية في الداخل. وهذا هو الشرط الأساسي لخلق مجالات التعاون والربط فيما بين الخارج والداخل. ولعل الإشكال في طريقة إدارة «باليستا» قد خلق أيضاً أزمة ثقة لدى أعضائها في الشتات، و تجلى ذلك في أزمة حوار نشأت بين أعضاء «باليستا» وإدارتها في منتصف سنة 1999، فقد تساءلت الإدارة وبعض الأعضاء عن «من يملك هذه الشبكة». وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن إدارة «باليستا» تقوم بتسلم الرسائل الإلكترونية من الأعضاء وتحررها قبل حذف الأخطاء الإملائية، والأهم من ذلك هو حذف عناوين المرسلين الإلكترونية.

وعلى الرغم من أن إدارة «باليستا» لم تقم مطلقا بتغيير مضمون الرسائل، وهي التي تلقت رسائل في غاية النقد لها وللسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد

4% من الخبرات الموجودة بالبلدان العربية موزعة بالتساوي بين الاردن ودول الخليج

أعضاء شبكة «باليستا» من الجيل الشبابي، فهناك 37% منهم يندرجون في شريحة ما بين 30 - 39 سنة، و30 %منهم ما بين 20 - 29 سنة أغلبهم يحملون شهادات عليا : 41% دكتوراه و 15% ماجستير

أبدى بعض الأعضاء حساسية شديدة تجاه موضوع بدا لهم ما يشبه «رقابة» على الرسائل ، وشعروا بما تراءى لهم أن الإدارات الفلسطينية في الداخل ستعيد تاريخ النخبة السياسية الحاكمة التي حجزت حرية تعبيرهم.

3- «باليستا» مؤسسة أم شبكة؟

على الرغم من تصميم «باليستا» لتكون شبكة، لكنها في الحقيقة عملت وكأنها مؤسسة. وقد أدى حذف عنوان البريد الإلكتروني لمرسلي الرسائل الإلكترونية إلى استحالة أن يستطيع أعضاء «باليستا» المشاركون في نقاش الاتصال فيما بينهم من دون الرجوع إلى مسؤول الحلقة النقاشية، مما طرح مفارقة في العلاقات بين شبكة تريد لنفسها أن تكون عبر قومية وبين الخطاب والفلسفة الكامنة وراءه، والتي جعلت هذه الشبكة محددة جغرافياً ومن حيث بلد الأصل محددة جغرافياً لأنه يجب على فلسطينيي الشتات أن يكونوا متصلين فقط مع المركز ولا يستطيع طرف الاتصال مع الآخر من دون المرور عبر المركز، ومحددة من حيث الأصل لأن هناك مشكلة حول تعريف من هو الفلسطيني، وفيما إذا كان هناك إمكانية للعرب للانتماء إلى شبكة «باليستا»، مدفوعين برغبة المساهمة في بناء الكيان الفلسطيني. وأخيراً كيف يمكن الفصل بين من هو فلسطيني ومن هو أردني؟

وإنـي أعتقد أن هـذه النقطة هـي الإشكال الرئيسي في «باليستا»، من حيث أنها مقترحة كشبكة لكنها تمارس عملها باعتبارها مؤسسة هرمية، إذ تتم الاتصالات عبر المركز فقط. ويخفي هذا المفهوم إشكالاً حقيقياً: فكيف يمكن أن يتصل فلسطينيو الخـارج مع المركز من دون أن يكونوا متصلين بعضهم ببعض أولاً ضمن جالياتهم. وهذا يتطلب أن يقوم أعضاء «باليستا» بمعرفة بعضهم والاتصال فيما بينهم، وخاصة ضمن إطار الجالية الواحدة من دون المرور بالمركز. هل يمكن أن نعزو فلسفة «باليستا» إلى أن مركز الثقل، الذي هو الأراضي الفلسطينية المتهمة بالضعف، يحاول الدفاع عن نفسه، بغرض جعل الاتصالات كلها تمر عبره؟ وهل يمكن أن نعتبر أن الشتات بطلبه إجراء الاتصالات فيما بينه هو نوع من أنواع المقاومة للحفاظ على هوية شتاتية، ليست بالضرورة مكافئة للهوية الوطنية؟ أو على الأقل هل يحاول الشتات الاعتماد على نفسه في تنظيم جالياته وعلاقاته؟ هذه الأسئلة لا تتطلب بالضرورة الإجابة، فهي إيحائية. ولكن يمكننا أن نقول بوجه عام، متجاوزين تجربة «باليستا»، إن التكنولوجيات الحديثة المعتمدة على الإنـترنـت سمحت وسهلت إمكانيات اتصال الشتات (أي شتات) بعضه ببعض من دون الحاجة إلى مركز ثقل (الوطن الأم) أو منظمة مركزية. إن التحديد الجغرافي لمركز الثقل بالغ الأهمية وذلك لما له من دور في تفعيل شبكات معينه أو خاصة عن طرق التواصل الحسي وتفعيل الروابط العائلية والقروية الكفيلة بخلق مبادلات ومشاركات اقتصادية.

إن التكنولوجيات الحديثة المعتمدة على الإنترنت سمحت وسهلت إمكانيات اتصال الشتات (أي شتات) بعضه ببعض من دون الحاجة إلى مركز ثقل (الوطن الأم) أو منظمة مركزية. إن التحديد الجغرافي لمركز الثقل بالغ الأهمية وذلك لما له من دور في تفعيل شبكات معينه أو خاصة عن طرق التواصل الحسي وتفعيل الروابط العائلية والقروية الكفيلة بخلق مبادلات ومشاركات اقتصادية.

أخـيراً، ينبغي القول إنه على الرغم من هذه الانتقادات التي نوجهها إلى فلسفة شبكة «باليستا»، فهذا لا يمنع اعتباره مشروعاً مهماً وبالغ الحيوية. ولعل التغيير الذي حصل في هذه الفلسفة في الأشهر القليلة السابقة وأخذ في الاعتبار أهمية اللامركزية والسماح للأعضاء بالاتصال فيما بينهم من دون المرور بالمركز، إنما يدل على مستقبل واعد. ولكن لابد أن نذكر أن فعالية هذه الطرق الاتصالية محدود القدرة على تفعيل مستوى عال من العلاقات الاجتماعية إذا ما رافقتها إجراءات أخرى.

4- الناتج وحدود «باليستا»

تَكشف تجربة «باليستا» عن الأهمية المتزايدة لشبكات الشتات العلمية الفلسطينية. لقد خلقت الشبكة، عَلى نَحو محدود، فضاء اجتماعياً ملموساً ولد نوعاً من الوعي الجماعيَ لجالية مغتربين علمية مبعثرة حول العالم. إن الاتصال عبر «باليستا»، أو الشبكات الأخرى، قد سمح بالتعريف المتبادل للفاعلين والتفكير في العلاقات والمصالح المشتركة بشكل طوعي. ولكن للمجموعات الافتراضية حدوداً لم يعيها دائماً القائمون عليها، فكما يَقترح ويلسون، فقد تم «اختزال

تعقيدات التواصل الإنسانيَ إلى مستوى تعاملات أحادية البعد، وتم فَصل الإنترنت عن المسؤوليات السياسية والاجتماعية لبيئة الفضاءِ الحقيقية»[16]. وبذلك تتحول تقنيات الإعلام الجديد ذاتها، مثل الإنترنت، حسب جان بودغيار، إلى «مجرّد شاشة لاستيعاب البيانات»[17]. فلَيس الإنترنت دواء حاسماً لقلة العلاقات الشخصية المباشرة بين فلسطينيي الشتات. ولعل تأثير «باليستا» الضعيف بشكل عام هو ما يعكس اعتماداً أكثر من اللازم على المقاربة التكنولوجية، إذ إن العلاقات أُسندت بشكل رئيسي إلى التبادلِ الإلكترونيَ، وقلت أشكال الاتصال الفعليَ أو المشاريع الحسية المنطلقة عن طريق الشبكة. وكما لاحظ هايدغر، فإن ليس كل وظيفة تُنتج نشاطاً بالضرورة: «كل شيء يشتغل. هذا بالضبط ما هو غريب جداً، إذ إن ملء الوقت هذا يقودنا بشكل حثيث إلى أن نشتغل أكثر»[18] . وفي حين أن شبكة «باليستا» تشتغل على مستوى الربطِ الإلكترونيَ، بإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني يومياً، فهي لا تولّد نشاطاً بالضرورة، إذ يظهر أن هناك حداً أدنى من اتصالات مباشرة لا غنى عنها لتَوليد نشاط ذي معنى.

علاوة على ذلك، يجب ألاّ تقتصر الاتصالات على التقدم التقني؛ فـ«التقدم لا يعمل بمعزل عن التغيرات الثقافية والاجتماعية. هناك بالتأكيد الخطر الذي يعطي الربطَ الإلكتروني تفوقاً على التقنية، مما يؤدي إلى استخدام ذرائعي للاتصالات. في مثل هذا السياقِ سيكون التَمييز بين القيمة الملازمة ومصالح الفاعلين صعباً. لا يمكن أن يتحلل تأثير تقنية الاتصالات الجديدة من دون موضعتها في إطار المجتمع وجميع نظريات الاتصالات. يجب أن تأخذا في الحسبان العلاقات السائدة في المجتمع، إذ إن نظرية الاتصالات تَستوجب أولاً نظرية للمجتمع».

خامساً: الإعلام الجديد والوطن والذاتية

بعد تَقديم حدود شبكة «باليستا» وإمكاناتها، من المهم استقراء تأثيرها على إدراك مفهوم الوطنِ لدى الجاليات الشتاتية الفلسطينية.

لقد بيّن أنطوني غيدنز أن من عواقب تطور الحداثة هو ما نتج من فصل للوقت والفضاءِ عن المكانِ، مخلفاً ما يدعوه غيدنز نظماً اجتماعية «غير متموضعة» (Disembedded) في السياقات المحلية من التفاعلِ والتواصل الاجتماعي و«إعادة هيكلتها عبر شرائح عديدة للزمان والمكان»[19]. وفي هذا العصر من العولمةِ، تصبح علاقة الفرد بالوطنِ نسبية. على الرغم من هذا، تبقى فكرة «الوطن» ضمن عقولِ الشتات الفلسطيني فكرة تُجدد بانتظام بمحتوى تدفق يومي من القنوات الفضائيةِ (الجزيرة، العربية، وإم بي سي، ...) لصور تشع من الأرضِ المحتلة. والآن يتضمن التواصل مع الوطن الفلسطيني عملية معقدة متكوّنة من مستويات مختلفة من الشبكات الاجتماعية الافتراضية والحسية. ولقد ولدت صعوبة إنجاز ربط حسي واقعاً افتراضياً يشكل الآن شكلاً جديداً من العلاقات الاجتماعية. وعلى عكس أولئك الذين يعتقدون أن الإنترنت ستفْرض هوية كوسموبوليتية، فقد روج الفضاء الافتراضي بدلاً من ذلك للإمكانات الجديدة من تأصيل للثقافة والهوية المحليتين، معززاً بذلك هوية إثنية وبطريقة تَتجاوز غالباً قيود المجتمعِ.

تحدد شبكة «باليستا» خطاباً معرّفاً لَيس فقط للهوية الوطنية، لكن المهنية أيضاً. ويُتوقّع من «الوطن» أن يقدم في الوقت نفسه الإلهام الوطني والإلهام المهني كليهما. فخلال آليات الربط، مثل «توكتن» و«باليستا»، ما يصبح مهماً ليس حق العودة فحسب، وإنما نفعية الوطنِ للشتات أيضاً. وفي حين أن «الوطن» لم يعد فكرة مجردة، فإن الإمكانات الفلسطينية لم يجر تطويرها إلى المستوى الذي يسمح بخطة كبيرة من الدمج والاستيعاب، كما هي الحال في علاقة الشتات والمهاجرين اليهود بإسرائيل.

من خلال المقابلات التي أجريتها مع أعضاء شبكة «باليستا»، من مغتربين أو عائدين، أثار انتباهي بروزُ موضوع العودة في خطابهم. إن الوطن الفلسطيني، كأيقونة رمزية من الخدمة والتضحية، لم يعد يلغي الذات، بل تم بدلاًمن ذلك إدراكه في أغلب الأحيان

لقد خلقت الشبكة، على نحو محدود، فضاء اجتماعيا ملموسا ولد نوعا من الوعي الجماعي لجالية مغتربين علمية مبعثرة حول العالم

إن الاتصال عبر «باليستا»، أو الشبكات الأخرى، قد سمح بالتعريف المتبادل للفاعلين والتفكير في العلاقات والمصالح المشتركة بشكل طوعي. ولكن للمجموعات الافتراضية حدودا لم يعيها دائما القائمون عليها

تحدد شبكة «باليستا» خطابا معرفا ليس فقط للهوية الوطنية، لكن المهنية أيضا. ويتوقع من «الوطن» أن يقدم في الوقت نفسه الإلهام الوطني والإلهام المهني كليهما. فخلال آليات الربط، مثل «توكتن» و«باليستا»، ما يصبح مهما ليس حق العودة فحسب، وإنما نفعية الوطن للشتات أيضا

كوطن يمكن أن يُخدم بينما يتابع الفرد عمله ومركزه الاجتماعي. لقد أصبح واضحاً أن لا ضرورة لفصل خدمة الوطن تلك عن الرغبة الشخصية في حياة أفضل. إن هذه المواقف المعلنة تعبير واضح عن الذاتية بشكل مختلف تماماً عن الخطاب السائد للإعلام الجماهيري، الذي يصور الفلسطينيين في الشتات بأنهم لاجئون موقتون ينتظرون الفرصة للعودة و للتضحية في سبيل الوطن. بهذا الخصوص، يبدي من قابلناهم مشاعر متلبسة في أغلب الأحيان، قبل أن يحققوا تواصلاً مع الأراضي الفلسطينية عن طريق أجهزة الإعلام الإلكترونية الجديدة. لقد شَعروا سابقاً بمستوى معين من عقدة الذنب لعدم القيام بنشاطات لصالح الوطن، حيث انشغالهم بالحياة اليومية في بلاد الإقامة لا يسمح لهم بالضرورة بحريةَ الحركة إلى الوطن. فبينما أصبحت قابلية الحركة لفلسطيني الشتات معقدة إن لم تكن مستحيلة، فإن انتشار الأفكار والمشاعر والخبرة من خلال شبكة «باليستا» قد أصبَح مهماً للغاية. وقد تناولت المراسلات اليومية من خلال هذه الشبكة القضايا كلها: التنمية في فلسطين، مشاكل البنية التحتية والتربوية داخل المجتمع الفلسطيني الذي سيقوم يوماً ما باستقبال الأبناء الذين ولدوا في الشتات، قضايا الديمقراطية وتعددية الثقافات، إلخ. وبالرغم من البعد الجغرافي، فقد أثّر الربطُ الافتراضي على بناءِ هويةَ لدى كل من المجموعات في الأراضي الفلسطينية والمجموعات في الشتات. وبدت شبكة «باليستا» أنها قادرة على خلق ديناميات مرنة من البناءِ والتفكيك والتمثلات والرموز المشكّلة للهويات. ولم يعد الوطنَ مرادفاً للانتفاضة والنضال السياسيَ فقط، لكن مرادف أيضاً لفرص العمل، و التنمية العلمية والتطور التكنولوجي، والمؤتمرات التخصصية، وهكذا. لقد تجاوزت الهوية الفلسطينية إطار المكان، إذ يمكن للفلسطيني أن يكون في الخارج ويرتبط بالوطنِ ويساعد على تطويره من خلال الفضاء السيبري.

ويبدو أن التقنيات الإعلامية الجديدة شجعت النزعة الفردية. فالفاعلون الفلسطينيون لم يعودوا متحدين بالضرورة في الفضاءات الاجتماعية والسياسية، لا بسبب أفول العالم الأيديولوجيَ، لكن لأن الذات المحركة للإنسان غيرت وجودها التقني والزماني والمكاني بشكل جذري. وبيئة الإنترنت تؤدي إلى أشكالِ فردانية من الروابطِ الاجتماعية ضمن حدودِ محطة العمل الفرعية أو حدود صفحات الموقع الإلكتروني. في مثل هذا السياق، لا يمكن أن نتخيل أن العلاقات من خلال أجهزة الإعلام الجديدة قد دفعت أفراداً ومجموعات إلى الاتصال، بل إن هذه الاتصالية كثيراً ما تخاطب اختلافاتهم أيضاً بتضخيم تصورات الفرد. ولعل ربط الشبكات ما يمكن أن يحسّن الذاتيةَ في بيئة تشكل بوتقة لكي يبدي أصواتاً مختلفة بشكل مستقل بغض النظر عن الأهمية النسبية من مراكزهم الاجتماعية الخاصة. وليس من نافل القول أن ما نستنتجه من المناقشة التي دارت بين أعضاء «بليستا» حول دور الحكومة الفلسطينية في التنمية،هو أن الأفكار لا تهيكلها حجج الموالين للسلطة الوطنية الفلسطينية أو المعارضة لها، بل حجج شكّلتها التجربة المكتسبة في الدولة المضيفة.

الخاتمة

هناك مفارقات ومشاكل جدية تنشأ عندما تختزل العلاقة بين الشتات وبلد الأصل بالتشبيك عبر الإنترنت من دون جهود حقيقية لتشكيل نشاطات. لقد وصف مانويل كاستيل مجتمع الشبكةَ (Network Society) مدفوعاً بتقنيات المعلومات الجديدة باعتبارها نقلة من المجموعات الاجتماعية إلى الشبكات الاجتماعية. لكن هذه الشبكات لا تعمل بشكل ميكانيكي، وهي ليست محايدة. لقد لاحظ زكمان باومن في كتابه Liquid Love أن الناس يتحدثون في أغلب الأحيان عن الارتباطات والاتصالات، وأنهم في تواصل، بدلاً من الحديث عن تجاربهم، ومستقبل العلاقات، وبدلاً من الحديث عن الشركاء، يُفضّلون التحدث عن الشبكات[20]. وعلى خلاف العلاقات والشراكات، التي تستند إلى الارتباطات المتبادلة، فإن الشبكة بما تشكل مصفوفة آنية من الاتصالات والفَصل. في الشبكة، يعتبر الاتصال والفَصل اختيارات مقبولة من الطرفين على حد سواء، ويحملانِ الأهمية نفسها.

لقد أصبح واضحا أن لا ضرورة لفصل خدمة الوطن تلك عن الرغبة الشخصية في حياة أفضل

شبكة «باليستا» قادرة على خلق ديناميات مرنة من البناء والتفكيك والتمثلات والرموز المشكلة للهويات. ولم يعد الوطن مرادفا للانتفاضة والنضال السياسي فقط، لكن مرادف أيضا لفرص العمل، و التنمية العلمية والتطور التكنولوجي، والمؤتمرات التخصصية، وهكذا.

لقد تجاوزت الهوية الفلسطينية إطار المكان، إذ يمكن للفلسطيني أن يكون في الخارج ويرتبط بالوطن ويساعد على تطويره من خلال الفضاء السيبري.

وتَقترح الشبكة لحظات «تحث على تواصل» Being in Touch" . في الشبكة، تدخل الارتباطات عند الطّلب، ويُمكن أن تفصل عند الرغبة. هل يشكل ذلك خلاصة تاريخ شبكة «باليستا»؟

إذا استفادت شبكة «باليستا» من تجربتها السابقة، فإنه يمكنها ويمكن لخيار الشتات (سياسة التعبئة والاتصال عن بُعد بالبرامج الثقافية والتقنية والعلمية في بلد الأصل) أن يشكلا مقترحين عمليين وحقيقيين لتَحويل التأثيرات السلبية من هجرة قسرية إلى منافع ملموسة. ولعلهم بذلك ينجحون حيث فشلت الإجراءات الأخرى كلها في محاربة نتائج استنزاف العقول[21].

لقد مرت شبكة «باليستا» بمرحلتين رئيسيتين: في المرحلة الأولى، شكّل المركز،الذي يعمل كمستقبل وموزع «سيرفر» (Server)، مقره في فلسطين، وهو يوصل إلى الأفراد في المحطات الفرعية المختلفة. في المرحلة الثانية، ساعد «باليستا» في خَلْق العُقد المختلفة في البلدان التي تتركز فيها النخبة العلمية والمهنية الفلسطينية، على الرغم من وجودها في المركز (الأراضي الفلسطينية). وأشارت المناقشات ضمن «باليستا» إلى أن هناك رغبة في جعلها أقل تَمركزاً وتحويلها إلى عقدة من سلسلة العُقد المنتشرة حول العالم. ولكن هذه المناقشات عُلقت منذ أن دخلت شبكة «باليستا» في سبات عميق.

على عكس المثل الشعبي الآسيوي القائل إن «الأوراق الساقطة لابد وأن تعود إلى جذورها» (Falling Leaves will always Return to their Roots) ، فإن رجال الأعمال والخبرات الفلسطينية في الخارج لن يعودوا بصورة مكثفة في المدى القريب. وبدلاً من العودة الفيزيائية، حاولت في هذه المساهمة أن أرى نوعاً آخر من العودة يمكن أن أسميه العودة السيبر فضائية (Cyberspacial) أو الافتراضية (Virtual).

لقد حاولنا أيضاً دراسة الإمكانيات وحدود التكنولوجيات الحديثة للإعلام كشبكة «باليستا» التي لها دور ذو معنى في خلق اتصالات شتاتية تتجاوز الحدود، وبصورة مماثلة بينت ايلا شوهات في دراستها للتجربة السيبرفضائية التي ربطت أبناء الشتات العراقي بعضهم ببعض، بغض النظر عن انتماءاتهم وديانتهم[22]، أن خلق شبكات إنترنتية لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية الجغرافيا (End of the Geography) ولكنه يعني شكلاً من أشكال إعادة تشكيل هذه الجغرافيا بواسطة ربط الجاليات الشتاتية، ليس فقط مع المركز ولكن أيضاً فيما بينها. لقد أثر كل من التشتت والتبعثر اللذين عاناهما الشعب الفلسطيني في تفكك الهوية الوطنية الفلسطينية وبنائها وإعادة بنائها. وتأخذ هذه العمليات مجراها على الرغم من وجود مركز ثقل ضعيف (الذي هو الأراضي الفلسطينية) والذي لا يتمكن أغلب هذا الشتات اللاجئ من الوصول إليه. من هنا تعتبر وسائط الإعلام والاتصال الجديدة، وسائط فعالة لاتصال جاليات الشتات بعضها مع بعض من دون المرور بالمركز. ولكن هذه الوسائط تتميز بأنها إقصائية واحتوائية (Exclusive and Inclusive) في الوقت نفسه، إقصائية، لأن مازال جزء من الخبرات العلمية الفلسطينية غير متمتع بخدمات الإنترنت. هذه الخدمات تخص حتى الآن الطبقات الوسطى وما فوقها (على الأقل في العالم العربي) وأولئك الذين يتكلمون اللغة الإنكليزية. ولعل هذا السبب هو الذي جعل قلة من أعضاء «باليستا» يقيمون في الدول العربية أو فرنسا أو ألمانيا. ولكن في الوقت نفسه تعتبر التكنولوجيات الاتصالية الجديدة احتوائية بمعنى أن في إمكانها ربط الشتات بالوطن الأم عبر شبكات عدة تتجاوز الخطاب الرسمي. فكما قامت «باليستا» كأحد مشاريع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن أن نتخيل شبكات أخرى مؤسسة من قبل جهات أهلية. ولذا فالتكنولوجيا الجديدة تسمح بالتعددية، وهذه نقطة مهمة في المجتمعات القمعية، والتي تتحكم الدولة بوسائط الإعلام فيها.

أخيراً لابد لنا في هذا المجال أن نذكر تجربة مشروع رغم الحدود (Across Bonders)، وهو مشروع إنترنت يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية،

إذا استفادت شبكة «باليستا» من تجربتها السابقة، فإنه يمكنها ويمكن لخيار الشتات (سياسة التعبئة والاتصال عن بعد بالبرامج الثقافية والتقنية والعلمية في بلد الأصل) أن يشكلا مقترحين عمليين وحقيقيين لتحويل التأثيرات السلبية من هجرة قسرية إلى منافع ملموسة. ولعلهم بذلك ينجحون حيث فشلت الإجراءات الأخرى كلها في محاربة نتائج استنزاف العقول

إن رجال الأعمال والخبرات الفلسطينية في الخارج لن يعودوا بصورة مكثفة في المدى القريب. وبدلا من العودة الفيزيائية، حاولت في هذه المساهمة أن أرى نوعا آخر من العودة يمكن أن أسميه العودة السيبر فضائية أو الافتراضية

وربطها بعضها ببعض. ورغم أن عمر هذه التجربة لا يتعدى السنتين، فإنها استطاعت عن طريق موقع في الإنترنت لمخيم الدهيشة (قرب بيت لحم) أن توصل أطفال اللاجئين المقيمين في هذا المخيم مع أقربائهم في مخيم شاتيلا في بيروت، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني. وببساطة يمكن اعتبار هذه التجربة تجربة رائدة لكونها استطاعت تحدي الإقصائية (وذلك بإقامة مراكز تعليمية على الكمبيوتر والإنترنت في المخيمات تكون موجهة للأطفال) وأنها أيضاً كانت مساهمة من المجتمع الأهلي في الدهيشة وشاتيلا (طبعاً، بمساعدة منظمات التضامن العالمية). وكان من ثمرة هذا التبادل الإلكتروني تحضير الأجواء للقاء بين هؤلاء الأطفال. وقد تم اللقاء فعلاً فيما بينهم على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية عقب تحرر الجنوب اللبناني، لكن اللقاءات كانت قصيرة ولفترة محددة بسبب منع إسرائيل استمرارها.

الهوامش

1 مجدي المالكي وياسر شلبي، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2000)، ص 5-8.

2 المصدر نفسه، ص 5-8.

3 أُجريَ هذا البحث منْ قبَل المركز الفلسطيني للاجئين والشتات (شمل) بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الثاني/نوفمبر من عام 2003، ويشمل البحث 560 مقابلة مفتوحة ليسَ فقط مع اللاجئين لكن أيضاً مع غير اللاجئين في الأراضي الفلسطينيّة وإسرائيل. كما يشمل 40 مقابلة معمقة.

4 أُجري بحث المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR)بين 16كانون الثاني/يناير و5 شباط/فبراير 2003، حيث اُستهدف 1498 عائلة فلسطينيّة لاجئة وُزّعت بين 150 ناحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5 مقابلة مع س.ل. في صيف 1998.

6 بحسب تقديرات السفارة الفلسطينية في ألمانيا، يوجد في ألمانيا 80.000 فلسطيني، في حين يقدر بعض مصادر الجالية العدد بـ30.000 فلسطيني، حيث يشكل المهنيون نسبة عالية نسبياً. انظر: رالف غضبان، «تأثير سياسات الهجرة على الفلسطينيين في ألمانيا»، في: عباس شبلاق، محرر، الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف (رام الله: شمل- مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005).

7 عباس شبلاق، "أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا"، في: شبلاق، محرر، المصدر نفسه.

8 United Nations Development Programme [UNDP], A Four-year Brain Grain (Jerusalem: UNDP, 2000), pp. 2-1. (UNDP draft).

9 Kim Ghattas, «Expatriates on the Move Home, Sweet Home,» (Report) (1999) <http://www.tokten.com/employ.htm>.

10 PALESTA هي اختصار لـ . (Palestinian Scientists and Technologists Abroad)

11 لقد أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مشروع «باليستا» واستضافته بدعم مادي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

12 المؤسسون هم: مروان عورتاني وكمال الأعرج وساري حنفي.

13 لقد قمت بتقويم تجربة "باليستا" في بداية عام 2000 وذلك بمقابلة العاملين فيها، وكذلك منسقي القطاعات (Moderators) الذين تتعامل معهم "باليستا"، وبعض الذين استفادوا من خدمات «باليستا» في الداخل والخارج. كما اطلعت على تطور بنك المعلومات الذي يحتوي على معلومات حول الخبراء والمهنيين الفلسطينيين في الشتات. وقمت أيضا بتحليل مضمون الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين أعضاء «باليستا» في الشتات مع فريق العمل في هذه الشبكة.

14 تم تقسيم مجالات اهتمام إلى مجموعة قطاعات: الاتصالات وشبكات الكمبيوتر، تكنولوجيا المعلومات، الصناعات، التربية والتعليم، علوم وهندسة البيئة، إدارة وتكنولوجيا الطاقة، الأتمتة والذكاء الصناعي، الزراعة، العلوم والتكنولوجيا الطبية والدوائية. وكما هو ملاحظ، لم تهتم «باليستا» بالعلوم الإدارية والاجتماعية، رغم أهمية ذلك لدولة في طور النشوء كفلسطين.

15 لمزيد من التفاصيل عن شبكة "باليستا" انظر موقعها الإلكتروني: <http://www.palesta.net>.

16 Michele Willso, "Community in the Abstract: A Political and Ethical Dilemma?," in: David Holmes, ed., Virtual Politics: Identity and Community in Cyberspace (London; Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1997), p. 158.

17 Simon Cooper, "Plentitude and Alienation: The Subject of Virtual Reality," in: Holmes., Ibid., p. 100.

18 المصدر نفسه، ص 98.

19 Anthony Giddens, The Consequences of Modernity (Cambridge, UK: Polity Press in association with Basil Blackwell, 1990), p. 21.

20 Zygmunt Bauman, Liquid Love: On the Frailty of Human Bonds (Cambridge, UK: Polity Press, 2003).

21 Jean-Baptiste Meyer [et al.], "Turning Brain Drain into Brain Gain: The Colombian Experience of the Diaspora Option," Science Technology and Society, vol. 2, no. 1997) 2).

22 Shohat, «By the Bitstream of Babylon, Syberfrontiers and Diasporic Vistas," p. 231.

حراك الكفاءات والرهان القومى: وجهة نظر من الشرق الأوسط*

مقدمة

إلى جانب الأعمال الأولى حول الهجرات في الشرق الأوسط والتى ظهرت في السنوات 1970 – 1980، تعددت التقارير والدراسات التى تعالج "هجرة العقول" والمهتمة- أولاً وقبل كل شئ- بتكلفة هذه الهجرة بالنسبة للبلد الأصلى. كان الموضوع حساساً بالنسبة لبلدان العالم الثالث التى كانت تبحث عن طرق التنمية. وكان مؤلف- مثل أنطوان زحلان Antoine -Zahlan يلح على ضرورة تطبيق مقاربة أطلق عليها "متمركزة حول الأمة" بالتعارض مع المقاربة "المتمركزة حول الشخص" Person Centred، والمقاربة الأولى وحدها هى التى تسمح بإعادة تحديد مصطلحات المشكلة من وجه نظر مشروع وطني للتنمية (Zahlan 1981).

في سنوات 1990، حيث أبرز عديد من الباحثين الأهمية الجديدة لحراك أصحاب الشهادات والطبقات الوسطى، ظهرت إشكاليات جديدة، بين استنزاف العقول brain drain منذ ثلاثين عاماً والذى كان يشير- أساساً- إلى اجتذاب المتخصصين في العلوم ذوى المستوى العالى القادمين من بلدان العالم الثالث، بواسطة مراكز البحث الكبرى والجامعات في الغرب، وتحركات الكوادر الغربية في المنظمات الكبرى المتعددة الجنسية، الظاهرة الجديدة هى ظهور فئة من الكوادر القادمين من الجنوب والذين ينتقلون بدورهم في نفس هذه الشركات، في حين تتبدى ملامح حركة رجوع هنا أوهناك، بالرغم من أنها تحدث في إطار محدود جداً في العالم العربى بالمقارنة بما يحدث في شرق آسيا. وهكذا، يجعل عبد القادر الأطرش من "تنقل العلماء والكوادر أحد الوجوه الجديدة للهجرة الدولية"، ويبين أن شركات بلاد الشمال تضم من أبناء بلاد الجنوب أكثر من الجامعات ومراكز البحوث والخدمات العامة (Latreche 2002) أما جان باتيست ماير Jean-Baptiste Meyer من منظور متفائل يشدد من الآن فصاعداً على الإسهام الذى يمكن أن تقدمه الكفاءات المهاجرة من بلاد الجنوب بطرق مختلفة فى تنمية بلادهم. (Meyer, 2004). وهذه هي- أيضاً- تقريباً المقاربة المفضلة لسارى حنفى فى أبحاثه في سنوات 1990 عن العلاقة بين رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات مع فلسطين (Hanafi, 2001). وهذه مع ذلك وجهة نظر الدول المهتمة بالتنمية، حيث يشير الباحثون إلى نتائج هذه "الهجرة" بالنسبة للبلاد الأصلية كصدى لآراء زحلان التى أشرنا إليها في بداية هذه الفقرة.

والحال هذه، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت مثل هذه المقاربة الماكرو سوسيولوجية تترك ديناميكيات دقيقة تفلت من الرصد، والتى يلقى تحليلها أضواء إضافية على فهم ظاهرة الهجرة.

الحديث عن "تكلفة" الهجرة والتنمية الوطنية ألا يفرض- في أزمنة الإصلاحات الليبرالية هذه- التساؤل عن تعريف المصلحة الوطنية، وعن هوية الفاعلين الذين يزعمون تمثيلها والدفاع عنها، والطريقة التى تتشابك بها المصالح الخاصة للمهاجرين، وكذلك لمجموعات الانتماء التى تضمهم وآباءهم وأقاربهم مع مشروع للبناء الوطنى؟ هل يمكن أن نتغافل عن التمثيلات والدوافع التى توجه استراتيجيات الهجرة لهؤلاء المهاجرين وعلاقاتهم بجماعاتهم الأصلية أكثر من علاقاتهم ببلدانهم.

على أى حال، من الصعب على الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاكتفاء بمنظور يعطي الأولوية للأبعاد والاقتصادية والسياسية

الحديث عن "تكلفة" الهجرة والتنمية الوطنية ألا يفرض- في أزمنة الإصلاحات الليبرالية هذه- التساؤل عن تعريف المصلحة الوطنية، وعن هوية الفاعلين الذين يزعمون تمثيلها

هل يمكن أن نتغافل عن التمثيلات والدوافع التى توجه استراتيجيات الهجرة لهؤلاء المهاجرين وعلاقاتهم بجماعاتهم الأصلية أكثر من علاقاتهم ببلدانهم

* Elisabeth Longuenesse,Universite de, Versailles Saint-Quentin en Yvelines
elisabeth.longuenesse@uvsq.fr

لظاهرة الهجرة ناسياً المهاجرين. بالنسبة لهم لا يمكن تفادى ملاحظة سلوكيات الأفراد واستراتيجياتهم ومشاريعهم ومساراتهم، على شرط وضعها في سياقها، وفى الديناميكيات الجماعية. ومنذ سنوات 1970، بيّن عبد الملك صياد (1977) كيف أن رهانات الهجرة تتضح إذا ما منحنا نفسنا الوقت الكافى لمساءلتها من وجهة نظر المهاجرين، سواء في علاقتهم بالمجتمع الأصلى، أو فى صيغ اندماجهم في المجتمع المستقبل لهم. ولسبب أهم، علينا أن نأخذ في الحسبان استراتيجيات المهاجرين حاملى الشهادات، والذين في نفس الوقت يرون مشروعاتهم خاضعة لضغوط تفرضها عليهم سياسات الدول وحالة سوق العمل أو استراتيجيات الشركات. إن المسارات الفردية لا يمكن فهمها حقاً وهى معزولة عن سياقها.

إن ارتباط المستويات، من المستوى الميكروسوسيولوجى للسلوكيات والتفاعلات إلى مستوى المجتمع ككل أو العلاقات الدولية مروراً بالمستويات الوسيطة للشركة أو شبكة الأعمال أو أنواع التضامن، يسمح لنا بإدراك ظاهرة الهجرة في كل أبعادها، وفى نفس الوقت، يسمح بإدراك الطريقة التى يعايشون فيها ويستوعبون التحولات الكبرى لعالمنا.

إن حالة التحركات المهنية- هى من وجهة النظر هذه- مثيرة للأهمية. لأنها تتعلق بالنخب الاجتماعية التى بعد أن آمنت بالتنمية تحررت من الوهم بسبب فشلها المتكرر، كما أنها تمثل ضربا من التمرد على الأوامر بإخضاع مشروعهم الشخصى لمشروع دولة.

إن انتقال الكوادر داخل الشركات المتعددة الجنسيات أو من شركة إلى أخرى، داخل شبكات الشركات العابرة للقوميات يستجيب لآليات أخرى مختلفة عن تلك التى ارتبطت بهجرات العمل في مرحلة الصناعة الكبرى. ويقترح باحث برتغالى هو خواو بيخوتو Joao Peixoto (2001) أن هذه الهجرات الجديدة، ولأنها تتم في إطار من التنظيم، تستجيب لمنطق وتنتج ضغوطاً مختلفة كل الاختلاف عن تلك الخاصة بالمهاجرين الاقتصاديين التقليديين، لأنها تعتمد على عدد كبير من المتغيرات (نمو الشركة، اختيار الاستثمارات، نوع النشاط والتكنولوجيا، الجنسية الأصلية للشركة، ثقافة الشركة... إلخ). إن ارتباطها بحركة رءوس الأموال ونمو الشركات العابرة للقوميات تجعل منها ظاهرة مميزة للعولمة وتبرر أن نهتم بها عن قرب.

المفارقة هى أن هذا التطور يبدو مصحوباً بانخفاض في هجرة الطلاب. فقد ارتفعت أعداد الجامعين في بلدان الجنوب، تقلصت نسبة الطلاب من الجنوب في جامعات الشمال تدريجياً منذ سنوات 1990، وأصبحت مقتصرة على إعداد الدكتوراه أو فى مجالات بالغة التخصص (Geisser 2000). ومنذ عدة سنوات، سمح تطور الاتفاقيات بين الجامعات المحلية والجامعات الغربية (بوجه عام أمريكية وكندية) بأن يتم إجراء الاختيارات لدبلومات صادرة عن جامعات أمريكية في بلد الأصل مقللاً بذلك عمليات الرحيل.

وهذه المفارقة تمثل الأساس للفرضية التى توجه أبحاثى: فنحن نشهد تطوراً لتحركات مهنية جديدة تراتبية، مرتبطة بتسارع وتدويل حركة رأس المال والتوحيد المتناهى للأسواق، حيث تكون لحظة الإعداد حاسمة، وتساهم في توجيه المسارات المهنية. والشرق الأوسط يعد مكاناً متميزاً لمراقبة هذه التطورات بسبب أهمية أسواق الخليج فى مسارات الهجرة.

إن إقرار هذه الفرضية يقتضى بالطبع مسحاً واسعاً، والذى بدأ للتو في أنواع مختلفة من الشركات والمؤسسات الدولية. هذا العمل ينبغى أن يسمح بتحديد صيغ البناء والتفاوت لهذه المسارات المهنية ذات الطبيعة الدولية، وإلقاء الضوء على ارتباط استراتيجيات الشركات باستراتيجيات الأفراد، أى وضع مستويات للتحليل. وبهذا يمكن معاودة مساءلة سياسات التأهيل والتوظيف ودور الدول ونتائج تخليها عن تنفيذ سياسات تحرير الاقتصاد.

والصفحات التالية تقدم بعض التأملات انطلاقاً من تحقيقات محدودة، والتى بدت لنا مع ذلك موحية ومضيئة للإسهام في إعادة التفكير في مسألة العلاقة

علينا أن نأخذ في الحسبان استراتيجيات المهاجرين حاملى الشهادات، والذين في نفس الوقت يرون مشروعاتهم خاضعة لضغوط تفرضها عليهم سياسات الدول وحالة سوق العمل أو استراتيجيات الشركات. إن المسارات الفردية لا يمكن فهمها حقا وهى معزولة عن سياقها.

إن حالة التحركات المهنية- هى من وجهة النظر هذه- مثيرة للأهمية. لأنها تتعلق بالنخب الاجتماعية التى بعد أن آمنت بالتنمية تحررت من الوهم بسبب فشلها المتكرر، كما أنها تمثل ضربا من التمرد على الأوامر بإخضاع مشروعهم الشخصى لمشروع دولة.

بين الهجرة والتنمية[1]. وعلى مستوى منهجي، تسعى الصفحات التالية لبيان كيف أن ملاحظة المسارات تسمح "بالصعود" إلى مستوى المجتمع الشامل. وبوجه عام، نحن نسعى للمساهمة في تجديد التفكير في رهانات هجرة الكفاءات في علاقتها بالمسألة الوطنية.

استراتيجية الشركات والمسارات المهنية

ويبرز بيخوتو من بين العوامل المحددة لدرجة وصور انتقال الكوادر نمط البنية الدولية للشركات. ويميز في هذا الصدد بين ثلاثة نماذج من الشركات : الشركة التقليدية (" شبه الاستعمارية") التى تعيد في فروعها إنتاج تنظيم الشركة الأم، والشركة "متعددة الأقطاب" ("متعددة المواقع") وتتسم باستقلالية كبرى للفروع وحراك ضعيف، وأخيراً الشركة الكونية التى لا يتميز المركز كثيراً عن المحيط، ولا تلعب فيها الجنسية الدور الحاسم، ويسود فيها الأداء عبر شبكة مع حراك قوي للكوادر. وهذا النوع من الشركات صار من سمات المرحلة الحالية، ويميل إلى الانتشار.

يفتقد هذا التصنيف التبسيطي- بلا شك- لوجهة نظر "الجنوب". وبالنظر من الشرق الأوسط، نميل إلى إدخال عديد من الحالات الوسيطة تتضمن استراتيجيات الربط (نقطة الربط Jointventure) بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية) والمقاولات من الباطن، والأشكال المتعددة للشراكة، وأداء الشبكات التجارية أو شركات الخدمات الصغيرة . الأمر لم يعد يتعلق هنا في هذه الحالة الأخيرة بانتقالات تجرى في التنظيمات الكبرى للشركات المتعددة الجنسية، ولكن بتنقلات بالوساطة. وإذا أدخلنا بُعداً تسلسلياً زمنياً يمكننا- علاوة على ذلك- أن نرصد الطريقة التى ينتج بوساطتها الانزلاق من شكل في الحراك إلى شكل آخر.

وكما في كثير من الأقاليم وبلاد الجنوب الخاضعة لسياسات التكيف الهيكلي وفتح الأسواق، يكون اللجوء إلى المساعدة الدولية والتمويل الخارجى مشروطاً باحترام إجراءات العروض الدولية، وبالتالى التدخل المتزايد للشركات متعددة الجنسية في مشاريع البنية التحتية الممولة من المنظمات المالية الدولية. وحرصاً على المرونة والتوفير، تشترك هذه الشركات مع شركات محلية، أو تلجأ إلى الإنجاز بالمقاولات من الباطن. ونتيجة سياسات الخصخصة نلاحظ الوصول الضخم للمستثمرين الأجانب، في حين أن الشركات المحلية يتم تشجيعها على الانفتاح على رءوس المال الأجنبية، وتتجه أكثر فأكثر لأن يكون لها مؤشرات في البورصة. ومثل هذا التطور يحفز الأسواق المالية، ويساهم في تنمية مكاتب مراجعة الحسابات.

وفي لبنان، حيث يتم إعادة تعمير البلاد بواسطة المساعدة الأجنبية (التداين)، وكذلك الأردن، حيث تم إطلاق أول خطة للتكيف الهيكلى منذ 1988، وحيث تتسارع حركة خصخصة الشركات العامة في نهاية سنوات 1990، هى أمثلة جيدة على هذه التطورات. ولكن الظرف الخاص بالإقليم، أى تتابع الصراعات التى تؤدى إلى حركات هجرة إجبارية قد حبذ- أيضاً- حركة الأعمال على المستوى الإقليمى. لقد قام لبنانيون وفلسطينيون وأردنيون طردتهم الحروب والهجرات بتطوير كفاءات وبنى لشبكات تضىء تاريخ عدد من الشركات.

وهكذا، كل مرة نجرى فيها تحقيقاً عن مهنة أو عن شركة أو عن شركة مهنية، نجد التواريخ الفردية تتقاطع مع التواريخ الكبرى... اللقاءات تشكل إذن مادتنا الأساسية. من نتحاور معهم يحكون قصصاً ويقترحون تفسيراً لهذه القصص. ومن خلال حكايات وتقديرات الأفراد يمكن للمعلومات عن الشركة أو المنظمة المهنية التى تقدمها لنا الوثائق المكتوبة أن تتخذ جسداً... تم تجميع هذه الحكايات ممن حاورناهم وتمتد أعمارهم من 30 إلى 70 عاماً، وهى تسمح بتصور التطورات الأحدث والتغيرات التى تطرأ على منطق المهن، وإدراك تداخل التاريخ الكبير في الصغير.[2].

مسارات ومهن

إن تجميع قصص السيرة الذاتية المتمركزة حول الحياة المهنية تُظهر بالنسبة لكل حالة توليفة من العوامل، يتقاطع فيها التاريخ العائلى مع الوضع في البلد الأصلى مع مميزات مسارات الإعداد ومراحل

فنحن نشهد تطورا لتحركات مهنية جديدة تراتبية، مرتبطة بتسارع وتدويل حركة رأس المال والتوحيد المتناهى للأسواق، حيث تكون لحظة الإعداد حاسمة، وتساهم في توجيه المسارات المهنية. والشرق الأوسط يعد مكانا متميزا لمراقبة هذه التطورات بسبب أهمية أسواق الخليج فى مسارات الهجرة

ولكن الظرف الخاص بالإقليم، أى تتابع الصراعات التى تؤدى إلى حركات هجرة إجبارية قد حبذ- أيضا- حركة الأعمال على المستوى الإقليمى. لقد قام لبنانيون وفلسطينيون وأردنيون طردتهم الحروب والهجرات بتطوير كفاءات وبنى لشبكات تضىء تاريخ عدد من الشركات.

الحياة المهنية. أحداث مثل احتلال الضفة الغربية في 1967، ثم حرب الخليج في 1990 تمثل بالنسبة للفلسطينيين المنعطفين الأساسيين، في حين أنه بالنسبة للبنانيين ينبغى التمييز بين جيل الحرب وجيل ما بعد الحرب.

وتحديد هذه اللحظات نقطة أساسية في إشكاليتنا التى تتساءل عن تبلور أشكال الحراك الجديدة في مسار العولمة، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار- أيضاً- الانقلابات الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول في عام 1973، وسياسات التكيف الهيكلى، ونتائج الاتفاقيات الاقتصادية الدولية أو الإقليمية (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC، الشراكة الأورومتوسطية). والمنعطف الحاسم يقع- بلا جدال- عند بداية سنوات 1990، مع نهاية تقسيم العالم وانتصار النموذج الاقتصادى الليبرالى الجديد.

ولكن يبقى- من وجه نظر الأفراد- أن هذه العوامل الاقتصادية الشاملة أو السياسات الإقليمية أو العالمية تفعل فعلها عبر وساطة التواريخ المحلية والأوضاع العائلية.

زمنية وأجيال

فى الأجيال الأقدم، فى لبنان والأردن، ترك نزوح عام 1973 بصمته على العديد من المسارات المهنية. فلم يكن الفلسطينيون وحدهم هم الذين تركوا أراضيهم، ولكن أيضاً لبنانيون كانوا يعملون في فلسطين فأصبحوا مضطرين إلى العودة إلى بلادهم. هذا النزوح الأول يفسر نزوح نسبة كبيرة من الفلسطينيين مرة ثانية. ومن الدال أن عدداً كبيراً من الشركات ذات البعد الإقليمى قد أسسها فلسطينيون في لبنان : ومن بين شركات المحاسبة المعروفة عربياً شركتان سابا وأبو غزالة (Longuenesse, 2001)، في حين تكثر مكاتب الدراسات الهندسية من أصل فلسطيني، أكثرها شهرة هي دار الهندسة.

الجيل الثانى يصل إلى سن الرشد في سنوات 1960، وهو في بداية حياته المهنية أثناء حرب 1967. وهو ربما الجيل الذى تنقل أكثر من غيره. وقد عرف أغلب أفراده هجرة تقليدية، حيث يتغير البلد فيتغير رب العمل : ومن النادر أن نجد من ينتقلون بعقود عمل حصلوا عليها من شركتهم خارج حدود بلدهم. ولكن أحياناً نفس الشخص يشهد بالتوالى هذين النوعين من التحرك. تأسست دار الهندسة في لبنان منذ 1956، وصارت بسرعة المكتب الإقليمى الأول للدراسات. ولكن مضاعفة مكاتب الدراسات من العقود مع بلاد الخليج موافاتها بفرق عمل قد تمت بالفعل بعد عام 1943. وبالنسبة للبنانيين، دفعت الحرب الأهلية الكثير من الشركات لمغادرة البلد (Saleh 1985).

وبإختصار، الجيل الأول هو جيل النزوح عام 1948، والجيل الثانى تأثر بحرب 1967، والثالث هو جيل المنفى- الذى لم يعرف فلسطين- وجيل حرب الخليج (1990-1991). فيما بين الكبار من 30 إلى 40 عاماً، وأكثر من ذلك بين الأكثر شباباً نلتقى بالأجيال التى ولدت في الخليج، أولاً في الكويت ثم في العربية السعودية ثم فى الإمارات. وفى لبنان، بعض الشباب الذين اختار آباؤهم الرحيل إلى أوروبا أو إلى أمريكا يحاولون- رغم ذلك- العودة إلى البلد الذى ولدوا فيه، باذلين الجهد في استثمار خبرتهم بالخارج.

المهندسون من جانب، وخبراء المحاسبة ومراقبو حسابات- من جانب آخر- ليس لديهم نفس المسار المهني، الشركات التى يعملون بها ليس لها نفس الموقع في السوق، فتأثروا- بصورة معكوسة- بالتطورات الاجتماعية الاقتصادية، ولا يتبعون نفس الجدول الزمني. ولكن هناك عوامل أخرى تساهم في توجيه المسارات المهنية، قد تقدم إمكانات كانت غير متوقعة في البداية، مثل الزواج بأجنبية والذى يسمح بالحصول على جنسية عزيزة المنال. مسألة الجنسية تستحق أن تكون موضوعاً لتحليل وتأمل خاص. في عالم تسعى فيه الدول إلى السيطرة أكثر من ذى قبل على حدودها، ولكنه عالم صار فيه الحراك الجغرافي ورقة رابحة، وخاصية لاغنى لها من أجل الوصول إلى مراكز معينة، يكون الحصول على جنسية غربية ورقة رابحة أساسية تتيح القدرة على السفر.

واليوم إذا كان تزايد عدد المهندسين مستمراً كأعداد مطلقة، فإنه يشهد نزولا نسبياً، فى حين

أن عدداً كبيراً من الشركات ذات البعد الإقليمى قد أسسها فلسطينيون في لبنان : ومن بين شركات المحاسبة المعروفة عربيا شركتان سابا وأبو غزالة (Longuenesse, 2001)، في حين تكثر مكاتب الدراسات الهندسية من أصل فلسطيني، أكثرها شهرة هي دار الهندسة.

وبصورة عامة، فإن فرضية إعادة انتشار بعض المهارات المهنية على المستوى الدولى نظراً للإمكانات التى يقدمها انفتاح الأسواق ووجود مستثمرين أجانب يدعمها فحص السير الذاتية (C.V) فهذا مهندس بعد أن عمل في الجزائر سنوات 1970 في إطار السياسة الجزائرية للتصنيع يرحل عام 1992 إلى المغرب باسم شركته الاردنية لكى يقوم ببناء مستشفى يمولها مستثمر من الإمارات.

أن دراسة إدارة الأعمال والعلوم المالية والمحاسبة قد شهدت انفجاراً. هذه التطورات المتعارضة تلبى طلب للسوق الذى تغير بشكل جذرى. ولكن الاختصاصات الأخيرة هي بصدد معايشة عنق الزجاجة الخانق مثل السابقين، بفارق عقد من الزمان. في المهنتين نلاحظ تشكل فوارق جديدة يلعب فيها مسارات الإعداد والميراث العائلى الدور الحاسم.

مسارات متعارضة في زمن العولمة

سنوات التسعينيات هى سنوات انفتاح الأسواق، وخصخصة الشركات العامة، والتكتلات والانصهار في القطاع الخاص. وفتحت نهاية الحرب في لبنان وإعادة تعمير الكويت أسواقاً جديدة. بعض الحكايات تعبر عن تغير التوجهات الذي يتشكل حينئذ. والشركات تعيد تحديد استراتيجياتها. ولقد عبر هذا الوضع عن نفسه بضروب من العودة، وإذا كانت نادرة، فهى تشير إلى نماذج جديدة للمسارات المهنية، ربما تكون خاصة بعالم إدارة الأعمال.

وبصورة عامة، فإن فرضية إعادة انتشار بعض المهارات المهنية على المستوى الدولى نظراً للإمكانات التى يقدمها انفتاح الأسواق ووجود مستثمرين أجانب، يدعمها فحص السيَر الذاتية (C.V). التى جمعتها في مكاتب الدراسات التى استندت إليها فى بحثى، في حين أنه بالنسبة لمهن أخرى فإن الأعداد الضخمة تؤدى إلى تراجع في الترتيب، يمكن الشعور به أكثر مع التضخم والصعوبات الاقتصادية التى تلقى بكاهلها على مجمل السكان. فهذا مهندس بعد أن عمل في الجزائر سنوات 1970 في إطار السياسة الجزائرية للتصنيع يرحل عام 1992 إلى المغرب باسم شركته الأردنية لكى يقوم ببناء مستشفى يمولها مستثمر من الإمارات. وآخرون أُرسلوا لإدارة مشروعات في الإمارات وقطر وسوريا، بل وحتى في أرمينيا. إن إنشاء شركة مقاولة وسيطة ربط يمنح إمكانات جديدة، وربما منصة للانطلاق نحو مهن دولية. فهذا مهندس شاب بدأ عمله عام 1999 مقاولة وسيطة أردنية – أمريكية، كان قد عمل من قبل في شركة أنجلو - أمريكية في اليونان (بعد الحصول على دبلوم من الولايات المتحدة). وآخر أُرسل إلى تركيا على موقع عمل بمقاولة وسيطة كلفت بها الشركة الثانية من الشركة الأولى: إن مساره يوضح آليات التنقل التى ييسرها مثل هذا النوع من التشارك

والأمثلة النادرة جداً من النساء تستحق اهتماماً خاصاً: في الأجيال القديمة كان عددهن قليلاً جداً، وكانت مساراتهن المهنية أقل تعرضاً للانتقالات من قرنائهن من الرجال. ولا يعنى هذا أنهن لا يتنقلن بل على العكس، إنهن يبشّرن بالأحرى بصيغ التنقل التي ستتزايد في سنوات 1990. ولكن العلاقة بين ظروف التأهيل والحراك تبدو هنا- أيضاً- قوية.

وتعكس مكاتب مراجعة حسابات الجدوى نفس النمط من الانتقائية. وتسمح خبرة في الخارج، ويفضل في أمريكا أو أوروبا (فى بريطانيا)، بالوصول إلى وظيفة ذات مسئولية. والمقارنة بين مكاتب شركة ديلوات Deloitte في لبنان وفى الأردن تشير مع ذلك إلى ملامح شبيهه ومختلفة فى آن، توحى بأهمية السياق والإرث التاريخي. في لبنان، الإعداد التمهيدي يمر في الغالب بجامعة القديس يوسف (اليسوعية) USJ أو بالجامعةالأمريكية ببيروت AUB : إن مسار دراسة في الخارج ليس شرطاً لشغل وظيفة فى الإدارة العليا ولكن فيما بعد يفرض المرور بالولايات المتحدة نفسه. وهى حالة مدير مكتب بيروت، فهو يحمل دبلوم الجامعة اليسوعية، وقد ألحق بالعمل فى ديلوات Deloitte عام 1978، وفى عام 1983 رحل لمدة ثلاث سنوات إلى نيويورك وحاز شهادتين أمريكيتين قبل أن يعود إلى رب عمله الأول. في الأردن، يبدو أن الدبلوم البريطاني على العكس هو مفتاح النجاح، ولكن هذه الورقة الرابحة التى يمثلها ربما تعبر عن الدور الحاسم لرأس المال الاجتماعى والاقتصادى الذى تحوزه العائلات التى لها المقدرة على إرسال أولادها إلى بريطانيا العظمى.

وينتج هذا الاقتران في الترقي في المستوى التعليمي وتجديد إستراتيجيات الشركات، عدم مساواة متزايد في فرص الحراك وفي الترقي داخل نفس المهنة، حيث يرى البعض أن مسارهم المهني قد توقف، في حين يستفيد آخرون من فرص جديدة عن طريق حراك

وتعكس مكاتب مراجعة حسابات الجدوى نفس النمط من الانتقائية. وتسمح خبرة في الخارج، ويفضل في أمريكا أو أوروبا (فى بريطانيا)، بالوصول إلى وظيفة ذات مسئولية.

واليوم إذا كان تزايد عدد المهندسين مستمرا كأعداد مطلقة، فإنه يشهد نزولا نسبيا؛ فى حين أن دراسة إدارة الأعمال والعلوم المالية والمحاسبة قد شهدت انفجارا هذه التطورات المتعارضة تلبى طلب للسوق الذى تغير بشكل جذرى.

تحفزه تحالفات الشركات.

وفيما يتبقى من هذا النص سوف يتم فحص التنقلات المهنية من وجهة نظر هذه المسارات المهنية الجديدة انطلاقا من حالة مكاتب مراجعة الحسابات وهي رائدة في هذه العملية، لتكوين النخب المهنية الكوكبية. وسنحاول توضيح التمييز بين المسارات بحسب المكانة التى يشغلها الغرب - أو هذا للبلد الغربية أو تلك، أو بلاد الخليج.

مسارات الهجرة والبلد الأصلي

الشركات الكبرى مراجعة الحسابات هى مثال مبكر للشركة الكوكبية. إن مسار عولمة المهنة بدأ منذ نهاية القرن 19 في غمار ما يطلق عليه غالباً اسم "العولمة الأولى" التى تقترن بالتوسع الاستعمارى (1973 , Johnson , 1995 , Mac Donald). واليوم فإن أداء الفروع أو المكاتب لهذه الشركات يفصح عن نخبة مهنية معولمة بشكل كبير، بواسطة إعدادها، وأيضاً بواسطة خبرتها المهنية. ولكن السوق ليست أقل تراتبية. الشركات المتعددة الجنسية التي تستثمر في الأقليم تلجأ إلى مكاتب محاسبة موجودة في البلد التى يوجد فيها مقر الشركة، لتقييم الوضع المالى للبلد التى سيستثمرون فيها: وفى إطار سياسة الخصخصة وطلبات العرض التى يتم إطلاقها في السوق الدولى، فإن شركة ديلوات فرنسا- على سبيل المثال- كانت مكلفة في بداية سنوات 2000 بمهمة في لبنان بناء على طلب من شركة كبرى فرنسية في الاتصالات. في إطار هذه المهمة، قامت بتوظيف لبنانيين، ومن بينهم من استطاعوا حين انتهى العقد أن يجدوا عملاً في باريس. وهكذا، فالانتقالات التى يحفزها البعد الدولى لشركة ما لا تستبعد على الإطلاق التحركات التقليدية التي بقيت سمتها أنها تبدأ بوظيفة أولى في البلد الأصلى.

إن وجود هذه المكاتب الكبرى الدولية، من خلال فروعها والمكاتب الشريكة (إلى الشركات الأربعة الكبرى «Big Four» التى تهيمن على السوق الدولى ينبغى أيضاً إضافة المكاتب التي في المرتبة التالية حجماً) هو مرادف لصعود قطاع مهنى، قد حصل على شهادات المرحلة الأولى محلياً أو في الخارج، ثم اكتمل تكوينه بواسطة دبلوم أجنبى، في الغالب أمريكى، ولاسيما بواسطة خبرة مهنية وتأهيل داخل هذه الشركات، التى تنقل إليهم ثقافة مهنية كوكبية مشتركة بين مئات المتعاونين مع هذه الشركات عبر تمكنهم من العالم.

إن التدقيق في نماذج المسارات المهنية في عالم المحاسبة ومراجعة الحسابات، منظوراً إليها فى بعض البلاد العربية من الشرق الأوسط، تسمح برؤية مهنيين ينتقلون فيما بين المنطقة وأمريكا الشمالية (وبدرجة أقل فرنسا وبريطانيا)، وفى داخل المنطقة بين بلاد الشرق الأوسط والخليج.

تقوم استراتيجيات المكاتب الكبري لمراجعة الحسابات، ربما بشكل أكبر من أى نموذج آخر من الشركات الدولية، على نقل معاونيها من أجل بناء هذه الثقافة المهنية المشتركة، والتى تجعل من الخدمة المقدمة في باريس هي نفسها في أبو ظبي أو سنغافورة. ولهذا يمكننا أن نلتقى فى الشرق الأوسط بالصدفة بأجانب أصلهم من أقاليم أخرى من العالم. ويمكننا أن نجد في المكتب الإقليمى لديلوات في بيروت شريكين إنجليزيين (أحدهم مر بقبرص) ومدير هولندى، وعلى الأخص عدد معين من الكنديين – اللبنانيين، والفرنسيين – اللبنانيين، والفرنسيين - اللبنانيين من إفريقيا وكذلك باكستاني (قادم من دبى)، والميزة التى تمثلها حيازة أكثر من جنسية مرغوب فيها وشائعة في هذا الوسط المهنى.

إن تحليل مسار خمسة عشر من المتعاونين مع المكاتب الكبرى الموجودة في لبنان والأردن وسوريا، في إطار بحث عن مهنة محاسب، يلقى ضوءاً على الطريقة التى تسير طبقاً لها لحظات التأهيل ثم الحياة المهنية في سلسلة من المراحل يمكن اكتشاف منطقها بصورة بعدية (a posteriori). ويمكن لنا- دون أن ندعى تعميماً غير حذر- أن نستخرج أنماطاً من المسارات، وأن نسائل العلاقة بين المواقع الاجتماعية والحراك، وتبرز بعض الاتجاهات التى تبدو ذات دلالة.

وبملاحظة هذه المسارات في الهجرة انطلاقاً من

الشركات الكبرى لمراجعة الحسابات هى مثال مبكر للشركة الكوكبية واليوم فإن أداء الفروع أو المكاتب لهذه الشركات يفصح عن نخبة مهنية معولمة بشكل كبير، بواسطة إعدادها، وأيضا بواسطة خبرتها المهنية. المتعددة الجنسية التي تستثمر في الاقليم تلجأ إلى مكاتب محاسبة موجودة في البلد التى يوجد فيها مقر الشركة، لتقييم الوضع المالى للبلد التى سيستثمرون فيها

إن التدقيق في نماذج المسارات المهنية في عالم المحاسبة ومراجعة الحسابات، منظورا إليها فى بعض البلاد العربية من الشرق الأوسط، تسمح برؤية مهنيين ينتقلون فيما بين المنطقة وأمريكا الشمالية (وبدرجة أقل فرنسا وبريطانيا)، وفى داخل المنطقة بين بلاد الشرق الأوسط والخليج.

الشرق الأوسط نجد أنها تتسم بأن الغرب يمثل فيها مرحلة في مسار كان فى لحظة المقابلة قد انتهى (على الأقل مؤقتا) بـ "عودة" سواء إلى البلد التى تم منها الرحيل أو إلى بلد مجاور. وبالتالى، فإن حركات الهجرة الدائمة تجاه الغرب - وأيضا تجاه الخليج - تفلت منا. هذا الحد الذى نعي به يسمح لنا ببيان كيف أن المهنة قد انتظمت حول هذه اللحظة أو اللحظات فى الخارج، أثناء الدراسة أو فى مراحل متنوعة من الحياة المهنية.

ويمكن لنا للوهلة الأولى التمييز بين مجموعتين: مجموعة الأفراد الذين لم يتنقلوا إلا داخل الإقليم، ومجموعة من كانوا فى أوروبا أو أمريكا الشمالية. ومن بين هؤلاء الأواخر عددٌ منهم قد تنقل أيضاً بين البلاد العربية، وآخرون بالطبع مهيئين للرحيل من جديد. إن منطق المسارات المهنية يتحدد بالنشاط المهنى وطبيعة الشركات التى يعملون فيها وزبائن هذه الشركات، وأيضا واقع سوق العمل المحلى والإقليمى، وبشكل أوسع، بالسياق الاجتماعى والسياسى. ونلاحظ أن النساء أعدادهن قليلة، كما أنهن يجدن صعوبة في عبور مستوى معين، على خلاف ما يحدث، فيما يبدو، لدى المهندسات. ولكن هنا العينة التى نعمل عليها ضئيلة جداً بدرجة لا تسمح لنا باستخراج نتائج نهائية في هذه النقطة.

وفي لبنان لم أقابل سوى لبنانيين، أما في الأردن كان من بين من قابلتهم عدد من الفلسطينيين المولودين فى الضفة الغربية ويحملون جواز سفر أردنى، وأحدهم كان قد ولد في الكويت، "وعاد" إلى الأردن. هذا الملمح حاسم في فهم بعض التنقلات الإجبارية المرتبطة بوضع الفلسطينيين فى المنطقة في المقابل، يفسر الانفتاح المتأخر للسوق فى سوريا أن مكاتب المراجعات الحسابية (وكذلك البنوك) تضم الكثيرين من المتعاونين أصولهم من بلاد عربية: نتحدث غالباً عن اللبنانيين الذين جاءوا مع الافتتاح الذي حدث مؤخراً لفروع من بنوك لبنانية، ولكنهم في منافسة مع الأردنيين، حيث إنهم- أيضا- جيدو التأهيل وأرخص ثمناً. وهنا حالة مميزة هى حالة مدير مكتب فرع ، (احدى الشركات الأربعة الكبرى Big Four) فقد مر باليمن والتى حصل على جنسيتها، وفتح فيها وكالة أولى لـ KMPG بالاشتراك مع مصري، وعاد ليفتح في دمشق، حيث اصطحب معه أحد معاونيه من اليمن، سورى - يمنى مثله وابن أحد المهاجرين، وكذلك مصرى موظف رسمياً في مكتب الإسكندرية ولكنه تحت تصرف مكتب دمشق.

وبين الأشخاص الذين التقينا بهم، إذا كان هناك أردنيون كثيرون (وهم في حقيقة الأمر أردنيون- فلسطينيون) قد عادوا من بلاد الخليج، لم نجد لبنانياً واحداً فى هذا الوضع. ولا ينبغى مع ذلك أن نستنتج سريعاً أن اللبنانيين لا يذهبون إلى الخليج، ولكن نضع بالأحرى فرضية أنهم حين يذهبون فإنهم نادراً ما يعودون إلى لبنان. وشروط عودة الفلسطينيين- الأردنيين تدعم هذه الفرضية، مع استثناء بسيط، لقد رجعوا جميعهم في 1990-1991، أغلبهم من الكويت بعد احتلال العراق للكويت، وأن نستنتج أنهم كانوا سيبقون لو لم تطردهم الأحداث، فالأمر جد محتمل. وعلى العكس، عاد اللبنانيون من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا. كانت الحرب في بلادهم هى التى طردت البعض منهم، أو من عائلاتهم، إلى سموات أكثر أمناً، على الأقل من كان لديهم إمكانات الرحيل، أو يتمتعون بروابط عائلية فيما وراء الأطلنطى (كثيرون منهم في هذا الوضع). ولكن آخرين مروا بفرنسا حيث حصلوا على منح. ولكن مع ذلك يظل من المدهش أن يعودوا، رغم ذلك لا تعنى العودة القطيعة مع بلد المهجر. ففى الغالب يبقون على روابط معها، جزء من العائلة، أقارب ظلوا هناك. ويقدمون حجة تبرر العودة تتسم بالأهمية. وهي أنهم يصرون على إدخال أطفالهم المدارس فى لبنان، حتى لا يفقدوا جذورهم، ويتعلموا اللغة العربية. وهو ما يفسر كون المهاجرين إلى الخليج لا ينشغلون بنفس الهم، فمن السهل ترك العائلة في لبنان مع العمل في العربية السعودية أو الإمارات، نظراً لقصر المسافة وسهولة الذهاب والإياب. وسنعود فيما بعد إلى ما يوحى لنا به هذا الأمر فى شأن مسألة علاقة المهاجر بالتنمية في بلده.

هنا تعارض بارز أخر، يسهل تفسيره: ,وهو أنه حين ما يقرب من نصف الأردنيين (5 من 11) مروا ببريطانيا للدراسة، والتأهيل المهنى، أحياناً وليس دائماً، يتبع ذلك وظيفة أولى. نجد ثلث اللبنانيين

تقوم استراتيجيات المكاتب الكبري لمراجعة الحسابات، ربما بشكل أكبر من أى نموذج آخر من الشركات الدولية، على نقل معاونيها من أجل بناء هذه الثقافة المهنية المشتركة، والتى تجعل من الخدمة المقدمة في باريس هي نفسها في أبو ظبي أو سنغافورة.

إن منطق المسارات المهنية يتحدد بالنشاط المهنى وطبيعة الشركات التى يعملون فيها وزبائن هذه الشركات، وأيضا واقع سوق العمل المحلى والإقليمى، وبشكل أوسع، بالسياق الاجتماعى والسياسى. ونلاحظ أن النساء أعدادهن قليلة، كما أنهن يجدن صعوبة في عبور مستوى معين، على خلاف ما يحدث، فيما يبدو، لدى المهندسات

الذين قابلناهم قد درسوا في فرنسا ولا أحد في بريطانيا. ومع التحفظ بشأن صعوبة المقارنة بين المجموعتين التى يعود الاختلاف بينهما إلى صيغ البحث والمعمار المختلف للوسط المهنى للمحاسبة، نلاحظ أن اللبنانيين قد قاموا بدراسات أكثر تنوعاً من الأردنيين. وفى لبنان، الجامعتان الخاصتان الأقدم : USJ (الفرانكفونية)،وAUB (الجامعة الأمريكية الأنجلوفونية) تتمتعان بمكانة لا معادل لها فى الأردن. ومن جانب آخر، المحاسبون الذين تم تأهيلهم فى الجامعة اللبنانية، والمشهود لهم بالكفاءة، هم من أصول أكثر تواضعاً وربما أقل حراكاً، فأولئك الذين التقينا بهم لم يهاجروا على عكس الأردنيين خريجي الجامعة الأردنية، رغم أنهم ينتمون تقريباً لنفس الجيل.

يفسر غياب الجامعة الوطنية في الأردن، حتى قبل نهاية الستينيات، أن الأجيال الأقدم قد درست في أغلب الأحوال في مصر (الإسكندرية أو القاهرة)، وأحياناً في بيروت، على عكس من هم أكثر شباباً الذين درسوا في جامعة عمان (الجامعة الأردنية). إن المرور ببريطانيا هو علامة للتميز الاجتماعى وليس متاحاً لأى فرد، في عام 2002 فسر مدير شاب فى مكتب كبير أن الدراسات في بريطانيا كانت أكثر صعوبة ولكنه أغلى ثمناً، من هنا جاءت وجاهة الشهادات البريطانية. وعلى العكس كان من الأسهل له- حسبما يرى- أن يستكمل تعليمه في الولايات المتحدة.

وعلى العكس في لبنان، يتم المرور مباشرة من فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الفرانكفونية إلى الأنجلوفونية، وبعض الحالات ذات الخبرة البريطانية لا تظهر إلا بوصفها تنويعات للخبرة الأنجلوسكسونية والتى هى بصورة سائدة أمريكية.

هذا التحليل الأولى ينبغى استكماله بتحليل أكثر دقة لتقاطع أنماط الحراك مع الأصل العائلى والجيل وطبيعة الشهادات وأصلها، والألقاب المهنية والمراكز المهنية التى تم شغلها. ينبغى مواجهة مسارات الأفراد العائدين إلى بلادهم بزملائهم الذين هم أصلاً من نفس الإقليم ومقيمين فى الخليج أو في الغرب. وينبغى- أيضا- أن يتضمن التفكير تحليل أنواع الحراك القصيرة، والمميزة لهذا النوع من المهن، حيث إن وظيفة ثابتة في بيروت يمكن أن تقترن بتزايد في الأسفار ذات المدة الزمنية القصيرة في الخليج أو الولايات المتحدة، وأيضا في بلاد أكثر قرباً، في المنطقة أو فى أوروبا. إن الدراسات حول الهجرة لا تهتم كثيرا حتى الآن بهذه التنقلات القصيرة، والتى هى اليوم إحدى الصيغ في التنقلات المهنية، والتى من المفيد أن نرى إلى أى مدى هى مكمله لها، وتدخل ضمن استراتيجيات الترقى المهنى وتواريخ الحياة.

ويمكن هنا صياغة فرضيتين: الأولى حول مكانة التنقلات (والتعرف على سماتها) في العولمة، والثانية حول تراتبية أماكن الانتقال. والاثنتان في الواقع متكاملتان. وما أمكننا ملاحظته هو أنه بالفعل ليس من الضروري الإقامة لمدة طويلة في الخارج من أجل شغل منصب مدير عالي في مكتب كبير في إحدى عواصم المنطقة ومن المحتمل أن الأصل الاجتماعى والعلاقات ورأس المال الاقتصادى والاجتماعى عوامل حاسمة وتعمل بوصفها عوامل مساعدة

سواء- وذلك حسب الحالة- في الوصول إلى موقع للسلطة أو للدراسة بالخارج.أما شهادة أجنبية هى- في المقابل- ورقة رابحة بلا شك، ولكن لا تكفى.

الخلاصة

إن ما أردنا لفت الأنظار إليه- هنا- هو أهمية التواريخ الفردية لما تشى به من توليفات بين عوائق وفرص خاصة، ومن قدرة مبتكرة للتكيف مع الأولى والتوافق مع الثانية، وهى تنيرنا فيما يخص التطور الشامل للسوق، وكذلك في الطريقة التى تربط المصائر الفردية نفسها به، ورغم كون عدد الحالات التى قمنا بدراستها صغير فإن ذلك يسمح أن نبيّن بعض الاتجاهات.

ففى حين أن السياق الاقليمى والصراعات التى يتسم بها، تحدد- بشكل ضخم- المسارات، فلا جدال أن سنوات 1990 ترى انبثاق أشكال جديدة من التنقلات مرتبطة بالتحولات في الرأسمالية العالمية التى حللها كل من كاستيلز Castells وكيابيلو Chiapello وبولتانسكى Boltanski. إن ملاحظة هذه التنقلات الجديدة، انطلاقا من الشرق الأوسط مع إبراز خصوصياته، يؤكد- بطريقة

إن ملاحظة هذه التنقلات الجديدة، انطلاقا من الشرق الأوسط مع إبراز خصوصياته، يؤكد- بطريقة واضحة- بعض أطروحاتهم عن الرأسمالية في صيغة شبكة.

ومسألة علاقة هذه النخب المهنية ببلدهم الأصلى تطرح نفسها بمفاهيم جديدة جذريا. تضع موضع المساءلة مفهومنا عن التنمية الوطنية. إذا كان بعضهم قد نجح في وضع العودة إلى بلدهم في مشروعهم المهنى، فإن هذه العودة يمكن أن يضعف منها نموذج التنمية الذى تدعو إليه اليوم المنظمات الدولية، والذى تعبر عنه مصطلحات "الحكم الرشيد" المرادف لهيمنة سوق يزداد اضطرابا أكثر فأكثر، وأسبقية المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

واضحة- بعض أطروحاتهم عن الرأسمالية في صيغة شبكة.

وفى العالم الجديد الذى يتشكل في نهاية القرن العشرين، تتأكد قيم المهنية والكفاءة والحراك التى تتبناها الأجيال الجديدة من المهنيين العرب. ورغم ذلك، فالثمن المدفوع هو عرقلة صعود أمواج جديدة من الحائزين على الشهادات من الجامعات المحلية، واتساع هوة عدم المساواة في المصائر بينهم وبين نخبة معولمة، هى نفسها مقسمة تحت تأثير منافسة تتزايد بشدة مع الوقت. ومسألة علاقة هذه النخب المهنية ببلدهم الأصلى تطرح نفسها بمفاهيم جديدة جذرياً، تضع موضع المساءلة مفهومنا عن للتنمية الوطنية.

إذا كان بعضهم قد نجح في وضع العودة إلى بلدهم في مشروعهم المهنى، فإن هذه العودة يمكن أن يضعف منها نموذج التنمية الذى تدعو إليه اليوم المنظمات الدولية، والذى تعبر عنه مصطلحات "الحكم الرشيد" gouvernance المرادف لهيمنة سوق يزداد اضطراباً أكثر فأكثر، وأسبقية المصالح الخاصة على المصلحة العامة. إن وجود سياسة إرادية في التأهيل والتشغيل لا تكفى للتأثير- بشكل كبير- على اختيارات الأفراد، والتى تستند- عند هذا المستوى من الكفاءة- إلى الفرص المتاحة لهم، أى على استراتيجيات شركات تزداد قوة يوما بعد يوم، ولا تملك الدول سيطرة ذات شأن عليها.

إن وجود سياسة إرادية في التأهيل والتشغيل لا تكفى للتأثير- بشكل كبير- على اختيارات الأفراد، والتى تستند- عند هذا المستوى من الكفاءة- إلى الفرص المتاحة لهم، أى على استراتيجيات شركات تزداد قوة يوما بعد يوم، ولا تملك الدول سيطرة ذات شأن عليها.

المراجع

Boltanski (L.), Chiapello (E.), Le nouvel esprit du capitalisme, Seuil, Paris, 2000

Castells (M.), La société en réseaux, Fayard, Paris, 1988.

Geisser (V.) (dir.), Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs, CNRS, Paris, 2000.

ساري حنفي، هنا وهناك : نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز، رام الله، مواطن ، القدس ، معهد القدس للدراسات،2001

Johnson (T.), « Imperialism and the professions. Notes on the Development of Professional Occupations in Britains's Colonies and the New States », in P. Halmos (ed.), Professionalisation and social change, The University of Keele, 1973, 281-309.

Latreche (A.), « Les cadres venus du sud développent une identité transnationale », in Confluences Méditerranée, n°42, p. 113-121, 2002.

Longuenesse (É.), « Jordanie : une profession témoin de la mondialisation, les experts-comptables », Documents du CERMOC, n°12, Beyrouth, p. 1-13, 2001.

Pour une histoire de la profession comptable au Liban, entre influences étrangères et dynamiques endogènes », in Travaux & Jours, Printemps 2002, n°69 (Beyrouth, Université Saint-Joseph), p. 131-161.

Les nouvelles technologies de l'information et les défis de la profession comptable au Liban », in Mermier (F.) (dir.), Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe, Lyon/Paris, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, Maisonneuve et Larose, p. 289-309, 2003.

Entre bureaucratie et marché : quelle reconversion pour les ingénieurs? Remarques à partir du Proche-Orient (Liban, Syrie, Jordanie) », in Gobe (Eric) (dir.), L'ingénieur moderne au Maghreb (XIXe-XXe siècle), Tunis/Paris, IRMC/ Maisonneuve & Larose, Coll. Connaissance du Maghreb, p. 347-373, 2004.

Ouverture des marchés et mobilités profesionnelles des cadres », H. Jaber et F. Metral (dir.), Mondes en mouvements, Migrants et migrations au Moyen-Orient au tournant du XXIe siècle, Beyrouth, IFPO, 2005

MacDonald K., The sociology of Professions, Londres, Sage, 1995.

Meyer J.B., Hernandez (2004), « Les diasporas scientifiques et techniques, état des lieux », in M. Nedelcu (éd.), La mobilité internationale des compétences. Situations récentes, approches nouvelles, Paris, L'Harmattan, Collection : « Questions sociologiques ».

Meyer J B. (2003), «Policy implications of the brain drain changing faces», Scidev website (Science, Nature et l'Académie des sciences du Tiers Monde)

Peixoto (J.), « The international mobility of highly skilled workers in transnational corporations », International Migration Review, vol 35, n.4, winter 2001, p. 1030-1053.

Pierre (P.), « Les figures identitaires de la mobilité internationale : l'exemple d'une entreprise pétrolière », in Sociétés contemporaines, n°43, p. 53-80, 2001.

Saleh (I.), « Migration et marché de l'emploi des ingénieurs et architectes au Liban », in Bourgey (A.) (dir.), Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe, Cermoc, Beyrouth, p. 251-307, 1985.

Sayad (A.), « Les trois âges de l'émigration », ARSS, 1977

Tarrius (A.), Les fourmis d'Europe, Migrants riches, migrants pauvres et nouvelles villes internationales, L'Harmattan, Paris, 1992.

Wagner A.-C. (2007), Les classes sociales dans la mondialisation, Paris, La Découverte.

Witol de Wenden (C.), « Un essai de typologie des nouvelles mobilités », Hommes & Migrations, n°1233, p. 5-12, 2001.

Zahlan (A.) (ed.), The Arab Brain Drain, UN/Ithaca, London, 1981.

الهوامش

[1] هذا النص يستعين ببعض العناصر من مقال منشور عام 2005 في كتاب جماعي، يكملها بيانات ميدانية أحدث.

[2] المادة التي تنصب عليها تاملاتنا قد تم جمعها بين 2001 و2007 من شركة هندسة في عمان ومن مكاتب محايبة في عمان وبيروت، ومن هيئة خبراء المحاسبة في بيروت...

التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة
دروس مستخلصة من تجارب البلدان النامية

مقدمة

للدراسة الراهنة هدف علمي محدد هو: استطلاع تجارب عدد من دول الجنوب حول الاستفادة التنموية من كفاءاتها، بقصد استخلاص مجموعة من الدروس، يمكن الاسترشاد بها للتفكير الجدي على المستوى الإقليمي العربي في صياغة استراتيجيات وسياسات إقليمية ووطنية، لتوظيف هذه الكفاءات في إنتاج المعرفة والمعلومات، وإنتاج ميزات تنافسية عربية، تمكن الإقليم العربي من التميز على الصعيد الكوكبي.

وشجع على هذا الإختيار العلمي ودعمه تزايد أعداد الكفاءات العربية المهاجرة، وتنوع تخصصاتها وخبراتها، وتبلور الوعي التنموي العربي بأهمية دورها، وما يمكن أن تحققه من إنجازات، في سياق عربي، لاتعوزه الإمكانات والوفورات المالية، وإن توزعت بين الأقاليم العربية الفرعية وبلدانها.

وتنطلق الدراسة من فكرة أساسية تعاملنا معها مسلمة هي: أنه بقدر ما ارتبط بمصاحبات العولمة وتبعاتها في المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال من تكثيف استقطابها وجذبها للكفاءات صوب دول الشمال، بقدر ما أتاحت من إمكانات وفرص ممكنة وأخرى محتملة للاستفادة التنموية من الكفاءات المهاجرة.

ويدعم هذه الفكرة اعتباران هامان:

الأول: أن الكفاءات التى هاجرت من بلدانها حصلت من المعارف والخبرات والمواقع المهنية والإدارية، لم يكن بامكانها تحصيلها لو ظلت داخل حدودها الوطنية.

الثاني: إن التغيرات السريعة في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وأدواتها المبهرة، حررت الكفاءات المهاجرة من ارتباط مساهمتها في تنمية مجتمعاتها، بتواجدها الفيزيقي المباشر في مجتمعاتها التى هاجرت منها وبكل ما يترتب عليه من تبعات. لقد مكنتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال من بدائل متنوعة لهذه المساهمة، دون إخلال بطموحاتها وما اكتسبته من مواقع مهنية وفنية وإدارية بالخارج، فمكنت كثيراً من البلدان النامية من الاستفادة المتراكمة من كفاءاتها المهاجرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة ومخرجاتها العلمية، تم تحديد محاورها على النحو التالي:

أولا: في التنظير للتوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة.

ثانيا: أهم المقاربات والتجارب .

ثالثا: دروس مستخلصة.

- من تجارب الآخرين.
- ملامح عامة للخطاب العربي حول هجرة الكفاءات والاستفادة التنموية منها.

إن التغيرات السريعة في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وأدواتها المبهرة، حررت الكفاءات المهاجرة من ارتباط مساهمتها في تنمية مجتمعاتها، بتواجدها الفيزيقي المباشر في مجتمعاتها

أولا: هجرة الكفاءات بين نزيف العقول وعوائدها: محاولة في التنظير

بقدر ما أسهمت التغيرات السريعة المتلاحقة التى صاحبت العولمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في تكثيف استقطاب الكفاءات من الدول النامية، لصالح الدول الصناعية، فقد أسهمت تلك التكنولوجيات في إحلال مفهوم الاستفادة من العقول Brain Gain محل مفهوم نزيف العقول Brain Drain، ولم تجعل هجرة الكفاءات عملية أحادية صوب المساهمة في تنمية بلدان الاستقبال، بل أضافت إليها بعداً يرتبط ببلدان الإرسال. ومن ثم أضافت حيوية على ديناميات هجرة الكفاءات، وبرز من خلال هذه الديناميات التبادل الفاعل للكفاءات Exchange، وإعادة توزعها عبر الأقاليم Circulation.

د. عبد الباسط عبد المعطي، مستشار إدارة السياسات السكانية والهجرة / جامعة الدول العربية.
abdelbasset@poplas.org

نقطة البدء- فيما نرى في ضوء الأدبيات المتاحة- لفهم التغيرات الكمية والكيفية في هجرة الكفاءات، خاصة إلي الدول الصناعية، هي جاذبية التنافسية العالمية لتحقيق التميز في مخرجات الإنتاج وتسويقها، متفاعلة مع التغيرات في التركيب العمري للسكان في هذه البلدان. لقد فرضت التنافسية المرتبطة بعولمة الاقتصاد والخدمات والتغير السريع في المهارات المطلوبة في أسواق العمل الحاجة إلي أيدى عاملة أكثر مهارة، فكانت جهود الدول الصناعية لجذبها من خارجها. فدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD- على سبيل المثال- تسارعت في جذب الكفاءات لتعظيم فرص تنافسيتها عالميا وزيادة ناتجها الإجمالي. ومما يذكر في هذا الشأن أنه في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات الناتج الإجمالي في الدول المستقبلة للكفاءات بين 1990- 2000 بنسبة 51%، تزايدت- أيضاً- وفي نفس الفترة الأعداد الكلية للذين ولدوا خارج دول هذه المنظمة بنسبة 51% أيضا، وزادت نسبة الكفاءات المهاجرة عالية المهارة إلي 70%[1]. أما عن التغير في التركيب العمري للسكان، فقد أفضى إنتهاء التحول الديموغرافي إلى إنخفاض أعداد السكان المهرة في سن العمل، واتجاه السكان إلي التعمر، ومن ثم زيادة الطلب على كفاءات وخبرات في سوق العمل، بما في ذلك مجال الرعاية الصحية من الأطباء وهيئات التمريض تحديداً[2].

ولقد تم التعبير في الأدبيات ذات العلاقة بهجرة الكفاءات بأنها عملية نزيف للعقول Brain Drain، حيث هجرة الكفاءات من بلدانها تاركة خلفها آثاراً تنموية سلبية، في الوقت الذي بحثت عن فرص حياة أفضل في الدخل والعمل اللائقين وطريقة الحياة الأكثر رفاهاً وأماناً. وفي ضوء هذا، اعتبرت هجرة الكفاءات تاريخياً ذات بعد واحد تفقد وفقا له دول الإرسال كفاءاتها. غير أن بعض دراسات هجرة الكفاءات- خاصة في الولايات المتحدة- بينت بعض المستجدات بشأن هجرة الكفاءات، منها تزايد احتمالات عودة بعض الكفاءات المهاجرة إلى بلدانها أو الإنتقال إلي بلدان أخرى. و لقد قدرت دراسات Warron Robert& E. pery Karaly 1985- على سبيل المثال- أن حوالي 30% من المولودين خارج الولايات المتحدة غاليا مايتركونها خلال عقد أو عقدين من الزمان على الأكثر. ودلل البعض على هذا بأن نسبة الكفاءات العائدة إلي الصين من إجمالي الكفاءات خارجها خلال الفترة ما بين 1978- 1997 وصلت إلي 33.7%[3].

لقد أسهم هذا- بجانب مشاهدات وملاحظات أخرى، مثل اتجاه حركة تنقل الكفاءات إلي الهجرة الدائرية، في بروز مفاهيم جديدة في أدبيات هجرة الكفاءات، مثل الاستفادة من العقول Brain Grain وتوزع العقول Brain Circulation و/أو تبادلها Brain Exchange بين البلدان والأقاليم، وبالتالي لم تعد عملية "هجرة العقول" أحادية الجانب، بل أصبحت ذات أكثر من بعد، يرتبط أولها بعودة بعضها إلي بلدانها، وويرتبط الثاني بانتقالها إلى أماكن أخرى في بلدان أخرى غير دول الإرسال والاستقبال الأول.

ويهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الفرضية الأساسية الخاصة بنزيف العقول أو هجرتها هى: أن الكفاءات المهاجرة من بلدان الجنوب إلي الدول الصناعية تمثل مصدراً أساسياً للتنمية في بلدانها. ومن ثم، فإن هجرتها ذات أثر سلبي وإعاقة لتحديثها، كما أشارت نظرية التحديث Modernization، وأيضا نظرية التبعية Dependence Theory التى أكدت أن "نزيف العقول" واحد من أهم عوامل تخلف البلدان النامية. غير أن مناقشات هذه الفرضية والحوارات بشأنها في ضوء المستجدات المشار إلى البعض منها وتوسيع الإطار الزمني لهجرة الكفاءات نحو فترات أطول، زاد من احتمالات بروز أثر إيجابي لهجرة الكفاءات، سواء في حالة عودتها إلي بلدان الأصل، أو بسبب تزايد عمليات بناء شبكات الكفاءات المهاجرة من العالم الثالث. لقد مهد هذا لتبلور فرضية جديدة تعني بالكيفية التى يمكن أن تكون بها الخسارة المتحققة من هجرة العقول وإفتقادها- إذا جاز التعبير- مصدراً للربح والفوائد للبلدان النامية في المدى الأطول، وهو مايعني تزايد

لم تعد عملية "هجرة العقول" أحادية الجانب، بل أصبحت ذات أكثر من بعد، يرتبط أولها بعودة بعضها إلي بلدانها، وويرتبط الثاني بانتقالها إلى أماكن أخرى في بلدان أخرى غير دول الإرسال والاستقبال الأول.

اعتبرت هجرة الكفاءات تاريخيا ذات بعد واحد تفقد وفقا له دول الإرسال كفاءاتها.

احتمالات وإمكانات لمكاسب من العقول المهاجرة Brain Grain[4]، ويقتضي فهم هذه الفرضية ألا ننظر فقط إلي نزيف العقول كنهاية أو عملية منتهية بذاتها، فيترتب عليها آثار سلبية تكثف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، فبديلاً لهذا يجب النظر إليها كمرحلة مؤقتة أو انتقالية في سياق مرحلة أطول، سوف يبرز خلالها الأثر الإيجابي والعوائد لهجرة الكفاءات على للبلدان النامية.

هذا، وتستند فرضية Hypothesis العائد الإيجابي من هجرة العقول إلى افتراضين Assumptions أساسيين:

الأول:: إن الكفاءات المهاجرة من البلدان النامية إلي البلدان الصناعية قادرة على القيام بأدوار هامة في تنمية بلدانها، سواء من خلال الهجرة العائدة Return Migration و/ أو من خلال الشبكات المتعدية الجنسيات للكفاءات المهاجرة وروابطها.

الثاني: إن تزايد فرص تحفيز الكفاءات المهاجرة للعودة Remigration إلي بلدان الأصل- خاصة تلك التى مكثت في الخارج لفترة أطول ولم تقم بأى اتصال منتج مع بلدانها- ساعد صناع السياسات على القيام بمبادرات للاستفادة الإيجابية من كفاءاتها المهاجرة، كما سبقت الإشارة في الافتراض الأول.

ولقد أثارت الفرضية الأولى- والخاصة بالدور الذي يمكن أن تلعبة الكفاءات المهاجرة في تنمية بلدانها الأصلية- بعض المناقشات والحوارات التى استندت إلى أفكار تم استنباطها من نظريات التنمية والهجرة:

ذهبت الأولى إلى أن القول بأن هجرة العقول من البلدان النامية ذات تأثير سلبي على تنميتها اعتمد- فقط- على نتائج النظرية الجديدة للنمو New Growth Theory التى ذهبت إلي أن حجم ونوعية العوامل الداخلية بالمجتمعات النامية يؤثر في رأس المال البشري إيجاباً وسلباً. فعلى سبيل المثال، يرتبط التوظيف الإيجابي بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن تناقص رأس المال البشري الماهر في البلدان النامية بسبب الهجرة الخارجية من شأنه التأثير السلبي في النمو الاقتصادي الضعيف أصلا، فينتج ركوداً وتباطؤاً في الاقتصاد على نحو حدي يساعد على انهيار معظم القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بتوظيف تلك الكفاءات، كما حدث في بعض البلدان الافريقية تحديداً ومنها جنوب إفريقيا.

لقد أفضت فرضية عوائد العقول أو ثمارها إلي مراجعة هذا الاستخلاص، وإبرازها- في نفس الوقت- لثلاثة أبعاد هامة ترتبط بهجرة الكفاءات: يتعلق الأول برأس المال المعرفي والمهني للكفاءات المهاجرة، بالذهاب إلي أنه من خلال إعادة هجرة الكفاءات ولو مؤقتاً، أو توظيفها بأساليب أخرى سيكون رصيدها المعرفي والعلمي قد ازداد بالفعل نتيجة لهجرتها، فتزداد معه مساهماتها في دعم تنمية البلد النامي.. وبهذا لم تتوقف الفرضية عند حجم الكفاءات التى سيتم توظيفها- دعوى أو مناقشة كمية- حيث أضافت إليه بعداً كيفياً يرتبط بالخبرات المهنية والمعرفية والإدارية التى حصلتها الكفاءات المهاجرة التى عاشت في البلدان الصناعية، والتي لم يكن بإمكانها تحصيلها لو ظلت في بلدانها.

أما المحاجة الثانية، فتتعلق بالبعد الثاني المسمى بالبعد المالي لرأس المال البشري المهاجر- الكفاءات- وهو ذلك البعد المرتبط بالتحويلات المالية للكفاءات المهاجرة، فهذه الكفاءات غالباً ما تشغل وظائف ذات دخول عالية في البلدان الصناعية، فتكون تحويلات الواحد منهم مرتفعة. وهذه التحويلات ذات أهمية في دعم المشروعات التنموية. كما أن الكفاءات المهاجرة حال عودتها إلي بلدانها تستثمر مدخراتها في مشروعات أكثر تقدماً، وهي غالبا ما تكون أفضل في اختياراتها لمشروعاتها وفي ممارساتها حتى من المستثمرين الأجانب، نظراً لأن الكفاءات المهاجرة أكثر معرفة ودراية بأوضاع بلدانها وحاجاتها، وحدود المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها استثماراتها[5]. هذا، بالإضافة إلي وجود بعض الكفاءات التي تشغل مواقع سياسية في بلدان المهجر يمكن أن تيسر التواصل السياسي بين بلدان الهجرة وبلدانهم الأصلية، ويمكن للعلماء المهاجرين أن يؤسسوا فرصاً للتعاون بين

إن تزايد فرص تحفيز الكفاءات المهاجرة للعودة Remigration إلي بلدان الأصل-

ساعد صناع السياسات على القيام بمبادرات للاستفادة الإيجابية من كفاءاتها المهاجرة، كما سبقت الإشارة في الافتراض الأول.

مراكز البحث الوطنية في بلدان الأصل، ومع تلك التى في البلدان الصناعية، وبهذه الاتصالات وغيرها يمكن للكفاءات المهاجرة أن تكون رءوس جسور بين البلدان النامية والبلدان الصناعية لصالح تنمية مجتمعاتها .

أما البعد الثالث الذي يوجد بجانب بعدي رأس المال البشري... المهني- المعرفي، والمالي للكفاءات وهو رأس المال الاجتماعي Social Capital، والذي يعبر عنه باتصالات وعلاقات الكفاءات بأسواق الدول الصناعية ومشروعاتها وأطراف التمويل، والذي يتبلورعادة من خلال شبكات المهاجرين، سواء من بلد واحد، أومن أكثر من بلد للمهاجرين من دولة ما [7].

ثانيا: أهم مقاربات وأساليب التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة

هجرة العقول أو نزيفها ظاهرة معروفة عالمياً وتاريخيا، أثارت حواراً وجدلاً لم يخمد أو يهدأ منذ ستينيات القرن الماضي، بل ازداد اشتعالاً في العقدين الأخيرين. فبكل المعايير- نظرياً على الأقل- تعد هجرة العقول أحد أهم معوقات التنمية في البلدان النامية، وإذا استدعينا الأهداف الإنمائية للألفية، ورغم تفاعلها سوياً، فإن هدفي تعميم التعليم وتحسين الصحة وصحة الأطفال والأمهات والشباب، باعتبارها من أهم هذه الأهداف تأثيراً في غيرها، كمواجهة الفقر البشري وفقر القدرات على سبيل المثال. وباعتبار أن كثيراً من العقول المهاجرة من بين الكفاءات العاملة في مجالي التعليم والصحة، خاصة هجرة الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والأطباء وهيئات التمريض. ومع التأكيد على أن رأس المال البشري بمختلف مهاراته وخبراته من أهم ركائز التنمية، إلا أن هجرة الأكاديميين تكون ذات تأثير سلبي في مسيرة عملية البحث العلمي: في البحوث الأساسية والتطبيقية، وفي الاختراعات والاكتشافات العلمية، وفي تحويل الأفكار والنتائج العلمية إلي تطبيقات مفيدة وداعمة لمختلف مشروعات التنمية، فضلاً عن أدوارها في إعداد وبناء قدرات الأجيال الجديدة من العلميين والباحثين. كما أن هجرة الكفاءات في الحقل الطبي والصحي من شأنها التأثير السلبي في الإعداد الصحي لرأس المال البشري[8].

وفي سياق الأدبيات ذات العلاقة، طرحت تاريخياً مجموعة من المقترحات وشبة السياسات للاستفادة من الخبرات المهاجرة، أو على الأقل التقليل من الخسائر المترتبة على هجرتها[9]:

- التعويض المالي للبلدان المرسلة للكفاءات

وتراوح هذا المقترح بين فرض ضرائب على دخول الكفاءات، وبين المساعدات التنموية من الدول المستقبلة للكفاءات للدول المرسلة لها، وكلا المقترحين كانت سلبياته أكثر من إيجابياته، فضلاً عن وجود صعوبات كثيرة حالت دون تطبيقه، ومن ثم لم يحقق هذا المقترح إلا نجاحات محدودة يصعب التعميم عليها.

- تحديد هجرة الكفاءات أو تحجيمها

وهو مقترح اصطدم بكون الهجرة حقاً للمهاجر، وأن عوامل جذب الكفاءات تعمل بدينامية يصعب معها عملياً تحقيق هذا المقترح، فالبيئة الداعمة للتحديد من قبل دول الإرسال لاتزال بعيدة عن مواجهة عوامل الجذب في بيئة الاستقبال.

- عودة المهاجرين

لجأ بعض البلدان النامية إلي هذه السياسة بتحفيز عودة الكفاءات المهاجرة، وإنشاء هيئات أو لجان للمهاجرين العائدين تهتم بمواقع التشغيل وحوافزه المادية والمعنوية والإدارية، ومن خلال برامج جماعية مشتركة لبعض البلدان، كما حدث في إفريقيا حيث شاركت عشرة بلدان إفريقية في برنامج عودة الكفاءات الوطنية المهاجرة RQAN، وتمثلت تسهيلاته في دعم تمويل المهاجر بفرص السكن والرواتب وغيرها، غير أن هذا البرنامج لم يسمح إلا بعودة 100 كفاءة فقط خلال الفترة مابين 1983- 1999 . وحاولت كوريا الجنوبية القيام بمبادرة شبيهة لتحفيز عودة الكفاءات، وحققت بعض النجاحات الملموسة، حيث ارتفع معدل عودة الكفاءات من 15% في الستينيات إلي حوالي 60% في الثمانينيات، مع ملاحظة أن الاقتصاد الكوري

يمكن للعلماء المهاجرين أن يؤسسوا فرصا للتعاون بين مراكز البحث الوطنية في بلدان الاصل، ومع تلك التى في البلدان الصناعية، وبهذه الاتصالات وغيرها يمكن للكفاءات المهاجرة أن تكون رءوس جسور بين البلدان النامية والبلدان الصناعية لصالح تنمية مجتمعاتها

كل المعايير- نظريا على الاقل- تعد هجرة العقول أحد أهم معوقات التنمية في البلدان النامية

أن رأس المال البشري بمختلف مهاراته وخبراته من أهم ركائز التنمية، إلا أن هجرة الاكاديميين تكون ذات تأثير سلبي في مسيرة عملية البحث العلمي الوطنى

وبنية التكنولوجيا فيه كانت قد حققت إنجازات ملموسة خلال هذه الفترة، ومن ثم فالنمو في الاقتصاد والتكنولوجيا هو الذي ساعد الحكومة الكورية على أن توجه استثمارات كبيرة نسبياً إلي قطاع البحث العلمي ونظام التعليم العالي، والذى كان عنصر جذب لكفاءاتها المهاجرة.

هذا، ولقد ظهرت أفكار جديدة ورؤى جديدة كان من شأنها الانتقال من اعتبار هجرة الكفاءات- من منظور البلدان النامية- خسارة في رأس المال البشري، إلي اعتبار هذه الهجرة إمكاناً لإضافات وعوائد تنموية. وفي هذا السياق، ميز Lindsay Lowell عام 2001 بين نمطين من السياسات للاستفادة من الجاليات المهاجرة (الكفاءات): اهتم النمط الأول بتوظيف الكفاءات في تحريك ودعم نقل المعرفة والتكنولوجيا وتوطينها، وأما الثاني فقد اهتم بدعم وتفعيل التحويلات المالية للكفاءات المهاجرة وإدارتها وتنظيم توظيفها.

والملاحظ أن أيا من هذه الأساليب- سواء التعويضي أو عودة المهاجرين أو حتى تحديد حجم هجرتها- لم يسفر إلا عن نتائج محدودة، وبعضها استثنائي كما في حالة عودة المهاجرين الصينيين.

غير أن التغيرات التى حدثت في الاقتصاد والتكنولوجيا الرقمية وأساليب الاتصال على مستوى الكوكب، أوجد مقاربات أخرى تجمع بين الواقعية والمرونة في توظيف البلدان النامية لكفاءاتها، وهي التى سنعرض لها في الصفحات التالية:

1- مقاربة التشبيك بين الجماعات العلمية Networking Approach[10]

الشبكة Network والتشبيك Networking مفردات مقاربة أضحت أكثر انتشاراً وشيوعاً لتجميع وتنظيم التخصصات العلمية والتكنولوجية والمالية للكفاءات المتميزة المهاجرة، واعتبرها البعض إطاراً تحليلياً لقضايا الهجرة، أو نموذجاً علمياً أحدث تحولاً في دراسات الهجرة وفي التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة. حيث تقوم الشبكات بدور الميسر لعمليات الهجرة وربط المهاجرين ببلدانهم. فمن خلال هذه الشبكات يقدم المهاجرون السابقون خبرات ومعلومات تساعد المهاجرين اللاحقين على حساب مخاطر الهجرة وعوائدها، وتحديد إجراءاتها الفنية والقانونية، واتخاذ قراراتها. بجانب ما تسهم به من دعم مالي وتوفير المعلومات حول الوظائف المتاحة. وبهذا أضحت شبكات المهاجرين القدامي جسور عبور لربط المهاجرين اللاحقين بأبناء بلدانهم وبأبناء مهنتهم. كما تعد مقاربة الشبكات مصدر إثراء معلوماتي لفهم ظاهرة الهجرة الدولية وعملياتها، وفهم أوضاع أسواق العمل ومتطلباتها، فتجعل الراغبين في الهجرة على معرفة بنوعية الوظائف وأماكنها وعوائدها. هذا، وتلعب عناصر الشبكات وأطرافها أدواراً هامة في تحديد خصائصها ووظائفها، مثل شبكات الأصدقاء أو الأقارب أو البلديات، وبالذات خصائص: بلد المهاجر وزملاء المهنة.... إلخ.

ورغم تأكيد أهمية دور شبكات الكفاءات المهاجرة، سواء كانوا أفراداً أو من خلال جمعيات وروابط، فإن الذى يهم إبرازه في هذا السياق هو دور هذه الشبكات في استفادة بلدان الأصل من كفاءاتها المهاجرة تنموياً، وتستند هذه المقاربة إلى فرضية أساسية مؤداها أنه يصعب على كثير من البلدان النامية، اقتصادياً وعلميا، إعادة كفاءاتها المهاجرة، فضلاً عن أن كثيراً من الكفاءات المهاجرة نفسها لاتستطيع العودة أو ترغب فيها، لأن العوامل التى أفضت إلي الهجرة- علمية واقتصادية وسياسية وفي طريقة الحياة- لاتزال قائمة، هذا فضلاً عما يشغله بعضهم من مواقع سياسية وإدارية هامة غير متاحة في بلدانهم، من شأنها تيسير التواصل السياسي والاقتصادي بين مجتمعات الهجرة، وتيسير فرص التعاون مع مراكز البحوث، وإتاحة فرص تدريب الأجيال الجديدة من بلدان الأصل. ويعزز من جدوى هذه المقاربة أنها تمكن الكفاءات المهاجرة من تقديم نشاطات لصالح بلدانها الأصلية دون حضور فيزيقي للمهاجر أو حضوره لفترة محددة. لقد استطاعت شبكات الكفاءات المهاجرة العلمية والفنية ومن رجال الأعمال[11] إنجاز أدوار مهمة بالفعل في ربط الكفاءات المهاجرة ببلدانها

ظهرت أفكار ورؤى جديدة كان من شأنها الانتقال من اعتبار هجرة الكفاءات- من منظور البلدان النامية- خسارة في رأس المال البشري، إلي اعتبار هذه الهجرة إمكانا لإضافات وعوائد تنموية

الملاحظ أن أيا من هذه الأساليب- سواء التعويضي أو عودة المهاجرين أو حتى تحديد حجم هجرتها- لم تسفر إلا عن نتائج محدودة، وبعضها استثنائي كما في حالة عودة المهاجرين الصينيين.

الأصل، بدون العودة المؤقتة أو الدائمة. وأطلق بعض الباحثين على هذه المقاربة العمل التعاوني عن بعد Distant Co-operative، وأسماها بعض آخر بمقاربة "الشتات" ورغم وجود هذه الصيغة منذ فترة فإن شبكات الكفاءات المهاجرة أضحت أكثر تنظيماً، وازدادت أمثلتها في بلدان الجنوب. ومن أبرز هذه الأمثلة نقل المعرفة من خلال الجاليات الوطنية المهاجرين وفق برنامج TOKTEN الذي ينظمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ، ويهتم بنقل المعرفة بواسطة الكفاءات المهاجرة، ويعتمد على وجود قاعدة بيانات متجددة حول الخبرات المهاجرة من بلدها، بقصد تنظيم زيارات هذه الجاليات لبلدانها للمساهمة في نشاطات ومشروعات تنموية[12].

ولقد تم حصر 41 شبكة معلومات خلال التسعينيات للربط بين الكفاءات المهاجرة من 30 بلدا من بلدان أصل هذه الكفاءات، وتتراوح عضويتها كمياً مابين مئات محددة من الكفاءات وبين ألفي عضو أو أكثر، وتم تصنيفها عبر خمسة أنماط:

- شبكات الطلاب Student
- شبكات الدارسين Schoolarly وهي شبكات للدراسين بالخارج هدفها التفاعل بين الدارسين وبعضهم البعض من ناحية والتعرف على تخصصاتهم وأماكن تواجدهم وتفعيل التواصل بينهم وبين بلدان الإرسال من ناحية أخرى.
- الروابط المحلية للجاليات المهاجرة.
- قاعدة بيانات خبراء Tokten، وهو برنامج كما سبقت الإشارة ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويهدف إلي نقل وتوطين المعرفة من خلال الكفاءات والخبرات العاملة بالخارج إلي بلدانهم ونفذ في عدد غير قليل من مختلف بلدان العالم.
- شبكات الجاليات الفكرية Intellectuals والعلماء

وأضاف إليها بعض الباحثين شبكات المستثمرين ورجال الأعمال، والتى يمكن للشبكات المحلية الربط بينها وبين الكفاءات في الخارج والداخل.

ولقد ذهب بعض الباحثين إلي أن هذه المقاربة تحتوى على مقاربتين استراتيجيتين فرعيتين:

الأولي: التعاون الافتراضي بدون انتقال طبيعي للكفاءات المهاجرة إلي بلدانها، وهو اشتراك وعمل عن بعد كما سبقت الإشارة، تكاليفه معلومة ومحددة نسبيا، وينمي الوعي بين الكفاءات المهاجرة بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعاتها.

الثانية: الشراكة الافتراضية لنقل الخبرات ونقل المعرفة والمساهمة في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية.

ولايتوقف دور هذه الشبكات في ربط الكفاءات المهاجرة ببلدانها، وإنما تمكن- أيضا- من معرفة البلدان المرسلة للكفاءات للتخصصات المهاجرة والشبكات الاجتماعية المهنية لها، وتوزيعها الجغرافي وراء البحار، والربط بينهم وبين الكفاءات المحلية التى لم تهاجر، وتساعد- أيضا- البلدان المرسلة للكفاءات على استقطاب رءوس الأموال والمهارات وتيسير عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات. ولقد أسهم بعض هذه الشبكات في خلق شبكات محلية عابرة للأقاليم والجهات داخل البلد المحدد. وتكاد تجمع الأدبيات المعنية بشبكات الكفاءات المهاجرة على أن أهم النشاطات التنموية التى يمكن أن تسهم فيها، نشاط تطوير صناعة المعلومات INFORMATION INDUSTRY، والاستثمار في صناعة مكونات أدوات الاتصال والحاسبات والبحث العلمي والتطوير[13].

ولقد تبنت بلدان غير قليلة مقاربة شبكات الكفاءات المهاجرة، و أفضت إلي نتائج إيجابية، رغم تفاوت هذه النتائج بين سياق مجتمعي وآخر في تلك البلدان. وقدر براون Mery Brown عام 2000 الشبكات التى تم إنشاؤها خلال التسعينيات بحوالي 41 شبكة للكفاءات المهاجرة- كما سبقت الإشارة- في جميع أقاليم العالم، ومنها عربياً شبكة المهاجرين من المغرب الأقصى ومثلها في تونس. كما تم إنشاء شبكات إقليمية في أمريكا اللاتينية، منها: رابطة علماء أمريكا اللاتينية Latin American Association of Scientists ، وشبكة جنوب

استطاعت شبكات الكفاءات المهاجرة العلمية والفنية ومن رجال الأعمال إنجاز أدوار مهمة بالفعل في ربط الكفاءات المهاجرة ببلدانها الأصل، بدون العودة المؤقتة أو الدائمة

لايتوقف دور هذه الشبكات في ربط الكفاءات المهاجرة ببلدانها والربط بينهم وبين الكفاءات المحلية التى لم تهاجر، وتساعد- أيضا- البلدان المرسلة للكفاءات على استقطاب رءوس الأموال والمهارات وتيسير عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة.

إفريقيا للكفاءات المهاجرة بالخارج The South African Net work of skills aboard (SANSA)) وشبكة العلماء والتكنولوجيين العرب بالخارج ALAS، وشبكة علماء جنوب إفريقيا على سبيل المثال. لقد تمكن بعض هذه الشبكات من أن يضم إليه حوالي 2000 عضو وتنتشر عبر 57 دولة في خمس قارات بنسبة 34.3% من الحاصلين على شهادة الدكتوراه. وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "برنامج نقل المعرفة من خلال الكفاءات المهاجرة" TokTEN، وتم تنفيذه في حوالي 12 بلداً، كالصين ونيبال والباكستان والفلبين وتركيا ومن البلدان العربية سوريا ولبنان. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة قاعدة بيانات حول الكفاءات الإفريقية، وأوضحت من بين المصادر الهامة حول الخبرات الإفريقية العالية الكفاءة. ولعل من بين أهم المميزات التى ساعدت على نجاح هذا البرنامج، تحفيز الكفاءات المهاجرة على العودة إلي بلدها لفترات محددة، وعلى نحو تطوعي للمساهمة في مشروعات التنمية وبرامجها، دون التعرض لأى صعوبات تهدد طرائقهم في الحياة، والتي اعتادو عليها في بلدان المهجر، أو فيما يتعلق بالإقامة القانونية أو حقوق المواطنة[14].

ولأهمية الشبكات العلمية والتكنولوجية للكفاءات المهاجرة في تيسير اتصالهم وتواصلهم مع بلدانهم. أكد بعض الباحثين، أكد بعض الباحثين[15] ضرورة مناقشة واستيعاب بعض الأمور ذات الصلة التى تدعم كفاءة استخدام الشبكات:

- إنها تزيد فهم بلدان أصل الكفاءات لخصائص كفاءاتها وأماكن تواجدها، وماتحوزه هذه الخصائص من ميزات وفرص للاستفادة منها.
- اعتبار الدارسين جزءاً مهما من الكفاءات إن لم يستفد منها الآن فمستقبلاً
- إنها تيسر نقل المعلومات عبر الوسائط السريعة، لتنظيم المؤتمرات والاستشارات وإنجاز بعض المهام والأعمال، بما في ذلك تدريب الأجيال الجديدة من الباحثين في البلدان الأصلية، مع تزايد إمكانات أن يتم كل هذا عن بعد.

المستثمرون ورجال الأعمال الرواد من الكفاءات المهاجرة[16]

ليسوا رواد رجال أعمال تقليديين لأنهم متعدو للجنسيات والحدود Transnational Entrepreneurs أسسوا تجمعات أو مجتمعات فنية/ علمية communities وبدا إسهامهم واضحاً في تطوير شبكات إنتاج عولمية لتنمية مجتمعاتهم التى هاجروا منها، خاصة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولقد تمكنت بعض الكفاءات المهاجرة التى واصلت دراستها وتكوينها المهني والمهاري- في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال- من تحقيق مساهمات واضحة في الهند والصين، وهو ماجعل الباحثين يعيدون النظر في مفهوم نزيف العقول، وتبديله بمفهوم عوائد للعقول

> لقد بنى العلماء والمهندسون من الصين والهند جسوراً اقتصادية واجتماعية أسهمت بالفعل في تنمية مجتمعاتهم، وبغض النظر عن عودتهم مؤقتاً أو نهائيا لبلدانهم.

المهاجرة أو مكاسبها بعودتهم المؤقته- غالبا- إلي بلدانهم، والاستفادة من الميزات الاقتصادية الواعدة بها.

وكان من بين أهم الآليات التى استند إليها رواد رجال الأعمال بناء مجتمعات (تجمعات) تكنولوجية للربط بين بلدانهم الأصلية وأحد مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، كوادي السيلكون Silicon Valley على سبيل المثال. لقد ساعد هذا النشاط وذلك الارتباط بهذا المركز على تحويل نزيف العقول إلي شبكات توزيع لها أو هجرتها هجرة دائرية Brain Circulation من خلال شبكات العلماء والمهندسين المعنيين بنقل التكنولوجيا والمهارة والخبرة بين الأقاليم الاقتصادية المتباعدة. وأوضحت الشبكات أكثر مرونة وسرعة في إنجاز مشروعات الشركات المتعدية الجنسيات ومشروعات الدول. لقد حدث هذا نتيجة لما تتمتع به هذه التجمعات العلمية التكولوجية من خصائص وفرص غير متاحة

أهم المميزات التى ساعدت على نجاح هذا البرنامج، تحفيز الكفاءات المهاجرة على العودة إلي بلدها لفترات محددة للمساهمة في مشروعات التنمية دون التعرض لأى صعوبات تهدد طرائقهم في الحياة، والتي اعتادو عليها في بلدان المهجر

لمشروعات أجنبية أخرى، فأعضاؤها أكثر معرفة وألفة بالثقافات المحلية في بلدانها، وأكثر معرفة بالأسواق الداخلية وخصائص قوة العمل وتكلفتها، مما يعني محاصرة احتمالات الخسارة أو الإخفاق نتيجة لإنجاز دراسات جدوى على أسس أكثر واقعية.

لقد تمكنت كل من الهند والصين من الاستفادة من التجمعات العلمية والتكنولوجية لأبنائها المهاجرين في الولايات المتحدة من العلماء والمهندسين من خلال رجال الأعمال. لقد أسهمت شبكات العلماء والمهندسين الهنود في المساهمة في بناء تنافسية الهند في مجال صناعة خدمات Soft ware، وكان صناع السياسة في الصين أكثر تحفيزاً للكفاءات على العودة إلي بلدهم من الولايات المتحدة، فحققوا نجاحات ملحوظة في تايوان والصين.

وتفصح قصص النجاح في الاستفادة من الكفاءات المهاجرة من كل من الهند والصين عن نموذجين هامين لأدوار رجال الأعمال الرواد في ربط العلاقة بين الجماعات العلمية والتكنولوجية وبين المشروعات التكنولوجية في بلديهما:

- اعتمدت التجربة الهندية على رواد رجال الأعمال العائدين مؤقتاً، عبر مناطق حرة للإنتاج أو العمل عن بعد بسبب التقدم الهائل الذي أحدثته العولمة في تكنولوجيا الاتصال، وهو مايسمي في الأدبيات المعاصرة ذات الصلة بهجرة الكفاءات، بتوزيع الكفاءات على أقاليم العالم وعلى بلدانها Brain Circulation . لقد تمكن الهنود من العلماء والمهندسين العاملين بوادي السيلكون من نقل مهاراتهم وخبراتهم العالية إلى 972 مشروعاً وشركة بالهند يعمل بها 25.811 مشتغلاً ووصلت مبيعاتها إلي 5 بلايين دولار، وبذلك تزايدت أعداد الهنود من رواد الأعمال والمنظمين بسرعة فائقة خلال التسعينيات. وبينما أنشأت الحكومة الهندية 3% من شركات التكنولوجيا ما بين 1980-1984، أنشأ رواد رجال الأعمال من الكفاءات المهاجرة 10% من الشركات التى بدأت في العمل مابين 1995-2000. وعلى عكس تجربة تايوان، لم يعد إلي الهند من الكفاءات أعداد قليلة. وتمكن المهاجرون المتعلمون في الولايات المتحدة من مأسسة علاقاتهم ونشاطاتهم بتأسيس رابطتين من أشهر روابط العلماء في وادي السيليكون: ضمت الأولى رجال الأعمال TIE (منظمة رجال الأعمال الهنود العاملين بوادي السيلكون وهي منظمة لاتهدف إلي الربح تدعم المعنيين بنقل التكنولوجيا، www.tie.org)، واشتملت الثانية على الكفاءات العلمية SIPA (رابطة العلماء الهنود العاملين بوادى السيلكون، www.siba.com) لإقامة علاقات مباشرة مع مجتمعهم، وفي نفس الوقت كان عدد من الكفاءات المهاجرة من الهند قد وصل إلي مواقع الصدارة الإدارية والتنفيذية في الشركات الأمريكية، فأصبحوا آلية مهمة لبدء المشروعات في الهند مستفيدين من الميزات التنافسية للأجور المنخفضة في بلدانهم، خاصة في مجال البرمجيات، مما حفز بعض الشركات الأمريكية على إبرام عقود خاصة بين شركات وادي السيلكون وبعض الشركات في الهند، فأفضى هذا إلي تطوير المعامل في إقليم بنجالور Bangalore. ومع تسعينيات القرن العشرين، تمكن رواد رجال الأعمال من الكفاءات الهندية المهاجرة من إنشاء أقسام لتكنولوجيا المعلومات في بنجالور وبومباي ودلهى وحيدر آباد.

- ولعل من بين أهم أدوار رجال الأعمال الرواد في الهند من العاملين في وادي السيلكون هو التأثير على سياسات الحكومة الهندية لإنشاء لجنة للتمويل، واقتراح المشروعات الجديدة لتطوير صناعات المعلومات والبرمجيات والاتصالات.

تحفيز الكفاءات المهاجرة للعودة لبلدانها[17]

اعتبر كثير من المعنيين بالتوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة، مقاربة تحفيز المهاجرين للعودة لبلدانهن لتطويرالبرامج والمشروعات العلمية والتكنولوجية والتعليمية من أجل التنمية، طرحاً غير واقعي، ذلك لأن هؤلاء المهاجرين يعيشون حياة أفضل وأكثر يسراً من تلك التى تسود مجتمعاتهم،

لقد تمكنت كل من الهند والصين من الاستفادة من التجمعات العلمية والتكنولوجية لأبنائها المهاجرين في الولايات المتحدة من العلماء والمهندسين من خلال رجال الأعمال.

كان صناع السياسة في الصين أكثر تحفيزا للكفاءات على العودة إلي بلدهم من الولايات المتحدة، فحققوا نجاحات ملحوظة في تايوان والصين

سياسياً وعلمياً واقتصادياً، ومن حيث الحراك والتنقل، فضلاً عن أن بعضهم حقق حراكاً مهنياً وإداريـاً وتحصل على خبرات في الاستثمار وإدارة المشروعات. ومع هذا تأتي التجربة الصينية بمثال غير عادي، وقد يصعب تكراره في مجتمعات أخرى، لأسباب ذات صلة بالسياق المجتمعي سياسياً واقتصادياً، وأيضاً بعلاقة الصيني- أينما كان-، بوطنه وحضارته، انتماءا ًو حرصاً على المشاركة في المزيد من تطوير قدرات بلده التنافسية. ورغم هذا، فبعض الكتابات عندما تهتم بإعادة العقول المهاجرة إلي الصين تلحق بعض العناوين الأساسية أو الفرعية بعلامات الاستفهام أو التعجب أو هما معا: China: Reversing the Brain Drain.

بدأ الصينيون وقرناؤهم في تايوان الذين تعلموا ودرسوا في الولايات في العودة إلي وطنهم منذ بدء تسعينيات القرن الماضي. لقد بين مسح أجراه مركز البحوث الصيني والرابطة الدولية الأمريكية للتعليم أن 30.000 صيني بنسبة 18.8% من إجمالي من درسوا بالولايات المتحدة وعددهم 160.000 خلال الفترة ما بين 1978 و1998 عادوا إلي الصين. وثمة دراسة أخرى أجرتها اللجنة العلمية والتكنولوجية في بكين أوضحت أن 140.000 دارس في الولايات المتحدة عادوا إلي الصين خلال الفترة ما بين 1996-2000، وأن مجموعة العائدين هذه أنشأت 3000 مشروعاً كانت مخرجاتها المالية بليون دولار[18].

وثمة موجتان أساسيتان لعودة الكفاءات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية. فمع منتصف ونهاية التسعينيات عاد إلي بكين محموعة من العلماء ورجال الأعمال بدأت نشاطاتها بصناعة الاتصالات اللاسلكية وشبكات المعلومات، وإنشاء فروع لبعض الشركات الأمريكية لتلبية احتياجات السوق الصيني، وتدريب الدارسين حديثي التخرج من الإداريين والمهندسين. ومن أهم المشروعات التى تم إنشاؤها في هذه الفترة شركة NASDAO، التي بدأت بالكفاءات الصينية العائدة من تكساس، وهي من أكبر شركات الاتصالات السريعة في الإنترنت الآن.

أما الموجة الثانية وهي الأكبر حجماً والأكثر تنوعاً في نشاطاتها، فقد بدأت في عام 2000، واعتمدت على الاستثمارات الخارجية المتواصلة، ومنها شركة SMIC في شنغهاي . كان أصحاب الشركات من الكفاءات العينية الأكبر عمراً وأصحاب الخبرة، من المهندسين والإداريـين، وكانت أعـداد كبيرة منهم من العاملين بـوادي السيلكون، وأسهمت في خدمة الصناعة الصينية وفي إنتاج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وبدأ في تايوان تنويع النشاطات الصناعية كإنتاج الحاسبات المتنقلة وكروت الفيديو وغيرها من لوازم الحاسب الآلي، كما تم إقامة مشروعات في عدة مقاطعات صينية.

وأفضى هذا إلي اهتمام الحكومة الصينية بدعم التبادل التكنولوجي والمالي وتعميق العلاقة والإتصال بكفاءاتها في الخارج، غير قاصرة هذه الاتصالات على الصينين في الولايات المتحدة فقط، بل امتدت إلي من هم خارجها، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والجولات البحثية المحلية، وإقامة مشروعات علمية وإنتاجية مشتركة بين كفاءات الخارج والداخل، وتيسير مشاركة الكفاءات بالخارج في اقتراح المشروعات والبرامج معرفياً وفنياً ومن حيث التمويل. واهتمت الحكومة المركزية وعلى المستويات المحلية بتحفيز العلماء والمهندسين الصينين للعودة، وأقامت مجموعة من الزيارات للعاملين بوادي السيلكون لتشجيعهم على العـودة وبـدء مشروعاتهم بدعم مـادي من الحكومة، كما يسرت إنشاء روابط وجمعيات للكفاءات العاملة في الولايات المتحدة، وتراوحت العضوية في كل منها مابين 200- 1000 عضو.

تفعيل أدوار الكفاءات في تطوير الخدمات الاساسية في بلدانهم[19]

تطورت مساهمات الكفاءات المهاجرة من نقل المعرفة والتكنولوجيا إلي دعم مشروعات يمكن أن تكون تعويضية، في مجال الصحة والتعليم في بلدانها، ولعل من بين أهم الأمثلة على هذا إنشاء مؤسسات تمويل لدعم هذه المشروعات، ومنها- على سبيل المثال وليس الحصر- المؤسسة الصينية التى أنشئت

أكدت دراسة أجرتها اللجنة العلمية والتكنولوجية في بكين أن 140.000 دارس في الولايات المتحدة عادوا إلي الصين خلال الفترة ما بين 1996- 2000، وأن مجموعة العائدين هذه أنشأت 3000 مشروعا كانت مخرجاتها المالية بليون دولار

عام 1997 كمنظمة لاتهدف إلي الربح، تسعي إلي توفير التمويل لتحسين الخدمات الأساسية وبرامج التعليم الابتدائي في المناطق الريفية بالصين، وانتظمت نشاطاتها حول:

- تقديم الخدمات الصحية الأساسية التعليمية والطبية في المناطق المحرومة من الخدمات والخبرات الطبية والتمريضية المدربة، وخاصة في المناطق التى لايوجد بها تعليم ذو نوعية عالية.
- العمل مع المنظمات الأخرى التى لاتهدف إلي الربح، لدعم مشروعات التنمية ومواجهة المشكلات الملحة المعوقة لتكوين رأس المال البشري، وذلك بتطوير وتحسين نظم الرعاية الصحية والتأمين الصحي والتعليم وحماية البيئة.
- وتعتمد المنظمة على التوطيد المستمر للعلاقات بالصينيين بالخارج وشبكاتهم وجمعياتهم ومع المنظمات المانحة. وتضم المنظمة- بجانب الكفاءات بالخارج- قيادات خارجية منها الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" الرئيس الشرفي للمنظمة، كما يقيم مدير المؤسسة في الولايات المتحدة، لتيسير دعمها، وتم تأسيس مكتب دولي لها في ميريلاند يعني بالتنسيق الدولي لشئون المنظمة.

ثالثا: خاتمة، دروس مستخلصة

1- إن التفكير في مقاربة أو تجربة أو أكثر من التجارب العالمية وتطويعها للتطبيق في بلد ما أو إقليم ما يتوقف على أمرين هامين:

يتعلق الأول بوضعية النظام الاقتصادي السياسي في بلدان منشأ الكفاءات المهاجرة، فقد يناسب النظم التى تمر بمراحل انتقالية في اقتصاداتها مقاربات التشبيك بين الكفاءات المهاجرة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين الكفاءات المحلية المهنية في مجالات أساسية وضرورية من ناحية أخرى. ومن خلال برامج على غرار TOKTEN لتطوير البنية الأساسية للبحث في مجالات يمكن أن تحقق ميزة تنافسية في بلد المنشا، وتدريب الكوادر المحلية، واقتراح بعض المشروعات الرائدة. ويؤكد بعض الدراسات التقويمية لتجارب توظيف الكفاءات المهاجرة أن مقاربة الشبكات (العلمية/ التكنولوجية والمالية) قد تكون أكثر ملاءمة للتعرف- أولاً- على الدارسين الجدد بالخارج، الذين لاتزال إقامتهم بالخارج محدودة، أياً كانت خبراتهم، لإشراكهم في طرح أفكار (بنك أفكار) لتطوير مجتمعاتهم، ويكونون نواه لعمل مستقبلي في مختلف مجالات التنمية ومشروعاتها[20]، في حين أن النظم الاقتصادية السياسية المستقرة نسبياً يمكن أن تدخل مباشرة في مجالات للتصنيع التكنولوجي بتأسيس مشروعات إنتاجية، خاصة عندما تكون الحكومات على وعي متبلور بأهمية البحث والتطوير في المجال التكنولوجي، كما فعلت الهند والصين وتايوان، حيث تتوافر عناصر لبيئة داعمة، تشريعياً ومؤسسياً، بجانب التحفيز ومرونة التعامل مع الكفاءات المهاجرة وتفهم رؤاها وتوجهاتها، ولتحقيق التوازن بين مصالح الكفاءات بالعمل عن بعد وعبر الشبكات، أو العودة المؤقتة أو العودة الدائمة.

ويتعلق الثاني بخصائص الكفاءات المهاجرة، من حيث فترات تواجدها في الخارج ومواقعها من صناعة القرارات واتخاذها، في المؤسسات العلمية والإنتاجية في بلدان المهجر، وحجم رجال الأعمال بين الكفاءات. إن خصائص الكفاءات المهاجرة وقدراتها المهنية والوظيفية والمالية هي التى تحدد نوعية التجارب وأنماط مشاركة الكفاءات بها. فعلى سبيل المثال، لولا وجود كفاءات صينية في شركات وادي السيلكون وشغلها مواقع متعددة ذات صلة باتخاذ القرار، وعلاقاتها القوية بشركات رجال الأعمال في مجال التصنيع التكنولوجي، ما تمكنت الصين من إقامة مشروعات وطنية بدعم علمي ومادي من كفاءاتها المهاجرة، ولا أتيح للتجربة الصينية أن تنشء فروعاً للشركات الأمريكية بوادي السيلكون، سواء في بكين، أو شنغهاى، أو تايوان.

2- يحدد اختيار الاستراتيجية أو المقاربة المواتية للتوظيف التنموي للكفاءات مجموعة ركائز لتشكيل البيئة الجاذبة للاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

الأولى: وهي تعني بركائز اقتصادية الطابع تتعلق

تطورت مساهمات الكفاءات المهاجرة من نقل المعرفة والتكنولوجيا إلي دعم مشروعات يمكن أن تكون تعويضية، في مجال الصحة والتعليم في بلدانها

إن خصائص الكفاءات المهاجرة وقدراتها المهنية والوظيفية والمالية هي التى تحدد نوعية التجارب وأنماط مشاركة الكفاءات بها

بتكلفة العمالة الماهرة محليا. ففي قطاع البرمجيات في الهند كانت تكلفة العامل المحلي ربع التكلفة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي تتساوي فيه العمالة المحلية في المهارة مع العمالة في الشركات الأمريكية، وهو ما وفر ميزة تنافسية للعمالة الهندية، شجعت على جذب استثمارات رجال الأعمال المهاجرين ومن جنسيات أخرى.

الثانية: ركائز سياسية الطابع تتمثل في التزام الحكومات ودعمها للمشروعات كما حدث في الهند بالنسبة لتكنولوجيات المعلومات، خاصة في مجال البرمجيات، حيث قدمت الحكومة تسهيلات في التصدير وإعفاءات جمركية عند استيراد بعض العدد والآلات بجانب الإعفاءات الضريبية.

الثالثة: وهي ركائز ذات طابع اجتماعي، أطلق عليها- كما سبقت الإشارة- رأس المال الاجتماعي Social Capital للكفاءات المهاجرة، ومن خلاله بتم توظيف روابط وجمعيات وشبكات الكفاءات بالمهجر. لقد أسهمت شبكات العلماء والمهندسين ورجال الأعمال والمال من الهنود المهاجرين في إنشاء عشرة شركات من بين أكثر من عشرين شركة ناجحة في مجال البرمجيات بالهند، تأسست هذه الشركات العشر و/أو تدار الآن من قبل كفاءات هندية مهاجرة، وأسهمت في تحقيق عائد مالي وصل إلي 70% من إجمالي عائد تصدير قطاع البرمجيات للخارج. وكان 62% من إجمالي التصدير لأمريكا الشمالية، حيث لعبت الكفاءات الهندية المهاجرة الدور الأساسي فيه، نتيجة لعلاقاتهم وتواجدهم في مؤسسات الاستيراد والتسويق الأمريكية[21].

ويؤكد المعنيون بـأدوار استثمارات الكفاءات المهاجرة في تنمية بلدانها على أهمية مناخ الاستثمارات، من حيث استقراره، وما يوفره من عوامل أمان للكفاءات المهاجرة في بلدانهم، وهو مناخ شجع على إقامة مشروعات استثمارية، كما هو الحال في الهند والصين وتايوان وكوريا وجنوب إفريقيا. وفي المقابل، أفضى عدم توافر هذا المناخ إلي انحسار فرص رجال الأعمال المهاجرين في المبادرة باستثمار أموالهم في بلدانهم، كما هو الحال في المكسيك والفلبين وماليزيا[22].

3- طرح كثير من الأدبيات والمتابعات التقويمية لاستراتيجيات وتجارب التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة سؤالاً هاماً حول بقاء المهاجرين في مهاجرهم أو عودتهم لبلدانهم. وهو سؤال توزعت بشأنه آراء الباحثين والخبراء: فمنهم من أيد فكرة العودة المؤقتة لمدة قد تصل لعامين كما فعل برنامج (التبادلات الثقافية للولايات المتحدة)، لماذا؟ لأنه من الصعب إجبار المهاجر على العودة الدائمة إلي بلدان الاستقبال لاتزال في حاجة إليه وتدعم كافة حقوقه في الإقامة لديها[23]، ودعم هذا الرأى تجارب الهند وتايوان وإيرلندا وجنوب إفريقيا، وحقق نتائج ملموسة. أما الإجابة الثانية والتى أغرى بها النموذج الصيني، حيث الاقتناع بأهمية عودة الكفاءات عودة دائمة، لأن مثل هذه المقاربة توفر فرصاً لتعبئة إمكانات الكفاءات وتكثيف أدوارها لتحقيق النقلة النوعية في البحث والتطوير والإنتاج كما في الصين. غير أن بعض الأدبيات تؤكد أن النموذج الصيني يصعب تكراره في أماكن أخرى، فلم ينجح هذا التوجه كما كان متوقعاً في حالة الهند، لأن السياسة الصينية وأيضا الثقافة الصينية تعمق ومنذ التنشئة المبكرة أنماطاً من الانتماء الوطني التى حافظ عليها المهاجرون في أماكن هجرتهم، فالصين تعيش معهم أينما ذهبوا وأينما أقاموا، كما أن النموذج القيمي الصيني يوفر حوافز وطنية وشخصية للتميز عند أداء دور فاعل في تنمية مجتمعهم.

غير أن هذا القول لا ينفي وجود نماذج أخرى في بلدان أخرى للكفاءات المهاجرة ذات الرؤية الوطنية، والاستعداد للعودة لأوطانها لو توافر المناخ العلمي والمعرفي والسياسي المواتي لمواصلة طموحاتها ومشروعات العلمية.

4- وثمة استخلاص مهم يستحق لفت الانتباه للتدارس والفحص العلمي، يتعلق بكيفية ومدى إدماج نشاطات الكفاءات المهاجرة، سواء عن بعد، أو لفترات محددة، أو في حالة العودة النهائية، في تنمية بلدانها.

يحدد اختيار الاستراتيجية أو المقاربة المواتية للتوظيف التنموي للكفاءات مجموعة ركائز لتشكيل البيئة الجاذبة للاستفادة من الكفاءات المهاجرة

يؤكد المعنيون بأدوار استثمارات الكفاءات المهاجرة في تنمية بلدانها على أهمية مناخ الاستثمارات، من حيث استقراره، وما يوفره من عوامل أمان للكفاءات المهاجرة في بلدانهم

إن الدافع إلي طرح هذا السؤال هو أن آليات وعمليات ومراحل إدماج الكفاءات العلمية والفنية تختلف وتتباين بتباين الظروف المجتمعية الاقتصادية والسياسية والعلمية في بلدان المنشأ، وتختلف وتتباين- أيضا- تبعاً لخصائص الكفاءات المهاجرة كما سبقت الإشارة، فآليات إدماج الباحثين والعلماء والفنيين تختلف وتتباين عنها في حالة إدماج رجال الأعمال والمستثمرين في مشروعات التنمية وبرامجها.. فالعلماء بحاجة إلى مناخ علمي وبيئة تحتية علمية، في حين أن رجال الأعمال بحاجة أكثر إلي مناخ للاستثمار وتيسيرات وإعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها، وتوجد داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين تباينات. ففي الجماعة العلمية توجد تفاوتات فيما بينها في مدة الهجرة والخبرة والمكانة العلمية والمواقع في كبرى المؤسسات البحثية والعلمية في بلدان الاستقبال. وأما بالنسبة للمستثمرين، فهم متفاويتين - أيضاً- من حيث أحجام استثماراتهم وأطراف الشراكة الدولية التى يتعاملون معها، ونوعية النشاط، كتصنيع مكونات أو أدوات اتصال تتوجه للسوق المحلي أوالعالمي، وهكذا.

ولهذا، يستخلص من حصاد تجارب توظيف الكفاءات المهاجرة التأكيد على ضرورة تفريد المعاملة Individualization في التعاون والتعامل مع الكفاءات. ولايقصد بهذا التفريد فقط خصوصية التعاون مع كفاءة فردية مهاجرة، وإنما أيضا مع جماعة علمية أو فنية أو حسب التخصص، هندسة، بحث علمي... إلخ.

رابعا: الخطاب العربي والتعامل مع الكفاءات المهاجرة

الخطاب العربي هنا بالجمع لأنه يشتمل على عدة خطابات نوعية: من المفكرين والباحثين وصناع القرار ومتخذيه. فالخطابات العلمية- على سبيل المثال- تتنوع بين من ركز على وصف الظاهرة، أو توصيفها توصيفات عامة، لأن القليل النادر منها- كما حدث في بعض بلدان المغرب العربي- هو الذي اهتم باستطلاع آراء بعض الكفاءات المهاجرة في دواعي هجرتها، وإمكانات الاستفادة منها محليا[24]، وركز غير قليل من الكتابات- يحتاج حصره الدقيق لوقت وجهد- على الخسائر المترتبة على هجرة الكفاءات[25]، وهي خسائر تقريبية لم تقم على حسابات محددة دقيقة- باستثناءات هنا وهناك- غير أن الملفت للنظر تكرار تقدير الخسائر بحوالي مائتي مليار دولار، حيث تكرار التقدير في كتابات عديدة[26].

كانت الاستثناءات- تقريبا- هي التى اهتمت بكيفية الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة غير أنه بدا لنا أن الخطابات العربية حول الكفاءات لم تخف وجها أيديولوجيا لم يتوقف على هجاء الكفاءات المهاجرة (تعبير هروب الكفاءات، الحل الفردي للمشكلات) وهجاء دول الاستقبال (سرقة الكفاءات، استغلال بلدان الجنوب، مواصلة نهب العقول العربية، مواصلة الاستعمار، والإمبريالية)، وهي خطابات اكتفت بالإدانة والهجاء دون تقديم أفكار قابلة للحوار للاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

هذا، وتكاد تتمحور المقترحات العربية للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مقاربة التشبيك مع الجمعيات والروابط العربية التى أنشأتها الكفاءات المهاجرة في بلدان المهجر، باعتباره أكثر المقاربات واقعية: فهو أقل تكلفة، ويلتقي مع مصالح الكفاءات المهاجرة، ولايلزمها بالتواجد المكاني مؤقتاً أو كلياً في بلدانها. ويندرج تحت هذه المقاربة برنامج Tokten الذي سبقت الإشارة إليه. وهناك بعض البرامج المنفذة بالفعل في هذا الإطار في بلدان المغرب العربي للاستفادة من الكفاءات في مهجرها، كوكالة تسيير وحركية الكفاءات في تونس، وبرنامج Fincome، وجميعة المعرفة والتنمية في المغرب[27]، والشبكة المغاربية للعلم والتكنولوجيا، والجمعية المغاربية للباحثين والعلماء بالمهجر MARS، والتجمع العلمي التونسي TSC، والشبكة العربية للعلماء والمتخصصين في التكنولوجيات بالخارج ASTA ، والشبكة الفلسطينية للكفاءات PALEST ، ورابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصري 1963 التى لم يتبلور نشاطاتها إلا في عام 1974، واتحاد خريجي الجامعات الأمريكية من أصل عربي[28].

وهناك أطروحات أكثر شمولاً وجذرية لإعادة

يستخلص من حصاد تجارب توظيف الكفاءات المهاجرة التأكيد على ضرورة تفريد المعاملة dividualization في التعاون والتعامل مع الكفاءات

أن الخطابات العربية حول الكفاءات لم تخف وجها أيديولوجيا لم يتوقف عن هجاء الكفاءات المهاجرة وهجاء دول الاستقبال

الكفاءات العربية، غير أن من اقترحوها سلموا بعدم واقعيتها، لأن خصائص بنى المجتمعات العربية- السياسية والاقتصادية والعلمية- لاتـزال تعيد إنتاج عوامل دفع الكفاءات للهجرة، خاصة غيبة إستراتيجيات للبحث العلمي، وغيبة تمويل فعلي مناسب. فالإنفاق العربي على البحث العلمي لايتجاوز 0.02% من الناتج الإجمالي العربي كما أشارت تقارير التنمية الإنسانية العربية. ولهذا يرى بعض الباحثين العرب أننا بحاجة- أولا- إلى مشروع نهضوي عربي شامل، سياسياً واقتصادياً ومعرفياً وعلمياً، وهو أمر من الصعب تحقيقة في الأفق القريب، وربما يكون انسداد الأفق هذا من أهم دواعي ذلك القول المأثور للمهدي المنجره عبر حوارات تواصلت لمدة عشر سنوات مع الكفاءات المغربية بالخارج، حيث قال لهم "أينما وجدتم شروط التفتح والتألق والظروف الموالية للبحث العلمي والابتكار هناك وطنكم"[29].

ولعل الأستخلاص الأساسي حول التجارب العربية للاستفادة من الكفاءات المهاجرة هو مايمكن إيجازه في النقاط التالية:

1- إن معظم مبادرات الاستفادة من الكفاءات العربية كانت من جانب الكفاءات ومنظماتها في المهجر أكثر منها من جانب الحكومات العربية، باستثناء أمثلة محددة، لم يتواصل بعضها ويتطور، ولايزال بعضها الآخر في بداياته، ويسودها أفكار لم تتجاوز لقاء أولياً للتعارف واستطلاع آراء بعض الكفاءات وبعض من متخذي القرار حول آفاق التعاون، ومنها مؤتمرات المهاجرين المصرين التى إنتهت سريعاً ولم تواصل نشاطها، ولقاء هام آخر عقد في دولة قطر منذ عامين.

2- إن جل تركيز السياسات العربية حول الهجرة- مع بعض التجاوز- كان على تحويلات المهاجرين، بما في ذلك تحويلات الكفاءات المهاجرة، باعتبارها الأعلى حجماً بالنسبة للفرد الواحد من الكفاءات مقارنة بغيره من المهاجرين.

3- إن بعض المبادرات العربية كانت جزئية ومنعزلة عن سياق استراتيجي لتوظيف متنوع ومتكامل في الوقت نفسه لإمكانات وخـبرات ومكتسبات الكفاءات، المعرفية والعلمية والمادية، وكان أبرزها برنامج Tokten بتنظيم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

4- مع محدودية أفق التعامل مع الكفاءات المهاجرة للاستفادة منها، فإن التركيز كان أكبر وأكثر انتظاماً نسبياً، على رجال الأعمال والمستثمرين، سواء بمفردهم، أو من خلال شركات أخرى تنتمي لبلد محدد أو متعدية الجنسيات.

ان خصائص بنى المجتمعات العربية - السياسية والاقتصادية والعلمية - لاتزال تعيد إنتاج عوامل دفع الكفاءات للهجرة

إن بعض المبادرات العربية كانت جزئية ومنعزلة عن سياق استراتيجي لتوظيف متنوع ومتكامل في الوقت نفسه، لإمكانات وخبرات ومكتسبات الكفاءات، المعرفية والعلمية والمادية

قائمة المراجع

2. الجمعية الثقافية للمهندسين من أصل مغربي 1999.
3. محمد النعماني "هجرة العقول" nommany@yahoo.com، وأيضا على الطالقاني anewar.org.
4. محمد خشاني، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مارس 2007.
5. مشهور إبراهيم أحمد، الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، إفريقيا نموذجاً www.islamonline.net 29-2008-5 .
6. مصطفى العبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية والتنمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 597 في 2003/9/20.
7. نادر فرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي، من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، القاهرة 2000، www.mafhauncom
8. يزداد حجم وتأثير التحويلات على التنمية في بلدان الأصل، عندما تعتمد حكومات بلدان الكفاءات المهاجرة على السوق في الاقتصاد وفي أسعار التحويلات النقدية للمهاجرين، وفي الجدية في تعبئة التحويلات وتوظيفها في مشروعات إنتاجية تزيد معدلات الإنتاج.
9. Jean- Baptiste Meyer, Network Approach Versus, Brain Drain: Lesson from the Diaspora "In International Migration Quarterly Review, Vol. 19, No.3 Special Issue. PP 110 -41
10. Kangqing, zhang: Human Capital Investment and flows: A multi period Model for China, International Metropolis conference: Workshop on triangluer Human capital flows, Nov. 2001 ,30 -26 The Netherland, table 2, p. 14
11. P. Martin, Highly skilled Labour Migration. Sharing- The benefits. International Institute for labour studies, Geneva, 2003, P. 10
12. A Saenian, Transnational communities and the evaluation of production net works- The case of Taiwain and china, India The forth coming in Industry.
13. Steven Vertovec, "Transnatioanl Networks and skilled migration" given to the conference; Ladenlurger Diskurs "migration -14 15 Feburaury 2002
14. Nunn Alex, Academices and skilled Migration in the UK and its impacts on Africa, policy Research Institute, Metropolitan University, Leeds April 2005, PP 8-5
15. Sadananda Sahoo, Can Indian catch up with china? From a Dispora perspective, Dept of sociology University of Hyder Abad, September 2002,
16. UWE Hunger, "The Brain Drain" hypothesis: Third World Elites in Industrial countries and socio economic development in their home countries, working paper no. 47, University of California, Jan 2002, Introduction

الهوامش

[1] P. Martin, Highly skilled Labour Migration. Sharing- The benefits. International Institute for labour studies, Geneva, 2003, P. 10

[2] Kangqing, zhang: Human Capital Investment and flows: A multi period Model for China, International Metropolis conference: Workshop on triangluer Human capital flows, Nov. 26- 30, 2001 The Netherland, table 2, p. 14

[3] P. Martin, opcit

[4] UWE Hunger, "The Brain Drain" hypothesis: Third World Elites in Industrial countries and socio economic development in their home countries, working paper no. 47, University of California, Jan 2002, Introduction

[5] Ibid

[6] Ibid, pp. 4-5

[7] Ibid, p. 5

[8] Alex Nunn, Academices and skilled Migration in the UK and its impacts on Africa, policy Research Institute, Metropolitan University, Leeds April 2005, PP 58-

[9] Ibid, PP. 59- 62

[10] Jean - Baptiste Meyer, Network Approach Versus, Brain Drain: Lesson from the Diaspora "In International Migration Quarterly Review, Vol. 19, No.3 Special Issue. PP 41- 110

[11] مشهور إبراهيم أحمد، الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، إفريقيا نموذجاً www.islamonline.net 29-2008-5

[12] Steven Vertovec, "Transnatioanl Networks and skilled migration" given to the conference; Ladenlurger Diskurs "migration 14- 15 Feburaury 2002

[13] J. Meyer, Opit, PP 101- 104

[14] Alex Nunn , opict PP. 61- 62

[15] Steven vertoves, Transitional Network and skilled labour migration, opcit, PP 13

[16] اعتمدت هذه المقاربة على نحو أساسي على المصدر التالي:

A Saxenian, Transnational communities and the evaluation of production net works- The case of Taiwan and china, India The forth coming in Industry. And Innovation, special issue on Global Production Network, fall 2002

[17] Ibid, P. 15-21

[18] Ibid, Loc,cit

[19] Sadananda Sahoo, Can Indian catch up with china? From a Dispora perspective, Dept of sociology University of Hyder Abad, September 2002,

[20] J. Meyer, opcit, pp. 103-106

[21] UWE, Hunger, opcit. PP 9-12

[22] Ibid, PP 17-19

[23] Philip L. Martin, opcit P. 8-10

[24] الجمعية الثقافية للمهندسين من أصل مغربي 1999

[25] مصطفى العبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية والتنمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 597 في 2003/9/20

[26] دكتور محمد النعماني "هجرة العقول" nommany@yahoo.com وأيضا على الطالقاني anewar.org

[27] السيد محمد خشاني، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا، اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، مارس 2007

[28] نادر فرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي، في منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، القاهرة 2000، www.mafhaun.com

[29] إدريس ولد القابلة تلخيص محاضرة القاها الدكتور / المهدي المنجره تحت عنوان الشباب المغربي وتحدى هجرة الكفاءات ، سبتمبر 2005

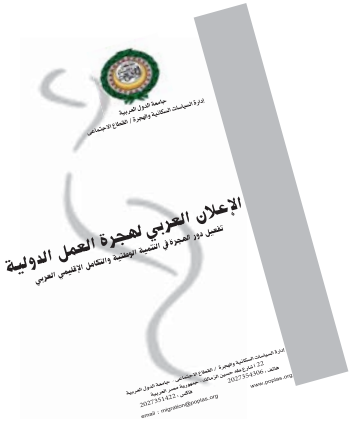

الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية

تفعيل دور الهجرة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي

بعض المقتطفات :

1- **نؤكد المساهمات الايجابية المتعددة لهجرة العمل على التنمية في دول المنشأ ودول المقصد وندعو لمزيد من اعتراف الإعلام عربيا ودوليا بالدور الايجابى للمهاجر، بما يحسن صورة المهاجر ويحد من العنصرية والمعاداة للآخر ويدعم تفاعل المهاجرين مع مجتمعات المقصد واندماجهم بها.**

2 -**ندعو الدول الاعضاء والاجهزة المتخصصة بالدول العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة لتدعيم السياسات الرامية إلى تعظيم الفائدة من الهجرة لصالح التنمية وتدعيم الرفاه والحد من الفقر وتحسين اوضاع الاسر ولتعزيز التعاون والتكامل الاقليمى العربي، وللحد من التداعيات السلبية للهجرة وذلك في اطار حوار متواصل وشراكة فاعلة.**

3- **ندعو الدول العربية لإتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للاستفادة من الكفاءات الوطنية بتعزيز البحث العلمى ومؤسساته وتحفيز الكفاءات والمبدعين بما يدعم استقرارهم ويحد من نزيف العقول، وإنشاء وتدعيم شبكات العلاقات مع الكفاءات المهاجرة ومؤسساتهم واشراكهم في جهود التنمية وفي نقل وتوطين المعرفة، ونؤكد على ضرورة تضافر الجهود بين دول المنشأ ودول مقصد الكفاءات لإيجاد السبل الكفيلة لضمان استقرار الكفاءات التي تحتاجها الدول النامية وبخاصة منها العاملة في مجالات حيوية كقطاعات الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتعويض النقص الحاصل فيها.**

أقر هذا الإعلان من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته العادية 87 عام 2006 على المستوى الوزاري، والذي دعى الدول العربية للاسترشاد بما ورد في الإعلان العربي للهجرة الدولية. (القرار 1664: د.ع-78 4/9/2006)

النص بالكامل: http://www.poplas.org/migration

إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى
جامعة الدول العربية
22(أ) ش طه حسين - الزمالك - القاهرة
هاتف: 20 27354306
فاكس : 20 27351422
email : migration@poplas.org
www.poplas.org/migration

Series on Population & Development in The Arab Region